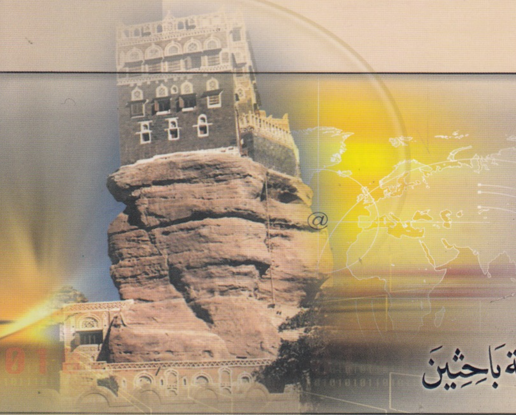




الحوثية في اليمن

الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية



إعداد مجموعة باحثين

مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

صنعاء - 2008م

بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية - القاهرة

إهـــــداء ٢٠١٠
دار الكتب و الوثائق القومية
جمهورية مصر العربية



الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية

إعداد مجموعة باحثين

مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

صنعاء - 2008م

بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية - القاهرة

رئيس وحدة البحوث والدراسات

م. حسن الرشيدي

hassan@arab-center.org

المركز العربي للدراسات الإنسانية

القاهرة ١٢ شارع رفاعة متفرع من

الخليفة المأمون – مصر الجديدة

www.arab-center.org

mail: info@arab-center.org

هاتف: ‎+٢٠٢ ٢٤٥٣٥٤٢٢

فاكس: ‎+٢٠٢ ٢٤٥٢٢٨٠١

نقال: ‎+٢٠١٠٥١٢٥٩٥٦

تعريف بالمركز:

قام هذا المركز ليعيد قراءة واقع العرب والمسلمين بفهم عميق.

من خصائص هذا الفهم:

١-أنه مرتبط بسنن الله في الكون والأرض والحياة، وقبل كل ذلك بكتاب الله وسنة نبيه.

٢-يتسم بطابع المنهج العلمي الاستنباطي وليس الاستقرائي فقط.. هذه العلمية تتحقق عبر مستويات الوصف والتحليل والتوقع.

٣- أنه يرى الواقع بصورته كما هو، بدون تهويل أو خداع أو مبالغة.

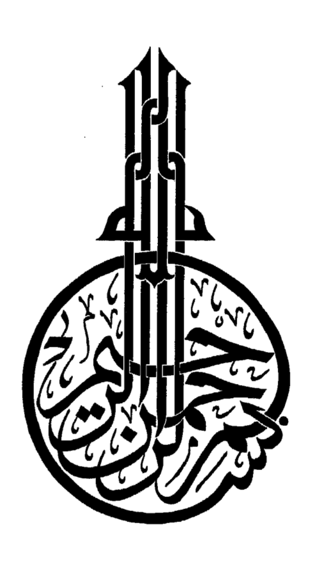
٤- يستفيد من تجارب الآخرين في قراءة الواقع.

هذا الفهم للواقع يهدف إلى بحث الخيارات الممكنة، والسبل المتاحة، لكي تأخذ الأمة الإسلامية وضعها ومكانتها في البيئة الدولية، وقدرتها على تحدي القوى والاستراتيجيات العالمية والإقليمية، بل ووصولها إلى وضع القوة المهيمنة الأولى على الساحة الدولية مستقبلاً في ضوء اللحظة الراهنة، ليس ذلك استكبارًا أو تجبرًا في الأرض، بل أداء لمهمتها التي كلّفها الله بها في الأرض.

الموزعون:

مصر: المركز العربي للدراسات الإنسانية، القاهرة: ١٢ شارع رفاعة، الخليفة المأمون ـ مصر الجديدة ـ هاتف: ٢٤٥٣٥٤٢٢ فاكس: ٢٤٥٢٢٨٠١ الإمارات العربية المتحدة: شركة الإمارات للطباعة والنشر، دبي ص. ب ٦٠٤٩٩، هاتف: ٣٩١٦٥٠١، فاكس ٢٦٦٦١٢٦. سلطنة عمان: مؤسسة العطاء للتوزيع، ص. ب ٤٧٣ ـ العذيبة ١٣٠ ـ هاتف: ٢٤٤٩١٣٩٩ ـ فاكس: ٢٤٤٩٣٢٠٠. البحرين: مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف ـ المنامة: ص. ب ٢٢٤ هاتف ٥٣٤٥٥٩ ـ ٥٣٤٥٦١، فاكس ٥٣١٢٨١. السعودية: الشركة الوطنية للتوزيع: هاتف: ٤٨٧١٤١٤ ـ فاكس: ٤٨٧١٤٦٠. السودان: الخرطوم، دار الريان للثقافة والنشر والتوزيع، هاتف: ٧٩٣٢٨٣ ـ فاكس: ٧٩٣٢٨٤ ـ ص. ب ١١١٦٦ الخرطوم. الأردن: الشركة الأردنية للتوزيع، عمان ص. ب ٣٧٥ هاتف: ٥٣٥٨٨٥٥، فاكس: ٥٣٣٧٧٣٣. قطر: دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع، الدوحة هاتف: ٤٥٥٧٨١٠ ـ ٤٥٥٧٨١١ ـ ٤٥٥٧٨١٢ ـ فاكس: ٤٥٥٧٨١٩. الكويت: شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع: ص. ب: ٢٩١٢٦ ـ الكويت رمز بريدي ١٣١٥٠ ـ هاتف ٢٤٠٥٣٢١ ـ ٢٤١٧٨١٠ ـ فاكس: ٢٤٧٨٠٩. المغرب: سوشبرس للتوزيع، الدار البيضاء، ش جمال بن أحمد ص. ب ١٣٦٨٣ ـ هاتف ٤٠٠٢٢٣ ـ فاكس: ٢٤٦٢٤٩. اليمن: دار القدس للنشر والتوزيع، صنعاء: ص. ب: ١١٧٧٦ الطريق الدائري الغربي أمام الجامعة القديمة، هاتف: ٢٠٦٤٦٧ – فاكس: ٤٠٥١٣٥.

رقم الإيداع: ٢٠٠٩/١١٠٠٣



اليمانيون.. وزمن الحصاد:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

(ومن زرع حصد) هذه الحكمة القديمة تتكرر كثيراً على مسامعنا وأمام نواظرنا، حتى أصبحت مع طول الألف «حقيقة» مهملة كبقية الحقائق الكونية التي يمر عليها الحس الإنساني والفكر ببلادة وإهمال! وكأنه فاقد للشعور أو غائب عن الوعي. وهي حكمة تختصر طبيعة الحياة والتحولات الجارية فيها. فإن الأيام والأعوام مزرعة (العباد)، ومستقبلهم هو ثمرة هذا الزرع، هذا هو (قانون السير) للأفراد والمجتمعات على حدٍّ سواء. فإذا غابت هذه الحقيقة عن الأذهان جهل الناس حكمة القدر، واتهموه وعابوا الزمان وشتموا العصر.. وهو المشهد القائم في كل وقت:

نعيب زماننا والعيب فينا ... وما لزماننا عيب سوانا

ونهجو ذا الزمان بغير ذنب ... ولو نطق الزمان لنا هجانا

بهذا التقرير ندلف إلى الحديث عن واقع اليمن، الذي لم يعد يختلف كثيراً عن الماضي القريب الذي تحدث عنه الشاعر والأديب والسياسي اليمني محمد محمود الزبيري في مقدمة ديوانه الذي وصف فيه ما آل إليه واقع الحكم في اليمن في عهد

(آل حميد الدين) من فساد وظلم واستبداد وانغلاق وتجهيل، ووصف جهود النصيحة والإصلاح التي بذلت من قِبَل القوى المختلفة، وكيف قوبلت جميعها بالقتل والتنكيل والإرهاب[1]. ثُمَّ ينتهي الزبيري إلى تبرير الثورة التي قام بها (الضباط الأحرار) على النظام الحاكم في تلك الحقبة[2].

وتوفُّر الشروط الموضوعية ذاتها في البيئة ذاتها والمجتمع ذاته يستلزم النتائج ذاتها، فواقع اليمن السياسي اليوم يشهد انسداداً في الوضع، والجانب الاقتصادي - ووفقاً للمؤشرات الرسمية وغير الرسمية - يعكس ضعف الأداء الحكومي وضعف الدخل القومي وغياب الاستثمارات الكبرى وانتشار الفساد المالي والإداري وعجز خطط التنمية عن تحقيق أهدافها وزيادة نسبة الفقر وتراجع مستوى الدخل أمام حجم الغلاء! أما اجتماعياً فالنسيج الشعبي في أسوأ مراحل تفككه وتمزقه - مناطقياً وطائفياً وطبقياً وقبلياً وأسرياً - مع تراجع ملحوظ في الثقافة والأخلاق والالتزام الديني ومستوى التعليم.

والقيادة السياسية التي استطاعت في فترة ما التغلب على عقبات الاستقرار والأمن، وبسط نفوذ الدولة، والموازنة بين القوى كافة، والتعجيل بالوحدة قبل عام ١٩٩٠م؛ بدت بعد عقدٍ ونصف العقد من الإعلان عن اليمن الموحد وفتح باب التعدد السياسي والحزبي والتلاعب بالأوراق كافة من أجل البقاء على رأس السلطة؛ عاجزة اليوم عن مواجهة الأزمات التي باتت تتفاقم مؤخراً على الصعد كافة، وهي حالة عبَّر عنها أطراف مختلفة من رموز السلطة والنفوذ في البلاد وبعبرات متباينة، وإن كانت جميعها تصبُّ في المنحى ذاته.

فقد وصف رأس الدولة علي عبد الله صالح «حكم اليمن» بأنه «رقص على رؤوس

---

(١) لن ندخل هنا في تفاصيل الماضي وطبيعة القوى المطالبة بالتغيير ومنطلقها الفكري ومدى التزام هذه القوى أو انحرافها عن الجادة.

(٢) انظر: مقدمة (ديوان الزبيري)، محمد محمود الزبيري، دار العودة، بيروت، ١٩٨٦م.

الثعابين»[1]! ووصف الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر رحمه الله - رئيس مجلس النواب السابق والذي يُعدُّ من أقدم حلفاء الرئيس خلال فترة حكمه - عودة ترشح الرئيس علي عبد الله صالح بأنه من باب «جني تعرفه ولا إنسي ما تعرفه»![2] ووصف الوضع الذي يعيشه اليمن في المؤتمر العام الثالث للتجمع اليمني للإصلاح في ١٢ - ١٣/ ٢/ ٢٠٠٥م بأنه يسير في «نفق مظلم». .[3] كما أن تصريح الشيخ سنان أبو لحوم - أحد أبرز مشائخ بكيل، والذي أيد وصول علي عبد الله صالح إلى الحكم بعد مقتل الغشمي - بأن الرئيس يتآمر عليه، وأنه «لا يدري أي حين يصادقك وأي حين يكون عدوك»؟ منتقداً «تقديم أقاربه»، حتى أصبح حسب تعبيره «كل واحد أمير»! في دولة جمهورية! منتقداً سياسة الرئيس المعتمدة على المال، ومشيراً إلى أنها «ليست في مصلحته». . ![4] وفي مرة أخرى ذكر أن الرئيس «يطعن» و «يداوي»، وأنه أصبح «قاسياً»![5] أما الأستاذ محمد عبد الله اليدومي - الأمين العام السابق للتجمع اليمني للإصلاح - فقد أعلن من قناة الجزيرة في ٧ مارس ٢٠٠١م انتهاء التحالف الإستراتيجي الذي كان قائماً بين حركة الإخوان والرئيس صالح وحزبه، وهو ما جعل الرئيس صالح يعلن على الشاشة ذاتها في ١٧/ ٩/ ٢٠٠٦م بأنهم كانوا مجرد «ورقة سياسية» أو «كرت»!

أما شعبياً فإن المعايش للشارع اليمني يجد نفوراً من المشاركة في الانتخابات الديمقراطية التي بات المواطن يؤمن بأنها مجرد «لعبة» تُلَهّى بها الشعوب، وأنها ليست «أداة للتغيير»! وهي حقيقة تؤكدها معدلات التراجع في أعداد المشاركين في العمليات الانتخابية المتعاقبة.

---

(١) في مقابلة مع صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية، في ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٨م.
(٢) في حوار مع قناة الجزيرة، وفي حوار مع صحيفة (القدس العربي)، عام ٢٠٠٦م.
(٣) الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، في مقابلة مع صحيفة الخليج الإماراتية، في ٢٤/ ٢/ ٢٠٠٥م.
(٤) في حوار مع صحيفة الأهالي، في ١٨/ ٣/ ٢٠٠٨م.
(٥) الجزيرة، برنامج زيارة خاصة، في ١/ ٧/ ٢٠٠٦م.

وهناك تذمُّر عام، وبحث عن مخرج، وتطلُّع إلى قيادات جديدة، وهو ما أشعر بعض قيادات المؤتمر بالتخوف من المستقبل في ظل تنامي السخط العام، ليتجه إلى اتخاذ مواقع أكثر «نفاقاً» خاصة بعد مشهد التغيير الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٤م.

هذا الواقع بدون شك دفع بعض القوى الراغبة في الصعود على حسب الظرف الحالي واغتنام فرصة انفضاض الحلفاء عن القيادة السياسية التاريخية؛ إلى الاختلاف معها حول عدد من المسائل التي كان من أبرزها «توريث الحكم»! الذي قامت الثورة لإلغائه وإلغاء امتيازات الحاكم تحت أي ذريعة؛ ليعود اليوم باللبوس الديمقراطي!

ونظراً لضعف القيادة السياسية - نتيجة انفضاض الحلفاء التاريخين عنها - بدأت تبحث في القوى الناشئة عن حلفاء جدد ليكملوا مهمة الحفاظ على السلطة التي تخلى عنها غيرهم فكان الاختيار الخطأ، ووقعت القيادة السياسية في سوء اختيارها الذي اعتمد على حسابات أغفلت كثيراً من المبادئ والحقائق، وصدق فيها المثل اليمني العامي: (نهاية المحنش للحنش)! و (المحنش) هو الذي يربي الثعابين ويدربها على الرقص للفت أنظار المارة ليغدقوا عليه من أموالهم (ترزقاً). و (الحنش) الثعبان.

فلم تتوقع القيادة السياسية التي أغدقت على الحليف الجديد بالمال والمناصب أن يكون عدواً يشهر سلاحه ضدها ليكون لها (عدواً وحزناً).

وهذه ليست التجربة الأولى للقيادة السياسية في اختيار الحلفاء الخطأ، فقد تحالفت عقب عام ١٩٩٠م مع الحزب الاشتراكي ضد الحركة الإسلامية المشاركة في العملية السياسية، لكن الاشتراكيين الذين أُغدقت عليهم الأموال والمناصب سرعان ما عضُّوا اليد التي امتدت لهم.

لا نريد الإطالة في المقدمة، ولم نقصد منها السخرية من أحد؛ معاذ الله تعالى. فقد وجَّهنا المولى - عز وجل - في كتابه الكريم أن نكون نَصَحة للخلق مهما بلغوا في

ضلالهم أو إجرامهم أو فسادهم. . وأن نبذل ما في وسعنا لتذكيرهم بالفطرة الربانية التي يحملونها في قرارة أنفسهم وتستدعيهم كلما طرقتها بلايا الدهر، تلك البذرة التي تمثل بوصلة تشير إلى الحق والخير والعدل فيما لو نفض المرء عنها ركام الآثام والذنوب.

إننا لا نضحك على الماضي الذي شارك الجميع في تشكيله، ولا نيأس من المستقبل الذي هو نتاج ما تكسبه أيدينا، فإن ثقتنا في رحمة الله أن تشمل عباده وأن تردَّهم إلى الصواب حكّاماً ومحكومين بحجم معرفتنا بقدرة الله التي لا يقف إزاءها شيء.

ومقصودنا من هذه الدراسة والبحث الذي اجتهدنا فيه طاقتنا أن نبين الحقائق كما هي في الواقع، مستندين إلى المعلومات التي حصلنا عليها من مصادرها ومراجعها، وملتزمين العدل والإنصاف والحياد في أمر كنّا نراقبه ونأمل أن ينتهي إلى خير، فإن إراقة الدماء في الأمة ليس في صالحها، ولا تسرُّ إلا أعداء أمتنا، غير أن الشهادة للمسيء بإساءته والمخطئ بخطئه واجبة مهما كلف الأمر؛ حتى لا تتكرر الزلة وتتعاظم الفتنة ويغيب الحق.

إن أرض اليمن والمجتمع اليمني المسلم موصوف بأجمل أوصاف العقل والروح والنفس. . فهم الأرق أفئدة والألين قلوباً والأفقه والأحكم. . فـ «الإيمان يمان». وكم نحن بحاجة إلى أن نوصد أبوابنا في وجوه المتآمرين علينا من أعدائنا في الداخل والخارج، وأن نضع خلافاتنا التاريخية على بساط الحوار الصريح والنقاش الموضوعي، وأن نأخذ منها العبر والدروس، وأن نقيس كل تجاربنا الفكرية والمذهبية والسياسية بمقياس الدِّين الرباني. فقد جربت اليمن منذ القرون الأولى لعهد الإسلام التناحر والقتال حتى كان ذلك هو المشهد الغالب عليها لألف عام أو يزيد، ومن ثم طمَّع المحتلين فيها، وأوهن من عزم أهلها وإرادتهم، حتى سقطوا فريسة للأجنبي يصنع منهم العملاء ويتخذ منهم الأيادي التي تطعن الجسد الذي تنتمي إليه.

هذا البحث لم يكن - ولن يكون - ترفاً فكرياً ومادة نسطرها للتسلية القصصية أو للبيع والمتاجرة بقضية شعب مسلم، بل هو رسالة إلى أطراف النزاع الذي تتناوله هذه الأوراق؛ علهم أن يراجعوا أنفسهم ويقفوا مع ذواتهم ويحاسبوها ويحسبوا حساب المستقبل الذي يجرون البلاد والعباد إليه. هي تنبيه على المقدمات والنتائج لاتصال كل منهما بالآخر. لكنها في الوقت ذاته خطاب للمجتمع المسؤول أولاً عمَّا جرى ويجري وسيجري مستقبلاً، فهو الذي بيده القرار في أن يمضي في منحدر الهاوية الذي يجره إليه بعض القوى السياسية أو الأطراف الخارجية، أو أن يعالج الواقع ويقف أمام مخططات التآمر أو حماقات بعض القيادات.

إننا لا نأمل أن يُتَّخَذَ الكِتَابُ من الأطراف التي تناولها البحث ذريعة لها في الإمعان في خطئها وجرمها، أو أن تصادره هذه الأطراف في حال لم تجد فيه ما يحقق رغبتها الخاصة؛ فنحن لا نحمل في أنفسنا غلاً على أحد، ولا حقداً ترتب على ثأر مسبق، ولا حسداً يؤججه تنافس قائم، ولم - ولن - نحصل من أي من الطرفين على مصلحة، كما لم ينلنا إرهاب منهما، بل إن كل ما نتمناه هو أن ينصلح الحال وتعود المياه إلى مجاريها.

وكلنا رجاء في هذه الأطراف أن تقرأ وتطلع وتتأمل؛ فما وجدت في هذه الأسطر من خير ورشاد وحق قبلت به، وما وجدت فيه من شر أو بغي أو باطل ردَّته، وردت علينا الإساءة بالإحسان، والكلمة بالكلمة والبرهان، وصححت لنا خطأنا الذي لم نتعمده وغلطنا الذي لم نقصده، فقلوبنا مفتوحة للجميع ونحن أهل للتوبة والتصحيح، وبالله العون والسداد.

مركز الجزيرة العربية

للدراسات والبحوث

صنعاء ١ ذي الحجة ١٤٢٩هـ



المدخل

خلفية عامة

المدخل: خلفية عامة:

أولاً: اليمن.. التاريخ والجغرافيا الطائفية:

الحديث عن حركة الحوثي تلتقي فيه عوامل الدِّين والتاريخ والجغرافيا؛ فبوصفها حركة سياسية ذات بُعْد مذهبي يظل تناولها بعيداً عن هذه الجوانب مبتوراً وخارج الإطار الطبيعي لفهم الحقيقة كاملة. وفي هذه الأسطر نعرض بشكل موجز وسريع للمحة تاريخية عن دخول الأديان والفرق إلى اليمن ودولها وانتشارها وواقع وجودها اليوم.

فاليمن من أقدم البلدان التي شهدت مولد الحضارات الإنسانية، منذ وجود البشرية على وجه البسيطة. وقد حكى لنا القرآن الكريم في ثنايا الحديث عن الرسالات السماوية عن عاد؛ وهي من الحضارات الأولى التي نشأت عقب طوفان نبي الله نوح - عليه السلام - قال تعالى: ﴿ **وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَصْطَةً...** ﴾ [الأعراف: ٦٩]، والحديث موجَّه إلى عاد على لسان هود عليه الصلاة والسلام. وكانت مساكنهم في الأرض في مكان يطلق عليه (الأحقاف)، وهي تقع شمالي هضبة حضرموت امتداداً إلى عُمان على الأشهر والأظهر من الأقوال.

وعليه فإن اليمن - كما جزيرة العرب - تُعدُّ من أقدم البلدان التي سُكِنت وقامت فيها أشكال من التجمعات البشرية، وهذا يعود إلى طبيعة أرضها ووفرة مياهها وحسن مناخها.

وكما هي الحال فقد تعاقبت على اليمن عصور من التوحيد والإيمان وعصور من الشرك والكفر. وظهرت فيها الوثنية وعبادة النجوم والكواكب والشمس والقمر. وقد حكى لنا القرآن الكريم كيف أنَّ اليمن في عهد نبي الله سليمان - عليه السلام - كانت تعيش في جاهلية الشرك.. ﴿وَتَفَقَّدَ الطَّيْرَ فَقَالَ مَا لِيَ لا أَرَى الْهُدْهُدَ أَمْ كَانَ مِنَ الْغَائِبِينَ ﴿٢٠﴾ لأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا أَوْ لأَذْبَحَنَّهُ أَوْ لَيَأْتِيَنِّي بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ ﴿٢١﴾ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾ إِنِّي وَجَدتُّ امْرَأَةً تَمْلِكُهُمْ وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ وَلَهَا عَرْشٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾ وَجَدتُّهَا وَقَوْمَهَا يَسْجُدُونَ لِلشَّمْسِ مِن دُونِ اللَّهِ وَزَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ فَهُمْ لا يَهْتَدُونَ﴾ [النمل: ٢٠ - ٢٤].

وكانت هذه الحادثة سبباً في دخول ملكة سبأ وقومها في دين نبي الله سليمان عليه الصلاة والسلام. وهو أول عهد اليمن باليهودية فيما يبدو.. ﴿قَالَ سَنَنظُرُ أَصَدَقْتَ أَمْ كُنتَ مِنَ الْكَاذِبِينَ ﴿٢٧﴾ اذْهَب بِّكِتَابِي هَذَا فَأَلْقِهْ إِلَيْهِمْ ثُمَّ تَوَلَّ عَنْهُمْ فَانظُرْ مَاذَا يَرْجِعُونَ ﴿٢٨﴾ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ إِنِّي أُلْقِيَ إِلَيَّ كِتَابٌ كَرِيمٌ ﴿٢٩﴾ إِنَّهُ مِن سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٣٠﴾ أَلاَّ تَعْلُوا عَلَيَّ وَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴿٣١﴾ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَفْتُونِي فِي أَمْرِي مَا كُنتُ قَاطِعَةً أَمْرًا حَتَّى تَشْهَدُونِ ﴿٣٢﴾ قَالُوا نَحْنُ أُوْلُوا قُوَّةٍ وَأُوْلُوا بَأْسٍ شَدِيدٍ وَالأَمْرُ إِلَيْكِ فَانظُرِي مَاذَا تَأْمُرِينَ ﴿٣٣﴾ قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعِزَّةَ أَهْلِهَا أَذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ ﴿٣٤﴾ وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِم بِهَدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ ﴿٣٥﴾ فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانَ قَالَ أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ فَمَا آتَانِيَ اللَّهُ خَيْرٌ مِّمَّا آتَاكُم بَلْ أَنتُم بِهَدِيَّتِكُمْ تَفْرَحُونَ ﴿٣٦﴾ ارْجِعْ إِلَيْهِمْ فَلَنَأْتِيَنَّهُم بِجُنُودٍ لاَّ قِبَلَ لَهُم بِهَا وَلَنُخْرِجَنَّهُم مِّنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ ﴿٣٧﴾ قَالَ يَا أَيُّهَا الْمَلأُ أَيُّكُمْ يَأْتِينِي بِعَرْشِهَا قَبْلَ أَن يَأْتُونِي مُسْلِمِينَ ﴿٣٨﴾ قَالَ عِفْرِيتٌ مِّنَ الْجِنِّ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن تَقُومَ مِن مَّقَامِكَ وَإِنِّي عَلَيْهِ لَقَوِيٌّ أَمِينٌ

﴿٣٩﴾ قَالَ الَّذِي عِندَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ قَالَ هَذَا مِن فَضْلِ رَبِّي لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ وَمَن شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيمٌ﴾ [النمل: ٢٧ – ٤٠].

وظلت اليهودية حاضرة في اليمن، ويُقال: إن ملوك حمير كانوا يدينون بها، واستمرت كذلك في اليمن حتى نشوء النصرانية وجعلها الدِّين الرسمي للإمبراطورية الرومانية، ثُمَّ امتدَّ تأثير النصرانية إلى الحبشة ونجران، ومن خلالهما انتقلت إلى اليمن.

ونتيجة للحروب الداخلية التي شهدتها اليمن في القرن الرابع بعد الميلاد استطاع الرومان أن يجدوا موطن قدم لهم على سواحل عدن، وبمعونة منهم استطاع الأحباش الاستيلاء على اليمن لأول مرة عام ٣٤٠م. ولم يدم حكم الأحباش طويلاً حيث قاوم اليمنيون الوجود الحبشي. وفي عهد «ذو نواس» الحميري – وهو من ملوك حِمْير الذين اعتنقوا اليهودية – جرى اضطهاد أتباع الدِّيانة النصرانية وإبادتهم انتقاماً من التمدد الروماني الحبشي النصراني على اليمن، وكان من هؤلاء أهل نجران الذين كانوا يدينون بالنصرانية. فإنه لمَّا بلغ ذلك «ذو نواس» خيَّرهم بين الردة عن دينهم والعودة إلى اليهودية وبين القتل؛ فأبوا أن يرتدوا، فحفر لهم الأخاديد وحرقهم فيها جميعاً. وقد خلَّد القرآن الكريم قصتهم في سورة البروج، وأوردت السنة النبوية المطهرة طرفاً من قصتهم فيما أخبر عنه الرسول – عليه الصلاة والسلام – من خبر «الغلام المؤمن»[1]. ويُقال: إن هذه الحادثة كانت في عام ٥٢٣ بعد الميلاد.

بلغ الأمر ملك الروم، فقد مضى من يستنجد به، فبعث إلى ملك الحبشة يستحثه على نصرة أتباع المسيح. وبالفعل بعث ملك الحبشة جيشاً إلى اليمن بقيادة «أرياط»

(١) قصة الغلام المؤمن أخرجها الإمام مسلم وأحمد والنسائي والترمذي.

فدخل اليمن واحتلها عام ٥٢٥م، وانتهى الامر بذي نواس وأتباعه، ومكث الأمر على ذلك حتى اغتال «أبرهةُ» «أرياط»، وكان من قواده، وتولى الحكم بعده. وكان من شأنه أن بنى كنيسة «القُليس» بصنعاء ودعا العرب إليها، فلما لم يجبه العرب إليها وسأل عن ذلك فأُخبِر أن العرب يؤمُّون الكعبة أقسم أن يهدمها، وأَمَّها بجيشه مصطحباً معه الفيل، فكان أن أهلكه الله قبل بلوغه قصده، وخلَّد القرآن الكريم هذه الحادثة في سورة الفيل.

ولم يدم حكم الحبشة بعد هذه الحادثة طويلاً؛ فقد استنجد أهل اليمن بالفرس للخلاص من حكم الأحباش. واستعان «سيف بن ذي يزن» بكسرى، فلم يجبه إلى ما أراد، ومع إلحاحه عليه بعث معه رجالاً من قومه كان قد سجنهم، فسلَّحهم وأمدَّهم وحملهم حتى بلغوا عدن. وجعلت قبائل اليمن تثوب إلى معسكر «سيف بن ذي يزن» الذي استطاع القضاء بمن معه على سلطان الأحباش في اليمن عام ٥٧٥م، لتصبح فيما بعد في حُكمِ الفرس بعد أن جرى اغتياله - سيف بن ذي يزن - على يد خدمه من الأحباش. وتعاقب عليها ولاة كسرى حتى وليها «باذان» الذي أسلم عام ٦٢٨م، مع بقية (الأبناء)[١]، وكان أوَّل من أُمِّرَ في الإسلام على اليمن.

وفيما عدا الديانتين اليهودية والنصرانية كان من أهل اليمن من يدين بدين نبي الله إبراهيم عليه - الصلاة والسلام - والذي أصابه كثير من الانحرافات مع الوقت، حتى دخلت عليه عبادة الأوثان. إلا أن الكعبة المشرفة والبيت الحرام ظلَّا معظمين عند أتباع نبي الله إبراهيم - عليه السلام - يؤمونهما ويحجون إليهما كما هي حال سائر العرب في الجزيرة[٢].

---

(١) هو مصطلح أطلق على أبناء الفرس الأعاجم الذين دخلوا اليمن واستوطنوها.
(٢) اليمن في صدر الإسلام، د. عبد الرحمن عبد الواحد الشجاع، دار الفكر - دمشق، ط١ ١٩٨٧م، ص٦٢.

دخل الإسلام إلى اليمن في عهد النبوة سلماً، وقد أشار رسول الله ﷺ إلى مبعوثه إلى أهل اليمن الصحابي الجليل معاذ بن جبل – رضي الله عنه – إلى أنه «يقدُمُ إلى قومٍ أهلِ كتاب»[1]، فقد كانت الديانتان اليهودية والنصرانية هما السائدتين في ذلك الوقت، مع بقايا من أهل الأوثان. والكثير من أهل هاتين الديانتين أسلم، وبقي منهم من تمسكوا بديانتهم السابقة، وقد رُوعِيَ لهم ذلك على أن يعطوا الجزية[2]. وجاءت وفود اليمن تبايع الرسول الكريم ﷺ على الإسلام. واستمر الحال كذلك خلال عهود أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، حيث نعمت فيها اليمن بظلال الخلافة الإسلامية موحدة المذهب والولاء شأنها في ذلك شأن بقية أجزاء جزيرة العرب والدولة الإسلامية.

لكنها شهدت في زمن النبوة – على صاحبها أفضل الصلاة والسلام – ظهور الأسود العنسي الكذَّاب مدَّعي النبوة. وقد كان من شأنه أنه غلب على اليمن، وكان مشعوذاً وساحراً، ومكث أمره ثلاثة أشهر إلى أربعة، وقد قضي على فتنته باجتماع ثلاثة من قواده على قتله والتوبة من اتِّباعِهِ، وكان مقتله قريباً من وفاة الرسول ﷺ.

وفي زمن أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – تأثرت اليمن بموجة الرِّدة التي اجتاحت الجزيرة العربية بعد وفاة النبي ﷺ وعودة بعض الناس عن الإسلام باتِّباعهم مدَّعِي النبوة أو بامتناعهم عن أداء الزكاة للصديق أو بعودتهم إلى الشرك. لكنها سرعان ما عادت إلى حضيرة الإسلام بعد القضاء على أهل الردة زمن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

وفي عهد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – جرى إجلاء نصارى نجران ويهود إلى خارج الجزيرة لمَّا خاف عمر من سطوتهم وثروتهم، بعد أن بلغه أن آخر ما عهد

(١) وأصل الخبر في البخاري ومسلم.
(٢) كانت معظم اليمن داخلة في الإسلام، فكانت تؤدي الزكاة، أما نجران فقد سالمت وكانت من أهل أداء الجزية.

به النبي - عليه الصلاة والسلام - إلى أصحابه قبل موته أن قال: «أخرجوا يهودَ أهل الحجاز، وأهل نجران من جزيرة العرب، واعلموا أنَّ شرار الناس الذين اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد»[١]؛ وهو حديث يتفق مع قوله - عليه الصلاة والسلام -: «أخرجوا المشركين من جزيرة العرب»[٢]، و«لا يجتمع دينان في جزيرة العرب»[٣]. ورغم ذلك بقيت في اليمن بقية قليلة من اليهود والنصارى والمجوس الذين سنَّ فيهم الخلفاء سنة أهل الكتاب.

وفي عهد عثمان بن عفان - رضي الله عنه - ظهرت فتنة (السبأيين) أتباع (عبد الله بن سبأ)، وهو يهودي جاء من صنعاء، وعُرِفَ بـ(بابن السوداء) لأن أمَّه كانت حبشية. فقد تحرك هذا اليهودي في الأمصار من الحجاز إلى الشام وحتى مصر، وكان يراسل من لا يستطيع الوصول إليهم؛ كأهل البصرة والكوفة، مؤلباً على عثمان رضي الله عنه. واستطاع أن يبث جملة من الشبهات في أوساط الناس، وأن يثير فيهم روح التمرد على الولاة والخليفة الراشد. وشيئاً فشيئاً أتمَّ إبرام مؤامرة تستهدف القضاء على السلطة السياسية في المدينة وإشاعة آراء بدعية في الدِّين كـ(الرجعة)[٤] و(الوصية)[٥]. وقد شارك بعض أهل اليمن في هذه الفتنة والأحداث التي انتهت بمقتل الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه[٦].

ومع وقوع الخلاف في عهد علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - دخلت اليمن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد عن أبي عبيدة عامر بن الجراح، وصححه الألباني في السلسلة الصحيحة (١١٣٢).
(٢) أخرجه البخاري ومسلم.
(٣) أخرجه أحمد ومالك واللفظ له.
(٤) دعا ابن سبأ إلى أن للنبي ﷺ رجعة إلى الحياة قياساً برجعة عيسى عليه الصلاة والسلام.
(٥) ادعى ابن سبأ أن لكل نبي (وصي) وأن علياً وصي رسول الله عليه الصلاة والسلام.
(٦) اليمن في صدر الإسلام، مرجع سابق، ص٣٣٧ وما بعدها.

بالإضافة إلى الجزيرة والعراق وفارس ومصر تحت بيعة الإمام علي رضي الله عنه، في حين كانت الشام تحت ولاية معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. ومع ظهور الخوارج وقتالهم لعلي وتميُّزهم كفرقة ذات أصول وآراء عقدية؛ بدأ الخلاف في الدِّين يدبُّ إلى المسلمين، كما أن السبئيَّة أظهروا في هذه الأثناء القول بتأليه علي رضي الله عنه.

كان لليمنيين في هذه الأحداث جميعاً حضور واضح؛ إيجاباً وسلباً، فقد كان (عبد الله بن وهب الراسبي) من الأزد أحد رؤوس الخوارج، وكان قاتل علي بن أبي طالب (عبدالرحمن بن ملجم اليحصبي) من أهل اليمن، كما أنهم رغم خضوع أغلب أرض اليمن لولاية علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - خرج منهم من وقف إلى جانب معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما. وكان لليمنيين مشاركة في الوقائع التي دارت بين علي ومعاوية.

برز الخوارج بوصفهم حركة دينية سياسية مسلحة، رغم قتال علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - إياهم في النهروان، ورغم محاربة خلفاء بني أمية لهم وتشديدهم عليهم، وأصبحوا فرقاً خارجة عن السيطرة، تتميز بالبأس والشدة والعنف. وانتشر أتباع هذا المذهب في الأرض، فكان منهم من أتى حضرموت وكَمُنَ فيها. وفي عهد عبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما - وأثناء قتاله الحجاج استطاع الخوارج بقيادة قدامة بن المنذر اقتحام صنعاء عام ٧٢هـ، إلا أنه بعد مقتل ابن الزبير بذل بنو أمية جهودهم للقضاء على جميع الثورات المناوئة لهم.

وفي عهد مروان بن محمد (آخر خلفاء بني أمية) التقى عبد الله بن يحيى الكندي المختارَ بن عوف الأزدي - وكان من رموز الخوارج - في مكة عام ١٢٨م، فاستجاب لدعوته واستصحبه لقومه ونُودي به خليفة، وتقاطر الخوارج إلى صفه وناهضوا حكم

بني أمية[1]. وخرج عبد الله بن يحيى الكندي - الذي اشتهر بـ(طالب الحق) - على بني أمية وبسط نفوذه من حضرموت إلى صنعاء، وعمل على توسيع نفوذه إلى مكة والمدينة فسيطر عليهما عام ١٣٠هـ. لكن قضي على حركتهم في العام ذاته من قبل عبدالملك بن محمد بن عطية السعدي بأمر من مروان بن محمد. وبلغ بابن عطية أن قتل منهم رؤوسهم وشرَّد بهم ونكَّل، واستعاد منهم المدينة ومكة والحجاز وصنعاء وتابعهم إلى حضرموت، لكنه صالحهم بأمر من محمد بن مروان، وبقي أتباع هذا المذهب متخفين نتيجة الحملة التي شنَّها ولاة مروان بن محمد عليهم، فكان منهم بقية في حضرموت[2].

لم تكن اليمن لتهدأ؛ حتى عملت الفرق (الباطنية) - التي تفرعت عن حركة التشيع - على إيجاد موطن قدم لها فيها، للعمل من خلاله على نشر المذهب وإقامة الدولة. وكانت «النواة الأولى للإسماعيلية في اليمن في أوساط (الشيعة الإمامية) في كل من (عدن أبين)، الواقعة في الجنوب الشرقي من اليمن، و (عدن لاعة) الواقعة في الشمال الغربي من اليمن، ومن هاتين المنطقتين خرجت الإسماعيلية»[3].

فقد دعا كلٌّ من علي بن الفضل والحسين بن حوشب - الملقب بـ(منصور اليمن) - إلى المذهب (الإسماعيلي) الباطني بعد أن قدِما إلى اليمن عام ٢٦٨هـ. وفي عام ٢٩٠هـ بدأ الإسماعيليون في الانطلاق المسلَّح لإقامة دولتهم، وخلال ثلاث سنوات استطاع ابن الفضل دخول صنعاء عام ٢٩٣هـ، واكتساح تهامة، ودانت له لحج وأبين وغيرهما

(١) كان هذا الفريق من الخوارج من أتباع عبد الله بن إباض، وعُرفوا فيما بعد بالإباضية، وهم رغم اتفاقهم مع الخوارج يختلفون عنهم في بعض آرائهم. راجع: الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة، دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، ط٤، ١٤٢٠هـ، ١/٥٨. والموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، ط٢، ٢٠٠١م، ١/٢.

(٢) راجع: تاريخ اليمن في الإسلام.. في القرون الأربعة الهجرية الأولى، د. عبدالرحمن الشجاع، ط٥، ٢٠٠٤م، ص١٤١ - ١٤٧. واليمن في ظلال الإسلام.. منذ فجره حتى قيام دولة بني رسول، د. عصام الدين عبد الرؤوف الفقي، دار الفكر العربي، ط١، ١٩٨٢م، ص٦١ - ٧٢.

(٣) تاريخ اليمن في الإسلام، مرجع سابق، ص١٦٥.

من المدن. في حين استطاع حسين بن حوشب السيطرة على عبر محرم والجميمة ثم بيت ريب ورأس مسور، بعد توقف على جبل مسور، واستولى على حملان وذخار وشبام حمير وجبلها كوكبان، ودان له بنو يعفر والحميريون، ودان له شمال اليمن تقريباً. ونتيجة الخلاف بين ابن الفضل الذي أظهر عقائد الإسماعيلية مع ابن حوشب دخل الرجلان في صراع دموي خلال عامي ٢٩٧ - ٢٩٨هـ.

وفي هذه الأثناء تشكَّل حلف بين القوى داخل اليمن: الدولة الهادوية - التي تأسست عام ٢٨٤هـ وسيأتي ذكرها - وبنو يعفُر وبنو زياد، والقبائل المجاورة لدولة علي بن الفضل والمناوئة له، بالتعاون مع الدولة العباسية؛ للتخلُّص من (الباطنية). وبدأ العمل بالتخلص من علي بن الفضل غيلة عام ٣٠٣هـ، ثم جرى الانقضاض على أتباعه والقضاء عليهم وتشريدهم في الأرض. وبعد تلقي ابن الحوشب ضربات موجعة من تحالف ضمَّ الناصر بن الهادي وأسعد بن أبي يعفر الحوالي؛ انكمش نفوذه، وواتته منيته عام ٣٠٨هـ، وانقلب الناس على مذهبه وأتباعه، فكانت هذه الوقائع ذات أثر في انحسار المذهب الإسماعيلي وعودته إلى العمل السري إلى أن عاد ظهوره عام ٤٣٩هـ[1].

فمع مطلع القرن الخامس كانت اليمن تعاني من الانقسامات والحروب بين القوى المختلفة، فتدهورت الأوضاع السياسية والاقتصادية وعانى الناس من الخوف والفقر، وهذا ما طمَّع أتباع المذهب الإسماعيلي في إعادة دولتهم ونشر مذهبهم، ولم يأت عام ٤٥٥هـ حتى بلغ بعلي بن محمد الصليحي - وكان من أصول شافعية، إلا أن الإسماعيلية استمالوه إليهم وأقنعوه بمذهبهم - أن أخضع أغلب سهول اليمن وجبالها لنفوذه واتخذ من صنعاء عاصمة له، وما لبثت به الحال حتى طمع بالحجاز وألحقها بسلطانه، لكنه قُتل

(١) انظر: تاريخ اليمن في الإسلام، ص١٦٢ - ١٧٣. وأخبار القرامطة في الأحساء - الشام - العراق - اليمن، د. سهيل زكار، دار الكوثر - الرياض، ١٩٨٩م، ص١٤١ - ١٤٦. والقرامطة أصلهم ونشأتهم وتاريخهم وحروبهم، عارف تامر، دار مكتبة الحياة، لبنان، ١٩٧٩م.

بعد ذلك، واضطرب شأن دولته من بعده وقامت الثورات الداخلية عليها، غير أن ابنه أحمد - المعروف بـ (المكرَّم) - واجه هذه الثورات وقضى على بعضها وأعاد الاستقرار إلى دولته التي خلفها بعد مقتل أبيه، وعقب موت المكرَّم تولى الحكم من بعده الملكة أروى - زوجته - نيابة عن ابنها علي بن المكرَّم. ولم تدم الحال طويلاً بدولة الصليحيين فقد جرى عليها الوهن والضعف سريعاً، وأخذت تستقل عنها أجزاء من اليمن، وتولى الأمر في آخر عهدها (بنو زريع) وهم من الطائفة نفسها. وانتهى أمر الصليحيين تماماً بعد أن غزا طوران شاه ابن الملك الصالح نجم الدين آل أيوب اليمن سنة ٥٦٩هـ[١].

وعلى العكس من الفكر الخارجي لاقى الفكر الصُّوفي - الذي وصل إلى اليمن متأخراً بعض الشيء، قياساً بالأفكار الوافدة المذكورة سابقاً - قبولاً عند الناس في حضرموت، ولعل من أسباب ذلك أن التصوف وصل إلى حضرموت مع العلويين الذين عانوا من صعوبات سياسية إبان الدولتين الأموية والعباسية، وهو ما جعل أفئدة الناس تميل إليهم بغض النظر عن الفكر الذي يحمله هؤلاء العلويون.

وكان أوَّل دخول التصوف إلى اليمن عبر حضرموت في القرن الرابع الهجري، حيث استوطن العلويون الوافدون عليها من العراق تريم، وكان أول من عُرف بالتصوف فيها عبد الله بن أحمد بن عيسى المهاجر. ودرس عبد الله هذا كتاب أبي طالب المكي «قوت القلوب»، فنقل ما فيه من الأفكار إلى حضرموت ومنه إلى سائر اليمن. أما والده فقد كان شيعياً إمامياً، فنشأت الصوفية في حضرموت في أحضان التشيع، وكان له طموح لإقامة دولة إمامية لكن الصعوبات حالت بينه وبين مراده[٢].

من ثمَّ انتشر التصوف في المناطق الساحلية بما في ذلك عدن وتهامة واليمن السافل،

---

(١) المراجع السابقة، باختصار وتصرف.

(٢) انظر: الصوفية في حضرموت نشأتها أصولها آثارها، أمين بن أحمد السعدي، دار التوحيد للنشر، الرياض، ط١، ٢٠٠٨م، ص٧٩ - ٨٣.

والتصق التصوف بالمذهب الشافعي وكان انتشاره في أهل هذا المذهب، وكان مما شجع على التصوف وأعان على انتشاره دخول اليمن في حكم الأيوبيين.

وكانت من مظاهر التصوف انتشار القبور والأضرحة والقباب المبنية عليها، وما صاحب ذلك من اعتقاد في الأولياء والموتى. بالإضافة إلى الموالد والاحتفالات الدينية ومظاهر الخرافة والشعوذة. وسلك التصوف في العقيدة مسلك الإمام أبي الحسن الأشعري رحمه الله تعالى، وهو المشتهر في زبيد.

ولا تزال للصوفية بقية باقية حتى اليوم، فقد اعتمدت على الدعوة السلمية والانتشار بين العامة، ولم تدخل في أي صراع يقضي عليها.

أما الزيدية فقد دخلت إلى اليمن قبل ذلك بكثير، بمجيء الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، في نهاية القرن الثالث الهجري. وقد استطاع الهادي أن يقيم دولة له في صعدة شمالي اليمن. فكان المؤسس الأول للدولة الزيدية، وكان عالماً فقيهاً مجتهداً، ومعه دخل المذهب الاعتزالي الذي أصبح لصيقاً بالزيدية إلى اليمن.

وسبق دولة الهادي محاولة لإبراهيم بن موسى الكاظم - أخو علي الرضا بن موسى ولي عهد المأمون - الذي وصل إلى اليمن والياً معيناً من قِبَل محمد بن إبراهيم الملقب بـ (الطباطبا) الخارج على المأمون عام ١٩٨ هجري، وهو ابن أخي محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الخارج على الدولة العباسية أيام أبي جعفر المنصور، والملقب بـ (النفس الزكية).

إلا أن إبراهيم بن موسى هذا كان مسرفاً في سفك الدماء مهووساً بالقتل، حسب وصف الهَمْداني صاحب الإكليل، و لذلك سمي في كتب التاريخ بـ (إبراهيم الجزار)، وكان طبيعياً أن ينتهي هذا العمل الجنوني إلى هزيمته وانتهاء أمره[1].

(١) انظر: معتزلة اليمن، علي محمد زيد، دار العودة، بيروت، ط١، ١٩٨١م، ص٤١ - ٤٢، مختصراً.

أما دولة الهادي «الزيدية» فقد استمر بقاؤها في اليمن قرابة ١١ قرناً، عاشت خلالها فترات اتساع شملت مناطق عديدة من اليمن، وفترات انكماش ضاقت فيه إلى حدود انطلاقتها في صعدة. كما أنها شهدت صراعاً داخلياً بين الأئمة، وصراعاً خارجياً مع دولة الخلافة أو دويلات أخرى مجاورة. ولم تنعم دولة الأئمة بفترة استقرار طويلة بل كانت منهكة بالحروب الداخلية والخارجية[١]، وانتهت دولة الزيديين بإعلان الجمهورية العربية اليمنية في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

هكذا نجد أن اليمن كانت موطناً مضيفاً للأديان السماوية والمذاهب والفرق الإسلامية التي نشأت منذ القرن الأول الهجري، كما أنها ضمت إليها أعراقاً مختلفة.. أحباشاً، وفرساً، وأتراكاً زمن الدولة العثمانية، وهنوداً زمن الاستعمار البريطاني للجنوب، فأصبح نسيجها الاجتماعي يضم طيفاً من التجمعات الدينية والمذهبية والعرقية.

وحالياً لا يتجاوز يهود اليمن ٥٠٠ شخص فقط[٢]. ويسكن اليهود في منطقة «ريدة» وما حولها، وفي محافظة صعدة. وبحسب تصريح الحاخام الأكبر ليهود اليمن يعيش بن يحيى فإن عدد اليهود يبلغ حالياً ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ فرد فقط[٣]. في حين كان عددهم في اليمن بالآلاف. ففي إحصاء قامت به السلطات البريطانية عام ١٩٥٥م اتضح أن عدد اليهود الموجودين في عدن بلغ ٥ آلاف يهودي. في حين لم توجد أرقام دقيقة لأعداد اليهود في الشمال نتيجة غياب إحصاء دقيق في ذلك الحين، إلا أن أمين الريحاني - الذي زار اليمن أول مرة عام ١٩٢٠م - ذكر أن عدد يهود اليمن يبلغ ١٠,٠٠٠ نسمة. في

---

(١) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، أنور قاسم الخضري، التقرير الارتيادي الثالث، مجلة البيان، ٢٠٠٦م، ص٣٩٦.

(٢) انظر: التقرير العالمي للحرية الدينية للعام ٢٠٠٥م - اليمن، الصادر عن مكتب الحرية الدينية بوزارة الخارجية الأمريكية، في ١٥/ ٩/ ٢٠٠٦م.

(٣) العربية، في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٤م.

حين قدر عددهم قبل قيام الكيان الصهيوني عام ١٩٤٨م بين ٦٠,٠٠٠ إلى ٧٠,٠٠٠ نسمة[1].

هذا التقلص اللافت للانتباه كان نتيجة هجرة يهود اليمن إلى أرض فلسطين؛ لعدة أسباب؛ أهمها: رعاية الصهيونية العالمية، حيث بدأت بتهجير أسر منهم منذ ثمانينيات القرن التاسع عشر الميلادي. وتوالت الهجرات إلى فلسطين ما بين ١٩٠٧م و١٩٠٩م، وكذلك: ١٩١١م و١٩١٢م، وأكثرها خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين: ١٩١٧م و١٩٤٨م. واستمرت الحال كذلك بعد إعلان قيام الكيان الصهيوني، حيث هجر أكثر من ٤٨ ألف يهودي في عملية «البساط السحري». وكانت غالبية هذه العمليات تتم بالترتيب مع الاحتلال البريطاني في جنوب اليمن؛ وبموافقة فيما يبدو من الإمام أحمد. في حين تولت «الوكالة اليهودية» عمليات الهجرة الجماعية، وحتى عام ١٩٦٢م[2].

وكان اليهود منتشرين في نواحي اليمن، فقد سكنوا في أحياء من المدن أو في القرى مجاورين المسلمين أو منعزلين عنهم؛ فسكنوا صنعاء (العاصمة التاريخية)، وكان معظمهم يقطن في (قاع اليهود) أو ما يُعرف اليوم بـ(قاع العلفي)، ولهم قرى محاذية لصنعاء. وفي حاشد سكن اليهود في عدة مناطق خاصة في ناحية (ظليمة) وفي جانب من (المداير) وجانب من مدينة (حبور). كذلك سكنوا في مدينة إب في حارة (الجاءة) شرق جنوب المدينة، وفي (السياني) في قرية (الجدس)، وفي جبلة بحارة (المكعدد)، وفي قضاء النادرة بقرية (حجزان). وفي مدينة عدن كان معظمهم في حي (كريتر). وفي حضرموت في منطقة (حبان)[3]، وفي الضالع حسب رواية بعض من عاشرهم.

أما نصارى اليمن فلا توجد إحصائيات دقيقة عنهم، ولا يُعلم سبب هذا الوجود

---

(١) يهود اليمن قبل الصهينة وبعدها، عباس علي الشامي، ط٢، ١٩٨٨م، ص٣٧ - ٤١.
(٢) انظر: المرجع السابق.
(٣) انظر: المرجع السابق.

الضئيل لهم، فالتقارير تشير إلى بضع آلاف فقط من (النصارى) مقيمين في عدن. حيث يشير «التقرير العالمي للحرية الدينية للعام ٢٠٠٥م - اليمن» - الصادر عن مكتب الحرية الدينية بوزارة الخارجية الأمريكية - إلى أن عدد النصارى في اليمن من أصول يمنية وغير يمنية يصل إلى ٤,٠٠٠ نسمة. مع العلم بأن هناك كنائس قائمة في كل من عدن وصنعاء، وهناك نشاط تنصيري في محافظات اليمن المختلفة؛ كصنعاء والمحويت والحديدة وإب وتعز وعدن وحضرموت وغيرها كما تشير تقارير إعلامية؛ إلا أنه لا توجد إحصائيات رسمية أو بيانات دقيقة عن أعداد المتنصرين من أبناء اليمن.

أما الإباضية فلا وجود لهم مطلقاً، وهناك من يتحدث عن بقايا منهم في حضرموت والمهرة، وأنَّ هناك محاولة من دولة عُمان لنشر المذهب في المحافظات الشرقية من اليمن من خلال البعثات التعليمية.

وتنقسم الإسماعيلية - حالياً - إلى فرقتين (البهرة - الداودية) و (السليمانية - المكارمة)، ولكلا الطائفتين وجود في اليمن، ويقدر عدد الطائفتين بـ ٤٠,٠٠٠ نسمة، ويقطن منهم ٧,٥٠٠ في منطقة حراز غربي صنعاء. وللمكارمة بعض القرى في (صعفان) من قضاء يريم، وفي (يام) شمال اليمن. وللداودية حصن (طيبة) في همدان شمال صنعاء؛ ولهم تمركز ملحوظ في صنعاء وعدن وتعز والحديدة وفي جبلة بمحافظة إب، وزبيد بمحافظة الحديدة، وغيرها من مناطق اليمن[1].

وللإسماعيلية نشاط ملحوظ وظاهر في اليمن، فهم يظهرون بعضاً من ممارساتهم ويمارسون طقوسهم تحت رعاية الدولة، ولهم اتصالهم الخارجي بأتباع الطائفة سواء كان ذلك في الهند أو غيرها[2]، وهناك من يخشى من أن تعاود هذه الطائفة حضورها السياسي ومن ثمَّ العسكري والمسلَّح لإعادة قيام دولتهم في بلاد اليمن، خاصة أن القيادة

---

(١) انظر: الشيعة الإسماعيلية.. رؤية من الداخل، علوي طه الجبل، دار الأمل، القاهرة، ص٢٦ - ٢٧.
(٢) انظر: المرجع السابق.

السياسية ترى في هذه الفئة جماعة مسالمة وتحظى بمقابلة رسمية لرموزها! هذا مع الثراء الملاحظ على عموم أتباع هذه الطائفة لاشتغالهم بالتجارة.

وفي حين تراجع تأثير التصوف خلال عقود مضت نتيجة انتشار العلم والمعرفة ونبذ الخرافة والشركيات من ناحية، ومن ناحية أخرى لوقوف التيار الاشتراكي ضدها في الجنوب بوصفها رمزاً للرجعية؛ إلا أنها اليوم تشهد إحياء جديداً في الجنوب والشمال على حدٍّ سواء، وأصبح للصوفية اليوم أربطتها ومعاهدها وكلياتها وجامعاتها ورموزها وخطابها الحاضر.

ولا يوجد إحصاء يوضح مدى حجم الصوفية في اليمن، لكنها بالتأكيد أقل نسبة من الزيدية لعدة اعتبارات:

أولها: اعتبار ضيق انتشارها ومحدوديته واقتصاره على الشريط الساحلي وحضرموت الداخل وبعض المحافظات الوسطى كتعز وإب والبيضاء.

ثانياً: ضمور حراكها الدعوي لعقود مع غلبة الإنكار عليها من قبل التيار السُّنِّي المُوَحِّد الغالب على الساحة.

ثالثاً: أثر التعليم والمعرفة في نبذ الناس للخرافة والوثنيات الجاهلية وهو ما أدى إلى زوال مظاهر الأضرحة والقباب ومزارات ما يسمى بالأولياء.

رابعاً: انتشار عقيدة التوحيد والصحوة الإسلامية ومبادئ السُّنة في الناس.

وهناك محاولات من قبل أطراف إقليمية ودولية لبعث التصوف عموماً في العالم الإسلامي بوصفه إسلاماً معتدلاً في نظر الغرب. كما أوصت دراسة مؤسسة راند «إنشاء شبكات مسلمة معتدلة»! كما يعمل الشيعة (الإمامية) و(الإسماعيليون) على الاتصال بهذه الفرقة لإحياء دور المزارات والأضرحة وإعادة المراسيم التي تقام لها في محاولة لإضعاف المد السُّنِّي المُوَحِّد الطاغي على المشهد اليمني.

وتختلف التقديرات بشأن الزيدية في اليمن؛ فهناك تقديرات مبالغ فيها وأخرى مقاربة. وبالرجوع إلى المعلومات الأولية التي يمكن الاستناد إليها استطعنا ترجيح النسبة الأقرب إلى الحقيقة في هذا الشأن، فبالرجوع إلى التعداد السكاني لليمن الشمالي عام ١٩٨٦م والجنوبي عام ١٩٨٨م نجد ما يلي[1]:

البيان	الشمال	الجنوب
السكان المسجلون داخل الوطن	٧,٨٢٦,٧٥٠	١,٨٣٨,١٨٩
السكان الذين لم يشملهم العد لاعتبارات فنية واجتماعية	٣٧٦,٧٤٣	-
السكان في الخارج(*)	١,١٦٨,١٩٩	٢٣٨,١٥٠
المجموع	٩,٣٧١,٦٩٢	٢,٠٧٦,٣٣٩
(*) عاد منهم ٧٣١,٨٠٠ فرد بعد أحداث الثاني من أغسطس ١٩٩٠م، حسب نتائج حصر المغتربين (أكتوبر ١٩٩١م).		

أي: أن عدد إجمالي سكان اليمن تقريباً عام ١٩٨٨م هو ١١,٤٤٨,٠٣١ نسمة؛ وهم موزعون على المحافظات على النحو التالي:

المحافظات	عدد السكان حسب تعداد ١٩٨٦، ١٩٨٨م
أمانة العاصمة	٤٢٧,٥٠٢
صنعاء (المحافظة)	١,٢٣٧,٠١٦
عدن	٣٢٦,٩١٩
تعز	١,٤١٩,٧٠٨
الحديدة	١,٠٥٢,٠٨٦
لحج	٤٥٨,٣٨٥
إب	١,٢٥٤,١٢٨

(١) انظر: كتاب الإحصاء السنوي لعام ١٩٩٢م، الجهاز المركزي للإحصاء، وزارة التخطيط والتنمية، ص٢١.

أبين	٢٧٩,٢٤١
ذمار	٦٩٨,٨٢٣
شبوة	١٩٢,٣٢٤
حجة	٧٢٠,٠٠٠
البيضاء	٢٩٥,٤٣٩
حضرموت	٥٣٧,٠٩٥
صعدة	٣٢٣,١٢٤
المحويت	٢٦٠,٨٣٦
المهرة	٤٤,٢٢٥
مأرب	٩٥,٣٢٦
الجوف	٤٢,٧٦٢
عمران	(كانت تابعة لمحافظة صنعاء)
الضالع	(كانت تابعة لمحافظة لحج)
ريمة	(كانت تابعة لمحافظة صنعاء)
إجمالي عدد السكان، عدا من لم يشملهم العد أو كانوا خارج الوطن.	**٩,٦٦٤,٩٣٩**

فإذا وزعنا المحافظات اليمنية وفقاً لنسبة وجود أتباع المذهب الزيدي إلى وجود السُّنَّة (الشافعية)؛ فإننا نجد أن هناك أربع مجموعات:

الأولى: المحافظات ذات الأغلبية السنية المطلقة: وهي المحافظات الجنوبية: المهرة - حضرموت - شبوة - أبين - لحج - عدن، بالإضافة إلى: محافظتي تعز والحديدة الشماليتين.

الثانية: ذات الأغلبية الزيدية المطلقة: وهي: صعدة - الجوف - صنعاء (المحافظة).

الثالثة: محافظات يغلب عليها السنة مع وجودٍ زيدي لا يتجاوز نسبة ١٥٪، وهي:

إب - البيضاء - مأرب.

الرابعة: محافظات يغلب عليها الزيدية مع وجودٍ سني لا يتجاوز نسبة ٢٥٪، وهي: ذمار - المحويت - حجة - أمانة العاصمة.

ومن خلال إجراء العمليات الحسابية نخلص إلى ما يلي:

البيان	العدد السكاني	النسبة المئوية
السنة	٦,٢٣٤,٩٣٢	٪٦٤,٥
الزيدية	٣,٤٣٠,٠٠٧	٪٣٥,٥
الإجمالي	٩,٦٦٤,٩٣٩	٪١٠٠

وهكذا نجد أن التقديرات المتعلقة بالنسبة الصحيحة للزيدية في اليمن، والتي كانت تنشر في بعض وثائق الأمم المتحدة أو التقارير الدولية؛ قريبة من تلك النسبة ولم تكن بعيدة عن الصواب.

وإذا كانت تلك النسبة تعكس الوجود الزيدي قبل عام ١٩٩٠م؛ فإنَّ مما لا ريب فيه أنَّ هذه النسبة تدنت بشكل كبير؛ لعدة عوامل منها:

١ - تأثر كثير من أتباع المذهب نتيجة عوامل المعايشة والاختلاط والسفر بالمذهب السُّنِّي وتحولهم إليه.

٢ - تأثير الصحوة الإسلامية السُّنِّية ونشاط التيارات الدعوية في نشر مفاهيم الاتباع للدليل والتمسك بسُنَّة النبي ﷺ.

٣ - انكماش الزيدية عقب سقوط دولة الإمامة، ورعاية الجمهورية لمناهج أكثر اعتدالاً وقرباً إلى مدرسة الإمامين الشوكاني والصنعاني، والانفتاح على العالم الإسلامي.

٤ – تسنُّن عدد من مشائخ القبائل الذين تأثروا بتيار الصحوة الإسلامية والمذهب السُّنِّي عموماً.

٥ – تضاعف التعداد السكاني خلال العقود الماضية بشكل كبير غير التركيبة السكانية وتوزيعها المذهبي.

٦ – جمود أتباع المذهب الزيدي على الأساليب التقليدية في نشر المذهب والتراث الفكري له.

٧ – عودة كثير من المغتربين الذين يرجعون في غالبهم إلى مناطق سُنِّية، وحتى أولئك المنتمون إلى مناطق زيدية تحولوا عن المذهب نتيجة احتكاكهم بالبيئات السُّنِّية التي عاشوا فيها.

فأصبحت بعض المحافظات الزيدية ذات الأغلبية المطلقة سنية في العموم، وأصبح تصنيف بعض المناطق على أنها زيدية لاعتبار تاريخي لا أقل ولا أكثر. كما أن الجيوب الزيدية التي كانت في المناطق السُّنِّية تحولت في ظل عامل الوقت إلى سُنية.

وهكذا يتبين لنا أن هذا البلد الطيب غلب عليه مذهب الاعتدال والوسطية والتزام السُّنَّة والتمسك الصحيح بالدين، وهذا ما لفت أنظار القوى الخارجية إليه لتعمل في سبيل إضعافه وتهديد أمنه واستقراره عبر مؤامرات متكررة. كما أغاض هذا التحول بعض القوى الداخلية التي فقدت مكانتها الدينية وسلطتها المذهبية مع الوقت ومكاسبها التي تجنيها من وراء ذلك، خاصة مع سقوط مبادئ التصنيف الطبقي للناس (سادة) و (قبائل)! فعملت على التمالؤ على هذا التوجه بتشويهه تارة وبالتحريض عليه أخرى.

ثانياً: المنطقة العربية.. بين دوامة الصراعات الداخلية والتآمر الخارجي:

ما حدث في اليمن من حراك شيعي مؤخراً لم يكن في منأى عن واقع الأمة الإسلامية وما يجري في البلاد العربية. فقد كانت حرب الخليج الثانية قد عززت من بواعث الفرقة بين الأنظمة السياسية والشعوب في المنطقة، حتى انقلبت موازين الولاء تجاه أطراف إلى ١٨٠ درجة؛ كما يعبر عنه، أي: في الضد تماماً. وفي حين كانت الحرب الأولى - بين العراق وإيران - عامل اصطفاف عربي وإجماع في الغالب الأعم؛ كانت الثانية بمنزلة منعطف باتجاه التواصل مع إيران التي عملت بدورها على بناء الجسور السياسية والاجتماعية مع محيطها الخليجي والمنطقة العربية والإسلامية عموماً.

وخلال العقد المنصرم من القرن الميلادي الماضي، وما كان فيه من تحول الساحة إلى مسرح للاعبين دوليين وإقليميين؛ بدى تقارب المصالح بينهم يتجلى شيئاً فشيئاً، إلى أن جاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، التي لا يزال التشكيك في علاقة الإدارة الأمريكية بها - بوجه أو بآخر - يتردد في الأوساط الفكرية والبحثية في الغرب ذاته، فدفعت باتجاه حرب (كونية) انحاز فيها الغرب ضد (الإسلام) تحت شعار (الحرب على الإرهاب). ولم يكن هذا الإرهاب في حقيقة الأمر إلا دائرتين؛ الأولى: هي الإسلام من حيث هو تعاليم ربانية ونصوص وأحكام وقيم، والثانية: هي حَمَلة هذا الدِّين الذين لا يرتضون عنه بديلاً. لذلك كانت الحرب تتوجه إلى العقول والقلوب بأساليب مختلفة؛ تارة بالدولارات والمصالح وتارة بالإرهاب والقتل. وفي ضوء تعدد تفسيرات الإسلام وتعدد الفرق المنتسبة إليه كان السؤال ملحاً: أي إسلام وأي أتباع يقصدهم الغرب؟ أهو الإسلام الشيعي أم الصوفي أم. . . ماذا تحديداً؟

والإجابة ذات شقين: شق يستند إلى أدبيات الغرب في توصيفه (الإرهاب) فكراً، و (الإرهابيين) أفراداً، وشق يستند إلى الجانب التطبيقي من الحرب الدائرة ضد الإرهاب (الإسلام). وخلفية أخرى يجب استحضارها وهي أن دوافع هذه الحرب التي أعلنت على العالم الإسلامي تمثلت في هجمات سبتمبر التي اتهم بها تنظيم «القاعدة» وحركة طالبان المحسوبين على الإسلام السُّنِّي.

وإذا كان هذا البحث لن يستطرد في مناقشة هذه القضية؛ إلا أننا نؤكد هنا أنَّ الاستقراء النظري والبحثي والتتبع الميداني يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أن (الحرب على الإرهاب) هي حرب ضد (الإسلام السُّنِّي) في خطه الأصيل، وحرب بالضرورة ضد تجلياته وأتباعه، فالحديث عن (الوهابية) والحركات الإسلامية (السلفية) أو (الجهادية) أو (السياسية) والتعليم الديني والسعودية وقائمة الجمعيات والمنظمات المصنفة جميعها إرهاباً؛ يصب في هذا الاتجاه، وهذا الحديث صدر من مؤسسات ودوائر صنع القرار الأمريكي والأوروبي أو بعض المؤسسات البحثية المصنفة بوصفها منظمات مستقلة.

وعلى الرغم من تصنيف (إيران) دولة (إرهابية) وضمن (محور الشر) والحديث عن خطورتها منذ وقت مبكر مع قيام الثورة الإسلامية الشيعية في إيران؛ إلا أن الحرب لم توجه إليها، بل كانت إيران جزءاً من الحلفاء الإقليميين لهذه الحرب! ليس هذا فحسب بل كانت المستفيد الأكبر منها[1].

وإذا كانت دول الخليج قد فكت الارتباط مع اليمن نتيجة مواقفها السياسية من أزمة الخليج الثانية واحتلال العراق للكويت منذ عام ١٩٩٠م؛ فإنها بذلك جعلت اليمن مكشوفة سياسياً واجتماعياً. ومع توفر جو الانفتاح السياسي في اليمن وسياسة الانفتاح التي تبنتها إيران خلال التسعينيات الميلادية من القرن الماضي أصبحت اليمن

(١) قال الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»: إن إيران هي «المستفيد الأكبر الوحيد» من حرب العراق التي ما كان يجب خوضها. (سي. إن. إن)، في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٨م.

ساحة للنشاط الثوري الإيراني وميداناً للتشييع، الذي طال إلى جانب اليمن دولاً أخرى كمصر والسودان.

وجاء سقوط بغداد عام ٢٠٠٣م ليفتح المنطقة على تحول جديد يصب في صالح النفوذ السياسي للشيعة الذين نالوا بفضل تعاونهم مع الاحتلال الأجنبي مقاليد الحكم في العراق بدون منازع! كما جاءت الدعاية لانتصارات (حزب الله) في لبنان لتعطي الشعوب العربية تعويضاً (نفسياً) عن الهزائم التي لحقت بالأمة أمام أعدائها، ليكون (حسن نصر الله) في لحظة (سكرة) زعيماً إسلامياً ورمزاً عربياً يضاهي عند بعضهم (جمال عبدالناصر) أو (صلاح الدِّين)!

وفي المقابل انكمشت دول الخليج (السُّنِّية) التي كانت داعماً كبيراً للعمل الخيري ونشر الدعوة وبناء المشاريع للمجتمعات الإسلامية على ذاتها؛ ابتداء من عام ١٩٩٠م والتزاماً منذ عام ٢٠٠١م، وهو ما خلق فراغاً على الساحة السُّنِّية الدولية، وهو ما جعل أيضاً بعض حركات المقاومة الإسلامية في فلسطين تنحو للتوجه إلى إيران - وحليفتها سورية - بوصفهما حاضنين بديلين بعد أن أصبحت مكشوفة في العراء.

وإذا كان الغرب قد أبدى رغبته في تغيير المنطقة عبر ما أطلق من شعار (الفوضى الخلاقة)، ومن خلال تسريب بعض الخرائط التي تتحدث عن التغييرات المتوقعة؛ فإنه بذلك يستحث الحركات والتيارات الراغبة في إعادة سلطانها أو إيجاد موطن قدم لها في السلطة والنفوذ.

فبحسب الخريطة التي وضعها الجنرال المتقاعد «رالف بيترز»، في تقرير[1] نشرته مجلة «أرمد فورسز» الأمريكية العسكرية المتخصصة في يوليو ٢٠٠٦م، وأعادت نشره مجلة «أتلانتيك» الأمريكية القريبة من صنَّاع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية،

---

(١) وهو جزء من كتاب «Never Quit The Fight»، الذي أصدره الكاتب في ١٠/ ٧/ ٢٠٠٦م.

في مقال كتبه «جيفري جولدبرج»؛ فإن التغيير يشمل عدداً من الدول، منها: العراق، وسورية، والأردن، والسعودية، واليمن!

فالتقرير يرى أن الحدود القائمة هي «حدود غير عادلة»، وأنها «تعمل على إثارة الحروب والموت»، وأنها «تسبب خللاً وظيفياً داخل الدولة نفسها، وبين الدول بعضها مع بعض، خاصّة من خلال الممارسات ضد الأقليات القومية والدينية والأثنية، أو بسبب التطرف الديني أو القومي أو المذهبي».. وأنه «يجب تغييرها وإعادة رسمها لإعطاء الأقليات المذهبية أو القومية والإثنية حقوقها المسلوبة»، وتحقيق التوازن والديمقراطية!

وإذا كان الأمر كذلك فإنَّ «هذا التغيير في الحدود المرسومة حالياً وتعديلها لخلق شرق أوسط جديد لا يمكن أن يتم بسهولة وسرعة؛ لأن إعادة تصحيح الحدود الدولية يتطلب توافقاً لإرادات الشعوب التي قد تكون مستحيلة في الوقت الراهن. ولضيق الوقت فإنه لابد من سفك الدماء للوصول إلى هذه الغاية، واستغلال عامل الوقت لصالح هذه الخطّة»[1]!

ومقصود التقرير الأبرز هو إيجاد دول وقوى موالية للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة؛ سواء كانت تستند إلى بُعْد قومي أو مذهبي أو عَلْماني!

وكما يرى المراقبون فإن هذه الخريطة ليست بعيدة عن المشروع الأمريكي كما يبدو.

إذن لم تكن حركة تمرد الحوثي والأجواء الدولية والإسلامية والعربية، بالإضافة إلى أجواء محلية سيأتي الكلام عنها في ثنايا البحث؛ بعيدة عن استقراء الفرص واغتنامها.

إذا هبت رياحك فاغتنمها ... فإن لكل خافقة سكون

(١) يراجع في هذا الصدد: مدونة الأستاذ الباحث علي حسين باكير: www.alibakeer.maktoobblog.com.



الباب الأول

الحوثية.. النشأة والمسار

الفصل الأول: تمهيـــد:

المبحث الأول: الزيدية والإمامية: مواطن الافتراق ومحطات الالتقاء:

إذا تتبعنا هذه المسألة تاريخياً وعقدياً وجدنا الاختلاف بين هذين الفريقين سابقاً على الاتفاق، فمنذ زمن الهشامين (هشام بن الحكم، وهشام بن سالم الجواليقي) كان الحديث يدور بشكل سري عن الإمامة المتسلسلة عبر أشخاص معينين اسماً لا تتجاوزهم، في حين كان زيد بن علي - أخو محمد بن علي الملقب بالباقر - يرى أن مسألة الإمام غير مرتبطة بسلسلة معينة، لكنها ترتبط بمبادئ وقيم معينة، يوضح ذلك النِّقَاش الذي تذكره كتب الإمامية (الإثني عشرية)، ودار حوار بين زيد بن علي ومحمد بن النعمان الأحول الملقب بمؤمن الطاق، والذي كان من خُلَّص تلاميذ جعفر الصادق ابن أخي زيد. ويذكر الطبرسي صاحب (الاحتجاج) هذا الحوار بسنده كما يلي:

وعن علي بن الحكم عن أبان قال: أخبرني الأحول أبو جعفر محمد بن النعمان الملقب بمؤمن الطاق أن زيد بن علي بن الحسين بعث إليه وهو مختف، قال: فأتيته، فقال لي: يا أبا جعفر! ما تقول إن طرقك طارق منا أتخرج معه؟ قال: قلت له: إن كان أبوك أو أخوك خرجت معه. قال: فقال لي: فأنا أريد أن أخرج وأجاهد هؤلاء القوم فاخرج معي! قال: قلت: لا أفعل جعلت فداك! قال: فقال لي: أترغب بنفسك عني؟ قال:

فقلت له: إنما هي نفس واحدة، فإن كان لله تعالى في الأرض حُجَّة فالمتخلف عنك ناج والخارج معك هالك، وإن لم يكن لله في الأرض حجة فالمتخلف عنك والخارج معك سواء. قال: فقال لي: يا أبا جعفر! كنت أجلس مع أبي على الخوان، فيلقمني اللقمة السمينة، ويبرد لي اللقمة الحارة حتى تبرد شفقة عليّ، ولم يشفق عليّ من حرّ النار إذ أخبرك بالدِّين ولم يخبرني به. قال: قلت له: من شفقته عليك من حرّ النار لم يخبرك، خاف عليك أن لا تقبله فتدخل النار، وأخبرني فإن قبلته نجوت، وإن لم أقبل لم يبال أن أدخل النار، ثم قلت له: جعلت فداك أنتم أفضل أم الأنبياء؟ قال: بل الأنبياء. قلت: يقول يعقوب ليوسف: ﴿ يَا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُءْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ﴾ [يوسف: ٥]، لم يخبرهم حتى لا يكيدونه ولكن كتمه، وكذا أبوك كتمك لأنه خاف عليك. قال: فقال: أما والله لئن قلت ذلك فقد حدثني صاحبك بالمدينة أني أقتل وأصلب بالكناسة، وأن عنده لصحيفة فيها قتلي وصلبي. قال: فحججت وحدثت أبا عبد الله - عليه السلام - بمقالة زيد وما قلت له: فقال لي: أخذته من بين يديه ومن خلفه، وعن يمينه وعن يساره، ومن فوق رأسه ومن تحت قدميه، ولم تترك له مسلكاً يسلكه[1].

ومن خلال هذه المحاورة يظهر الخلاف الأول؛ إذ إنَّ الرافضة لا يقرون بإمامة زيد بن علي حين كان الإمام المعتمد عند الرافضة جعفر الصادق. والزيدية لا يقرون له ولا لمن بعده من أئمة الرافضة الإثني عشرية بالإمامة، وكذا لا تقر الإمامية بأئمة الزيدية مطلقاً كزيد والنفس الزكية وغيرهما، ومسألة الإمامة عند الرافضة من أصول الدِّين يكفر منكرها، ومن ثم يكفُر الزيدية بذلك. يقول المفيد (شيخ الإمامية الإثني عشرية): «الباب السادس: القول في تسمية جاحدي الإمامة ومنكري ما أوجب الله - تعالى - للأئمة

(١) الاحتجاج، الشيخ الطبرسي، دار النعمان للطباعة والنشر، النجف، ط١، ١٩٦٦م، ٢/ ١٤٠ - ١٤٢.

من فرض الطاعة: واتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد الأئمة وجحد ما أوجبه الله - تعالى - من فرض الطاعة فهو كافر ضال مستحق للخلود في النار. وأجمعت المعتزلة على خلاف ذلك، وأنكروا كفر من ذكرناه، وحكموا لبعضهم بالفسق خاصة، ولبعضهم بما دون الفسق من العصيان»[1].

في حين كفَّر الإمام يحيى بن الحسين (الهادي) في كتاب (الأحكام) الرافضة، ووصفهم بأقذع الألفاظ، حيث يقول: «. . . ولا أعلم أحداً خالف ما روي وقيل به من ذلك، غير هذا الحزب حزب الشيطان الخاسر الهالك عند الله، الجاير المحلّ للشهوات المتبع للذات، المبيح للحرمات الآمر بالفاحشات، الواصف للعبد الذليل بصفة الواحد الجليل، القائل على الله - عز وجل - بالمحال، المتكمِّه في الضلال، المنكر للتوحيد، المشبه لله المجيد بالضعيف من العبيد، المبطل في ذلك لعدة الزوجات، الدافع لما أثبت الله - عز وجل - من الأسباب والوراثات، المخالف لكتاب الله - عز وجل - في كل الحالات، الذي عاند الحق واتبع المنكر والفسق، حزب الإمامية الرافضة للحق والمحقين، الطاعنة على أولياء الله المجاهدين الذين أمروا بالمعروف الأكبر ونهوا عن التظالم والمنكر، وقول هؤلاء الإمامية الذين عطلوا الجهاد وأظهروا المنكر في البلاد والعباد، وأمَّنوا الظالمين من التغيير عليهم، ومكَّنوهم من الحكم فيهم، وصاروا لهم خولاً، وجعلوا أموال الله بينهم دولاً، وكفَّروا من جاهدهم، وعلى ارتكاب المنكر ناصبهم. وقول هذا الحزب الضال مما لا يلتفت إليه من المقال لما هم عليه من الكفر والإيغال، والقول بالكذب والفسوق والمحال، فهم على الله ورسوله في كل أمر كاذبون، ولهما في كل أفعالهم مخالفون، قد جاهروهما بالعصيان، وتمردوا عليهما بالبغي والطغيان، وأظهروا المنكر والفجور، وأباحوا علانية الفواحش والشرور، وناصبوا الآمرين بالحسنات المنكرين

(١) أوائل المقالات، الشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ إبراهيم الأنصاري، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م، ص٤٤.

للمنكر والشرارات الأئمة الهادين من أهل بيت الرسول المطهرين، وهتكوا يالهم الويل الحرمات، وأماطوا الصالحات، وحرضوا على إماتة الحق وإظهار البغي والفسق، وضادوا الكتاب وجانبوا الصواب، وأباحوا الفروج، وولدوا الكذب والهروج، وفيهم ما حدثني أبي وعماي محمد والحسن عن أبيهم القاسم بن إبراهيم - صلوات الله عليهم أجمعين - عن أبيه عن جده إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب عن أبيهم علي بن أبي طالب - عليه وعليهم السلام - عن النبي ﷺ أنه قال: (يا علي! يكون في آخر الزمان قوم لهم نبز يعرفون به يقال لهم: الرافضة، فإذا أدركتهم فاقتلهم قتلهم الله، فإنهم مشركون)[1]»[2].

ومن المعاصرين يقول مجد الدين المؤيدي في كتابه (التحف شرح الزلف)[3]، وهو يشرح خروج الإمام زيد بن علي بن الحسين على الأمويين: «ولم يفارقه إلا هذه الفرقة الرافضة التي ورد الخبر الشريف بضلالها».

ويفارق الزيدية الرافضة في مسألة العصمة فهي عند الرافضة لازم من لوازم الإمامة، وإلا لما كان للنصية من الله على الإمام - كما يزعمون - معنى، فالإمام حافظ للدين ومهمته مهمة النبي نفسها، إلا أنه لا يوحى إليه؛ لذا لا بد من أن يكون معصوماً، يقول الشريف المرتضى: «والذي يدل على عصمة الإمام أن علة الحاجة إليه هي جواز الخطأ وفعل القبيح من الأمة. قال: فليس يخلو الإمام من أن يكون يجوز عليه ما جاز على رعيته أو لا يجوز ذلك عليه. قال: وفي الأول وجوب إثبات إمام له؛ لأن علة الحاجة إليه موجودة فيه، وإلا كان ذلك نقصاً للعلة، وهذا يؤدي إلى إثبات ما لا تناهى من

(١) هذا الحديث لا ثبوت له، وهو يدل على تكفير الزيدية للرافضة واستباحتهم لقتالهم ومقاتلتهم بوصفهم مشركين بنص هذا الحديث الذي يروونه.

(٢) الأحكام، الإمام يحيى بن الحسين، تحقيق: أبو الحسن علي بن أحمد بن أبي حريصة، ط١، ١٩٩٠م، ١/ ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٣) ص٦٨.

الأئمة، أو الانتهاء إلى معصوم، وهو المطلوب»[1].

وقال شيخ الطائفة الطُّوسي في كتاب (الاعتقاد) في صفات الإمام: «يجب أن يكون الإمام معصوماً من القبائح والإخلال بالواجبات؛ لأنه لو لم يكن كذلك لكانت علة الحاجة قائمة فيه إلى إمام آخر؛ لأن الناس إنما احتاجوا إلى إمام لكونهم غير معصومين، ومحال أن تكون العلة حاصلة والحاجة مرتفعة لأن ذلك نقص الملة. ولو احتاج إلى إمام لكان الكلام فيه كالكلام في الإمام الأول، وذلك يؤدي إلى وجود أئمة لا نهاية لهم أو الانتهاء إلى إمام معصوم ليس من ورائه إمام»[2].

وينقل الميرزا النوري عن أبي جعفر محمد بن علي - عليهما السلام - في حديث أنه قال: قال رسول الله ﷺ في خطبته يوم الغدير: «ألا وإني أجدد القول: ألا فأقيموا الصلاة، وآتوا الزكاة، وأمروا بالمعروف، وانهوا عن المنكر، ألا وإن رأس الأمر بالمعروف أن تنتهوا إلى قولي، وتبلغوه من لم يحضر، وتأمروه بقبوله، وتنهوه عن مخالفته، فإنه أمر من الله - عز وجل - ومني، ولا أمر بمعروف ولا نهي عن منكر إلا مع إمام معصوم»[3].

ويذكر المجلسي عند قول الحسين بن علي: «معرفة الله هي معرفة أهل كل زمان إمامهم الذي يجب عليهم طاعته». قال الصدوق - رحمة الله عليه -: «يعني بذلك أن يعلم أهل كل زمان أن الله هو الذي لا يخليهم في كل زمان من إمام معصوم، فمن عبد رباً لم يقم الحجة فإنما عبد غير الله عز وجل. بيان: لعله - عليه السلام - إنما فسر معرفة الله بمعرفة الإمام لبيان أن معرفة الله لا تحصل إلا من جهة الإمام، أو لاشتراط الانتفاع

(١) باب (علة عصمة الإمام عليه السلام)، ١/ ٣٢٤.
(٢) الاقتصاد في الاعتقاد، الشيخ الطوسي، مكتبة جامع جهلستون، طهران، ط١، ١٤٠٠هـ، ص١٨٩.
(٣) مستدرك الوسائل، الميرزا النوري، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط١، ١٩٨٧م، ١٢/ ١٨٢.

بمعرفته تعالى بمعرفته عليه السلام»[1].

أما الزيدية فلا تقول بالعصمة ولكن بالاجتهاد، وفيما يلي صفات الإمام كما ذكرها يحيى بن الحسين عند ذكره ضرورة موالاة علي بن أبي طالب، ثم من بعده ولديه الحسن والحسين: «فعلى المؤمن أن يعرف أولي الأمر من ذريتهما، الذين أُمِر الخلق بطاعتهم. فيعلم أن الأمر والنهي والحكمة والإمامة من بعدهما في ذريتهما دون غيرهما، لا تجوز إلا فيهم ولا ترد إلا إليهم، وأن الإمام من بعدهما من ذريتهما من سار بسيرتهما، وكان مثلهما، واحتذا بحذوهما، فكان ورعاً تقياً، صحيحاً نقياً، وفي أمر الله سبحانه جاهداً، وفي حطام الدنيا زاهداً، وكان فاهماً بما يحتاج إليه، عالماً بتفسير ما يرد عليه، شجاعاً كمياً، بذولاً سخياً، رؤوفاً بالرعية رحيماً، متعطفاً متحنناً حليماً، مواسياً لهم بنفسه، مشركاً لهم في أمره، غير مستأثر عليهم، ولا حاكماً بغير حكم الله فيهم، قائماً شاهراً لسيفه، داعياً إلى ربه، رافعاً لرايته، مجتهداً في دعوته، مفرقاً للدعاة في البلاد، غير مقصر في تألف العباد، مخيفاً للظالمين، ومؤمناً للمؤمنين، لا يأمن الفاسقين ولا يأمنوه، بل يطلبهم ويطلبونه، قد باينهم وباينوه، وناصبهم وناصبوه، فهم له خائفون، وعلى إهلاكه جاهدون، يبغيهم الغوائل، ويدعو إلى جهادهم القبائل، متشرداً عنهم، خائفاً منهم، لا يردعه عن أمر الله رادع، ولا تهوله الأخواف، ولا يمنعه عن الجهاد عليهم كثرة الإرجاف، شمري مشمر، مجتهد غير مقصر»[2].

فواضح أنه لا يشترط العصمة في الأئمة من بعد الحسنين، وإلا لكانت أولى بالذكر من غيرها من الصفات، بل إنه يذكر من صفاته الاجتهاد، فدلَّ على عدم القول بالعصمة.

ومن مسائل الخلاف التقية؛ فقد أصَّلَ الرافضة للتقية في دين الله على أنها جزء من

---

(١) بحار الأنوار، العلامة المجلسي، مؤسسة الوفاء، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ٢٣/ ٨٣.

(٢) الأحكام، الإمام يحيى بن الحسين، مرجع سابق، ١/ ٤١ - ٤٢.

الدِّين، حتى لا يكاد الإنسان يجد في مذهبهم قولاً إلا ووجد نقيضه، وهذا ما جعل سليمان بن جرير ينشق عنهم في آخر أيام جعفر، ويميل إلى الزيدية، ثم يقول عنهم إن هؤلاء الرافضة تمسكوا بمقولتين لا يضبطون معهما على كذب أبداً: «التقية والبداء»![1]

يقول الشيخ الصدوق: «اعتقادنا في التقية أنها واجبة، من تركها كان بمنزلة من ترك الصلاة»[2]!

وبإسناده الموثق عن زرارة بن أعين عنه – عليه السلام – أيضاً، قال: سألته عن مسألة فأجابني، ثم جاء رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاء آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله! رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان، فأجبت كل واحد منهم بغير ما أجبت به صاحبه؟! فقال: يا زرارة! إن هذا خير لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدقكم الناس علينا، ولكان أقل لبقائنا ولبقائكم. قال: ثم قلت لأبي عبد الله – عليه السلام –: شيعتكم لو حملتموهم على الأسنة أو على النار لمضوا، وهم يخرجون من عندكم مختلفين؟! قال: فأجابني بمثل جواب أبيه[3].

في مقابل ذلك نرى الزيدية يتمسكون بمبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويعدّونه أصلاً من أصولهم، وهو ما يتعارض مع التقية أشد المعارضة، يقول الإمام الهادي – يحيى بن الحسين – عن الخروج للإمامة: «ومن قصَّر في ذلك، ولم ينصب نفسه لله، ويشهر سيفه له، ويباين الظالمين ويباينوه، ويبين أمره، ويرفع رايته، ليكمل الحجّة لربه على جميع بريّته، بما يظهر لهم من حسن سيرته، وظاهر ما يبدو لهم من

(١) انظر: المقالات والفرق، للقمي، ص(٧٨). وفرق الشيعة، للحسن بن موسى النوبختي، ص(٦٤).
(٢) الاعتقادات في دين الإمامية، الشيخ الصدوق، تحقيق: عصام عبد السيد، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م، ص١٠٧ – ١٠٨.
(٣) الأصول الأصيلة، الفيض القاساني، سازمان چاپ دانشگاه، إيران، ط١، ١٣٩٠هـ، ص٨١ – ٨٢.

سريرته، فتجب طاعته على الأمة والمهاجرة إليه والمصابرة معه ولديه، فمن فعل ذلك من الأمة معه من بعد أن قد أبان لهم صاحبهم نفسه، ومن قصر في ذلك كانت الحجة عليه من الله قائمة ساطعة منيرة بينة قاطعة»[1].

ولا يلتقي الرافضة مع الزيدية بتحديد المستحق للإمامة؛ فيرى الرافضة أنها بعد علي والحسن والحسين في ولد الحسين فحسب، يقول ابن بابويه القمي: «باب: أن الإمامة لا تصلح إلا في ولد الحسين من دون ولد الحسن - عليهما وعلى أبيهما السلام -: حدثنا سعد، عن الحسن بن موسى الخشّاب، عن علي بن حسان الواسطي، عن عمه عبد الرحمن بن كثير، قال: قلت لأبي عبد الله - عليه السلام -: ما عنى الله - تعالى - بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]؟ قال: نزلت في النبي ﷺ، وأمير المؤمنين، والحسن، والحسين، و(فاطمة) عليهم السلام. فلما قبض الله نبيه كان أمير المؤمنين، ثم الحسن، ثم الحسين عليهم السلام. ثم وقع تأويل هذه الآية: ﴿وَأُوْلُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأنفال: ٧٥]، فكان علي بن الحسين عليه السلام، ثم جرت في الأئمة من ولده الأوصياء، فطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم معصية له. وعنه عن أحمد وعبد الله ابني محمد بن عيسى عن أبيهما، عن عبد الله ابن المغيرة، عن عبد الله بن مسكان، عن عبد الرحيم القصير عن أبي جعفر عليه السلام، قال: سألته عن قول الله - تعالى -: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُوْلُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾ [الأحزاب: ٦]: في من نزلت؟ قال: نزلت في الإمرة، إن هذه الآية جرت في ولد الحسين - عليه السلام - من بعده، فنحن أولى بالأمر وبرسول الله ﷺ من المؤمنين والمهاجرين. فقلت: ألولد جعفر فيها نصيب؟ فقال: لا. فقلت: ألولد العباس فيها نصيب؟ قال: لا. قال: فعددت عليه بطون بني عبد المطلب، كل ذلك يقول: لا.

(١) الأحكام، الإمام يحيى بن الحسين، ١/ ٤٢.

ونسيت ولد الحسن عليه السلام، فدخلت عليه بعد ذلك، فقلت: هل لولد الحسن فيها نصيب؟ فقال: لا، يا عبد الرحيم! ما لمحمدي فيها نصيب غيرنا[1].

ونقل الكليني عن سليم بن قيس قال: سمعت عبد الله بن جعفر الطيار يقول: كنا عند معاوية أنا والحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعمر بن أم سلمة وأسامة بن زيد، فجرى بيني وبين معاوية كلام فقلت لمعاوية: سمعت رسول الله ﷺ يقول: أنا أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم أخي علي بن أبي طالب أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا استشهد علي فالحسن بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم، ثم ابني الحسين من بعده أولى بالمؤمنين من أنفسهم، فإذا استشهد فابنه علي بن الحسين أولى بالمؤمنين من أنفسهم، وستدركه يا علي، ثم ابنه محمد بن علي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وستدركه يا حسين، ثم تكمله اثني عشر إماماً تسعة من ولد الحسين. قال عبد الله بن جعفر: واستشهدت الحسن والحسين وعبد الله بن عباس وعمر بن أم سلمة وأسامة بن زيد فشهدوا لي عند معاوية، قال سليم: وقد سمعت ذلك من سلمان وأبي ذر والمقداد، وذكروا أنهم سمعوا ذلك من رسول الله ﷺ[2].

ونقل – أيضاً – عن الحسين بن محمد، عن معلى بن محمد، عن الوشاء، عن أبان، عن زرارة قال: سمعت أبا جعفر – عليه السلام – يقول: نحن اثنا عشر إماماً منهم حسن وحسين، ثم الأئمة من ولد الحسين عليه السلام[3].

وأورد الصدوق حديثاً عن رسول الله ﷺ (أن علياً خليفة الله، وحجة الله، وأنه لإمام المسلمين، طاعته مقرونة بطاعة الله، ومعصيته مقرونة بمعصية الله، فمن جهله

(١) الكافي، الشيخ الكليني، تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، ط٥، ١٣٦٣هجري شمسي، ١/ ١٧٧.
(٢) الكافي، الشيخ الكليني، ١/ ٥٢٩.
(٣) الكافي، الشيخ الكليني، ١/ ٥٣٣.

فقد جهلني، ومن عرفه فقد عرفني، ومن أنكر إمامته فقد أنكر نبوتي، ومن جحد إمرته فقد جحد رسالتي، ومن دفع فضله فقد تنقصني، ومن قاتله فقد قاتلني، ومن سبَّه فقد سبَّني؛ لأنه مني، خلق من طينتي، وهو زوج فاطمة ابنتي، وأبو ولديَّ الحسن والحسين. ثم قال ﷺ: أنا وعلي وفاطمة والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين حجج الله على خلقه، أعداؤنا أعداء الله، وأولياؤنا أولياء الله)[1].

أما زيدية اليوم - وغالبيتهم من الجارودية - فيقولون: إن الإمامة بعد علي والحسن والحسين فيمن تتحقق فيه شروط الإمامة من البطنين. فالجارودية تنص على أن: «رسول الله ﷺ نصَّ على علي - عليه السلام - بالإشارة والوصف، دون التسمية والتعيين، وأنه أشار إليه ووصفه بالصفات التي لم توجد إلا فيه، وأن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره، وأن رسول الله ﷺ نصَّ على الحسن والحسين - عليهما السلام - بمثل نصه على علي، ثم إن الإمام بعد هؤلاء الثلاثة ليس بمنصوص عليه، ولكن الإمامة شورى بين الأفاضل من ولد الحسن والحسين، فمن شهر منهم سيفه ودعا إلى سبيل ربه وباين الظالمين، وكان صحيح النسب من هذين البطنين، وكان عالماً زاهداً شجاعاً؛ فهو الإمام»[2].

وقال ابن أبي الحديد: «وقال معظم الزيدية: إنها في الفاطميين خاصة من الطالبيين، لا تصلح في غير البطنين، ولا تصح إلا بشرط أن يقوم بها ويدعو إليها فاضل زاهد عالم عادل شجاع سائس»[3].

(١) الأمالي، الشيخ الصدوق، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية، مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة، قُم، ط١، ١٤١٧هـ، ص١٩٤.
(٢) المسائل الجارودية، الشيخ المفيد، تحقيق: الشيخ محمد كاظم مدير شانجي، دار المفيد للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م، ص١١.
(٣) شرح نهج البلاغة، ابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط١، ١٩٥٩م، ٩/ ٨٧.

يقول حسين بدر الدين (في الإمامة بعد الحسنين): «فإن قيل: لمن الإمامة بعدهما؟ فقل: هي محصورة في البطنين ومحظورة على من عدا أولاد السبطين، فهي لمن قام ودعا من أولاد ينتمي نسبه من قبل أبيه إلى أحدهما، من كان جامعاً لخصال الإمامة، من: العلم الباهر، والفضل الظاهر، والشجاعة، والسخاء، وجودة الرأي بلا امتراء، والقوة على تدبير الأمور، والورع المشهور»[1].

وبهذا يظهر الخلاف بين الفريقين في تعيين الإمام بعد الحسنين. فإذا علمت أن معرفة الإمام عند الرافضة من أصول الدِّين التي لا يجوز فيها التقليد؛ فاعلم أنه يترتب على الخلاف في هذا الموضوع إيمان وكفر.

وتبعاً لذلك يختلف الفريقان في المهدي، فهو عند الرافضة مولود غائب اسمه محمد بن الحسن العسكري بن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب المولود - على زعم الرافضة - في سامراء عام ٢٥٥هـ، (وقيل ٢٥٨، وقيل ٢٦٠)، وهو حي منذ ولادته حتى الآن ويعرف ما يجري في الكون، وسيظهر على الناس في الوقت الذي يراه هو مناسباً.

أما المهدي عند الزيدية فهو رجل لم يولد إلى الآن، ولكن حسب أحاديث رسول الله ﷺ فإن المهدي الذي سيظهر في وقت ما سيكون اسمه محمد على اسم رسول الله ﷺ، واسم أبيه عبدالله على اسم أبي الرسول ﷺ وسيهديه الله ويصلح به الناس. ومسألة المهدي ليست من أصول الدِّين عند الزيدية بينما هي كذلك عند الرافضة تبعاً لأصل مسألة الإمامة.

---

(١) العقد الثمين في معرفة رب العالمين، حسين بن بدر الدين، وهو من أعلام القرن السابع الهجري وليس زعيم حركة التمرد الذي نحن بصددها، تحقيق وتعليق: محمد يحيى سالم عزان، مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، ط٢، ١٩٩٥م، ص٥١ - ٥٢.

ويتميز الشيعة الإمامية عن الزيدية بإيمانهم بالرجعة، أو العودة إلى الحياة الدنيا بعد الموت! فالشيعة الإمامية تعتقد: «بالرجعة من بين الفرق الإسلامية طبقاً لما ورد وصح من الأحاديث المروية عن أهل بيت الرسالة عليهم السلام، وليس هذا بمعنى أن عقيدة الرجعة تعد واحدة من أصول الدِّين، ولا هي في مرتبة الاعتقاد بالله وتوحيده أو بدرجة النبوة والمعاد، بل هي من ضروريات المذهب كما تقدم. ولا يترتب على الاعتقاد بالرجعة إنكار لأي حكم ضروري من أحكام الإسلام، وليس ثمة تضاد بين هذا الاعتقاد وبين أصول الإسلام. يقول الشيخ المظفر: إن الاعتقاد بالرجعة لا يخدش في عقيدة التوحيد، ولا في عقيدة النبوة، بل يؤكد صحة العقيدتين، إن الرجعة دليل القدرة البالغة لله تعالى كالبعث والنشور، وهي من الأمور الخارقة للعادة التي تصلح أن تكون معجزة لنبينا محمد وآل بيته عليهم السلام»[1]!

إذن فهذه العقيدة مما تميزت به الشيعة الإمامية، وقد نقل الحسن بن سلمان الحلي عن «علل الشرايع» للصدوق محمد بن علي حدثنا محمد بن ماجيلويه عن محمد بن أبي القاسم - عمَّه - عن أحمد بن أبي عبدالله عن أبيه عن محمد بن سليمان عن داود بن النعمان عن عبدالرحمن القصير قال: قال لي أبو جعفر - عليه السلام - أما لو قد قام قائمنا لقد ردت إليه الحميراء حتى يجلدها الحد، وحتى ينتقم لابنة محمد - عليه الصلاة والسلام - فاطمة منها، قلت: جعلت فداك، ولِمَ يجلدها؟ قال: لفريتها على أم إبراهيم، قلت: فكيف أخره الله للقائم صلوات الله عليه؟ فقال: لأن الله - تبارك وتعالى - بعث محمداً ﷺ رحمة للعالمين ويبعث القائم - عليه السلام - نقمة[2].

ولا تؤمن الزيدية بهذه العقيدة، ولا يظهر لها أثر في كتبهم.

---

(١) حق اليقين، عبدالله شبر، ٢/ ٣٥.

(٢) مختصر بصائر الدرجات، الحسن بن سليمان الحلي، تحقيق: مشتاق المظفر، بدون تاريخ ورقم طبعة، ص٢١٣.

وهناك نقاط خلاف أخرى خارج إطار مسألة الإمامة؛ كنكاح المتعة مثلاً، ولكننا اعتنينا هنا بأهم المسائل المؤثرة على أصول الدِّين والسياسة الشرعية. وهذا لا يعني أنه لا توجد نقاط التقاء بين الطائفتين، ذكرها بدر الدين الحوثي في رسائله، وهي محاولة فيما يبدو للتقريب، أو من أجل جعلها قاعدة مشتركة في سبيل العمل للمصالح والمكاسب السياسية. يقول بدر الدين الحوثي: «وهذه جملة من النصوص يلتقي في معناها الزيدية والإمامية أو بعضهم أو يتقاربون:

يقول الهادي – عليه السلام – في كتاب (الدِّيانة): إنا ندين بأن الله واحد أحد ليس له شبيه ولا نظير. إلى قوله: وأنه ليس بذي صورة ولا حد ولا غاية ولا نهاية، ولا بذي أجزاء ولا أعضاء. إلى أن قال – عليه السلام –: ولا يوصف بالهبوط ولا الصعود والتحرك والسكون والمزاولة والانتقال والتغير من حال إلى حال، ولا يحويه مكان... إلخ. (ص١٦).

ويقول الهادي – عليه السلام – في كتاب فيه معرفة الله في العدل والتوحيد وغير ذلك: ثم يعلم أن الله – عز وجل – عدل في جميع أفعاله. إلى قوله: لا يكلفهم ما لا يطيقون. إلى قوله: وأنه لم يخلق الكفر ولا الجور ولا الظلم. إلى قوله: وذلك أن من فعل شيئاً من ذلك أو أراده أو رضيه فليس بحكيم ولا رحيم. إلى قوله: فعرفنا الخير من الشر والنفع من الضر والحسن من القبيح. يقول الهادي – عليه السلام –: ثم يجب عليه أن يعلم أن وعده ووعيده حق، من أطاعه أدخله الجنة ومن عصاه أدخله النار أبد الآباد، لا كما يقول الجاهلون من خروج المعذبين من العذاب المهين إلى دار المتقين.

ويقول الهادي – عليه السلام –: ثم يجب عليه أن يعلم أن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب أمير المؤمنين، وسيد المسلمين، ووصي رسول رب العالمين، ووزيره، وقاضي دينه، وأحق الناس بمقام رسول الله ﷺ، وأفضل الخلق بعده، وأعلمهم بما جاء به محمد ﷺ، وأقومهم بأمر الله في خلقه. ص(١٧).

ويقول الهادي – عليه السلام –: ثم يجب عليه أن يعلم أن الإمامة لا تجوز إلا في ولد الحسن والحسين.

ويقول الهادي – عليه السلام –: وأما الوصية فكل من قال بإمامة أمير المؤمنين ووصيته فهو يقول بالوصية على أن الله أوصى بخلقه على لسان النبي ﷺ إلى علي بن أبي طالب والحسن والحسين، وإلى الأخيار من ذرية الحسن والحسين، أوَّلهم علي بن الحسين وآخرهم المهدي، ثم الأئمة فيما بينهما. هذه الجملة من كلام الهادي من كتاب فيه معرفة الله – عز وجل – من العدل والتوحيد، وهو من جملة كتب المجموعة الفاخرة، أوله في (ص٢١٣).

وقال القاسم – عليه السلام – في كتاب (الرد على الروافض من الغلاة) مخطوط، ص(٢٦٤ – ٢٦٥): وجرى الأمر في ولد النبي ﷺ الصفوة بعد الصفوة، لا يكون إلا في خير أهل زمانه، وأكثرهم اجتهاداً، وأكثرهم تعبداً، وأطوعهم لله، وأعرفهم بحلال الله وحرامه، وأقومهم بحق الله، وأزهدهم في الدنيا، وأرغبهم في الآخرة، وأشوقهم للقاء الله، فهذه صفة الإمام، فمن استبان منه هذه الخصال فقد وجبت طاعته على الخلائق، فتفهموا أو انظروا هل بيننا وبينكم اختلاف في علي بن أبي طالب؟ ثم بعده في الحسن بن علي؟ أو هل اختلفنا من بعده في الحسين بن علي؟ أو هل اختلفنا في علي بن الحسين؟ أو هل اختلفنا في محمد بن علي؟ أو هل ظهر منهم رغبة في الدنيا أو طلب أموال الناس؟ إلى قوله – عليه السلام –: فلو أردنا أن نجحد الحق لجحدناهم من بعد الحسين بن علي وصيرناه في أهل بيت النبي ﷺ عامة. إلى قوله: يقال لهم – أي: للروافض الغلاة – فهل ظهر – أي: العصيان لله تقية – من أحد من الأنبياء أو الأئمة أو الدعاة إلى الله مثل علي أو الحسن أو الحسين أو علي بن الحسين أو محمد بن علي أو غيرهم ممن دعا إلى الله، الذي لم تختلف فيهم إذ كانوا أئمة، وجعل الله فيهم ذلك؟

انتهى المراد، يطابق ذلك من كتب الإمامية:

من (الكافي)، (١/ ١٠٥)، عن محمد بن حكيم قال: وصفت لأبي إبراهيم - عليه السلام - فوافق هشام بن سالم الجواليقي، وحكيت له قول هشام بن الحكم: إنه جسم. فقال: إن الله تعالى لا يشبهه شيء، أي فحش أو خنى أعظم من قول من يصف خالق الأشياء بجسم أو صورة أو بخلقه أو بتحديد يد وأعضاء؟ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً. وهناك - أيضاً - عن محمد بن الفرج الرخجي قال: كتبت إلى أبي الحسن - عليه السلام - أسأله عما قال هشام بن الحكم في الجسم، وهشام بن سالم في الصورة، فكتب: دع عنك حيرة الحيران، واستعذ بالله من الشيطان، ليس القول ما قال الهشامان. انتهى. وقد نزّهوا الهشامين عن هذه الأقوال، ويحتمل أنهما رجعا عن ذلك المقال.

وفي (الكافي) - أيضاً - (١/ ١٥٩)، عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: قال رجل: جعلت فداك أأجبر الله العباد على المعاصي؟ قال: الله أعدل من أن يجبرهم على المعاصي ثم يعذبهم عليها. فقال له: جعلت فداك ففوض الله إلى العباد؟ قال: فقال: لو فوض إليهم لم يحصرهم بالأمر والنهي. فقال له: جعلت فداك فذاك شيء بينهما. قال: فقال: أوسع ما بين السماء والأرض. (ص٢٠). وهناك في ص(١٦٠) عن أبي عبد الله - عليه السلام - قال: لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين. قال: قلت: وما أمر بين أمرين؟ قال: مثل ذلك رجل رأيته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية.

ويقول شرف الدين في كتابه (المراجعات)، (ص٢٤٩)، في بحث الكلام في عائشة: لأن من الأفعال عندما نعلم بحسنه وترتب الثناء والثواب على فعله لصفة ذاتية له قائمة به؛ كالإحسان والعدل من حيث هما إحسان وعدل، ومنها ما نعلم بقبحه وترتب الذم والعقاب على فعله لصفته الذاتية القائمة به؛ كالإساءة والجور من حيث هما إساءة وجور، والعاقل يعلم أنَّ ضرورة قاضية بذلك... إلخ. ويقول السيد عبد الله شبر

في تفسير سورة الأنعام من (تفسير شبر)[1] عند ذكره قول الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلا آبَاؤُنَا وَلا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٤٨]: تعللوا بقول المجبرة والأشاعرة، ويقول - أيضاً - في تفسير السورة عند ذكره قول الله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥]: بأن يفسح فيه وينور قلبه، ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا﴾ [الأنعام: ١٢٥]: يمنعه ألطافه حتى ينبو عن قبول الحق فلا يدخله الإيمان. انتهى المراد. (ص٢١). ويقول محمد جواد مغنية في (تفسيره) في تفسير قوله تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلامِ﴾ [الأنعام: ١٢٥].. الآية، قال الرَّازي: تمسك أصحابنا - يريد السُّنة الأشاعرة - بهذه الآية في بيان أن الضلال والهدى من الله تعالى، أما أصحابنا فيقولون: لو كان الضلال والهداية من الله لسقط التكليف وبطل الحساب والجزاء؛ لأنه تعالى أعدل من أن يفعل الشيء ويحاسب غيره... إلخ. ويقول محمد جواد مغنية في (تفسيره)، في المجلد الثالث (ص٣٨): وبهذه المناسبة نشير إلى أن الأشاعرة من المسلمين قالوا: إن الله قد أراد الكفر به من العبد ومع ذلك يعاقبه عليه... فإذا كان قول النصارى ثلاثة واحد غير معقول، فإن قول الأشاعرة الله يفعل الشيء ثم يعاقب عبده عليه غير معقول أيضاً. انتهى.

وفي (الكافي)، (١/ ٢٨٦ - ٢٨٨)، عن أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله - عليه السلام - عن قول الله - عز وجل -: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين. إلى قوله: فلما قبض رسول الله ﷺ كان علي أولى الناس بالناس لكثرة ما بلَّغ فيه رسول الله ﷺ. إلى قوله: فلما مضى علي لم يكن يستطيع علي ولم يكن ليفعل أن يدخل محمد بن علي ولا

(١) تفسير شبر، السيد عبد الله شبر، راجعه: د. حامد حفني داود، مرتضى الرضوي، ط٣، ١٩٦٦م.

العباس بن علي ولا واحداً من ولده، إذاً لقال الحسن والحسين: إن الله - تبارك وتعالى - أنزل فينا كما أنزل فيك فأمر بطاعتنا كما أمر بطاعتك وبلغ فينا رسول الله ﷺ كما بلغ فيك، وأذهب عنا الرجس كما أذهبه عنك، فلما مضى علي - عليه السلام - كان الحسن - عليه السلام - أولى بها لكبره، فلما توفي لم يستطع أن يدخل ولده ولم يكن ليفعل ذلك، والله - عز وجل - يقول: ﴿وَأُوْلُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، فيجعلها في ولده، إذاً لقال الحسين: أمر الله بطاعتي كما أمر بطاعتك وطاعة أبيك، وبلغ فيَّ رسول الله ﷺ كما بلغ فيك وفي أبيك، وأذهب الله عني الرجس كما أذهب عنك وعن أبيك، فلما صارت إلى الحسين - عليه السلام - لم يكن أحد من أهل بيته يستطيع أن يدعي عليه، كما كان هو يدعي على أخيه وعلى أبيه لو أرادا أن يصرفا الأمر، ولم يكونا ليفعلا، ثم صارت حين أفضت إلى الحسين عليه السلام، فجرى تأويل هذه الآية: ﴿وَأُوْلُوا الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ﴾، ثم صارت من بعد الحسين لعلي بن الحسين ثم صارت من بعد علي بن الحسين إلى محمد بن علي عليهم السلام. وقال: الرجس الشك والله لا نشك في ربنا أبداً[1].

ونقاط اللقاء هذه إنما ذكرت لطبيعة الواقع السياسي المعاصر الذي أملته ظروف تبادل المصالح الخفية بين الحوثية ومن حالفها من الزيدية وبين الإثني عشرية، فإذا الفريق الأول يتوق إلى قلب نظام الحكم في اليمن أو إلى إيجاد موطن قدم للحكم من خلال كسب نقاط سياسية مهمة حاولوا طرحها في شروطهم للمصالحة؛ فإن الإثني عشرية الإمامية ينطلقون من حسابات أخرى تتوضح من خلال إستراتيجيتهم التي قد يكون من أوائل خطواتها استخدام حلفائهم مطية للوصول إلى إيجاد موطن قدم للمذهب الإثني عشري في اليمن، ونشره، ثم محاولة السيطرة على اليمن على المدى البعيد الهادف إلى توسيع دائرة النفوذ الشيعي في المنطقة باتجاه محاصرة بلاد الحرمين؛ فيما يبدو.

(١) رسائل بدر الدين الحوثي، بدر الدين الحوثي، ص١٥ - ٢٤.

الجارودية بوابة للإثني عشرية:

إذا كان الإمام الهادي هو مؤسس الدولة الزيدية في اليمن، فإنه ونظراً لمكانته العلمية في المذهب بوصفه إماماً مجتهداً يمثل الخط الأصيل للمذهب الزيدي في اليمن. وهنا سنعرض لبعض مبادئ الزيدية التي جاء بها يحيى بن الحسين إلى اليمن.

أولاً: في مسألة الإمامة:

قال يحيى بن الحسين في كتاب «الأحكام»: «وأنه ﷺ قد نصح لله في عباده، وأصلح جاهداً له في بلاده، حتى قبضه الله إليه راضياً عنه، قابلاً لذلك منه، وأنه لم يترك الأمة في عمياء من أمرها، بل قد أوضح لها جميع أسبابها، ودلها على أبواب نجاتها، وشرع لها ما تحتاج إليه من أمورها بالدلالات النيرات، والعلامات الواضحات، والإشارات الكافيات، والأقاويل الصادقات. ﴿لِّيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢]. فإذا فُهم ذلك، وكان في ضمير قلبه كذلك؛ وجب عليه أن يعرف ويفهم، ويعتقد ويعلم أن ولاية أمير المؤمنين وإمام المتقين علي بن أبي طالب – رحمة الله عليه – واجبة على جميع المسلمين، فرض من الله رب العالمين، ولا ينجو أحد من عذاب الرحمن، ولا يتم له اسم الإيمان، حتى يعتقد ذلك بأيقن الإيقان؛ لأن الله سبحانه يقول: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾ [المائدة: ٥٥]، فكان ذلك أمير المؤمنين – رحمة الله عليه – دون جميع المسلمين، إذ كان المتصدق في صلاته، المؤدي لما يقربه من ربه من زكاته، وفيه يقول الرحمن فيما نزل من واضح القرآن: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُوْلَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠ – ١١]، فكان السابق إلى ربه غير مسبوق، وفيه يقول تبارك وتعالى: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّي إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥]، فكان الهادي إلى الحق غير مهدي، والداعي إلى

الصراط السوي، والسالك طريق الرسول الزكي، ومن سبق إلى الله، وكان الهادي إلى غامض أحكام كتاب الله، فهو أحق بالإمامة؛ لأن أسبقهم أهداهم، وأهداهم أتقاهم، وأتقاهم خيرهم، وخيرهم بكل خير أولاهم، وما جاء له من الذكر الجميل في واضح التنزيل فكثير غير قليل، وفيه أنزل الله على رسوله بغدير خم: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]، فوقف ﷺ وقطع سيره، ولم يستجز أن يتقدم خطوة واحدة، حتى ينفذ ما عُزم به عليه في علي عليه السلام، فنزل تحت الدوحة مكانه وجمع الناس ثم قال: «يا أيها الناس! ألست أولى بكم من أنفسكم؟» قالوا: بلى يا رسول الله! فقال: «اللهم اشهد»، ثم قال: «اللهم اشهد»، ثم قال: «فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم والِ من والاه، وعادِ من عاداه، واخذل من خذله، وانصر من نصره»، وفيه يقول ﷺ: «علي مني بمنزلة هارون من موسى، إلا أنه لا نبي بعدي»، وفي ذلك دليل على أنه قد أوجب له ما كان يجب لهارون مع موسى ما خلا النبوة. وهارون - عليه السلام - كان يستحق مقام موسى، وكان شريكه في كل أمره، وكان أولى الناس بمقامه، وفي ذلك ما يقول موسى - عليه السلام - حين سأل ذا الجلال والاكرام فقال: ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَرُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي ﴿٣٢﴾ كَيْ نُسَبِّحَكَ كَثِيرًا ﴿٣٣﴾ وَنَذْكُرَكَ كَثِيرًا ﴿٣٤﴾ إِنَّكَ كُنتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه: ٢٩ - ٣٥]، فأعطاه الله سُؤله في إشراكه لهارون في أمر موسى، فمن أنكر أن يكون علي أولى الناس بمقام الرسول ﷺ فقد ردَّ كتاب الله ذي الجلال والإكرام والطول، وأبطل قول رب العالمين، وخالف في ذلك ما نطق به الكتاب المبين، وأخرج هارون من أمر موسى كله، وأكذب رسول الله ﷺ في قوله، وأبطل ما حكم به في أمير المؤمنين، فلابد أن يكون من كذَّب بهذين المعنيين في دين الله فاجراً، وعند جميع المسلمين كافراً. حدثني أبي عن أبيه أنه سئل عن إمامة علي بن أبي طالب - رحمة الله عليه - أفرض هي من الله؟ فقال:

كذلك نقول وكذلك يقول العلماء من آل الرسول - عليه وعلى آله السلام - قولاً واحداً لا يختلفون فيه؛ لسبقه إلى الإيمان بالله، ولما كان عليه من العلم بأحكام الله، وأعلم العباد بالله أخشاهم لله. كما قال الله - سبحانه - : ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ [فاطر: ٢٨]، فأخشاهم أهداهم، وأهداهم أتقاهم، وقد قال الله سبحانه: ﴿أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لاَّ يَهِدِّي إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ [يونس: ٣٥]، وقال تبارك وتعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾ . . . الآيات، فأسبق المؤمنين إلى ربه أولاهم جميعاً به، وأدناهم إليه وأكرمهم عليه. وأكرم العباد على الله ربه أولاهم جميعاً به، وأدناهم إليه وأكرمهم عليه. وأكرم العباد على الله أولاهم بالإمامة في دين الله، وهذا بيِّن والحمد لله لكل مرتاد طالب في علي بن أبي طالب رحمه الله، لا يجهله ألا متجاهل جائر ولا ينكر الحق فيه إلا ألدُّ مكابر»[1].

ثم يقول بعد ذلك في الكتاب نفسه: «تثبت الإمامة للإمام وتجب له على جميع الأنام بتثبيت الله لها فيه، وجعله إياها له، وذلك فإنما يكون من الله إليه إذا كانت الشروط المتقدمة التي ذكرناها فيه، فمن كان من أولئك كذلك فقد حكم الله له بذلك، رضي بذلك الخلق أم سخطوا. قال: وليس تثبت الإمامة بالناس للإمام، كما يقول أهل الجهل من الأنام إن الإمامة بزعمهم إنما تثبت للإمام برضى بعضهم، وهذا فأحول المحال، وأسمج ما يقال به من المقال، بل الإمامة تثبت بتثبيت الرحمن لمن ثبتها فيه وحكم بها له من الإنسان، رضي المخلوقون أم سخطوا، شاؤوا ذلك وأرادوه أم كرهوا، فمن ثبت الله له الإمامة وجبت له على الأمة الطاعة، ومن لم يثبت الله له ولاية على المسلمين كان مأثوماً معاقباً، ومن اتبعه على ذلك من العالمين؛ لأنه اتبع من لم يجعل الله له حقاً، وعقد لمن لم يعقد الله له عقداً، والأمر والاختيار مردود في ذلك إلى الرحمن، وليس من الاختيار في ذلك شيء إلى الإنسان كما قال الله سبحانه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ

(١) الأحكام، يحيى بن الحسين، ١/ ٣٦ - ٣٩.

وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص: ٦٨]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦]، صدق الله سبحانه، لقد ضل من اختار سوى خيرته وقضى بخلاف قضائه، وحكم بضدٍّ حكمه، فالحكم لله - سبحانه - فمن رضي رضيناه ومن ولّى علينا - سبحانه - أطعناه، ومن نحّا عنا - جل جلاله - نحيناه، وقد بيَّن لنا - سبحانه - من حكم له بالتولية على الأمة، ومن صرفه عن الأمر والنهي عن الرعية، فجعل خلفاءه الراشدين وأمناءه المؤمنين من كان من أهل صفوته وخيرته المؤتمنين على ما ذكرنا ووصفنا من الصفة التي بيَّنا ووصفنا بها الإمام، وشرحنا وأخبرنا أن من كان على خلاف ذلك منهم فإنه لا يكون بحكم الله إماماً»[1].

فيتضح من خلال النصين السابقين أن الإمام الهادي يعتقد اعتقاد «الجارودية»[2] أن منصب الإمامة لم يتركه الله سدى، وأخبر رسوله، والرسول أخبر أن الإمام هو علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بعد الرسول الكريم ﷺ مباشرة. وهذا يدل بالمفهوم أن ولاية أبي بكر وعمر وعثمان لم تكن ولاية شرعية.

وقد بيَّن الهادي هذه المسألة بوضوح عندما قال: إن الإمامة لا تثبت باختيار الناس، وبما أن إمامة أبي بكر وعمر وعثمان تثبت باختيار الناس فهي إمامة غير صحيحة! ألا تراه يقول: وليس تثبت الإمامة بالناس للإمام كما يقول أهل الجهل من الأنام: إن الإمامة - بزعمهم - إنما تثبت للإمام برضى بعضهم وهذا أحول المحال وأسمج ما يقال من المقال.

---

(١) الأحكام، ٢/ ٤٦٠ - ٤٦١.
(٢) سيأتي الحديث عنها.

فإذا كان يحيى بن الحسين يرفض إمامة الثلاثة قبل علي بن أبي طالب، ويعتقد أن علياً الإمام بعد الرسول ﷺ بلا فصل، فهذه هي مقولة «الجارودية» التي يوافقون فيها الإمامية الإثني عشرية، ثم يخالفونهم بأن الشيعة الإثني عشرية تقول بالنص على اثني عشر إماماً بأعيانهم هم: علي بن أبي طالب، والحسن بن علي بن أبي طالب، والحسين بن علي بن أبي طالب، وعلي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (زين العابدين)، ومحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (الباقر)، وجعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (الصادق)، وموسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (الكاظم)، وعلي بن موسى بتسلسله إلى علي بن أبي طالب (الرضا)، ومحمد بن علي بن موسى بتسلسله إلى علي بن أبي طالب (الجواد)، وعلي بن محمد بن علي بن موسى بتسلسله إلى علي بن أبي طالب (الهادي)، والحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بتسلسله إلى علي بن أبي طالب (العسكري)، وأحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بتسلسله إلى علي بن أبي طالب (المنتظر)!

أما الجارودية فتقول بالنص على: علي بن أبي طالب، والحسن بن علي بن أبي طالب، والحسين بن علي بن أبي طالب. ثُمَّ إنَّ الإمامة لا تخرج من البيت الفاطمي، أي من نسل الحسن والحسين.

يقول يحيى بن الحسين في ذلك: «فإذا فهم ولاية أمير المؤمنين - عليه السلام - واعتقدها، وقال في كل الأمور سراً وعلانيةً بها؛ وجب عليه التفضل والاعتقاد، والقول بإمامة الحسن والحسين الإمامين الطاهرين، سبطي الرسول أشار إليهما الرسول ﷺ، ودلَّ عليهما، وافترض الله سبحانه حبهما، وحب من كان مثلهما في فعلهما من ذريتهما . . . فإذا أقام ولايتهما وقال بتفضيلهما وإمامتهما وجب عليه أن يعرف أولي الأمر من ذريتهما، الذين أُمر الخلق بطاعتهم، فيعلم أن الأمر والنهي والحكمة والإمامة من بعدهما في ذريتهما دون غيرهما، لا تجوز إلا فيهم، ولا ترد إلا إليهم، وأن الإمام من بعدهما من سار

بسيرتهما وكان مثلهما، واحتذى بحذوهما[1].

وهذا الاعتقاد بمسألة الإمامة هو عينه اعتقاد الجارودية من فرق الزيدية. قال المزي في (تهذيب الكمال): قالت الجارودية... إن علي بن أبي طالب أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ وأولاهم بالأمر من جميع الناس، وتبرؤوا من أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - وزعموا أن الإمامة مقصورة في ولد فاطمة رضي الله عنها[2].

وقال الكتبي في (فوات الوفيات): «أما الجارودية فأصحاب أبي الجارود - وكان من أصحاب زيد بن علي - زعموا أن النبي ﷺ نص على علي بن أبي طالب بالنص دون التسمية، وأن الناس كفروا بنصب أبي بكر إماماً، ثم ساقوا الإمامة بعد علي إلى الحسن ثم إلى الحسين ثم إلى علي بن الحسين ثم إلى زيد بن علي»[3].

وقال الشهرستاني في «الملل والنحل»: «ومالت الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المفضول وطعنت في الصحابة طعن الإمامية، وهم أصناف ثلاثة: جارودية وسليمانية وبترية والصالحية منهم والبترية على مذهب واحد.

والجارودية أصحاب أبي الجارود زياد بن أبي زياد، زعموا أن النبي ﷺ نصَّ على علي - رضي الله عنه - بالوصف دون التسمية، وهو الإمام بعده (أي: بعد الرسول ﷺ)، والناس قصروا حيث لم يتعرفوا الوصف ولم يطلبوا الموصوف، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك، وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة إمامه زيد

---

(١) الأحكام، ١/ ٣٩.

(٢) تهذيب الكمال، المزي، تحقيق وضبط وتعليق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٤، ١٩٨٥م، ٩/ ٥٢٠.

(٣) فوات الوفيات، الكتبي، تحقيق: علي محمد بن يعوض الله وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م، ١/ ٤٢٩.

بن علي، فإن زيداً لم يعتقد هذا الاعتقاد»[1].

وقال المفيد: «واتفقت الإمامية على أن رسول الله ﷺ استخلف أمير المؤمنين - عليه السلام - في حياته، ونصَّ عليه بالإمامة بعد وفاته، وأنَّ من دفع ذلك فقد دفع فرضاً من الدِّين. وأجمعت المعتزلة والخوارج والمرجئة والبترية والحشوية المتسبون إلى الحديث على خلاف ذلك، وأنكروا نصَّ النبي ﷺ على أمير المؤمنين، ودفعوا أن يكون الإمام بعده بلا فصل على المسلمين. واتفقت الإمامية على أن النبي ﷺ نص على الحسن والحسين بعد أمير المؤمنين عليه السلام، وأن أمير المؤمنين - عليه السلام - أيضاً نص عليهما بعده، وأجمعت المعتزلة ومن عددناه من الفرق سوى الجارودية على خلاف ذلك»[2].

وفكر الحوثيين لايخرج عن الجارودية، فالمطَّلعُ على كتابات (بدر الدين الحوثي) والد حسين الحوثي، وعلى محاضرات حسين الحوثي؛ يجد أن الفكر الجارودي الواضح في كتابات يحيى بن الحسين (الهادي) هو نفسه عند بدر الدين الحوثي وولده حسين.

ففي رسالته الموسومة (الزيدية باليمن) يقول بدر الدين الحوثي: «والإمام بعد رسول الله ﷺ بلا فصل هو علي عليه السلام، واختلفوا في حكم من تقدمه؛ بين التفضيل عليهم بدون تكفير، وبين التوقف بدون ترضية، أما في هذا العصر فلعل منهم من يترضى، والله أعلم».[3] وقال: «والإمام بعد علي - عليه السلام - هو الحسن ثم الحسين، واختلفوا في الإمام بين الحسين وزيد بن علي فقيل هو الإمام علي بن الحسين، وقيل الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب»[4]. . وذكر أن من شروط الإمام أن يكون من أولاد الحسن

(١) الملل والنحل، الشهرستاني، ١/١٥٧ - ١٥٨.
(٢) أوائل المقالات، الشيخ المفيد، ص٤٠ - ٤١.
(٣) رسائل بدر الدين الحوثي، ص٩.
(٤) المصدر السابق.

أو الحسين رضي الله عنهما[1]، ثمَّ قال: وأهم كتبهم - أي: الزيدية - كتاب (الأحكام) للهادي عليه السلام[2]. وعدَّد غير هذا الكتاب العديد من المراجع؛ منها: (الأساس) للقاسم بن محمد، و(شرح الأزهار) وحواشيه. والمهم عند جمهورهم هو تتبع مسائل المذهب الذي هو مذهب الهادي، والقاسم وأسباطهما[3].

ويقول أيضاً في إحدى رسائله: «يقول الهادي - عليه السلام -: ثم يجب عليه أن يعلم أن علي بن أبي طالب بن عبدالمطلب أمير المؤمنين وسيد المسلمين ووصي رسول رب العالمين، ووزيره وقاضي دينه، وأحق الناس بمقام رسول الله ﷺ، وأفضل الخلق بعده، وأعلمهم بما جاء به محمد ﷺ، وأقومهم بأمر الله في خلقه». ويقول الهادي - عليه السلام -: «ثُمَّ يجب عليه أن يعلم أن الإمامة لا تجوز إلا في ولد الحسن والحسين». ويقول الهادي - عليه السلام -: «وأما الوصية فكل من قال بإمامة أمير المؤمنين ووصيته، فهو يقول بالوصية على أن الله أوصى بخلقه على لسان النبي ﷺ إلى علي بن أبي طالب والحسن والحسين وإلى الأخيار من ذرية الحسين والحسين، أولهم علي بن الحسين وآخرهم المهدي ثم الأئمة فيما بينهما». هذه الجملة من كلام الهادي من كتاب فيه معرفة الله - عز وجل - من العدل والتوحيد وهو من جملة كتب المجموعة الفاخرة أوله في صفحة ٢١٣[4].

ثانياً: موقف الحوثي من أهل السنة:

يقول بدر الدين الحوثي في رسالة له في مسألة التأمين بعد قراءة الفاتحة في الصلاة،

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق، ص١٠. والهادي - مؤسس المذهب في اليمن، والذي عُرف فيما بعد باسم المذهب الهادوي - خالف ما هو منقول عن الإمام زيد في «المسند» و«المجموع» في العديد من المسائل.

(٣) رسائل بدر الدين الحوثي، ص١١.

(٤) رسائل بدر الدين الحوثي، ص١٧.

بعد أن أجاب بأن القول بالتأمين بعد قراءة الفاتحة في الصلاة كلام فاسد لا أساس له من الصحة، ونقل إنكار الإمام الهادي - عليه السلام - في كتاب (الأحكام) رؤية أو سماع أحد من علماء آل رسول الله ﷺ يقول: آمين بعد قراءة الحمد في الصلاة[1]، ونقل أنَّ المنعَ منه مذهبُ جميع أهل البيت: «والأرجح المنع في هذا الزمان لأنه شعار النواصب، وفي إظهاره مناوءة لهم على باطلهم، والله تعالى يقول: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ والْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]، أما إذا كان على طريقة الميل إلى النواصب فهو أشد؛ لأنه ركون إليهم، والله تعالى يقول: ﴿وَلا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ﴾ [هود: ١١٣]، وهكذا استعمال كل شعار لأهل الباطل، وبالله التوفيق»[2]. فهو يرى في أهل السنة ممن لا يوافقون مذهبه أنهم (ظلمة) و(أهل باطل)!

وما يقال عن الأب يقال عن حسين الحوثي، فهو جارودي العقيدة أيضاً. على الرغم من عدم مقدرتنا على الاطلاع الكامل على أفكاره، إذ ليس له كتب أو مؤلفات مطبوعة، وكُلُّ ما هناك جملة من المحاضرات التي كان يلقيها شفاهة على طلابه، ثُمَّ تسجل على أشرطة «كاسيت» ويُفرَّغُ بعضها في ملازم ورقية[3]، رغم كونها ملقاة باللهجة العامية! لكن ما تسنى لنا الاطلاع عليه منها يؤكد على أن فكر الابن وعقيدته هما الفكر والمعتقد الجارودي نفسه ولو بأسلوب عامي!

ففي سلسلة محاضراته (درس من هدي القرآن)، الدرس الأول من سورة آل عمران في شرح قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تُطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠]، يقول حسين الحوثي: «إذن فالأمة تحتاج في تاريخها إلى القرآن، وهو قائم بين أظهرنا، لكن رسوله هل كان رسول

---

(١) المصدر السابق، ص٢.

(٢) رسائل بدر الدين الحوثي.

(٣) أعدَّها مكتوبة: ضيف الله صالح أبو غيدة.

الله لتلك الفترة؟! إذن فنحن يا الله لماذا تضيعنا؟ فترة قصيرة هي ثلاثة وعشرين سنة أو خمسة وعشرين سنة تعطي أهلها - وهم لا يتجاوزون آلافاً معدودة - تعطيهم رسول الله هو سيد الأنبياء والرسل، ثم تضيعنا من بعدُ فلا تهدينا إلى أعلام، ولا تجعل لنا أعلاماً، ولا ترشدنا إلى أعلام يقوموا فينا خلفاء لرسولك صلواتك وسلامك عليه، يهدون الناس بهديه، فيجسدون قيمه ومبادئه، ويسيرون بالناس سيرته، فيلتف الناس حولهم. لا يجوز هذا على الله إطلاقاً، لا يجوز على الله وإلا كان منافياً لرحمته، ونحن من نقرأ في كتابه: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ ۝ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ١-٢]، ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ ۝ آلم﴾ [البقرة: ١-٢]، أليست كلها في بدايتها ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحمَنِ الرَّحِيمِ﴾؟ وكلمة رحمن رحيم فيما تعنيه جملة المبالغة في الرحمة»[1]، ويسهب في شرح هذا الكلام إلى أن يقول: «فأين رحمته إن جَوَّزنا عليه هذا؟ أن يهتم بسكان الجزيرة العربية خلال فترة ثلاثة وعشرين سنة، وأمام يهود مساكين مستضعفين، لم يكونوا على هذه الخطورة العالية، ثم يموت نبيه فيغلق ملف هدايته ورحمته ولطفه»، ثم يقول: «هناك الجنة وهناك جهنم، جهنم يسعرها بعد أن أغلق ملف هدايته ورحمته، هل هو يليق بالله؟ لا يليق بالله سبحانه وتعالى، ولا يجوز أن تعتقده، بدليل أن الأمة في واقعها وبطبيعتها لا يمكن أن تتخلى عن هذا، حتى وهي تسير في طريق الباطل تحتاج إلى أعلام للباطل، ولن تتخلى، أنت لا تستطيع أن تعيش في ذهنيتك بدون أعلام، تعدل عن هذا لكنك ترجع تلقائياً إلى هذا، أليس هذا الذي يحصل؟»[2]. ويستمر في شرح مسألة أن الناس يحتاجون إلى أعلام يقودونهم، إلى أن يوصل المستمعين إلى أن (العترة) هم (الأعلام) فيقول: «إنهما فعلاً ثقلين، لا بُدَّ منهما، كتاب الله وعترتي كما قال تعالى: ﴿وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ [آل

(١) دروس من هدي القرآن، الدرس الأول، في ٨/ ١/ ٢٠٠٣م، ص٩، من سورة آل عمران.
(٢) نفسه، ص١٠.

عمران: ١٠١]، وفيكم رسوله سيد البشر من حكى الله عنه بأنه: ﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨]، وهو واحدٌ عَلَمٌ. أما نحن فعترة رسوله ﷺ، أليست أقل لكنها كافية، لا نريد أن نتنكر للقليل الذي يكفي»[١]. . . ويضيف: «نحن متى لم نؤمن بالثقلين فسنظل أذلاء وليطُل الزمان ما طال، ولن نحظى بعـزة ولا بقوة ولا بتمكن، ولن نستطيع أن نقدم للإسلام شيئاً»[٢]. . و(العترة) حسب وصفه «الضمان من الضلال في كل مجالات الدين، في كل مجالات الحياة»[٣].

إن هذا الشرح الذي قدمه الحوثي لا يخرج عن كونه ترجمة مبسطة لنظرية اللطف العقلية القائلة بضرورة الإمام عند الشيعة الإثني عشرية، حيث يقولون: إن الإمام لطف؛ لأنه قبيح بحق الله أن يترك الأمة بلا هادٍ بعد رسول الله ﷺ؛ إذ الموجب الذي أوجب الرسول يوجب الإمام؛ لذا لا بد من أن يكون معصوماً ليهدي الأمة. واللطف بحق الله واجب، إذن فالإمامة واجبة.

وإذا كان الحوثي يحاول أن يتوصل إلى (العترة) بنظرية إمامية، فهذا لا يعني أنه تحول إلى الإمامية، لكنها نقطة توافق بين الإمامية والجارودية على النص على الإمام علي اسماً عند الإمامية ووصفاً عند الجارودية. ودليل تبنيه لهذه النظرية قوله: «وإن كانت عبارة غير مؤدبة لكن لنعرف لنفهم، نحن المظلومون لم تصبح وضعيتنا كوضعية من كان في حياة النبي - صلوات الله عليه وعلى آله - ونحن في زمن أطول ونحن من ووجهنا من قبل أعداء أشد خبثاً وأكثر قوة، أليس هذا الذي يحصل؟! لو نريد أن نقاضي الله[٤]»، ولولا أنه يعلم أن في المسألة كفاية لكان بالإمكان أن نقول: كان تنعكس القضية. . كان

(١) نفسه، ص١٢.
(٢) نفسه، ص١٤.
(٣) نفسه، ص١٥.
(٤) نعوذ بالله من الجرأة على الله، تعالى الله عن ذلك!

اجعل محمداً يأتي في القرن العشرين، وقت الشدة ووقت الأزمات. لكن لا؛ لأن الله يعلم أن في المسألة كفاية وفوق الكفاية، إن عترته فيهم كفاية وفوق الكفاية، أن يكونوا أعلاماً للأمة»[1]. وقال في حديث آخر له عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٦٧]: «أي الرافضين لما أُمرت بإبلاغه، يرفضون ولاية الإمام علي عليه السلام، إذا كان ذلك هو الذي أمره الله بإبلاغه في هذه الآية كما نص على ذلك الإمام الهادي - عليه السلام - وغيره، يرفضون ما تبلغهم به يا محمد! ليسوا مستعدين أن يقبلوه، هذا هو كفر؛ لأن الكفر كله - وإن اختلف حكمه - إنما هو الرفض. . . لكننا تنكرنا من بعد تلك الإشارة العظيمة، وتنكرنا من بعد لمن له الأولوية في إطلاق التعيين بتلك الإشارة العظيمة، فكان ممن سمع رسول الله ﷺ في ذلك الحفل في ذلك الجمع الكبير هم أول من قالوا: لا . . وإنما هذا»[2]. أي: أبا بكر!

وفي هذا النص دليل واضح على أن حسين الحوثي يطبق المنهج نفسه باعتقاده بإمامة علي بن أبي طالب بلا فصل بينه وبين الرسول ﷺ، وأنَّ الصحابة عموماً وأبا بكر وعمر خصوصاً رفضوا تطبيق هذا النص، ومن ثم يكفرون بذلك.

ومن ثمَّ فإن موقفه من صحابة رسول الله ﷺ وبالأخص منهم أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - موقف سيِّئ.

فهو يقول: «حقيقة مهمة: قضية أبي بكر وعمر، إذا كان هناك أي أحد يريد أن يسأل ويستفسر بكامل حريته، نتحدث حول الموضوع، إذا كان لدى أي أحد أي إشكال في القضية، أو في نفسه ميل قليل إلى أبي بكر وعمر وعثمان يستفسر. القضية لا بد أن

(١) المصدر السابق، ص١٢.
(٢) نقلاً عن: خلفية الفكر الحوثي ومؤشر الاتجاه، عبدالله الصنعاني، دار الأمل، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦م، ص٥٥.

يصل الناس فيها إلى موقف.

معاوية سيئة من سيئات عمر - في اعتقادي - ليس معاوية بكلّه إلا سيئة من سيئات عمر بن الخطاب، وأبو بكر واحدة من سيئاته عثمان، واحدة من سيئاته، كل سيئة في هذه الأمة، كل ظلم وقع للأمة، وكل معاناة وقعت الأمة فيها، المسؤول عنها أبو بكر وعمر وعثمان؛ عمر بالذات، لأنه هو المهندس للعملية كلها، هو المرتب للعملية كلها فيما يتعلق بأبي بكر؛ لأن الإمام علي - عليه السلام - خاطبه هو فقال: أحلب حلباً لك شَطره، شدَّها له اليوم يردها عليك غداً»[1]. ثم يقول عن عمر: «لكن قوله: وقى الله شرها - أي بيعة أبي بكر رضي الله عنه - ليس صحيحاً، ما زال شرها إلى الآن، وما زال شر تلك البيعة التي قال عنها: فلتة، ما زال شرها إلى الآن، وما زلنا نحن المسلمين نعاني من آثارها إلى الآن، هي كانت طامة بشكل عجيب، هي سبب المشكلة، وهي المُعَمِّي عن حل المشكلة»[2]. ثم يقول بعد ذلك عند شرحه للآية: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [المائدة: ٥١]: «فاطمة نفسها قُتلت كمداً، قُتلت قهراً، وهي ترى أن هذا الدِّين يُعصف به من أول يوم بعد وفاة والدها رسول الله ﷺ، لم تبك على فدك، فدك قضية تؤلها لكن لم تبك عليها، ولم تمت كمداً على فدك، إنما ماتت كمداً على هذه الأمة، هذه خطورة التولي، من يمكن فعلاً أن يكون شريكاً لليهود والنصارى في عملية إفسادهم للعالم»[3].

ويقول في درس له: «ثم إن الضلال يتجه نحو من هو شر، أن أتعبد الله بأن هذا هو علم من أعلامه، وهو نفسه ممن يخالف كتاب الله ويخالف رسوله ﷺ، هو نفسه ممن ضرب الأمة، وأهان الأمة، هو نفسه ممن يحمل الباطل من قمة رأسه إلى أخمص

(١) دروس من هدي القرآن الكريم، سورة المائدة، في ١٣/ ١/ ٢٠٠٢م، الدرس الأول.
(٢) المصدر السابق، ص٢ - ٣.
(٣) المصدر السابق، ص٩.

قدميه، أنا أتعبد الله بأن هذا هو بيني وبين الله، هو علم من أعلام الله أليس كذلك؟ معنى ذلك أنه إن كان الله شراً، وكان الله ناقصاً فيمكن أن يكون هذا علم من أعلامه، فأنت تدنس الله - إن صح التعبير - أن تتعبده بتولي هذا؛ لأن هذا لا يليق بأن يكون فيما بينك وبينه، ﴿وَمَا كُنتُ مُتَّخِذَ الْمُضِلِّينَ عَضُدًا﴾ [الكهف: ٥١]، عضداً أو مساعدين أو عوناً فيما يتعلق بهداية عبادي، لا يمكن. لكي تصبح المسألة إلى هذه الدرجة أن يتعبدوا الله بالضلال فيتولى ذلك الشخص، ويصلي عليه كما يصلي على محمد وآله، يصلي عليه وعلى آله وأصحابه أجمعين فيدخلهم في الصلاة التي هي كلمة لها معان رفيعة، لها معان سامية جداً، ولها فيما توحي به معان مهمة جداً من أجل أن تشمل أبا بكر وعمر وعثمان ومعاوية وعمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة وعائشة وفلان وفلان أجمعين»[1].

أما موقفه من الصحابة عموماً، ثم عموم أهل السنة بعدهم فهو ليس موقفاً أحسن من موقفه بحق أبي بكر وعمر. فهو يتهم السلف الصالح بأنهم قتلوا علياً وأبناءه رضي الله عنهم. ويتهم محبيهم أنهم مثل اليهود! ويقيس الآية الكريمة على المسلمين وهي قوله تعالى: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]، فيقول: «القرآن الكريم خاطب اليهود الذين كانوا في زمن الرسول صلوات الله عليه وعلى آله وسلم، وهم لم يقتلوا الأنبياء السابقين، هم أنفسهم الموجودون لم يعيشوا فترات طويلة حتى يكونوا هم ممن شارك في قتل أنبياء الله السابقين، خاطبهم القرآن على أنهم يقتلون الأنبياء بغير حق: ﴿قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنبِيَاءَ اللَّهِ مِن قَبْلُ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩١]، ألم يخاطبهم هكذا؟

لماذا أصبح هؤلاء الذين عاشوا في زمن الرسول - صلوات الله عليه وعلى آله وسلم

(١) دروس من هدي القرآن الكريم، سورة آل عمران، في ٨/ ١/ ٢٠٠٢م، الدرس الأول، ص٩.

– يخاطبون بأنهم قتلوا الأنبياء؟ وكم بين ذلك اليهودي الذي في زمن الرسول ﷺ زمن تنزل القرآن وبين أولئك اليهود السابقين قبل مئات السنين الذين قتلوا الأنبياء، أليس الفارق مئات السنين؟ ما الذي جعله يخاطب بأنه قتل؟ لأنه تولى أولئك عدّهم السلف الصالح له، فتولاهم. فأصبح حكمه حكمهم فقيل له: أنت قاتل.

وهكذا من يهتفون بأنهم يتولون السلف الصالح، مَنْ قتل الإمام علي وفاطمة والإمام الحسن والإمام الحسين عليهم السلام، فاطمة نفسها قُتلت كمداً، قتلت قهراً»[1].

وفي موضع آخر يهاجم صحابة رسول الله عموماً بدون تسمية. فيقول: «اقرؤوا كتاب (علوم القرآن) للقطان لتجدوا كيف تعرض القرآن الكريم لهزات، لولا أنه محفوظ من قبل الله لكانت فيه سور أخرى واحدة لمعاوية، وواحدة لعائشة، وواحدة لأبي بكر، وواحدة لعمر، وواحدة لعثمان، لكن الله – سبحانه وتعالى – حفظه»[2]، ويعود فيشنُّ هجومه مرة أخرى على الفكر السُّنِّي عموماً، فيقول: «ونحن نعرف – ممن نتعلم وممن نحمل علماً – ما أخطر ما تجني على نفسك وعلى الأمة باسم عالم وباسم علم، عندما رفعوا أصواتاً مثل تلك أيام أبي بكر، أيام عمر، أيام عثمان، أيام معاوية، أيام يزيد، أصوات كانت ترفع، وهكذا على طول تاريخ الأمة الإسلامية إلى اليوم نقول لهم: انظروا، انظروا دَجَّنتمونا لأولئك فدجنونا لليهود، وكما كنتم تقولون لنا أن نسكت، اسكتوا لا ترفعوا كلمة ضد هذا الخليفة أو هذا الرئيس، أو ذلك الملك أو هذا الزعيم. هم اليوم يقولون لنا: اسكتوا لا تتحدثوا ضد أمريكا وضد إسرائيل. فما الذي حصل؟ ألم يقدم علماء السوء القرآن الكريم والإسلام وسيلة لخدمة اليهود والنصارى في الأخير؟ هذا هو الذي حصل، ولا تقبل المبررات عند الله – سبحانه وتعالى – تحت اسم: لا نريد شق عصى المسلمين. هذا هو شق عصى المسلمين، هذا هو كسر الأمة، هذا هو

---

(١) دروس من هدي القرآن الكريم، سورة المائدة، في ١٣/ ١/ ٢٠٠٢م، الدرس الأول.
(٢) دروس من هدي القرآن الكريم، سورة آل عمران، في ٨/ ١/ ٢٠٠٢م، الدرس الأول.

كسر نفوس المسلمين، هذا هو كسر القرآن، وكسر الإسلام بكله، أن تصبح وسائل الإعلام، وأن تصبح الدول الإسلامية في معظمها هكذا تعمل على تدجين الشعوب المسلمة، أبناء الإسلام أبناء القرآن تُدَجِّنُهم لليهود والنصارى.. أي خزي هذا؟! وأي عار هذا؟! ثم بعد هذا من يجبن أن يرفع كلمة يصرخ بها في وجه أمريكا وإسرائيل فإنه أسوأ من أولئك جميعاً، إنه هو من توجهت إليه أقلام وأصوات علماء السوء ومؤرخي السوء على امتداد تاريخ الإسلام وإلى اليوم، وهو من تتجه إليه خطابات الزعماء بأن يسكت، فإذا ما سكتَّ كنت أنت من تعطي الفاعلية لكل ذلك الذي حصل على أيدي علماء السوء وسلاطين الجور؛ فهل تقبل أنت؟ هل تقبل أنت أن تكون من يعطي لكل ذلك الكلام فاعلية من اليوم فيما بعد؟»[1].

---

(١) من محاضرة «الصرخة في وجه المستكبرين»، في ١٧/١/٢٠٠٢م، ص٦.

المبحث الثاني: سقوط دولة الإمامة وأثره على أتباع المذهب:

تمكنت ثورة السادس والعشرين من سبتمبر عام ١٩٦٢م من إنهاء الحكم الإمامي في اليمن وتأسيس دولة جمهورية، على اعتبار أن دولة الإمام كانت دولة ظالمة باطشة، تقوم سياستها على إفقار الناس، ورمي الفتن بين القبائل لتبقى مشتغلة بالقتال فيما بينها، وعلى سياسة الانغلاق القائمة على التجهيل، وعلى اعتبار أن القرن العشرين الميلادي قرن الثورات الشرق أوسطية التي تمكنت من القضاء على الحكومات الدينية، التي تعد ممارستها للسلطة حقاً إلهياً، وأسست أنظمة قائمة على ديمقراطيات - مزعومة - قائمة على تقليد الغرب الليبرالي شكلاً لا مضموناً، وكانت في حقيقة الحال تؤسس لدكتاتوريات عسكرية أحياناً أو جمهو - ملكية أحياناً أخرى، كما قامت حكومات أخرى انساقت وراء الشيوعية السوفيتية بدرجات متفاوتة، عاشت على وهم شعار دكتاتورية البروليتاريا، وتقمص الحاكم فيها شخصية جزار رأى في شعبه مجموعة أغنام له أن يذبح منها ما يشاء وقت يشاء تحت شعار حماية الثورة أو مقاومة الرجعية أو ما شابه ذلك من شعارات!

في ظل هذا الجو العام المسيطر على منطقة الشرق الأوسط سقطت دولة الإمامة، وسقطت معها سيادة «آل البيت» على حكم اليمن كما يرى أتباع المذهب الزيدي، وجاء الثوار مدعومين من مصر المفتونة بتيار اشتراكي تزعم أنه (معتدل)، وتبنوا معاداة فكرة الإمامة، وهاجموها بحملات إعلامية منظمة ومتسلسلة، مستدلين بواقع حال الشعب اليمني وظروفه التي آل إليها في ظل حكم الأئمة مقارنة بغيره من الشعوب.

وخلال خمس سنوات من إعلان قيام الجمهورية عاشت اليمن صراعاً دموياً بين الفريقين، أحدهما مدعوماً من المملكة العربية السعودية والآخر من جمهورية مصر

العربية. وبعد انسحاب القوات المصرية عام ١٩٦٧م، وانقلاب القاضي عبد الرحمن الإرياني على الرئيس عبدالله السلال في العام نفسه؛ قام مناصرو الإمامة بمهاجمة صنعاء، إذ زحفت جل قواتهم على العاصمة صنعاء، تحت إمرة محمد بن الحسين رئيس مجلس الإمامة، وتمكنت تلك القوات في ذلك الحين من محاصرة صنعاء لمدة سبعين يوماً، لكن النظام الجديد تمكن من الخروج منتصراً بفضل مساندة القوى الصديقة آنذاك وعلى رأسها مصر، وعُدَّ فشل حصار السبعين يومها بداية النهاية بالنسبة لنظام الإمامة في اليمن.

ومع ظهور تيارين في الجمهورية: تيار راديكالي مدعوم من السلطة المؤسسة حديثاً في الجنوب بقيادة الجبهة القومية، وتيار جمهوري محافظ يسعى إلى موازنة الأمور بقدر المستطاع، ولما كان التيار الراديكالي يسعى إلى جرِّ البلاد لتستظل بظل المنظومة الاشتراكية؛ حاول التيار القومي الجمهوري المحافظ أن يفتح الباب أمام مشاركة أكبر للقبلية السياسية في اليمن، وللعناصر الملكية العائدة إلى الصف الجمهوري[١]. وكان القاضي الإرياني «يظهر حكماً وطنياً معتدلاً»[٢]. كما أنه كان «يريد إنهاء حالة القتال والوصول إلى مصالحة وطنية شاملة، فمنح الجانب الملكي (الإمامي) مقعداً في المجلس الجمهوري، وست حقائب وزارية»[٣].

وقد كان النظام الجمهوري في عهد القاضي الإرياني يسعى إلى تحسين علاقاته مع دول المعسكر الغربي، وكانت السعودية تمثل مدخلاً لهذه العلاقة، فقد تأخرت

(١) العوامل المؤثرة في القرار اليمني: ١٩٦٢ - ١٩٧٨م، عبد الملك سعيد عبده، دار التضامن، ط١ ١٩٩٢م، ص٦٠؛ بتصرف.
(٢) المصدر السابق، ص٦٣.
(٣) كانت اليمن في هذه الفترة تحكم من قبل مجلس جمهوري يترأسه الإرياني، والمقعد الممنوح لأهل البيت هو لأحمد محمد الشامي، ذكر ذلك في كتابه (رياح التغيير)، ص١٢، وأحمد الشامي هذا كان وزير خارجية الإمام كما يذكره البردوني في كتابه (اليمن الجمهوري).

في الاعتراف بالنظام الجديد، وكانت تقف إلى جانب الملكيين، لا لاعتبار ديني ولكن للتشابه في طبيعة نظام الحكم بين البلدين، وتخوفاً من وصول الناصريين إلى الجزيرة العربية[1].

ولم تعترف السعودية بالنظام الجديد إلا بعد المصالحة الوطنية عام ١٩٧٠م، والتي دُمِج الملكيون بموجبها في النظام الجديد! وإلا فإن الملكيين لم يكونوا ليسلموا بسهولة بالتغيير القائم.

وانتهى حكم الإرياني في ١٣ يونيو ١٩٧٤م، على إثر انقلاب قام به المقدم إبراهيم الحمدي وهو من الجيش وله انتماء ناصري، واستمر في الحكم إلى أكتوبر عام ١٩٧٧م، حيث كانت البلاد تعاني من ظروف سياسية غير مستقرة نسبياً أدت إلى اغتياله داخلياً. وجاء خلفاً له المقدم أحمد الغشمي، الذي لم يكمل السنة حيث اغتيل هو الآخر بحقيبة دبلوماسية ملغومة أرسلت من عدن في ٢٤/ ٦/ ١٩٧٨م.

خلال هذه الفترة شهد النظام الجديد صراعاً داخلياً آخر بين مكونات الثورة الفكرية والسياسية، مثَّل مع المنعطفات التي أشرنا إليها دليلاً على عدم تماسك الجبهة الداخلية للقوى الجديدة المؤسسة للنظام الجمهوري، وبقاء هذا النظام تحت مشيئة القوى الخارجية الداعمة لأطراف النزاع، هذا مع التهديد القادم من اليمن الجنوبي والمتمثل بالمد الشيوعي الأحمر الذي أراد توسيع نفوذه إلى الشمال تحت مسمى الوحدة.

وفي عام ١٩٧٨م تولى علي عبدالله صالح رئاسة الدولة، وانتهج سياسة تصالحية مع كافة الأطراف.. القوى القبلية الاجتماعية المحافظة، وقوى التحديث والتغيير، والقوى الإسلامية الناشئة. وشهدت فترة حكمه حتى عام ١٩٩٠م فترة استقرار نسبي،

---

(١) انظر في ذلك: شهادة محسن العيني في برنامج (شاهد على العصر)، على موقع قناة "الجزيرة" الفضائية، ٢٠٠٦م.

جرى فيها بناء مؤسسات الدولة وفي مقدمتها الجيش والأجهزة الأمنية.

وتميزت هذه الفترة أيضاً بتحسين العلاقة مع السعودية ودول الخليج، واتباع سياسة معتدلة تجاه الحركات الإسلامية التي مثلت حليفاً له في وجه الشيوعية الطامعة في الجنوب. في حين كانت قوى الملكية تقف إلى جانب القوى اليسارية الشمالية المدعومة من النظام الجنوبي في سبيل إسقاط صنعاء انتقاماً للملكية[1].

فانحسرت الزيدية عن المشهد وعاد متبنو مشروع الإمامة إلى العمل في الخفاء، وخلال هذه الفترة قامت الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩م، أي: بعد عام فقط من تولي علي عبدالله صالح الحكم. ونشأ خلاف بين الدولة الإمامية الإثني عشرية في إيران وحزب البعث في العراق منتهياً إلى حرب ضروس، ووقف اليمن الشمالي خلالها إلى جانب العراق كبقية الدول العربية، في حين كان الجنوب يتضامن مع إيران![2]

و«على مدى سنوات الحرب الثماني دعم اليمن العراق في حربه ضد إيران سياسياً وعسكرياً، إذ قاتل آلاف العسكريين والمتطوعين اليمنيين ضمن ما كان يسمى بألوية العروبة، وكان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح من زعماء قلائل زاروا جبهة القتال»[3].

هذا الانفتاح السياسي الذي أوجد تحولاً اجتماعياً لصالح القوى الإسلامية السنية التي انتشرت بفعل مؤسسات التعليم الرسمية، والمعاهد العلمية التي أدارتها حركة

(١) حتى اليوم هناك التقاء بين القوى الزيدية السياسية والتيار اليساري الاشتراكي، وترتيب وتنسيق في المواقف، ظهرت في حرب عام ١٩٩٤م، وكذلك في حرب صعدة، وفي الحراك الجنوبي، من خلال وقوف كل طرف إلى جانب الآخر، وتبادل الأدوار بينهما!
(٢) ساندت دول الخليج والولايات المتحدة العراق في حربه ضد إيران، وهو المعسكر الذي كان نظام الجنوب ينحاز إلى ضده حسب منظوره اليساري الثوري الشيوعي، كما أنه المعسكر ذاته الذي وقف إلى جانب علي عبدالله صالح في حربه ضد قوى اليسار المدعومة من نظام الجنوب!
(٣) اليمن وإيران.. من التأييد إلى التذبذب والاستعداء، مراد هاشم، الجزيرة، في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧م.

الإخوان المسلمين، وجهود الدعوة والتبليغ؛ أشعر بعضاً من الذين لا يزالون يحملون في نفوسهم مطامع سياسية ذات لبوس ديني بأن البساط بات يسحب من تحت أرجلهم، وأن اليمن ستتحول إلى دولة (وهابية) كما بدأت تحذر منه صحف الزيدية (المتعصبة) عقب الوحدة التي قامت عام ١٩٩٠م، وسمحت للتيارات والمذاهب والقوى المختلفة بالتعبير عن نفسها في أحزاب وتنظيمات سياسية؛ كصحيفة (الأمة) و(البلاغ).

ومع ذلك لم تسجل فترة حكم الرئيس علي عبدالله صالح حتى عام ١٩٩٠م أي حراك يذكر للزيدية؛ لعدة أسباب: أولاً: لأن النظام الحاكم كان يمنع من تأسيس أحزاب أو الإعلان عن تنظيمات على أسس مذهبية أو فكرية أو سياسية، بل كان ينص في (الميثاق الوطني) على عدِّها «عمالة» و«خيانة»، وثانياً: لأن موقف اليمن السياسي السلبي من الثورة الإيرانية - التي أعلنت عن نواياها لتصدير الثورة إلى المنطقة - ووقوفه إلى جانب العراق كان يحرص على التعاون مع الدول العربية لمواجهة خطر كهذا، وفي حال قيام أي حراك زيدي في ذلك الوقت فإنه كان سيعني بالضرورة ثورة شيعية أخرى في المنطقة، وثالثاً: لأن النظام القائم في الشمال في حينه لم يكن يفسح لإصدار صحف أو مطبوعات مخالفة لتوجهات النظام السياسي القائم.

إلا أنه بحكم تقاسم السلطة الذي جرى عقب ثورة ٢٦ سبتمبر؛ استقطاباً للقوى الاجتماعية الموالية للإمامة والتي كانت تدعم من السعودية، وإسكاتاً لها للتوجه إلى مواجهة المد الشيوعي الجنوبي؛ استطاعت بعض قوى الملكية من احتلال مناصب مهمة - كما أسلفنا - في النظام الجديد. كما أن الدولة الناشئة كانت بحاجة إلى عناصر متعلمة لإدارة الحكم في جوانب كالقضاء والأوقاف، وهي غالباً جاءت من الطبقة الثرية التي مثلت حاشية الحكم الإمامي، وهو ما يفسر تغلغل القوى الزيدية وانتشارها في أجهزة الدولة.

وإذا كان المذهب الزيدي يمثل مبدأ دينياً ونظرية دينية في السياسة والحكم، بنصه على وجوب أن تكون (الإمامة) في نسل علي بن أبي طالب في البطنين (الحسني والحسيني)، وعلى وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو ما يؤصل لمبدأ الخروج على أئمة الجور؛ فإن أتباعه بالضرورة مخاطبون - دينياً - بهذه التكاليف، وملزمون في حال اختاروا المذهب عن قناعة وإيمان بالعمل من أجلها.

والزيدية ترى - كغيرها من المذاهب الإسلامية - وجوب إقامة الإمام العادل بمفهومه الديني، فإن كانت قادرة سعت لتحقيق هذا الأمر بقوة السلاح، وإلا فإنها ستظل متحينة للفرص فيما لو كانت الظروف غير مواتية.

وكون أن بعض السلالة (الهاشمية)[1] المنتسبة للمذهب الزيدي شاركت في ثورة ١٩٤٨م، أو ما بعدها؛ لا يعني عدم إيمانهم بهذا الفكر، ولكنه يعني أن العهد الإمامي مارس ظلماً استدعى أن يقوم عليه حتى الأقربون! وأما صدور بعض الفتاوى عن بعض علماء الزيدية التي تخالف أصول المذهب فهو لا يعكس حقيقة المذهب، ولا تغييراً فيه، وإنما يعكس مدى الإرهاب السياسي الذي يشعر به أبناء المذهب أنفسهم.. فتكون من باب (التقية)!

ولا شكَّ أنه منذ تلك الفترة وإلى الآن لم يكن ولن يكون الفكر السياسي الزيدي مقبولاً؛ لا عند من يحكم اليمن الآن، ولا عند غيرهم، بوصفه فكراً يقوض أصل النظام السياسي القائم. وعندما سمح يمن التسعينيات الميلادية بالتعددية السياسية سمح بها وَفْق ضوابط، من أهمها: «احترام مبادئ الثورة اليمنية» و«احترام التعددية السياسية». وقد حاول أبناء المذهب الزيدي كغيرهم من أبناء اليمن الاستفادة من هذا المناخ السياسي الجديد الذي أملته ظروف الوحدة، والتي أملت - أيضاً - نوعاً من التحالفات والتآمرات

(١) من الأوصاف المتعارف إطلاقها على (آل البيت).

السياسية، باعتبار أن أطراف اللعبة السياسية لم يكونوا يثقون ببعضهم، فكلٌّ:

ينـام بإحـدى مقلـتيه ويتقـي عدواً بأخرى فهو يقظان نائم!

ودخول أي تجمع إلى هذه المعمعة بخلفية عقدية دينية لن يمكنه من اللعب كما يلعب الآخرون؛ لأن خلفيات الأحزاب الدينية عقدية أخلاقية، بينما خلفيات الأحزاب غير الدينية براجماتية مصلحية، تُحِلُّ لصاحبها كل الممارسات، حتى ولو كانت محرمة ديناً، من أجل تحقيق أهداف الحزب أو مصالح الأشخاص. والالتزام بهذا المبدأ عند حزب يملك خلفية دينية كالزيدية يعني حكماً: إما التخلي عن الفكر الزيدي بوصفه فكراً دينياً سياسياً، وإما معارضة الثورة، وإما النفاق السياسي والعيش في الظل حتى تسنح الفرصة! وبين هذه الاحتمالات الثلاثة عاش زيدية اليمن في جمهورية الوحدة، وبادر بعضهم إلى دخول المعترك السياسي في اليمن بشكل ملحوظ بعد الوحدة وأجواء الانفتاح السياسي، حيث سمح في ذلك العام بإنشاء الأحزاب وتأسيس الجمعيات وإصدار المطبوعات. فأنشؤوا أحزاباً عدة[1]، بقي منها: حزب الحق[2]، واتحاد القوى الشعبية[3].

---

(١) منها: حزب الثورة الإسلامية، وحزب الله، لكن لم يوجد لهم أثر! انظر كتاب: (الأحزاب والتنظيمات السياسية في الجمهورية اليمنية)، د. أحمد علي البشاري، كتاب مجلة الثوابت (١٧)، ط١، ٢٠٠٣م، ص٦٤٩.

(٢) تأسس عقب الوحدة مباشرة، وهو حزب ينضوي تحته أغلب المنتمين إلى المذهب الزيدي، ويصنف ضمن الأحزاب الطائفية ذات الصبغة الإسلامية، وترأسه القاضي أحمد محمد الشامي، ثُمَّ العلامة مجد الدِّين المؤيدي. وللحزب صحيفة أسبوعية تصدر عنه وهي صحيفة «الأمة». ويعد حزب الحق من التنظيمات السياسية الهامشية غير المؤثرة في الساحة، فليس له وزن في العملية الانتخابية كما لا يحظى بقبول في الأوساط الشعبية.

(٣) تأسس في عدن في ٢٦ أكتوبر ١٩٥٦م باسم (حزب الشورى)، لكنه أغلق بعد هجوم السلطات البريطانية المستعمرة على مقراته وإغلاقها إياها. وفي عام ١٩٦٠م طرح إبراهيم بن علي الوزير مشروعاً لالتقاء القوى الوطنية في جبهة شعبية متحدة، وصدر البيان الأول لما عُرف بـ(اتحاد القوى الشعبية) عام ١٩٦٢م، وطرح في ذلك الحين فكرة «الدولة الإسلامية» بوصفها حلاً وسطاً بين=

وهما لا يملكان منذ تأسيسهما وزناً سياسياً يذكر على الساحة[1]. إضافة إلى أن الزيدية يتعرضون بين الحين والآخر لانتكاسات سياسية، منها:

- وقوف حزب الحق إلى جانب الحزب الاشتراكي اليمني في خلافه مع حزب المؤتمر الشعبي العام الذي يرأسه الرئيس علي عبدالله صالح، ومع الدولة، والذي تطور فيما بعد إلى حرب نشبت بين الدولة من جهة وبين الحزب الاشتراكي من جهة أخرى في ربيع عام ١٩٩٤م، وهو الأمر الذي جعل الحزب يتعرض لهزيمة سياسية ومعنوية بسبب انتصار الدولة على الحزب الاشتراكي الذي أيّده حزب الحق.

- المشاركة غير الموفقة لهذه الأحزاب بأنشطة سياسية أو ثقافية كانت نتائجها عليهم غاية في السلبية، مثال ذلك من الواقع: مشاركة وفد من حزب الحق وبعض دعاة الإمامية في الاجتماع السنوي لحركة الماسونية العالمية عام ١٤١٦هـ، وكان على رأس الوفد أحمد محمد زبارة مفتي الجمهورية السابق، وقد سُجل شريط فيديو يُظهر الوفد وهو يتلقى محاضرات عن توحيد الأديان ومبادئ الماسونية، وسجلت للمفتي زبارة كلمات مصورة وهو يشيد بتعاليم الماسونية والثناء على زعيمها «مون»[2].

- هجوم صحف القوى الزيدية على الصحابة والتاريخ الإسلامي وقضايا دينية تمثل أصولاً لدى أتباع المذهب السُّنّي، وإعادة إثارة قضايا تاريخية منتهية، مع وجود تسرب في صحف كـ(الأمة) و(البلاغ) لآراء المذهب الإثني عشري الإمامي ومعتقداته.

=جمهورية سبتمبر ١٩٦٢م وبين عودة الملكية.
وهو حالياً لا يملك أي وجود في السلطة أو البرلمان، كما أنه لا يمتلك قاعدة شعبية تذكر! وتصدر عنه صحيفة «الشورى» الأسبوعية. ويمثل الحزب توجهاً تقدمياً، فهو يجمع بين الشعارات الإسلامية والأطروحات التحررية، ويرأسه إبراهيم بن علي الوزير وأمينه العام محمد عبد الرحمن الرباعي.

(١) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.

(٢) مجلة الراصد الإلكترونية، عدد ٢٠.

هذا الواقع الذي آل إليه أتباع المذهب الزيدي هيأ فيما يبدو نفسية بعضهم للتواصل مع إيران، خاصة في ظل جهود إيران (الثورة الخمينية) لتصدير ثورتها، وتوسيع دائرة تأثيرها من خلال مناشط سفاراتها في الخارج.

وهو تقارب مصلحي كانت له دوافعه من الطرفين، وله أهدافه بعيدة المدى المشتركة. ولأن الزيدية يكفرون الرافضة ويرون خروجهم من الملة، فقد صدرت آراء ترى بأن المذهب الإثني عشري (الجعفري) هو أحد المذاهب الإسلامية[1]. وسبق قبلها فتوى لوزير الأوقاف والإرشاد أحمد بن محمد الشامي[2] بأن (الإسماعيلية) مذهب من المذاهب الإسلامية ولا يجوز تكفيرها؛ كونهم «إخواننا»[3]! وعندما سئل المرجع الزيدي د. مرتضى المحطوري - رئيس مركز بدر العلمي[4] - عن «الجعفرية هل هي مذهب ضال؟»، قال: «لا أقول هذا، حاشا لله! . . يعني الأزهر يقول مذهب إسلامي وأنا أقول مذهب ضال»[5].

وفي ظل مثل هذه الآراء أصبح التقارب الزيدي الإثني عشري أمراً سهلاً، وظهرت رسائل تتحدث عن نقاط التوافق بين المذهبين؛ كما جاء في رسائل بدر الدين الحوثي.

ويتحدث مرتضى المحطوري عن ملابسات دخول المذهب الجعفري إلى اليمن

---

(١) انظر حوار مع المفتي حمود عباس المؤيد، في صحيفة الجمهور، عدد ١٣، في ١٤/٦/٢٠٠٨م، قال فيه: إن الزيدية والإثني عشرية «يتقاربون في مسائل كثيرة»، و«يتوافقون في مسائل جمة كثيرة»!

(٢) وذلك خلال توليه للوزارة من ١٥/٥/١٩٩٧م - ١٦/٥/١٩٩٨م.

(٣) راجع ما أفتى به علماء اليمن عموماً بمن فيهم الزيدية حول الإسماعيلية في مقدمة كتاب (الشيعة الإسماعيلية: رؤية من الداخل)، علوي طه الجبل، دار الأمل، القاهرة، ٢٠٠٢م.

(٤) وهو مركز علمي يدرس المذهب الزيدي، تأسس عام ١٩٩١م بصنعاء، خارج الإشراف الحكومي وبشكل مستقل، رغم أن الدولة ألغت المعاهد ومنعت إنشاء أي مؤسسات تعليمية خارج وزارة التربية والتعليم أو بدون إذن الحكومة وإشرافها!

(٥) الوسط، في ١/٢/٢٠٠٧م.

فيقول: «لقد أدى إضعافنا ومضايقتنا - يقصد: الزيدية - إلى دخول الوهابية، وقليل من الجعفرية على حساب المذهب الزيدي خاصة». ويضيف: «عندما انتصرت الثورة الإيرانية كانت تصل بعض الكتيبات إلى اليمن، وفيها حديث حار داعٍ إلى حب آل البيت، فقرأها العوام، وتوهموا أنها كتب آل البيت الزيدية، والعوام لا قدرة لهم على التمييز»، فالذين تحولوا إلى المذهب الجعفري هم «العوام؛ نتيجة الجهل والظروف البائسة». ويقول أيضاً: «للأسف الأمن أعطى تصريحاً بمركز في صنعاء للجعفرية، وشخص مقرب من البيت الحاكم هو من ينشر الجعفرية»[1]!

وكانت حركة تمرد الحوثيين - التي نحن بصددها - إحدى ثمار هذا التقارب بين مذهب يريد استعادة مجده وسلطانه، وفرقة تريد موطن قدم ونفوذ لها في جنوب الجزيرة العربية.

(١) الوسط، في ١/ ٢/ ٢٠٠٧م.

المبحث الثالث: ولاية الفقيه ومشروع الدولة الإمامية (تصدير الثورة ومكانة اليمن):

أدت وفاة الإمام الحادي عشر عند الشيعة الحسن العَسْكري بن علي الهادي عن غير عقب إلى ظهور فترة عصيبة في المذهب سميت بـ «عصر الحيرة» تفرق فيها الشيعة إلى خمس عشرة فرقة[1]؛ ففرقة قالت: لم يمت الحسن وهو القائم[2]؛ لأن الأرض لا تخلو من إمام، ولا ولد له فهو القائم. وفرقة قالت: بل مات والإمام بعده أخوه جعفر بن علي، الذي لقبه الشيعة فيما بعد بجعفر الكذاب؛ لأنه أدعى الإمامة والإمامة في عقيدتهم لا تكون في أخوين غير الحسن والحسين. وفرقة قالت: إن جعفر هو الإمام الحادي عشر، والحسن كان كاذباً في دعواه. وفرقة قالت: بل ولد للحسين ولد قبل وفاته بسنتين فأخفاه الحسن خوفاً من العباسيين، وفرقة قالت: بل مات الحسن وولد له ولد بعد وفاته بثمانية أشهر؛ وهذا القول الأخير لا يصح حسب عقائد الشيعة أنفسهم؛ لأنهم يقولون بعدم خلو الأرض من إمام، فكيف تخلو ثمانية أشهر بين وفاة الحادي عشر وميلاد الثاني عشر. وفرقة قالت: قد صحت وفاة الأب بالخبر اليقيني، وصح أنه لا أمام بعده فالأرض اليوم بلا إمام حجة إلا أن يشاء الله. وقالت فرقة: بل اشتبه علينا الأمر ولا ندري من هو الإمام فنتوقف حتى يتبين لنا الأمر.. وغيرها، وغيرها. ثم اضمحلت هذه الفرق وبقيت الغلبة للفرقة القائلة: إن للحسن ولداً هو محمد بن الحسن وأنه غاب وسيعود ليملأ الأرض عدلاً، كما ملئت ظلماً وجوراً[3].

وفي تركيبة سياسية مفبركة قام عثمان بن سعيد العمري بإعلان أنه هو (الباب

(١) فرق الشيعة، التنوخي، ص١١٨ - ١١٩.
(٢) أي: الذي لا يموت حتى قيام الساعة، ويكون هو المهدي المنتظر.
(٣) فرق الشيعة، باختصار وتصرف.

للغائب) الذي غاب غيبوبته الصغرى، والعجيب في الأمر أن كتب التاريخ الشيعي تحدثنا أن عثمان هذا كان من أوائل من أنكر وجود الولد للحسن العسكري. لكن البابية يترتب عليها جمع الخمس من الشيعة للباب بحجة أنه سيوصله إلى الإمام فهو عرض مغرٍ جداً يكفي لتغيير الموقف.

واستمرت الغيبة الصغرى من ٢٦٠هـ إلى ٣٢٩هـ ليعلن الباب الرابع أن الإمام المنتظر سيغيب غيبته الكبرى، وانقطعت نهائياً الصلات بين الناس والإمام الغائب المزعوم. وأدى قبول هذه الفكرة إلى نوع من الجمود في الفكر الإمامي الإثني عشري؛ فتعطل الجهاد عندهم، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وعاش الشيعة على حلم ظهور الغائب، واستمر هذا الفكر مسيطراً عدة قرون على الشيعة الإمامية إلى أن ظهرت فكرة و «لاية الفقيه».

وكان أول من بلورها على شكل نظرية سياسية متكاملة آية الله الخميني في كتابه الموسوم (الحكومة الإسلامية). وكان الخميني قد ألقى هذه النظرية على شكل محاضرات ليقنع الشيعة بها ويعبئهم بما يريد، فيقول: «إن هذا التصور عن الإسلام الذي يُلقى في أذهان الناس والشكل الناقص الذي يعرض فيه الإسلام في الحوزات العلمية هدفه سلب الخاصية الثورية والحياتية للإسلام ومنع المسلمين من السعي للقيام والتحرك والثورة. . . ومن أن يؤسسوا حكومة تؤمِّن سعادتهم، ويكوِّنوا الحياة اللائقة بالإنسان»[1].

ويصور الخميني الجهاد من أجل ولاية الفقيه جزءاً من عقيدة الشيعي بالإمامة فيقول: «إن الاعتقاد بضرورة تأسيس الحكومة وإمامة السلطة التنفيذية جزء من الولاية، كما أن النضال والسعي لأجلها من الاعتقاد بالولاية - أيضاً - ... قوموا أنتم ببيان الإسلام كما هو، وبينوا الولاية كما هي، واشرحوها كما هي، قولوا: إننا نعتقد

(١) الحكومة الإسلامية، الخميني، ترجمة وإعداد: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، مركز بقية الله الأعظم، بيروت، ط٢، ١٩٩٩م، ص٤٤.

بالولاية وبأن الرسول الأكرم قد عيَّن خليفة، وقد ألجأه[1] الله إلى تعيين خليفة وولي أمر المسلمين»[2].

ويحاول الخميني استفزاز عواطف عموم الشيعة واستنهاضها. . . لضرورة تغيير النظام السياسي، كما فعل الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهما - فيخاطبهم قائلاً: «الملكية والحكم الوراثي هو ذلك الطراز من الحكم المشؤوم، والباطل الذي ثار سيد الشهداء (الحسين)، واستُشهد من أجل المنع من إقامته، فقد ثار ودعا جميع المسلمين إلى الثورة لكي لا يخضعوا لولاية عهد يزيد ولا يعترفوا رسمياً بسلطنته»[3].

وإذا كان الرسول ﷺ حسبما يرى الشيعة قد عيَّن إماماً بعده، والإمام عيَّن إماماً، وهكذا إلى الثاني عشر؛ فهل يعقل أن تبقى الأمة بعد ذلك بغير إمام (معيَّن)؟ إنه أمر غير معقول في المذهب، خصوصاً أن الأحكام الإسلامية التي أوجبت تعيين الإمام ما زالت هي الأحكام نفسها حتى اليوم، ومن ثم فما أوجب تعيين إمام في السابق يوجب تعيين إمام في اللاحق، وحيث إن الأئمة منصوص عليهم إذن فالذي يقوم بمهمة الإمام نيابة الولي الفقيه؛ لذلك يقول الخميني: «. . . والآن في عصر غيبة الإمام، وحيث تقرر أن الأحكام الإسلامية ذات الارتباط بالحكم باقية ومستمرة، وأن الفوضى أمر غير جائز،

---

(١) إشارة إلى تفسيرهم المغلوط لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّهَ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٧٦]، يقولون: فخاطب الله رسوله بلهجة الغاضب بأن يبلغ أمر الولاية لعلي أثناء عودة الرسول ﷺ من حجة الوداع فوقف في منطقة فيها غدير ماء يدعى خم، وجمع الناس وخطبهم، ومما قال: «من كنت مولاه فعلي مولاه»، فأنزل الله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]. والقصة بهذا الشكل ملفقة مكذوبة، لأن الشيعة غيروا في أسباب النزول وأوقاتها ومفاهيمها.

(٢) الحكومة الإسلامية، ص٥٦ - ٥٧.

(٣) المصدر نفسه، ص٤٨.

فيكون تشكيل الحكومة أمراً واجباً»[1].

وبحسب الخميني فإن الوجوب يقع على: «الأئمة والفقهاء العدول، مكلفون بالاستفادة من النظام والتشكيلات الحكومية من أجل تنفيذ الأحكام الإلهية وإقامة النظام الإسلامي العادل، والقيام بخدمة الناس، والحكومة بحد ذاتها بالنسبة لهم لا تعني سوى المشقة والتعب ولكن ما العمل؟ إنهم مأمورون بالقيام بالوظيفة، فمسألة ولاية الفقيه هي مسألة تنفيذ مهمة والعمل بالتكليف»[2].

وبما أن الأئمة حسب عقيدة الإثني عشرية هم الاثنا عشر المعروفون من علي بن أبي طالب إلى الغائب، وبما أن الغائب لا يعلم متى يظهره الله؛ فلا بد من أن يكون الدور أثناء غيابه على الفقهاء.

ويستدل الخميني لذلك بما ورد في أحد التوقيعات[3]؛ روى المروزي عن إسحاق بن يعقوب قال: سألت محمد بن عثمان العمري[4] أن يوصل لي كتاباً قد سألت فيه عن مسائل أشكلت عليّ، فورد التوقيع بخط مولانا صاحب الزمان – أي الغائب –: أما ما سألت عنه أرشدك الله وثبتك.. ، إلى أن قال: أما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم، وأنا حجة الله، وأما محمد بن عثمان العُمَريُّ فرضي الله عنه، فإنه ثقتي وكتابه كتابي[5].

فعلق الخميني على هذا الدليل قائلاً: ارجعوا إلى رواة أحاديثنا أي الفقهاء فهؤلاء حجتي عليكم وأنا حجة الله عليكم، ما معنى حجة الله؟ أنتم ماذا تفهمون من كلمة

(1) المصدر نفسه، ص89.
(2) المصدر نفسه، ص95.
(3) التوقيع في الاصطلاح الشيعي، يطلق على الأجوبة التي كانت تأتيهم من الغائب أيام غيبته الصغرى، عبر النواب (الأبواب) الأربعة بحسب تسلسلهم الزمني.
(4) وهو الباب الثاني للغائب المزعوم.
(5) الحكومة الإسلامية، ص124.

الله حجة الله؟ هل تعني أن خبر الواحد حجة؟ وأنه إذا نقل زرارة[1] رواية ما تكون حجة؟! . . أم أن حجة الله تعني أنه كما كان الرسول حجة ومرجعاً لجميع الناس حيث عيَّنه الله - تعالى - ليرجعوا إليه في جميع الأعمال؛ فالفقهاء - أيضاً - مسؤولون عن الأمور ومراجع عامة لجماهير الناس. حجة الله هو الشخص الذي نصبه الله لتنفيذ أمور معينة. وجميع أعماله وتصرفاته وأقواله حجة على المسلمين[2].

فوجَّه الخميني جهده لإقامة حكومة إسلامية مرجعيتها الفقهاء، دون الحاجة إلى وجود قائم آل محمد، فهو يقول: فالحوزات العلمية اليوم في قم ومشهد والأماكن الأخرى مكلفة بالعمل على بيان واقع الإسلام وشرح مبادئه. إن الناس لا يعرفون الإسلام فعليكم أن تُعرِّفوا الشعوب على أنفسكم وعلى أسلافكم، وعلى أئمتكم وحكومتكم الإسلامية[3]. ويحث الشيعة على إسقاط الحكومات (الظالمة العميلة)، وإقامة الحكومة الإسلامية العادلة التي تكون في خدمة الناس![4] فـ«العقل والشرع يحكمان بأن لا نسمح باستمرار وضع الحكومة بهذه الصورة غير الإسلامية أو المعادية للإسلام. . . فإن كل نظام غير إسلامي هو نظام يحمل الشرك؛ لأن حاكمه الطاغوت، ونحن مكلفون بتصفية آثار الشرك من مجتمعاتنا الإسلامية ومن حياتنا»[5]. و«تأسيس الحكومة الإسلامية هو لأجل حفظ نظام ووحدة المسلمين، كما تقول الزهراء - عليها السلام - في خطبتها من أن الإمامة هي لأجل حفظ النظام وتبديل افتراق المسلمين إلى اتحاد»[6].

---

(١) زرارة بن أعين: أحد رواة الشيعة المكثرين، روى عن محمد الباقر، وجعفر الصادق، ومات بعد الصادق، وقبل أن يعرف الشيعة من هو الإمام بعد جعفر؛ فمات محتاراً.

(٢) الحكومة الإسلامية، ص١٢٥ - ١٢٦.

(٣) المصدر نفسه، ص١٧٨ - ١٧٩.

(٤) المصدر نفسه، ص٨٩.

(٥) المصدر نفسه، ص٧٥.

(٦) المصدر نفسه، ص٧٧؛ مع ملاحظة أن نص كلام فاطمة في كتب الشيعة هو: «وطاعتنا نظام للملة وإمامتنا لَمٌّ للفرقة». (كشف الغمة، ١/ ٤٨٣).

على هذا الأساس قامت ثورة الخميني الشيعية في إيران. وعلى هذه الرؤية أُريد لهذه الثورة أن تصدر إلى بلاد المسلمين السُّنَّة؛ بما فيها اليمن. فاليمن تحتل في الفكر الشيعي مكانة كبيرة؛ وقد ورد في موروثهم من الآثار أن هناك ثورة إسلامية في اليمن تكون ممهدة للمهدي عليه السلام.

يقول علي الكوراني العاملي في كتابه (عصر الظهور): إنه ورد في شأن ثورة اليمن «أحاديث متعددة عن أهل بيت عليهم السلام، منها: بضعة أحاديث صحيحة السند. وهي تؤكد على حتمية حدوث هذه الثورة وتصفها بأنها راية هدى تمهد لظهور المهدي عليه السلام وتنصره. بل تصفها عدة روايات بأنها أهدى الرايات في عصر الظهور على الإطلاق، وتؤكد على وجوب نصرتها مثل تأكيدها على نصرة راية المشرق الإيرانية وأكثر. وتحدد الأحاديث وقتها بأنه مقارب لخروج السفياني في شهر رجب، أي: قبل ظهور المهدي ببضعة شهور، وأن عاصمتها صنعاء. أما قائدها المعروف في الروايات باسم (اليماني) فتذكر رواية أن اسمه (حسن) أو (حسين)، وأنه من ذرية زيد بن علي عليهما السلام. ولكنها قابلة للمناقشة في متنها وسندها»[1].

لكنه يعود إلى القول: «ومع أن دور الإيرانيين في التمهيد للمهدي عليه السلام دور واسع وفعال على كل الأصعدة، ولهم بعد ذلك فضل السبق والتضحيات، حيث يبدأ أمر المهدي عليه السلام بحركتهم، إلى آخر ما ذكرته الأحاديث الشريفة وسنذكره في دورهم في عصر الظهور؛ فما هو السبب في أن ثورة اليماني ورايته أهدى من ثورة الإيرانيين ورايتهم؟ يحتمل أن يكون السبب في ذلك أن الأسلوب الإداري الذي يستعمله اليماني في قيادته السياسية وإدارة اليمن أصح وأقرب إلى النمط الإداري الإسلامي في بساطته وحسمه، بينما لا تخلو دولة الإيرانيين من تعقيد الروتين وشوائبه، فيرجع الفرق

---

(١) عصر الظهور، علي الكوراني العاملي، مكتب الإعلام الإسلامي، قُم، ط١، ١٤٠٨هـ، ص١٤٣.

بين التجربتين إلى طبيعة البساطة والقبيلة في المجتمع اليماني، وطبيعة الوراثة الحضارية والتركيب في المجتمع الإيراني. ويحتمل أن تكون ثورة اليماني أهدى بسبب سياسته الحاسمة مع جهازه التنفيذي؛ سواء في اختياره من النوعيات المخلصة المطيعة فقط، ومحاسبته الدائمة والشديدة لهم، وهي السياسة التي يأمر الإسلام ولي الأمر أن يتبعها مع عُمّاله»، . . ويضيف: «ولكن المرجح أن يكون السبب الأساسي في أن ثورة اليماني أهدى أنها تحظى بشرف التوجيه المباشر من المهدي عليه السلام، وأنها جزء مباشر من خطة حركته عليه السلام، وأن اليماني يتشرف بلقائه ويأخذ توجيهه منه»[1].

ويبدو أن تواصل حسين بدر الدِّين الحوثي مع إيران، وزيارته إلى البنان؛ حفزت فيه الرغبة في أن يكون هو المذكور في هذه الروايات الشيعية! فقد استصحب معه العديد من النسخ لكتاب الكوراني هذا، وقام بتوزيعه ونشره بين أتباعه ومناصريه، وأصبح يتداول بين الأهالي والناس عموماً.

ويبدو أن الحديث عن ادعاء الحوثي للمهدية بادئ الحرب معه كان بسبب انتشار هذا الكتاب، وتناقل العامة ما فيه في محافظة صعدة.

لقد أحب حسين بدر الدين الحوثي منهج الخميني الثوري، وتأثر به تأثراً بعيداً، إلى حدٍّ نشره في مريديه في صعدة وما حولها، وجعل منه منهجاً تحريضياً، وإن كان لم ينقل معنى (ولاية الفقيه) إلى المذهب الزيدي الجارودي الذي يدين به.

من هنا بدأ الحوثي يهاجم بعض الأحاديث الموجودة في كُتُب السُّنَّة، التي تحض على إطاعة الظالم درءاً للفتنة، ويقول في إحدى محاضراته: «عندما تنزل ملزمة، ملزمة من وزارة الثقافة تثقف الناس حول طاعة ولي الأمر، تجمع كل تلك الأحاديث التي لا يقبلها حتى ولا الأمريكيين! لا يقبلها حتى ولا الأوربيين! بوجوب طاعة الحاكم

(١) عصر الظهور، ص١٤٦ - ١٤٧.

وإن كان ظالماً، وإن كان غشوماً، وإن كان لا يهتدي بهدي ولا يستن بسنة، وإن أخذ أموال الناس، وإن استبد بخيرات البلاد له ولأسرته. يجب أن تسمع وتطيع وتصبر و تسأل الله ما لك وأدِّ ما عليك، أدِّ زكاتك، وأدِّ ضريبتك».

ثمَّ يقول: «هذا شيء مما يعد حرباً للقرآن نفسه، وتمهيداً لأن يسيطر علينا عملاء أمريكا، وتمهيداً لأن يحكمنا حتى اليهود أنفسهم... من العجيب أن هذه الملزمة نفسها في آخرها لم تكتف بمسألة أن تسمع وتطيع للحاكم الظالم، بل وحتى وإن كان هناك كفر وهيمنة كفر، فأنت يمكن أن تعيش في ظله، عندما ترى نفسك، عندما يرى الناس أنفسهم أنهم لا يستطيعون أن يزيلوا هذا الكفر، إذاً فليعيشوا وبس، فيكذبون على الناس كذبة رهيبة جداً، وقد يخدع الناس بشكل كبير عندما لا يفهمون»[1]. ويتهجم على السُّنَّة ويحرض عليهم بقوله: «اليهود يعرفون بأن السُّنِّية لن يشكلوا أي خطر عليهم، ونحن رأينا فعلاً... ما يشهد بأنهم فعلاً ينظرون هذه النظرة، أليس زعماء العالم الإسلامي اليوم سنّة؟ أليسوا سُنَّة كلهم؟ ربما واحد منهم (خاتمي) شيعي، هؤلاء هم ماذا عملوا في هذا العالم؟».. ويضيف: «أليسوا هم من وافق وسارع إلى التصديق على أن تكون أمريكا هي من يقود التحالف العالمي ضد ما يسمى بالإرهاب؟ ومن هو الذي يقود التحالف العالمي؟ أمريكا، أمريكا هم اليهود، وأمريكا هي إسرائيل، اليهود هم الذين يحركون أمريكا ويحركون إسرائيل، ويحركون بريطانيا، ويحركون معظم الدول الكبرى، اليهود هم الذين يحركونها».. ويضيف: «لقد تجلّت حقيقة خطيرة جداً.. جديرة بأن نلعن كل صوت رفع في تاريخ الإسلام أو خُطَّ بأقلام علماء السوء أو مؤرخي السوء الذين عملوا على تدجين الأمة لكل حكام الجور على طول تاريخ الإسلام، نقول لهم: انظروا ماذا جنت أيديكم في هذا العصر، انظروا ما تركت أقلامكم، انظروا ما تركت أصواتكم، يوم كنتم تقولون: (يجب طاعة الظالم، لا يجوز الخروج على الظالم،

(١) الثقافة القرآنية، ألقيت في تاريخ ٨/ ٤/ ٢٠٠٢م، ص١٧ - ١٨، من النص المفرغ.

يجب طاعته، لا يجوز الخروج عليه، سيحصل شق لعصى المسلمين)، وعبارات من هذه. أنتم يا من دَجَّنْتُم الأمة الإسلامية للحكام، انظروا كيف دَجَّنَها الحكام لليهود، انظروا كيف أصبحوا يتحركون كجنود لأمريكا وإسرائيل»[1].

ويبدي الحوثي - في المقابل - إعجابه الشديد بالخميني، وبمنهجه الثوري، وبفهمه لمعنى ترديد الشِّعار. حتى يصفه بأنه ابن علي بن أبي طالب فيقول عن حادثة الحرم عام ١٩٨٣م: «في الحج يوم أن بدأ المسلمون يهتفون بالبراءة من المشركين، يوم أن بدؤوا يعملون على أن يعود الحج إلى أصالته الإسلامية، يوم أن تحرك ابن علي - عليه السلام - الإمام الخميني - رضوان الله عليه - ليعيد الحج إلى أصالته عزف أولئك الذين لا يريدون للعرب أن يتحركوا قيد أنملة لأداء الواجب الملقي على عواتقهم... صدر المنع وحدث ما حدث للحيلولة دون أن يتردد ذلك الشعار»[2].

ويرى حسين بدر الدين أن الخميني كان حريصاً على تخليص العرب مما هم فيه من المهانة فيقول: «كان الإمام الخميني - رحمه الله - يحرص جداً على أن يحرر العرب ويحرر المسلمين من هيمنة أمريكا ودول الغرب ويتجه للقضاء على إسرائيل، لكن الجميع وقفوا في وجهه... الإمام الخميني كان إماماً تقياً، والإمام العادل لا تردُّ دعوته كما ورد في الحديث»[3].

ويحسب للخميني تسميته لأمريكا أنها «الشيطان الأكبر»، و«أنها هي وراء كل شر»[4].

---

(١) محاضرة: (الصرخة في وجوه المستكبرين)، ص٦.

(٢) من محاضرة (الإرهاب والسلام)، في ٨/ ٣/ ٢٠٠٢م، ص٦.

(٣) من محاضرة (خطر دخول أمريكا لليمن)، ص٣.

(٤) المصدر السابق، ص٢. وتعليقاً على كلام الحوثي: هذا الكلام لا يمثل شيئاً من حقيقة الخميني، فالخميني الذي كان يشتم أمريكا وإسرائيل في العلن هو الخميني الذي كانت يده بيد كل من أمريكا وإسرائيل لإنهاء العراق، وقد قدمت هاتان الدولتان له أهم الأسلحة التي يحتاجها، فيذكر=

وتحرير العرب الذي يسعى إليه الخميني ويؤكده الحوثي، والقضاء على الشيطان الأكبر؛ يكون ليسمو الإسلام الشيعي حسب رأي الحوثي، فهو يقول: «إن الإمام الخميني يقول: إن الإسلام أسمى مما نتصور، إنه شخص صعد عظيماً وهزَّ الدنيا، . . . . مع هذا كان يصيح بعظمة الإسلام ويقول: إن الإسلام أعظم وأسمى مما نتصور، وفعلاً إذا بقيت الأمة وخاصة نحن الزيدية لم نؤمن بهذه المسألة (مسألة الثقلين. . كتاب الله وعترتي)، كما قال تعالى: ﴿وَأَنتُمْ تُتْلَى عَلَيْكُمْ آيَاتُ اللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُ﴾ [آل عمران: ١٠١]، أليس المعنى واحد. . التعبير واحد؟».

بعد كل هذا الإعجاب لا بدَّ للحوثي إذن من أن يتبنى النهج الثوري الذي طرحه الخميني في «ولاية الفقيه»، محرضاً أتباعه على النهوض ضد الظلم، فها هو يقول في شرح الآية ﴿أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]: «ما معنى أعزة؟ أقوياء ينطلقون بنفوس قوية، هم ينطلقون بنفوس قوية، وليس ممن يحتاجون إلى تحريض ودفع، ولا هم من النوع المتثاقل الذين قال الله عنهم: ﴿إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ﴾ [التوبة: ٣٨]، ليسوا من هذه النوعية. تجد الألفاظ هذه ما أجملها وهي تعبر عنهم تعبيراً يصورهم تصويراً أمامك، تتخيلهم ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]، فلأن هذا

=تقرير تاور عن فضيحة بيع الأسلحة الأمريكية الإسرائيلية لإيران: كانت إيران بحاجة ماسة إلى صواريخ تاور الأمريكية، وكذلك صواريخ هوك لإيقاف التفوق العراقي في الجو والمدرعات، وفي الوقت نفسه كانت إسرائيل في شغف لبيع إيران تلك الأسلحة، إلا أن ذلك يتوقف على موافقة الولايات المتحدة. . . وفي أوائل سبتمر ١٩٨٦م أُخبِر الرئيس ريغان أن الإسرائيليين قاموا ببيع أسلحة لإيران. . . وبعد أربعة أشهر قامت أمريكا بإرسال أسلحة أمريكية مباشرة إلى طهران. . . . وكانت إسرائيل قد سلمت إيران في ٣٠/ ٨/ ١٩٨٥م ١٠٠ صاروخ تاور، وفي ١٤/ ٩ من العام نفسه تم تسليم إيران ٤٠٨ صواريخ من النوع نفسه. . . إلخ، وتفاصيل القصة في تقرير تاور، وفي كتاب (يوميات الفضيحة الإيرانية الصهيونية الأمريكية) تمام البرازي، دار الفكر للنشر والتوزيع، الأردن، ١٩٨٧م.

الميدان هو ميدان صراع متكامل يجاهدون بالكلمة، يجاهدون بالمال، يجاهدون بالقلم، يجاهدون بالسيف، يجاهدون بمختلف الأسلحة التي يمكن أن يحصلوا عليها، جهاد، يجاهدون جهاد بناء للأمة، وجهاداً يهدم أعداء الله في سبيل الله؛ لأنهم يحبون الله والله يحبهم، فهم يبتغون بجهادهم رضاه، وما أعظم أن ينطلق الإنسان في سبيل الله، وما أعظم أمة تنطلق للجهاد في سبيل الله حيث ستكون فيما بينها أقرب إلى أن يتحقق على يديها النصر. أي ليسوا من أولئك الذين ينطلقون إذا كان هذا أو ذاك سيعطيهم بنادق وفلوس وطحين ومصروف وصرف وأشياء من هذا. ألم يكونوا أيام الثورة يوم ملكي ويوم جمهوري، يسير لبندق من عند الملكية، ويقول ملكي، وذهب في اليوم الثاني ودخل بزامل للجمهورية على أساس أنه جمهوري وصرفوا لهم بنادق ومال، فهم متعيشون، ويسمونهم مرتزقة، مرة هنا وأخرى هنا. أما هؤلاء فهم يهمهم أن يجاهدوا في سبيل الله، وعندما ينطلقون في الجهاد في سبيل الله ينطلقون بأموالهم وأنفسهم، ولا يخافون لومة لائم، أي لومة كانت، وأي لائم كان؛ ولأنهم هم قد أصبحوا على درجة أنهم لا يخافون ممن يمكن أن يحذرهم من القتل؛ لأنهم مجاهدون، ولا يخافون مثلاً من يهددهم بالقتل، أو من قد يقل قد تتعرضون للقتل وأشياء من هذا؛ لأنهم هم مجاهدون والمجاهدون في سبيل الله يبحثون عن الشهادة».

وإذا كان التصعيد في النموذج المذكور سابقاً هو تحريض عام فإنه ينتقل بعد ذلك إلى التحريض الخاص الذي يوجهه ضد من يعدهم خصومه وخصوم الأمة. ففي محاضرته (الصرخة في وجه المستكبرين): «عندما نتحدث عن القضية هذه، وعن ضرورة أن يكون لنا موقف، هل نحن نُحِسّ بخوف في أعماق نفوسنا؟ وخوف ممن؟ بالطبع قد يكون الكثير يحسون بخوف أن نجتمع لنتحدث عن أمريكا وعن إسرائيل وعن اليهود وعن النصارى. ولكن مما نخاف؟ هل أحد منكم يخاف من أمريكا؟ لا، هل منكم يخاف من إسرائيل؟ لا. ممن تشعر بأنك تخاف؟ من هو الذي تشعر بأنك تخاف منه؟

عندما تتحدث عن أمريكا، عندما تتحدث عن إسرائيل، عندما تلعن اليهود والنصارى، إذا شعرنا في أعماق أنفسنا بأننا نخاف الدولة فإننا نشهد في أعماق أنفسنا على أن هؤلاء هم ماذا؟ هم أولياء لليهود والنصارى، أي دولة كانت يحدث في نفسك خوف منها فإنك في قرارة نفسك تشهد بأن تلك الدولة هي من أولياء اليهود والنصارى... إن أعمال النفوس هي مكمن الحقائق، ففي أعمال النفوس تكون بذور الشخص وهناك تكون بذور الحرية. هناك تكون بذور الصرخات التي تسمعونها في وجوه أوليائكم وفي وجوهكم»[1].

لم يكن خطاب الحوثي هذا خطاباً إعلامياً استهلاكياً، بل كان خطاباً له ما يسير معه، وله ما بعده، وهو ما أظهرته الأحداث الدامية التي شهدتها صعدة.

لقد كان الحوثي يهيئ للمعركة على الأرض؛ يقيم التحصينات في الجبال، ويحرض أتباعه على اقتناء السلاح والذخيرة، والاستعداد لمواجهة أي عدوان أمريكي أو إسرائيلي أو من قبل الحكومة[2]؛ بوصفها - كما يرى - من أولياء اليهود والنصارى! رغم كونه تلقى الدعم منها وتحالف مع قادتها إلا أن عملية التجييش كانت تحتاج إلى مثل هذا النفاق الرخيص!

إن هذا الانبهار بالخميني الثائر، وهذا التقليد لأفكاره في غير مجال العقيدة؛ يمثل استيراداً يمنياً أو تصديراً إيرانياً للثورة الخمينية. وهذا الالتقاء بين الإيرانين والحوثي يمثل لقاء على أهداف متطابقة مرحلياً مختلفة أيديولوجياً، في مسارها النهائي.

فإيران تمثل مرجعية إمامية عليا تسير في مخطط واضح المعالم مرسوم الخطة مهيئة له. فهي تعمل من أجل «الهلال الشيعي» الذي تمثل إيران المركز فيه بينما يمتد طرفاه؛

---

(١) ص٣.
(٢) الحياة، في ٢٠٠٤/٨/١٢م.

الطرف الشمالي إلى بلاد الشام ولبنان ضمناً، والطرف الجنوبي عبر العراق الجنوبي الشيعي إلى شرق السعودية وجنوبها الشرقي إلى اليمن، وخصوصاً الشمال فيها، حيث الرأس الجنوبي للهلال. ولعل الحوثي ومن لف لفه، وبعض المتحولين إلى الإثني عشرية من اليمنيين لا يكونون أكثر من أداة في تنفيذ هذا المخطط بعيد المدى.

ولا بد من القول: إن الحوثي ومن معه إذا كانوا أداة في تنفيذ هذا المخطط فلأنهم يظنون بإيران ظناً حسناً، وأنها تدعمهم لوجه الله، وهذا خطأ من أخطاء الحوثيين القاتلة! فشيعة إيران يكفرون الزيدية، والزيدية يكفرون الإمامية، وهذا الود لن يدوم، والدعم المالي الذي تقدمه إيران لن يكون لإقامة دولة زيدية، إنما لإقامة دولة هي امتداد طبيعي لمخطط الهلال، ومن ثم لا بد من أن تكون إمامية. وقد قال بعض المبشرين الإثني عشريين: «أعطني زيدياً صغيراً أصنع لك منه جعفرياً كبيراً»! فالنشاط الشيعي في أوساط الزيدية ليس نشاطاً سياسياً داعماً فقط بل هو نشاط تبشيري يهدف إلى تحويل أتباع المذهب الزيدي إلى إمامية إثني عشرية.

وإذا كان هذا الأمر لا ينطبق على الحوثي الأب ولا على ولده المقتول ولا على من هم معهم، إلا أنه لو قدر لهذا التمرد النجاح لا قدَّر الله؛ فسيؤول الأمر إلى دولة إمامية لا محالة. فقد مثل تمرد الحوثي وَفْق النظرة الإيرانية حلقة في سلسلة من حرب عقدية تمولها إيران وترجو أن تحصد ثمارها على المستوى البعيد.

ولعل الكتاب الذي ألفه الشيعي المتعصب علي الكوراني يصب في خدمة هذا الهدف، وهو يتحدث عن علاقة إيران وشيعة المنطقة وثورة اليمن في إقامة دولة (المهدي) القائم! والكتاب مطبوع ومتوفر لمن أراد الرجوع إليه، ومنشور على الشبكة الإلكترونية.

وإذا كان حسين الحوثي وعائلته وإخوانه وعلماء الزيدية عموماً لم يتحولوا إلى إمامية

من خلال هذه الأطروحات، لكنهم فتحوا باب توزيع الكتيبات والمنشورات والأشرطة والشعارات والطقوس والمظاهر الإمامية، بحيث تأثَّر عدد من أتباعهم بها وتولَّدت في اليمن بذرة إثني عشرية آخذة في النمو!

لقد تعامل الحوثيون ببراجماتية مع القضية، ففي حين انتسب حسين الحوثي ووالده إلى حزب الحق الذي انفضوا عنه، وانتسب بعض إخوانه إلى الحزب الحاكم الذي تحالف معه وتلقى الدعم منه! فلم يكن مستغرباً ولديه طموح ثوري أن يلتقي مع إيران وأن ينسق معها من أجل تحقيق أهدافه!

المبحث الرابع: الجمهورية اليمنية وموقفها من المذهب الإثني عشري ودولة الإمامة:

ابتداء يجب التذكير بأن دولة الإمامة قامت على رؤية مناقضة للرؤية السياسية الإثني عشرية؛ كما سبق وأشرنا. وقد وقفت هذه الدولة - الزيدية - ضد المذهب الإثني عشري، وعملت على إغلاق اليمن أمامه. كما واجهت دولة الإسماعيلية، وجرى بينهما صراع طويل. وتكفير الزيدية للإسماعيلية مشتهر معروف في كتبهم[1]. وبذلك لم يجد الإمامية لهم في اليمن موطناً آمناً. كما أن سنَّة اليمن عملوا على مواجهة هذا المذهب والوقوف ضده وكانت بينهم وبين أتباعه مواقع مختلفة.

على هذا الميراث جاءت الثورة اليمنية التي أعلن على إثرها عن قيام الجمهورية العربية اليمنية في الشمال عام ١٩٦٢م سبقتها سلسلة محاولات مختلفة للتغيير والإصلاح، طالبت ابتداء بالإصلاح ثمَّ بتغيير نظام الحكم (الإمامي) إلى حكم ملكي - دستوري. وعندما لم يتحقق شيء من ذلك جاءت محاولات الاغتيال والثورة بعد أن شعرت القوى المطالبة بالتغيير بأنها استنفدت ما لديها من أساليب ووسائل سلمية للتغيير[2].

كانت القوى التي ناهضت حكم الإمام ذات خلفيات مختلفة؛ فبعضها ذو خلفية يسارية وبعضها قومية وبعضها إسلامية وبعضها عَلْمانية. لذا فإن الجمهورية الناشئة لم تمتلك مشروعاً موحداً تتفق عليه غير (القضاء على الإمامة)! وبقيت هذه القوى تتنازع فيما بينها للانفراد بالسلطة إلى حد الصراع الدموي. وبقيت أهداف الثورة اليمنية المعلنة خطاً عريضاً وعنواناً فضفاضاً لجمهورية غير مستقرة.

---

(١) انظر مثلاً: الإسماعيلية رؤية من الداخل، مرجع سابق. ورافضة اليمن على مرِّ الزمن، محمد بن عبدالله الإمام، دار الحديث، ذمار، ط١، ٢٠٠٦م.

(٢) انظر في هذا الشأن: ما كتبه الشاعر محمد محمود الزبيري في مقدمة ديوانه، مرجع سابق.

فـ «التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل، وإزالة الفوارق والامتيازات بين الطبقات»، و«إنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل، يستمد أنظمته من روح الإسلام الحنيف»؛ ظلت بدون برامج عملية نتيجة اختلاف المشارب الفكرية والرؤى السياسية.

وكانت غالبية القوى اليسارية والقومية والعَلْمانية ترى في الدولة الناشئة نظاماً سياسياً (لا دينياً)، بوصفها النظام الإمامي السابق بالحكم (الكهنوتي)! وأنه يقوم على مبدأ (الحق الإلهي)! ومع ذلك صيغت القوانين التشريعية في كثير من المجالات وفق رؤية إسلامية تستند إلى المذهبين (الزيدي) و(الشافعي) اللذين ينتمي معظم اليمنيين إليهما. كما أن مناهج التعليم صيغت في غالبها وفق رؤية إسلامية تستند إلى مدرسة الإمامين الشوكاني والصنعاني والمناهج المصرية وبعض من مناهج المعاهد العلمية بالسعودية.

وحيث إنه لم يكن للإثني عشرية ظهور بارز في اليمن قبل الثورة؛ فإن النظام الجمهوري الناشئ لم يحمل موقفاً أيديولوجياً تجاه هذا الفكر وهذا المذهب. كما أنه لم تكن في ذلك التاريخ (١٩٦٢م) دولة تمثل هذا الفكر على كوكب الأرض أصلاً. فدولة الملالي في إيران ظهرت عام ١٩٧٩م بعد القضاء على الحكم الملكي (الشاهنشاهي) الفارسي المتمثل في أسرة آل بهلوي، والذي كان بدوره حكماً عَلْمانياً.

وعقب استلام الرئيس صالح الحكم في اليمن عام ١٩٧٨م بدأ العمل على حل النزاعات الداخلية وترتيب وضع اليمن الشمالي، فعمل علي عبدالله صالح على إشراك القوى الفاعلة في الحكم بعد أن استطاع تجريدها من قواها المسلحة، وعلى إيجاد توازن بينها، وصياغة مظلة مشتركة تنضم جميعا إليها، فكان إنشاء (المؤتمر الشعبي العام) عام ١٩٨٢م. كما عمل على صياغة (ميثاق وطني) جاءت نصوصه رافضة للحزبية والتعددية

والمذهبية والطائفية والمناطقية، وداعية إلى الوحدة[1]. وقد صيغ (الميثاق الوطني) بلغة إسلامية معتدلة بعيدة عن التفاصيل.

ومع قيام الثورة الإيرانية المنتسبة للإسلام رحب اليمن الشمالي بها، وأرسل وفداً للتهنئة بقيامها، إلا أن هذا الترحيب الرسمي بهذه الثورة سرعان ما تحول مع قيام الحرب بين إيران والعراق إلى رفض ونبذ، حيث وقفت القيادة السياسية إلى جانب العراق، وأعلنت عن موقفها المساند له، وقدمت له بعض المعونات وشاركت بمجندين وخبرات عسكرية إلى جانب العراق في حربه مع إيران، وكان الرئيس اليمني علي عبدالله صالح من الزعامات العربية القليلة التي زارت ميادين المعركة في حينه.

ولم تكن اليمن نشازاً من بين الدول العربية في موقفها هذا، فقد انحازت كل الدول العربية إلى طرف العراق؛ لأنه حامي حمى القومية بالنسبة للقوميين؛ والمدافع عن الخليج بالنسبة لليبراليين؛ وكانت أعين الخميني حينها تتطلع بنَهم إلى القطعة الخليجية الدسمة. ويستثنى من ذلك موقف سورية وليبيا اللتين تقادان من قبل حاكمين أيديولوجيين يمارسان إلى أبعد حدٍّ التقية السياسية. فالقذافي الذي يظهر إعجابه بالفكر الناصري يحاول جاهداً إعادة المجد الفاطمي «القرمطي القديم». والنظام الحاكم في سورية تمسك به الطائفة النصيرية التي تتبنى فكراً شيعياً غالياً، يصل إلى حدٍّ تأليه علي بن أبي طالب! لكنه يتستر بعباءة حزب البعث العربي الاشتراكي الذي يحكم سورية. وعليه فقد تنكر هذان النظامان للمواقف القومية ومالا إلى الخميني ميلة واحدة.

واستمر الموقف اليمني المساند للعراق حتى نهاية الحرب في أواخر الثمانينيات، والتي يقول الخميني عنها: «إن تجرع السم كان أهون عليه من إنهائها» لأنه لم يحقق النصر الذي كان يحلم به!

---

(١) انظر: الميثاق الوطني، الباب الثاني، المؤتمر الشعبي العام.

هذا الموقف - بالطبع - سُجل على اليمن، وظل محفوراً في ذاكرة القيادة الإثني عشرية في إيران، وهي التي لا تنسى المظلوميات التاريخية!

غير أن اليمن رغم موقفها ذلك لم تقطع علاقاتها بإيران، ولم تتخذ أي تدابير أمنية بشأن أي ممارسات للوجود الإيراني المتمثل في السفارة الإيرانية بصنعاء، والوافدين إليها من طهران. فلم يكن هناك شيء لافت للانتباه على السطح، وظنت اليمن أنها في مأمن مما يجري بين إيران والعراق، غير أن الحقيقة كانت غير ذلك!

فهناك من يشير إلى وجود تبشير ونشاط شيعي مستخف في اليمن خلال فترة الثمانينيات، وهذا الأمر أكده نائب رئيس الوزراء لشؤون الدفاع والأمن الدكتور رشاد العليمي في كلمته أمام مجلس النواب في يونيو ٢٠٠٨م.

لقد بدأ أول تحرك مثمر ومدروس - حسب بعض المتابعين - في عام ١٩٨٢م علي يد صلاح أحمد فليتة الذي أنشأ في عام ١٩٨٦م اتحاد الشباب، وكان من ضمن ما يتم تدريسه مادة عن الثورة الإيرانية ومبادئها يقوم بتدريسها محمد بدر الدين الحوثي[(١)]!

وقد كان لانتهاء الحرب الإيرانية العراقية وتقارب إيران مع دول المنطقة عقب ذلك دور في طمأنة الحكومات العربية، والتي بدأت في فتح صفحة جديدة مع إيران، وهو ما سمح بحرية التواصل والاتصال وإقامة علاقات مختلفة بين إيران وهذه الدول.

وخلال هذه الفترة التي أعقبت قيام الوحدة اليمنية كانت اليمن منفتحة إزاء دخول مصادر المذهب الإثني عشري وكتبه ومنشوراته، فاليمن الموحد قَبِلَ بالتعددية الفكرية والسياسية وإطلاق الحريات العامة في المعتقد والرأي والتعبير.

ويقول حسن علي العماد الطالب اليمني المقيم في إيران والذي تحول إلى المذهب

---

(١) الحوثية من إيران إلى حيدان، أحمد عايض، www.marebpress.net، في ٣١/٥/٢٠٠٨م.

الجعفري: «الحرية العقائدية والفكرية التي عشناها من التسعينيات إلى ٢٠٠٤م لم يسبق لها مثيل في اليمن، وهي المرحلة الحقيقية التي نستطيع أن نقول: إن وجود الإثني عشرية بدأ منها»[١].

ويذكر العميد عبد الله العليبي - عضو المكتب السياسي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، ورئيس أحزاب اللقاء المشترك بمحافظة صنعاء - أنه (إمامي المذهب)، وأنه كان من بين الذين اقتنعوا في مطلع الثمانينيات «بالثورة الإسلامية الإيرانية»، وأنه أعلن في عام ١٩٨٣م بعد تسلله إلى السفارة الإيرانية مبايعته للإمام الخميني![٢]

نخلص مما سبق أن يمن ما قبل الوحدة وما بعدها لم يتخذ موقفاً عقدياً من المذهب الإثني عشري، وإنما اتخذ مواقف سياسية على أساس من التغيير الذي جرى ضد استبداد الأئمة وظلمهم، وعلى أساس من التحالفات التي فرضتها أجواء المنطقة عقب قيام الحرب الإيرانية العراقية، وهذا الأمر مكّن الفكر الإثني عشري من التسرب والتوغل في أوساط الزيدية وغيرهم. وإذا كنا قد أسلفنا أن القوى الملكية احتويت في السلطة وأجهزة الدولة الحديثة في وقت مبكر كما في القضاء والأوقاف والإفتاء وغيرها؛ فإن الحديث مؤخراً عن وجود موالين لهذا الفكر في الدولة ليس بالأمر المستغرب. وإذا كانت اليمن حتى الوقت الراهن لم تتخذ تدابير واضحة على صعيد التشريعات والتعليم والإعلام للوقوف ضد هذا الفكر، عدا بعض إجراءات المنع غير المعلنة لكتبهم ونشراتهم والمواد المرئية والمسموعة؛ فإنها لن تستطيع الوقوف أمام تأثير هذا الفكر على الساحة مستقبلاً.

(١) في حوار مع صحيفة «إيلاف»، عدد ٦٥، في ٢/ ١٢/ ٢٠٠٨م.
(٢) في حوار مع صحيفة «إيلاف»، عدد ٦٤، في ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٨م؛ وقد عبر في حواره عن بغضه للتيار السلفي، والنظام السعودي الذي وصفه بأنه أكبر عدو لليمن، والقيادات العلمية في حركة الإخوان التي تنضوي تحت أحزاب اللقاء المشترك!

الفصل الثاني: الحوثية.. المولد والنشأة:

تمهيد:

شهدت بداية القرن العشرين الميلادي سقوط الخلافة العثمانية وسيطرة الغزاة الغربيين على أجزاء مهمة من الوطن العربي في حين كانت أجزاء أخرى قد سقطت بيد الغزاة قبل بداية القرن المذكور.

سقوط الخلافة العثمانية ووجود هؤلاء الغزاة الغربيين من فرنسيين في أجزاء من الشمال الإفريقي وبلاد الشام، والإيطاليين في أجزاء أخرى، وإنكليز في الخليج وفي الجزء الجنوبي من اليمن والعراق وفلسطين والأردن؛ خلّف منظومة أفكار جديدة تبتعد عن المفاهيم الدينية للحياة، وتؤسس لمفاهيم قومية رعتها البعثات التنصيرية الوافدة إلى لبنان، وبذلت الجهود المتاحة كافة لزرع أسس فكرية تنظر إلى مستقبل الوطن الكبير بمعزل عن أي دور للدِّين في الحياة.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية التي أفرزت معطيات جديدة عالمياً واستلزمت عودة الغزاة إلى ديارهم؛ خلّف المستعمرون زرعهم الذي أنبت تيارات اشتراكية متنوعة بين الوسطية الاشتراكية والراديكالية. وكان الوطن العربي والعالم الإسلامي يعانيان حملة جعجعة فكرية، تعبر عن آليات وآلات نخرة تجتاح جسده الممزق بشعارات الوحدة

والحرية والاشتراكية أو الحرية والاشتراكية والوحدة. ومع الوقت أصبحت البلدان العربية لا تزداد إلا تمزقاً وفرقة، وغلب على العلاقات العربية - العربية التوتر والخلاف، ويمن الخمسينيات والستينيات لا يخرج بطبيعة الحال عن هذا المعنى.

وجاءت نكسة عام ١٩٦٧م لتكرس حالة الهزيمة النفسية عند الشعوب، واتسعت حالة الفراق بين الحاكم والمحكوم، واختلفت موجات التردد بينهما، وأصبح المواطن ينظر إلى المتربع على العرش على أنه إما لص أو قصَّاب أو هما معاً.

وجاء صلح مصر السادات مع إسرائيل في (كامب ديفيد) ليكرس هذه الحالة في أجلى صورها.

وفي هذا الجو القاتم الذي غطى بليله الطويل البلدان العربية؛ ظهرت الثورة الخمينية في إيران رافعة شعار الإسلام، ومبشرة بقرب نهاية إسرائيل، ومتبنية جهة المستضعفين، فظن أغلب العرب الذين جهَّلَهم حكامهم معاني الحياة أو جهلوا هم معانيها، لانشغالهم اللاهث جرياً خلف رغيف الخبز الفارِّ منهم كعجلة في منحدر، حتى غدا الهدف ولا هدف سواه!؛ ظنوا في الشرر الذي توهج في إيران نوراً يشق الظلام! فتهافتت الياقات والعمائم لتزور طهران مهنئة بالفتح الإسلامي الذي ظهرت بشائره؛ حسبما ظنوا. واستقبل الخميني الوافدين عليه كطلبة حضروا لأخذ الموعظة، وبدأ يلقي دروسه في كيفية حصول الشعوب على حرياتها من أولئك الحكام الظلمة، مقدماً إيران نموذجاً! ومارس الخميني أستاذيته من اللحظة الأولى لاستقبال زواره، ومنها كانت فكرة تصدير الثورة، وارتفعت آنئذٍ أصوات بعض الفلسطينيين تبشر بالرايات السود القادمة من الشرق لتحرير فلسطين بعد أن أثبتت السنون فشل القوميين بشتى صورهم واتجاهاتهم في فعل شيء إيجابي لصالح قضايا الأمة والبلاد العربية الجريحة!

لكن الطريق الإيراني إلى فلسطين كان لا بد أن يمرَّ بكل العواصم العربية أولاً لإخراج المستضعفين من حكم الظلمة والمتجبرين الطواغيت.. ثمَّ ليكن ما يكون بعد ذلك!

المبحث الأول: تصدير الثورة الإيرانية إلى اليمن وبواعث القبول:

لا يغرب عن بال أي متابع لأحداث الثورة الخمينية في إيران في الثمانينيات من القرن الميلادي الماضي والتي دغدغت في حينها عواطف أكثر المسلمين؛ أنها ثورة دينية عقدية، قائمة من يومها الأول على أساس نشر التشيع في دول الجوار أولاً، ثم في بقية الدول الإسلامية تالياً. وبناء على هذا الاعتقاد جاهر الخميني منذ البداية بمبدأ تصدير الثورة، ففي بيان الذكرى السنوية لانتصار الثورة ١١/ ٢/ ١٩٨٠م، قال: «إننا نعمل على تصدير ثورتنا إلى مختلف أنحاء العالم»[١]! وأكد هذه العقيدة علي خامنئي، حينما سئل عن البرنامج الاقتصادي الاجتماعي والسياسي[٢]، فقال: «أول أهداف حزبنا هو بث التوعية الإسلامية السياسية، والتربية الثورية بين صفوف الشعب الإيراني»! وذلك ليستحيل الشعب الإيراني مادة تصدير للثورة، كما يقول هاشمي رفسنجاني - رئيس مجمع مصلحة تشخيص النظام الإيراني - حول بيان دور الحرس الثوري: «إن جيش حراس الثورة الإسلامية الذي تشكل من أكثر الأشخاص تجربة ونضجاً؛ عليه مسؤولية المحافظة على منجزات الثورة ودستورها، لقد كان دور الحراس مؤثراً في إحباط كل مؤامرات القوى الاستكبارية ضد الثورة، سواء في أعمال التخريب أو التضليل أو جبهات القتال، كما قاموا بدور كبير في رفع الروح المعنوية للجماهير، كذلك كان لهم دور كبير خارج البلاد في تصدير الثورة الإسلامية، فأثبتوا أنهم جهاز يمكن الاعتماد عليه»[٣].

وإذا كان مفهوم تصدير الثورة أخذ بُعْداً عسكرياً مسلحاً مع نشوة الانتصار في

(١) تصدير الثورة كما يراه الإمام الخميني، ص٣٩.
(٢) في مقابلة مع مجلة العربي، عدد ١٠٩ .
(٣) كيهان، في ٧/ ١٢/ ١٩٨٤م.

إيران؛ إلا أنه وعقب الحرب العراقية الإيرانية، وتحت رفض الدول العربية لهذا المبدأ ومواجهتهم له في بلدانها مع قيام أعمال عسكرية مسلحة للشيعة؛ أخذ مفهوماً جديداً، وأخذ توجه المرجعيات السياسية والدينية في إيران يعمل من خلال أجندة مختلفة: اقتصادية واجتماعية وثقافية وتبشيرية.

وفي عام ١٩٩٧م أصدرت مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني في طهران كتاباً جديداً بعنوان: (تصدير الثورة كما يراها الخميني)، جاء فيه: «إن مبدأ تصدير الثورة لا يعني الهجوم العَسْكري وحشد الجيوش ضد البلدان الأخرى مطلقاً، لكنه يعني استخدام أساليب تنسجم ومتطلبات المرحلة الجديدة»[1]! وأكد رفسنجاني في اجتماع لرجال دين من ٧٠ دولة حول العالم في طهران: أن تصدير الثورة واجب إيران تجاه المستضعفين في العالم أجمع! أما الرئيس محمد خاتمي فيرى: أن الإسلام الذي بقي في الأذهان قروناً عديدة بهيئة مجموعة من الأفكار والقيم؛ نزل اليوم ببركة الثورة الإسلامية إلى الميدان لإدارة الحياة وتأسيس النظام، وقد أقام دولة، ومن ثم دعا منافسيه ومعارضيه إلى النزال، ليس في ميدان العقل والأفكار فحسب، بل في ميدان العمل وواقع الحياة أيضاً.

فجندت الجمهورية الإيرانية في كثير من الدول العربية والإسلامية مجموعات تابعة لها وباتباع وسائل متعددة، من أهمها:

– التحدث عن «آل البيت» ومكانتهم ومحبتهم ونصرتهم وإعادة حقوقهم المسلوبة منهم.

– ترويج الشعارات البراقة التي يرفعها النظام؛ كالعدالة الاجتماعية، والدعوة إلى الحريات، ونصرة المستضعفين، ومقاومة قوى الشر والجبروت أمريكا وإسرائيل.

---

(١) ص٢٢.

- تحسين صورة النظام الإيراني والمذهب الجعفري الإثني عشري، وبيان مدى تسامحهم!

وقد سخّرت لهذا الغرض الإمكانيات المالية والمادية الضخمة، واستحالت السفارات الإيرانية إلى مراكز نشاط تبشيري ودوائر متابعة تشرف على جهود اقتصادية واجتماعية وتعليمية وثقافية!

واستطاعت إيران مع نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات التقارب مع دول الخليج وبقية الدول العربية، وفتحت أبوابها لاستقبال الوفود الرسمية والأهلية إليها، وكذلك لرؤوس الأموال، وفعّلت جانب الاتفاقيات الثنائية والعلاقات الدبلوماسية والتعاون الاقتصادي.

وشهدت المنطقة إقامة عدد من المراكز الثقافية الإيرانية، ودخول عدد من المطبوعات والنشرات الإيرانية، وتوزيعها، وافتتاح عدد من المرافق الخيرية الصحية والاجتماعية، وجمعيات ذات طابع فكري وتبشيري، وتسويق البضائع الإيرانية إلى هذه الأسواق، ودخول رؤوس الأموال الرسمية إلى بعض الدول كالإمارات وغيرها، وتقديم منح دراسية للراغبين في الدراسة بإيران!

لقد اهتمت إيران بتحويل مسار تصدير الثورة إلى مسار سياسي هادئ في أغلب الأحيان على الصعيد الخارجي، وإن تخلل ذلك تصدير عنفي أحياناً، كما هي الحال في مثالي الحوثي في اليمن وحسن نصر الله في لبنان.

ولقد كشفت بعض المصادر السُّنِّية المطّلعة عن خطة أعدَّها الآيات في طهران عرفت باسم (الخطة الخمسينية) لنشر التشيع في منطقة الخليج خصوصاً والشرق الأوسط عموماً، ويمكن من خلال تحليلها استخلاص النقاط التالية:

أكدت الخطة في مقدمتها على أن تصدير الثورة هو أساس سياسة إيران، ولأجل

ذلك وضعت الخطة وليس لشيء آخر. تقول الخطة: (فنحن وبناء على إرشادات الزعماء الشيعة المبجلين نحمل واجباً خطيراً وثقيلاً وهو تصدير الثورة. وقال أحد القادة: يجب أن نجعل تصدير الثورة على رأس الأولوليات)[١].

كما جاء في مقدمة الخطة: (هذه الخطة التي رسمناها لتصدير الثورة خلافاً لرأي كثير من أهل النظر ستثمر دون ضجيج أو إراقة للدماء أو حتى رد فعل من القوى العظمى)[٢]!

ولهذا فإن هذه السياسات الجديدة والواقعية لرفسنجاني وخاتمي من بعده نابعة من صميم النظام الخميني ولمصلحته، وإن كانت على غير أسلوبه المعهود. فالواقعية الرفسنجانية - إذا ما صح التعبير - استطاعت أن تُخلِّص إيران من أزمات خطيرة عديدة، وربما تأهيلها لتأخذ مقعداً دولياً مناسباً لها في نادي الأمم بعد أن كانت في نهاية الحرب العراقية الإيرانية على شفا الانعزال التام.

وتقسم الخطة مجالات تطبيقها خارجياً إلى:

١ - الدول التي نشاط الشيعة فيها سهل، مثل: تركيا والعراق وأفغانستان وباكستان والبحرين.

٢ - الدول الأخرى التي نشاط الشيعة فيها صعب، مثل: دول الخليج باستثناء البحرين، والأردن ومصر وغيرها.

ثم حددت الخطة مراحل عملها بخمس مراحل، لكل مرحلة عشر سنين تقريباً، وَفْق الترتيب التالي:

---

(١) ص٦ - ٧.
(٢) ص١٠.

المرحلة الأولى: ووصفت بأنها (مرحلة التأسيس ورعاية الجذور)، وذلك بالقيام بالخطوت التالية:

- تأمين هجرة منظمة إلى الدول المستهدفة؛ فإن كانت فقيرة فمن خلال البعثات الخيرية أو العلمية أو غيرها، وإن كانت غنية فمن خلال الأيدي العاملة! وهو ما عبَّر عنه الرئيس الأسبق رفسنجاني بأمل إيران في أن تعتمد السعودية على اليد العاملة الإيرانية والبضائع والمنتجات الإيرانية. والهدف من ذلك إيجاد تكتل بشري إيراني يشبه إلى حدٍّ كبير ما هي عليه بعض دول الخليج حالياً.

- تأسيس علاقات صداقة مع أصحاب رؤوس الأموال والمسؤولين والإداريين في الدولة.

- زرع تجمعات شيعية في الأماكن النسبية المهمة، والتي تشكل تجمعات سكانية أساسية.

- إقامة مشاريع اقتصادية تعدُّ موطئ قدم وغطاء في الوقت نفسه.

المرحلة الثانية: وأطلق عليها (مرحلة البداية)، وهي:

- العمل من خلال القانون القائم وعدم محاولة تجاوزه.

- محاولة الحصول على إذن للأنشطة التي يقوم بها الشيعة.

- محاولة التسرب إلى الأجهزة الأمنية والحكومية، والسعي للحصول على الجنسية للمهاجرين الشيعة.

- التركيز على الوقيعة بين علماء السُّنَّة والدولة من خلال تحريض العلماء على المفاسد القائمة وتوزيع المنشورات باسمهم وإحداث أعمال مريبة! وإثارة الاضطرابات بسبب ذلك، ثم تحريض الدولة عليهم.

المرحلة الثالثة: وأطلق عليها (مرحلة الانطلاق)، وخطوطها الأساسية هي:

- توطيد العلاقات مع الحكومات.

- التغلغل في الأجهزة الحكومية والعسكرية مع عدم التدخل في الأنشطة الدينية ظاهراً.

- زيادة التغلغل الاقتصادي من خلال زيادة المشاريع.

- تحويل رؤوس الأموال السُّنِّية إلى إيران مع إعطائهم الحرية في العمل الاقتصادي في إيران من أجل المعاملة بالمثل فتزداد السيطرة على اقتصادياتهم.

المرحلة الرابعة: وأطلق عليها (مرحلة بداية قطف الثمار)، وفيها يجري العمل على:

- إحداث فجوة في العلاقة بين الحكام والعلماء من أهل السُّنَّة.

- إحداث نوع من الخلل الاقتصادي بين الحكومات والشعوب من خلال السيطرة على المشاريع المهمة، وهو الأمر الذي يؤدي بدوره إلى سوء علاقة بين الحكومات وشعوبها.

- التقرب من علماء السنة ودفعهم للوقوف إلى جانب الشعوب ثم تحريض الحكام عليهم.

- استغلال هذه الظروف للوصول إلى مواقع أكثر أهمية وحساسية في مفاصل الحاكم...

- الوقوف دائماً مع الحكام وحث الناس على الهدوء وعدم الفوضى.

- استغلال الخلخلة الاقتصادية وشراء المزيد من الأراضي والعقارات.

المرحلة الخامسة: ووصفت بأنها (مرحلة النضج):

ويتوقع في مثل هذه المرحلة أن تكون الدولة المستهدفة قد فقدت مقومات القوة (الأمن - الاقتصاد - الهدوء)، ووقعت السلطة في مواجهة الاضطرابات الشديدة. عندها سنقدم أنفسنا بوصفنا مُخلِّصين من خلال اقتراح تشكيل مجلس شعبي لتهدئة الأوضاع ومساعدة الحكام على ضبط البلد، وسيكون عملاؤنا هم أغلب أعضاء المجلس، ولذلك ستزداد النفرة بين العلماء والحكام، وبذلك تتحقق السيطرة على الدولة المستهدفة، ونتمكن من تصدير الثورة إليها دون إراقة دماء أو حرب. وإذا لم يتحقق هذا من خلال عمل هادئ فلا مانع عند ذلك من إثارة ثورة شعبية، وقلب نظام الحكم إن ارتأت القيادة الموجهة للخطة أن الظروف مواتية لمثل هذا العمل..!

وإذا كان المدخل الأساس لإنجاح هذه الخطة - كما يزعم أصحابها - هو تحسين العلاقات مع الآخرين؛ فقد حققت إيران نجاحاً كبيراً في هذا المجال حيث حسّنت علاقاتها بأغلب الدول الإسلامية والعالمية، واستعادت التبادل الدبلوماسي مع العديد من الدول الإسلامية، وخصوصاً في عهد خاتمي، وكانت اليمن في مقدمة هذه الدول.

فتصدير الثورة الإيرانية بشكله الجديد لم يثر حفيظة السياسيين، ولم يهدد مصالح النخبة المتنفذة، بل على العكس عمل على كسب ودِّها وخدمة مصالحها عبر مصالحه! لذا لم تكن اليمن لتغلق باب التعاون الاقتصادي مع إيران وهي التي ترغب في استقطاب رؤوس الأموال إليها. كما أن شعور القيادة السياسية بأن (الشباب المؤمن) - الذي ظهر اتصاله بإيران مؤخراً للقيادة السياسية - سيقف حليفاً إلى جانبها جعلها فيما يبدو تغض الطرف عن صلاته مع إيران وحزب الدعوة في العراق وحزب الله في لبنان، ومع اشتعال الأزمة بدأت بكشف أوراق حليفها الذي تحوَّل إلى عدو!

إذاً؛ اتصال الحوثيين بإيران كما أنه جاء لأسباب موضوعية ذاتية جاء أيضاً لظروف

محلية وسياسة غض الطرف! وهكذا وجدت إيران لها قدماً في اليمن. غير أن الدعم المادي والإعلامي لتمرد الحوثي يمثل نموذجاً خارجاً عن نطاق التهدئة في مبدأ تصدير الثورة، حيث ظنت المرجعيات الشيعية أن الوضع اليمني موات لدعم من هذا النوع؛ فإن البيان الذي صدر عن حوزة النجف، ثم بيان حوزة قم؛ أظهرا مدى التعاطف الذي يبديه الشيعة الإثني عشرية لقضية تمرد حسين الحوثي على الدولة، ومحاولة تصوير الحدث على أنه «حملة مسعورة من الاعتقالات والقتل المنظم للشيعة في اليمن سواء الزيدية منهم أو الإمامية الإثني عشرية»، وعلى أنه تصفية للشيعة بشكل جماعي لا سابق له في تاريخ اليمن، والمبحث التالي هو مجال الحديث عن هذا النموذج.

المبحث الثاني: ملامح التغلغل الإيراني في اليمن ومراحل تطور الحوثية:

بعد إعلان نجاح الثورة الإيرانية مباشرة (عام ١٩٧٩م) كانت المظاهرات المؤيدة للخميني تجوب شوارع صعدة في اليمن، بحيث استفزت هذه المظاهرات الحكومة، فقامت بحملة اعتقالات لإخماد المظاهرات[١].

فكان الزيدية في صعدة - وغيرهم من المسلمين - ينظرون إلى هذه الثورة على أنها هبة سماوية لإنقاذ الكرامة الإسلامية في العالم، وأن الوقت قد حان ليتحرك المثقفون لنقل معانيها أو بصماتها وأفكارها كلٍ حسب مقدار مسافته العقدية منها، ولم يطل الوقت، فقد بدأ أول تحرك مثمر ومدروس في عام ١٩٨٢م على يد العالم الزَّيْدِي صلاح أحمد فليتة[٢] الذي أنشأ في عام ١٩٨٦م (اتحاد الشباب)، وكان من ضمن ما يتم تدريسه مادة عن الثورة الإيرانية ومبادئها ويقوم بتدريسها محمد بدر الدين الحوثي شقيق حسين بدر الدين الحوثي الأكبر.

وفي عام ١٩٨٨م تجدد النشاط بواسطة بعض الرموز الملكية التي نزحت إلى المملكة العربية السعودية عقب ثورة ١٩٦٢م، وعادوا بعد ذلك، وكان من أبرزهم مجد الدين المؤيدي، وبدر الدين الحوثي، وهذا الأمر أكده وزير الداخلية اليمني رشاد العليمي، في خطابه أمام البرلمان، بقوله: إن الحركة الحوثية - التي وصفها بـ«البذرة الشيطانية» - بدأت منذ عام ١٩٨٢م، إبّان الحرب العراقية - الإيرانية، وأن خلايا تشكلت لهذه الحركة «بين عامي ١٩٨٣م و١٩٨٤م بدعم إيراني، وقامت بأعمال إرهابية

(١) انظر: مقال سمير رشاد اليوسفي، صحيفة الجمهورية، في ٣٠/٦/٢٠٠٧م.
(٢) وافته المنية في ٢٠/٥/٢٠٠٨م.

تلك الفترة»؛ ذكر منها الاعتداء على السفير السعودي باليمن، وإحراق نساء في شوارع صنعاء بمادة (الأسيد)، وإلقاء قنابل على سينما بلقيس وسط العاصمة.

ومع قدوم سنة ١٩٩٠م كان الكثير من الأحداث المتسارعة في منطقة الشرق الأوسط تصب في صالح الزيدية في اليمن، منها: توقف الحرب العراقية - الإيرانية، ومن ثم زال الموقف اليمني السلبي تجاه إيران بوصف اليمن كانت تقف في صف العراق أثناء تلك الحرب، ومنها: وفاة الخميني المتشدد سنة ١٩٨٩م، ومجيء الرئيس الإيراني الجديد هاشمي رفسنجاني الذي حاول أن يقود إيران في عهده بسياسة سلمية وديّة مع العالم الإسلامي، استلزمت تغييراً سياسياً في مبدأ تصدير الثورة من التصدير العنيف إلى التصدير الناعم الملمس، وإن كان له الأثر نفسه أو أشد، ومنها: قيام الوحدة اليمنية في ٢٢/ ٥/ ١٩٩٠م، والذي أفرز تحولات سياسية مهمة أساسها التعددية السياسية والفكرية والسماح بتأسيس الأحزاب.

واستفاد ناشطو الزيدية الذين مالوا إلى التقارب مع إيران من هذه المستجدات واستغلوا الأنشطة الموجودة لبناء مشروعهم السياسي عليها. واتساقاً مع المناخ السياسي الجديد الذي أقر التعددية السياسية أعلن عن إنشاء ما يزيد عن ٦٠ حزباً في اليمن تمثل جميع التوجهات القومية واليسارية والإسلامية والليبرالية، بينما تمثلت الأحزاب الشيعية في حزبي الحق واتحاد القوى الشعبية.

وظهر تنظيم (الشباب المؤمن) الذي قام على بقايا تنظيم (اتحاد الشباب) مع قيام الوحدة اليمنية وإعلان التعددية السياسية عام ١٩٩٠م، وبدأ نشاطه بإنشاء العديد من المراكز العلمية الصيفية التي تدرس العلوم الدينية والشرعية للمذهب الزيدي، بإشراف عدد من علماء الزيدية في محافظة صعدة، وترأسه آنذاك الشيخ محمد يحيى سالم عزان بوصفه منتدى دينياً وثقافياً ليس له علاقة بالعمل العَسْكري أو السياسي؛ بحسب بيان التأسيس.

ويؤكد محمد يحيى عزان - الأمين العام السابق لتنظيم الشباب المؤمن - أن منتدى الشباب المؤمن كان عبارة عن مؤسسة تربوية ثقافية فكرية تُعنى بصياغة الشخصية الرسالية للشباب التي تؤدي دوراً دعوياً وثقافياً في الساحة. ويضيف عزان أن السبب في إنشائه وجود مجموعة حلقات في المساجد وفي الهجر العلمية. . «فأحببنا أن نستخلص منها مدرسة موحدة يكون لها منهج مميز، ويكون لها نظم ولوائح تستطيع أن تجذب الشباب وأن تواكب العصر، فبدأنا بالفعل في ترتيب هذه المدرسة، واستنهضنا بعض الطلاب من خارج المحافظة، وكانت تقريباً فترة النشأة من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٤م، هذا كله كان مرحلة تأسيس بحيث كنا كل عام ندخل تعديلات على كل شيء، ونضم عاملين جدداً، ونفكر في دراسة بعض الأشياء الجديدة، في إدخال بعض الأنشطة. . بعض الأفكار. . بعض الرؤى هكذا؛ مرحلة تأسيس دامت كل تلك السنوات، ثم جاءت مرحلة أخرى اعتبر أنها مرحلة ازدهار منتدى الشباب من عام ١٩٩٤م إلى ١٩٩٦م»[(١)].

ويؤكد حسن زيد - الأمين العام لحزب الحق - أنَّه كان هناك توجه لدفع الزيديين في محافظة صعدة نحو التطرف؛ حيث تم في ١٩٩٢م تأسيس تيار شيعي جديد في صعدة تحت اسم (الشباب المؤمن) - والكلام لحسن زيد - بزعامة محمد سالم عزان وعبد الكريم جدبان اللذين يقال: إنهما على اتصال وثيق بقادة شيعيين في إيران ولبنان. وأشار زيد إلى أن تيار (الشباب المؤمن) افتتح مراكز صيفية في المحافظة لنشر أفكاره وجذب إليه حوالي ١٥,٠٠٠ طالب في صعدة[(٢)].

وخلال هذه الفترة السابقة للحرب في صعدة ظهرت عدة ملامح لوجود التغلغل الإثني عشري في اليمن، منها:

(١) الجزيرة، ١٠/٤/٢٠٠٧م.
(٢) شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، في ٢٧/٧/٢٠٠٨م.

- الشخصيات الإثني عشرية من إيران والعراق في الوظائف التعليمية والصحية وغيرها.

- الكتب والمطبوعات والمنشورات الإثني عشرية التي بدأت مكتبات الزيدية في بيعها.

- المرئيات والصوتيات والشعارات الإثني عشرية.

- الاحتفالات والمراسيم التي لم تعرفها اليمن في عهود الزيدية وجرى إحياؤها بشكل ملحوظ.

المبحث الثالث: الخلاف الزيدي الحوثي ومنعطف الافتراق.. الأسباب والنتائج:

دأبت بعض وسائل الإعلام في أثناء الكلام عن الزيدية على ذكر عدد من قيادات اليمن على أنهم زيدية، وربما كانوا من حيث النشأة في وسط زيدي كذلك، لكن الأكثر تحوّل ليصبح سنيّاً بالمفهوم العام للسُّنَّة.

وعندما يتطرق البحث إلى موضوع الخلاف من عدمه بين الفكر الزيدي والفكر الحوثي فإنه يطرقه على أساس الفكر والمنهج، لا على أساس اعتبارات النسب أو الانتماء القبلي أو المناطقي أو الحزبي السياسي!

والواقع أننا لا نجد خلافاً جوهرياً بين الزيدية والحوثية، وإن حاولت وسائل الإعلام جاهدة أن تصور المسألة على العكس من ذلك، ومن أمثلته: ما نقلته وسائل الإعلام على ألسنة مسؤولين حكوميين:

١) قول الشيخ يحيى النجار - وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية - رداً على سؤال حول الفكر الذي يحمله الحوثيون: إنه «من خلال متابعة هذه الجماعة منذ صيف ٢٠٠٤م وحتى اليوم، واستناداً إلى أدبياتهم وملازمهم وغيرها؛ فإنهم اعتنقوا المذهب الشيعي الإثني عشري الصفوي، وهو المذهب الذي لا تعرفه اليمن»[١].

٢) وشبيه بهذا ما أجاب به وزير الأوقاف حمود الهتار، في حوار مع صحيفة (الوسط)[٢]، حيث قال عن حسين الحوثي ووالده: إنهم يحاولون بذلك استنساخ

(١) الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٢١، في ٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.
(٢) الوسط، في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٥م، وفي ذلك الوقت لم يكن الهتار قد تقلد منصب الوزارة، لكنه كان في لجنة الحوار الحكومية.

الإمام الخميني ونهجه دون مراعاة لاختلاف الزمان والمكان والأشخاص. منكراً أنْ تمتَّ الأفكار التي وردت في ملازم حسين أو وردت على لسان أبيه إلى الزيدية بصلة... وأضاف في موضع آخر من المقابلة: «كما قلت لكم: بدر الدين وابنه لا علاقة لهما بالزيدية ولا يمثلونها».

الشيء ذاته ورد في بعض تصريحات رئيس الجمهورية، بالإضافة إلى مسؤولين آخرين وإعلاميين حاولوا تصوير أفكار الحوثي الأب وولده حسين بأنها خارجة عن الزيدية.

وبالعودة إلى حوار الأب بدر الدين مع صحيفة «الوسط»[1]، والذي أكد فيه كونه مرجعاً دينياً ومذهبياً للحركة؛ أعاد تأكيد اعتقاده بأن الإمامة لا تكون إلا في «البطنين إذا كانوا مع كتاب الله، وكانوا مع صلاح الأمة، فهم أقوى من غيرهم في هذا الشأن»، نافياً أن يكون ابنه قد تجاوز المذهب الزيدي، ومستنداً في ذلك إلى ملازمه المنشورة، ومفسراً في الوقت ذاته موقف علماء الزيدية من مسألة (البطنين) وابنه حسين بأنهم - حيث أفتوا بضلاله - «أتباع الدولة»، وخائفون منها!

الأمر ذاته أكده يحيى الحوثي - ابن بدر الدين وشقيق حسين - وممثل الحركة في الخارج، حيث سئل في قناة «العربية»[2] عن مدى خروج «الأفكار الحوثية».. «من نطاق الزيدية إلى نطاق الإثني عشرية»؟ فأجاب: «هذا غير صحيح؛ لأننا زيديون ومن علماء الزيدية، وأسرتنا أسرة معتبرة في المذهب الزيدي».

وسئل المرجع الزيدي د. مرتضى المحطوري عن الحوثي الأب فقال: «بدر الدين قعد في إيران، وحاولوا أن يجعفروه بكل ما أوتوا من قوة، والرجل زيدي من رأسه إلى قدمه»[3].

---

(١) في ١٩/٣/٢٠٠٥م.
(٢) في ٢٠/٥/٢٠٠٥م.
(٣) الوسط، في ١/٢/٢٠٠٧م.

وحقيقة هذه المسألة تمت الإشارة إليها في مقدمة هذا البحث من أن الحوثيين لم يخرجوا عن المذهب الزيدي (الجارودي)، ونحن نقرأ في كتب الفرق أن الزيدية تنقسم إلى: صالحية، وبترية، وسليمانية أو جريرية، وكثيرية (نسبة إلى كثير النوا)، وجارودية. ولم يدخل اليمن أصلاً من هذه الفرق إلا (الجارودية)، مع الإمام الهادي يحيى بن الحسين.

ولما سُئِل الشيخ محمد المهدي - وهو من رموز السلفية في اليمن - عن الحوثي أجاب: «من خلال كلامه نرى أن عنده غلواً في إيران وإفراطاً في تمجيد حزب الله والإثني عشرية عموماً، حتى لو لم نأخذ بقول من قال إنه: إثني عشري، وأخذنا بقول من قال: إنه زيدي فهو لا يخرج عن الجارودية بكلامه على أبي بكر وعمر والصحابة رضي الله عنهم»[1].

ونقلت صحيفة (البلاغ) عن موقع (إيلاف) أنه حصل على رسالة خطية بقلم العلامة علي بن يحيى العماد موجهة إلى العلامة بدر الدين الحوثي يطلب فيها توقيف الشعار الذي ينادي به أتباع الحوثي؛ لأنه من خلال مطالعته ومتابعته لما هو موجود من فتاوى لمن لا خير فيهم[2]. . . «على أساس أن القتال في صعدة ضد الجعفرية»؛ فإنَّ في توقيف الشعار تفويت للفرصة على (الوهابيين) الذين يحقدون على كل الشيعة؛ حسب وصفه. مؤكداً ثقته «ألف في المائة بأن الحوثي وأتباعه زيدية»[3].

إذن فما حقيقة الخلاف بين الزيدية والحوثي؟!

بالاستقراء للمواقف والآراء والأحداث نرى أنه لا وجود لخلاف حقيقي بين

---

(١) انظر: الزيدية في اليمن. . حوار مفتوح، مركز الكلمة الطيبة للبحوث والدراسات العلمية، ط١ - ٢٠٠٨م.
(٢) يقصد بهم العلماء الذين شنعوا على الحوثيين.
(٣) البلاغ، عدد ٦١٩، في ٣١/ ٥/ ٢٠٠٥م.

الطرفين في أصول الاعتقاد؛ وخصوصاً في مسألة الإمامة؛ باعتبار أن أغلب الزيدية يجعلها من أصول الدِّين لا من فروعه. وإذا كان ثمة خروج عن المذهب فهو خروج من قِبَل علماء الزيدية لا من قبل الحوثي نفسه، فمن ذلك:

- أن من أوائل البيانات التي صدرت عن حزب الحق بيان الإمامة الشهير. هذا البيان المثير للجدل الذي يحمل في ظاهره التخلي عن فكرة الإمامة، وجاء فيه: . . . «وإذا كان كل ما جرى قد كان له مبرراته الزمنية وصيغته التاريخية البشرية السياسية؛ فإن الأمر يختلف في ساعتنا التي نحن فيها ويومنا الذي يجب فيه أن يكون الاهتمام بصلاح وإصلاح شؤون أمة الإسلام، واستقامة أمورها، وجمع كلمتها، ومحو محاولة التفاضل في صفوفها، وهو ما جهر به الإمام علي - رضي الله عنه - وهو يقول: والله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين. والاهتمام بسلامتها يكون في نظر الإسلام فوق كل اعتبار، وهو ما تضافرت عليه الأدلة الشرعية وغفل عنها الكثير في أزماننا، وإذا كان القول بالإمامة يمس مصلحة المجتمع فهو قول باطل لا يلتفت إلى قائله، ولا يعول عليه ولا ندين به.

فوجوب تنصيب الأمة رئيساً لها إنما هو لإقالة الحق ودفع الباطل وحماية بيضة الإسلام وجمع شمل الأنام، وهي أدرى بمصلحتها، ومن هذا المنطلق تكون الأمة هي المُفوَّض إليها أمرها تضعه حيث شاءت باختيارها، وباعتبار أن المؤمَّر عليها إنما هو وكيل عنها، فلا يتصرف بشيء من شؤونها إلا برضاها واختيارها».

وقد وقَّع عليه كل من: محمد بن محمد المنصور، وأحمد بن محمد بن علي الشامي، وحمود بن عباس المؤيد، وقاسم بن محمد الكبسي. وجميع هؤلاء من علماء المذهب الزيدي[1].

---

(١) نقلاً عن: خيوط الظلام.. عصر الإمامة الزيدية في اليمن، عبد الفتاح البتول، مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر، ٢٠٠٧م، ص٣٥٥. وأصل البيان نشر في صحيفة الوحدة، عدد ٢٦٢، في ٢٨/ ١١/ ١٩٩٠م.

- ونقلت صحيفة (البلاغ) تصريحاً للعلامة إبراهيم بن محمد الوزير[1]، أدلى به لصحيفة (٢٦ سبتمبر)، جاء فيه: إن الولاية العامة حق للأمة تضعها في القوي الأمين، دون اشتراط لأي نسب، ودون أي حصر في أي عنصر أو سلالة، . . . فليست محصورة في البطنين ولا في قريش. . . ومن الزيديين من يقول بهذا، وهم السليمانيون الذين يقولون بأن الولاية العامة شاعت في سائر المسلمين، وبعض الزيديين ذهبوا إلى اشتراط البطنين، مستدلين بأحاديث مروية عن النبي ﷺ، وليس فيها رغم صحتها قول صريح في حصر الولاية في البطنين، بل مبناها ومفهومها أعم وأشمل. . . ولم تنفرد الزيدية بحصر الولاية في بعض المسلمين دون بعض، بل إجماع أهل السنة منعقد على أن الولاية العامة يجب أن تكون في قريش[2].

- وكتب إبراهيم الوزير مقالاً بعنوان: (حصر الولاية العامة في البطنين خطأ)، أكَّد فيه ما ذكره في الكلام السابق[3].

- ويقول مرتضى المحطوري رداً على سؤال وجه إليه: «أهل السنة قاطبة يرون أن الخلافة محصورة في قريش، وعند الزيدية في ذرية الحسن والحسين، وهذا تراث أحترمه، أما في العصر الحديث فهو ما وصل إليه العالم المعاصر من النظام البرلماني والانتخابي والتسليم للشعوب للاختيار الحر لحكامها، وأنا أجد نفسي مع الصندوق الحر. . . فكرة الزيدية في الحصر في البطنين نابعة من فكرة الحصر في قريش، وهذه الأفكار فرضتها الظروف، وإن دُعِّمت فيما بعد بأحاديث بلغت حد التواتر»[4].

من النقول السابقة يتبين أن الذي خرج عن أصول المذهب هم من اتهم الحوثي،

(١) إبراهيم محمد الوزير عالم زيدي، وصاحب الامتياز لصحيفة (البلاغ) الزيدية.
(٢) البلاغ، عدد ٦١١، في ٥/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٣) البلاغ، عدد ٦٢٠، في ٧/ ٦/ ٢٠٠٥م.
(٤) التغيير نت، في ١٨/ ٤/ ٢٠٠٥م.

وليس هو. أما كون ما في المذهب حقاً أو اجتهاداً أو باطلاً فهذه مسألة أخرى.

والمسألة الأخرى التي عدَّها بعضهم خروجاً من الحوثي عن المذهب هي مقولاته بحق كتب أصول الفقه والتفسير وعلم الكلام؛ حيث أصدر بعض علماء الزيدية ضده بياناً وُجِّه الخطاب فيه إلى «أبناء المذهب الزيدي» و«غيرهم من أبناء الأمة الإسلامية». وجاء فيه:

«لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]، ولقوله ﷺ: (من انتهر صاحب بدعة ملأ الله قلبه إيماناً وأمناً)... ولما ظهر في الملازم التي يقوم بنشرها وتوزيعها حسين بدر الدين الحوثي وأتباعه، التي يصرح فيها بالتحذير من قراءة كتب أئمة العترة وكتب علماء الأمة عموماً، وعلى وجه الخصوص كتب أصول الدِّين وأصول الفقه»، ثمَّ يستطرد البيان في ذكر نصوص له في هذا الشأن، يصف فيها كتب الزيدية بأنها «ضلال كلياً، من أولها إلى آخرها، ككتب أصول الفقه بقواعده»، وأنها «وراء كل ضلال نحن عليه، ووراء قعود الزيدية، ووراء ضرب الزيدية، ووراء هذه الروحية المتدنية لدى الزيدية»! كما يصف الزيدية علماء وأتباعاً بأنهم «ضربت عليهم الذِّلة»!

ثمَّ ينص البيان أنه «وبناء على ذلك رأى علماء الزيدية... التحذير من ضلالات المذكور، وعدم الاغترار بأقواله وأفعاله التي لا تمت إلى أهل البيت وإلى المذهب الزيدي بصلة، وإنه لا يجوز الإصغاء إلى تلك البدع والضلالات ولا تأييدها ولا الرضا بها، (ومن يتولهم منكم فإنه منهم)، وهذا براءة للذمة»[1].

ولكن هؤلاء العلماء - أنفسهم - عادوا فأصدروا بياناً أبدوا فيها تراجعاً عن بيانهم السابق، وقالوا فيه:

---

(١) الموقعون: حمود عباس المؤيد، أحمد محمد الشامي، محمد محمد المنصور، صلاح بن أحمد فليتة، حسن محمد زيد.

«فإن ما يجري من القتال في محافظة صعدة بين القوات العسكرية وحسين بدر الدين الحوثي بذريعة ما صدر من بيان لبعض العلماء حول حسين بدر الدين؛ فإن العلماء يؤكدون على أن المذهب الزيدي مبني على الاجتهاد والتأمل والنظر والبحث، وإن كان حسين بدر الدين الحوثي قد خالف بعض مسائل المذهب فهذا شأن العلماء، فلهم آراء وأقوال تخالف آراء وأقوال البعض الآخر منهم، لا يخطئ أحد منهم الآخر أو يخرجه من دين وملة، ومع ذلك فإن معالجة هذا هو المناظرة والحوار بين العلماء أنفسهم، ولذلك فلا يجوز أن يتخذ البيان غطاء لسفك الدماء وإزهاق الأرواح»[١].

فمن الواضح أن علماء الزيدية تراجعوا عن اللهجة القوية في الاتهامات لحسين بدر الدين؛ لكون نقده لكتب المذهب لا تعد مخالفة منهجية كما أنها لا تعني نقد المذهب ذاته، فكتب أي مذهب تحمل الغث والسمين لدى أي فرقة كانت.

وإذا كان التيار السياسي وغالبية المراجع الزيدية لم تشارك في حركة الحوثي المسلحة إلا أن الواقع العملي يظهر مدى الالتقاء بين الطرفين في الغاية وإن اختلفت الوسيلة.

فإذا كانت مطالب حركة الحوثي المسلحة نصت - بحسب ما نشر عنها -[٢] على ما يلي:

١ - الإعلان الرسمي لوقف إطلاق النار والدخول في مفاوضات والموافقة على الوساطة القطرية.

٢ - إيقاف الحملات الإعلامية التي تستفز المشاعر والتوقف عن الشتائم التي تمس التيارات الفكرية ورموزها في وسائل الإعلام.

٣ - إدخال مساعدات طبية عاجلة إلى المنطقة بشكل كامل.

---

(١) العلماء؛ عنهم: محمد بن محمد المنصور، حمود عباس المؤيد.
(٢) الوسط، عدد ١٤٩، في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٧م.

٤ - تكوين لجنة ضمان من المشايخ وأعيان القبائل وعلماء الشيعة والزيدية[1] للإشراف على تطبيق البنود، إضافة إلى عودة الجيش إلى مواقعه قبل نشوب الحرب الأولى.

٥ - إصدار عفو بقرار رئاسي يشمل كل مخالف من الطرفين منذ عام ٢٠٠٣م سواء المحكوم عليهم، أو من هم تحت التحقيق، وتسليم جثث الطرفين.

٦ - إنشاء هيئة عليا مستقلة لمواجهة الطائفية والمذهبية.

٧ - إعادة المساجد إلى أصحابها فوراً وضمان عدم المضايقة مستقبلاً.

٨ - كفالة الدولة إعمار المناطق المتضررة وتعويض المتضررين.

٩ - إنشاء لجنة حقوقية تتابع تنفيذ الاتفاق.

١٠ - صدور موافقة رسمية بتأسيس حزب سياسي مدني في ظل الدستور والقانون، على أن تنتهي في مدة أقصاها شهران.

١١ - صدور قرار بإنشاء جامعة معتمدة لأهالي المنطقة في شتى المجالات المعرفية، وضمن حق أبناء المذهب الزيدي في تعلم المذهب بحرية في الكليات الشرعية.

١٢ - إنشاء لجنة نزيهة لحصر واستعادة الأوقاف الزيدية.

١٣ - إعادة اعتماد المذهب الزيدي والشافعي بوصفهما مذهبين رئيسين للدولة، واحترام فكريهما والمناسبات المتعارف عليها تاريخياً.

١٤ - ضمان الحرية الفكرية وعدم التضييق على طباعة ونشر وتوزيع سائر أنواع الإنتاج الفكري والفني وفتح منطقة صعدة للإعلام الخارجي والمحلي.

وهي ذاتها المطالب التي تبناها علماء الزيدية في سبيل إيقاف الحرب ومعالجة

(١) ما هو المغزى من التمييز بين (علماء الشيعة) و(الزيدية)؟!

الأوضاع، فقد جاء في مطالبهم[1]:

١ - وقفُ جميع أشكال التصعيد من الطرفين، ومنعُ استحداث أيّة مواقع عسكرية لقوات الجيش، ومنعُ إرسال أيّة أطقم أو حملات، ووقفُ أيّةِ عمليات إطلاق نار، وأن يكونَ المحافظُ مسؤولاً عن ذلك المسؤوليةَ الكاملة.

٢ - وقفُ أيّة عمليات استهداف للجُنود من قبَل أنصار[2] الحوثي، ويكونُ عبدُ الملك الحوثي مسؤولاً عن ذلك المسؤولية الكاملة.

٣ - سحبُ جميع القوات إلى مواقعها السابقة قبل الحرب، وتحت إشراف المحافظ، وأن يتم ذلك عبر مراحلَ تبدأُ من تأريخ الموافقة على هذه المقترحات وفي مدة لا تتجاوز الشهرين.

٤ - سحبُ جميع القادة المنتمين للتيّار السلفي[3] وأن يستبدل بهم آخرون ليكونَ ذلك عاملاً مُساعِداً لنشر السكينة في المحافظة.

٥ - تتم عودةُ المجاميع التابعة لعبد الملك الحوثي إلى قُراهم خلالَ شهرين من نهاية سحب القوات إلى مواقعها السابقة قبل الحرب[4].

---

(١) وهي رسالة موجهة إلى الرئيس علي عبد الله صالح، جاء وصف الأوضاع فيها بأنها مواجهات بين (الدولة) و(ما عُرف بأنصار الحوثي)! وأن الواجب يحتم على علماء الزيدية طلب إيقاف تلك المواجهات؛ حسبما رأوا بعد ثلاث سنوات! البلاغ، عدد ٧١٥، في ٦/ ٢/ ٢٠٠٧م.

(٢) التأكيد على وصف أتباع الحوثي بأنهم أنصار فيه ما لا يخفى من التأييد المبطن!

(٣) استهداف جر التيار السلفي إلى هذه المواجهة من قبل الحوثيين وعلماء الزيدية غير مبررة خاصة وأنه لا يوجد للتيار السلفي موقف ضد الزيدية أو علمائها أو الحوثيين، ولهم كغيرهم من مكونات المجتمع اليمني رؤاهم وآراؤهم التي يعبرون عنها، لكنهم لم يتبنوا أي مواجهة مع الحوثيين!

(٤) يلاحظ هنا وقوف علماء الزيدية وتأييدهم لإخراج الجيش من المنطقة، وهو ما ينافي أداء الدولة لمهامها من ضبط الأمن وبسط النفوذ، ثُمَّ هم يعطون المقاتلين الحوثيين فرصة شهرين بعد خروج الجيش!

٦ - على عبد الملك الحوثي وأصحابه بمجرد إقرار هذه المقترحات عدم إظهار أيِّ مظهر للسلاح في المنطقة.

٧ - يتحمل المحافظ وعبد الملك الحوثي المسؤولية الكاملة عن أي تصعيد في المنطقة بعد إقرار هذه المقترحات.

٨ - إعادةُ بناء المدارس الزيدية التي تم هدمها أثناء الحرب وبعدها.

٩ - سحبُ جميع الخُطباء السلفيين، وإعادةُ مساجد المنطقة إلى أبنائها(!).

١٠ - إعادةُ المدارس التي صُودرت إلى أبناء المنطقة.

١١ - إعادةُ المراكز الزيدية، وعودةُ جميع مراكز التعليم الزيدي في المساجد حسب العادة التي كانت قبل الحرب.

١٢ - سحبُ (مركز دَمَّاج)[1] السلفي من المحافظة باعتبارها زيديةً، فوجودُ المركز استفزازٌ ومحاربةٌ للمذهب الزيدي(!).

١٣ - منحُ الحرية الفكرية الكاملة والسماح بممارسة جميع الشعائر الدينية حسب المذهب الإسلامي المعروف لأهل المنطقة دون أي اعتراض أو مضايقة(!).

١٤ - منعُ نشر جميع الكتب السلفية في المناطق الزيدية(!).

١٥ - الترخيصُ بإنشاء جامعة لتدريس العلوم الزيدية على غرار (جامعة الإيمان) السلفية، و(جامعة الأحقاف) الصوفية الشافعية(!).

١٦ - إطلاقُ جميع المعتقلين على ذمة أحداث صعدة بلا استثناء، وإغلاقُ الملف نهائياً.

---

(١) وهو المركز الذي أسسه وقام عليه الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله تعالى، العالم السني المحدث ذو الأصول الهادوية المنتمي إلى المنطقة!

١٧ – صرفُ مرتبات المدرّسين المنقولين كاملةً وإعادتُهم إلى مدارسهم السابقة.

١٨ – تغييرُ جميع المُدراء أو القادة الذين يرفضون تنفيذَ توجيهات المحافظ الذي يُعتبَرُ المسؤولَ المباشرَ أمام الرئيس.

١٩ – إعلانُ هذا الاتفاق في محضر رسمي ونشره عبر وسائل الإعلام الرسمية.

وهذه المطالب المتشددة – أكثر منها في مطالب الحوثي – يراها علماء الزيدية في بيانهم «المخرج لإنهاء النزيف في المحافظة، سواء من أبناء قواتنا المسلحة أو أنصار الحوثي من أبناء المحافظة»!

وهكذا فإن هذا الخلاف الدائر بين الحوثيين وبعض علماء الزيدية إنما هو خلاف ثانوي أشبه بتقاسم الأدوار ما بين تيارين: تيار مسلح (جناح عسكري)، وتيار دعوي ديني (سياسي). أو ربما هو خلاف حول التوقيت والأسلوب كما يراه بعضهم، فقد نشأ عام ١٩٩٦م انقسام داخل (الشباب المؤمن). وحسب قول محمد عزان[1] فإن الخلاف كان حول «المنهج الدراسي»! فقد صدرت «بيانات عديدة» ضد (الشباب المؤمن)، وتدخل العلماء والوجهاء في صعدة، وكلفت لجنة من العلماء بمراجعة المنهج.. ويضيف عزان: «كنا نميل إلى التركيز على التوسع في الجوانب العلمية، ودراسة الموروث الفكري بجرأة، والإجابة عن تساؤلات الطلاب حول المسائل الخلافية بحرية، بينما كان الفريق الآخر يعطي أولويات في التركيز على جانب العلاقات بين الطلاب والتهذيب الروحي». ويتابع – عزان: «وفي العام ١٩٩٩م زادت الخلافات، وكنا نتكلم عليهم خوفاً من الشماتة ومللاً من العودة إلى فترات المهاترات وتبادل التهم والتشنيع بمخالفة المذهب، والتشبث بما بقي من مواضيع الاتفاق».. «وبعد جدل دام لشهر ومفاوضات

(١) بات محمد عزان يظهر نفسه بشكل مستقل بعد تراجعه عن المشاركة مع الحوثيين واستقلاله عنهم، وهو أحد قوّاد (الشباب المؤمن) الذين تمت إزاحتهم من قبل الحوثيين؛ لكونه ليس «سيداً» من «آل البيت»! وقد أصبح إعلام الحوثيين يهاجمه مؤخراً!

جرت في العاصمة صنعاء اضطررنا إلى قبول تعديلات في (الشباب المؤمن)، ومنها توسيع نشاط (الشباب المؤمن) على أساس أن تكون المراكز الصيفية جزءاً من أنشطته ويتولاها كل عام فريق».

وأضاف: «ومع العام ٢٠٠١م كان الخلاف قد قسَّم الساحة بشكل بيِّن، ورفض فريق (الحوثي) بالوفاء بما تم الاتفاق عليه بأن تكون إدارة المراكز العلمية هذا العام إلينا، فصارت المراكز منقسمة بين إدارتين».

ويقول محمد عزان: في عام ٢٠٠٢م ظهرت شعارات حسين بدر الدين الحوثي «الموت لأمريكا والموت لإسرائيل»، وشيئاً فشيئاً، فإذا بأنصار ذلك الاتجاه يظهرون حالة من المبالغة في تقديس (الملازم)[١] التي كانت تفرغ من أشرطة صوتية، بشكل بالغ الغرابة لمن يعرف فكر الزيدية.. ويؤكد عزان أنه بعد اطلاعهم على تلك الملازم وجدوا فيها كثيراً مما لا يقروه ولا يتفقوا معه، وحملهم ذلك على التوضيح ومحاولة صدِّه وحصره، وبيان أنه لا يمثلهم - يقصد الشباب المؤمن - وأنهم لا يتحملون تبعاته؛ وأن ذلك لم يكن موقفهم فحسب بل موقف غيرهم من العلماء. ودخل التياران معاً في نزاعات على المناطق التعليمية في محافظة صعدة، واستمر ذلك حتى وقعت الحرب الأولى مع الحكومة في العام ٢٠٠٤م[٢].

إذن الخلافات وفقاً لهذه الرواية التي يوردها عزان هي خلافات داخلية، ولا تغير من واقع الأمر شيئاً.

---

(١) محاضرات مكتوبة على ورق يتم تصويرها وتوزيعها على الطلاب.

(٢) موقع (العربية)، في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧م.

الفصل الثالث: الحوثية.. المنهج والفكر والمسار:

المبحث الأول: الأبعاد المذهبية والطائفية في حركة الحوثي:

يعلن الحوثيون بصوت مرتفع أنّهم ينتمون إلى المذهب الزيدي، وأنَّ ولاءهم له، ونشاطهم من أجله. وهم يحاولون بهذا الأسلوب استمالة قلوب أتباع هذا المذهب إليهم في سبيل تحقيق غايات بعيدة عن المذهبية الفقهية بوصفها إطاراً للرؤية النظرية والبحث الفكري وتأصيل المسائل بشكل علمي وموضوعي. فالزيدية عاشت منذ قيام النظام الجمهوري في اليمن تمارس كغيرها من المذاهب نشاطها التعليمي والفكري والدعوي. ولم يسجل تاريخ النظام الجمهوري في اليمن أي نوع من العدوان أو الاضطهاد أو الإساءة على رموز هذا المذهب أو تراثه أو معالمه التاريخية.

وهذه الحقيقة يشهد بها الزيديون قبل غيرهم، فقد كتب محمد عزان مقالاً بعنوان (لولا الفتنة - في صعدة - ما سفك الدم ولا هدمت الدور ولا شردت الأسر ولا اعتقل الناس) في موقع (نيوز يمن)[1]، رداً على تصريحات يحيى الحوثي على قناة (الحوار)، في ٥/ ٣/ ٢٠٠٧م، حول أحداث صعدة. وقد اتهم فيه الحوثيين بأنهم «يقدمون المذهب الزيدي ضحية أخرى حينما يجعلونه عنواناً للمواجهة القائمة في صعدة، ويزعمون أن

---

(١) في ٧/ ٣/ ٢٠٠٧م.

الحرب قائمة هناك للقضاء على الزيدية، وإنما يهدفون بذلك إلى أمرين؛ أحدهما: استعطاف بعض أبناء المذهب الزيدي وكسب تأييدهم ودعمهم، وهو ما حدث ويحدث بالفعل لأسباب مختلفة. وثانيهما: التمويه على الخارج بتصوير ما يجري في صعدة وكأنه حرب إبادة لجماعة على أساس فكري، ليتسنى لهم بذلك تدويل القضية، وفتح الباب أمام التدخلات الخارجية».

ثمَّ بدأ بتفنيد هذا الزعم بعدة (حقائق)، منها:

أن «حملة الاعتقالات والتضييق لم تكن على أتباع المذهب الزيدي بسبب مذهبهم، بصرف النظر عن رأينا في تصور الحل، ولكنها كانت على مجموعة من الخارجين على القانون، أخافت المجتمع واعتدت على من لم يتفق مع أفكارها، وضيقت على الناس في الأماكن العامة، لاسيما المساجد، وصادف أنهم ينتمون إلى المذهب الزيدي؛ كما هي الحال في أنصار القاعدة الذين ضيقت عليهم الدولة ليس لأنهم ينتمون إلى أهل السنة، ولكن لأسباب أخرى».

وأنه «لا يمكن القول: إن الدولة استهدفت أتباع المذهب الزيدي لأنه جزء لا يتجزأ من تكوين الدولة، ولم يخطر ببال أحد هذا الفرز الطائفي القبيح، فكثير منهم شارك في قيام ثورة السادس والعشرين من سبتمبر، كما تؤكد ذلك الوثائق التاريخية وتنص عليه مذكرات قادة الثورة، مثل: المشير عبد الله السلال واللواء عبد الله جزيلان وغيرهما. وكثير منهم شارك في صياغة دستور الجمهورية اليمنية، وتأييده والدفاع عنه. وكثير منهم انخراط في مؤسسات الدولة القائمة على النظام الجمهوري، والعمل بموجب القوانين النافذة، والمشاركة في الانتخابات، وتأسيس الأحزاب التي تنص على وجوب الحفاظ على النظام الجمهوري نوعاً للحكم المبني على الشورى وحرية الآراء في إطار الإسلام».

مشيراً إلى أن المذهب الزيدي يحظى «باحترام المجتمع والسلطة كأي مذهب آخر في اليمن، ويشكل علماؤه جزءاً كبيراً من أعضاء جمعية علماء اليمن، والمفتي الجمهورية أحدهم، ولا يمكن إنكار أن جملة من الشخصيات البارزة من أتباع المذهب الزيدي يعدون ركناً ركيناً من قادة الدولة ومسؤوليها، حيث يشكلون حضوراً مميزاً بين مستشاري الرئيس، وأعضاء مجالس الشورى، والنواب، والوزراء، ومحافظي المحافظات، وقادة الجيش، وكبار شخصيات الدولة وأساتذة الجامعات، وأئمة المساجد».

ولـ «أن الدولة كانت ولا تزال الداعم الوحيد للمدارس الدينية الزيدية - كغيرها - وقد كان لجماعة (الشباب المؤمن) دعم خاص من الأخ رئيس الجمهورية، لما تميزت به من وسطية واعتدال، قبل أن ينشق عنها الحوثيون ويذهبوا في اتجاه آخر». . كما «أن الدولة هي التي وجهت بطباعة مناهج مراكزنا، سواء التراثية كما في (دار العلوم العليا)، أو المعاصرة كما في (منتدى الشباب المؤمن)».

ولكون أنه «ليس لأحد من أتباع المذهب الزيدي مشكلة مع الدولة بسبب المذهب طيلة العقود الماضية، وكنا ولا نزال نقيم الندوات، وندرس في الحلقات، ونفتح المراكز، ونخطب في المساجد، ونقيم الشعائر بلا اعتراض من أحد ما دمنا نتحرك وفق الدستور والقانون».

كما «أن وزارة العدل تولت طباعة أهم أمهات كتب المذهب الزيدي، مثل كتاب (شرح الأزهار) في عشرة مجلدات، وكتاب (الثمرات اليانعة) في خمسة مجلدات، وكتاب (البيان الشافي) في أربعة مجلدات ضخمة، وكذلك كتاب (ضوء النهار) في أربعة مجلدات. كما أن الدولة منحت تراخيص وتصاريح لكثير من مراكز البحوث والدراسات، والمؤسسات الثقافية، والمكتبات، ودور الطباعة والنشر، والصحف ومجلات، بل لم ينتشر المذهب الزيدي ويسمع في عصور الأئمة كما هو اليوم».

ولم ينكر محمد عزان «تعاطف البعض مع الحوثي ولكن ذلك إما بسبب عصبية، أو جهل بحقيقة الجماعة ومقاصدها، أو انخداع بما ترفع من شعارات براقة على مستوى الدين والمذهب والسلالة، أو ردة فعل لحدث عابر».

ودعا عزان «جميع علماء الزيدية ومثقفيهم وسياسيهم وشخصياتهم الاجتماعية إلى تجديد تأكيد موقفهم مما يجري في صعدة لكي لا تجر البلاد إلى فتنة مذهبية، ولا يستغل من قبل هذه الجماعة التي يعلم الجميع أنها لا تمثل المذهب الزيدي، وإن صادف أن أكثر أفرادها ينتمون إليه، لكي لا يلحق الضرر بالوطن والمواطن، والمذهب وسائر المنتمين إليه».

وفي تناقض عجيب ورغم أن مرتضى المحطوري أكد لوكالة الصحافة الفرنسية بأن «الحوثي لا يمثل المذهب الزيدي»[1]؛ إلا أنه يتهم «أطرافاً في الحكم» بأن «لها مصلحة في ضرب المذهب الزيدي، من خلال ضرب حركة الحوثيين»[2]!

إذن فالبعد المذهبي في حركة الحوثي إنما هو غطاء لبعث الطائفية وتوظيفها لمصالح سياسية. وهذا ما دفع الحوثي إلى إحياء القيم الثورية سواء كان ذلك بصورة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عند الزيدية أو بصورة الثورة الشعبية الطائفية كما عند الخميني.

لقد خلص مؤلف كتاب (صحوة الشيعة) إلى أن الصحوة الشيعية في العالم الإسلامي اليوم تشير إلى اتفاق في الرأي بين الحكومات والحركات الشيعية مؤداه: أن المكاسب المحققة في العراق لا بد من صونها وترسيخها، فالنتيجة الحاصلة من الحرب قد عادت بالنفع على الشيعة في كل المنطقة لا في العراق وحده. وكان لهذه الصحوة

---

(١) الشرق الأوسط، عدد ٩٦٣٥، في ١٥/٤/٢٠٠٥م.

(٢) الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٢١، في ٢/٣/٢٠٠٧م.

مفاعيل واستتباعات ضمنية، منها:

- أن روابط ثقافية ودينية أمتن سوف تستمر في التشكل بين شتى التجمعات الشيعية في المنطقة، وأن إجماعاً سوف يتعزز حول الحاجة إلى الدفاع عن قوة الشيعة السياسية.

- أن مثال العراق سوف يمارس «تأثيراً بالبيئة» على التجمعات الشيعية خارج العراق لتبدأ بالمطالبة بأن يكون لها صوت أعلى في إدارة الحكم داخل بلدانها.

- أن هذه المكتسبات على صعيد القوة والجزم سوف تعزز بدورها استدامة المكتسبات التي حققوها على صعيد القوة والنفوذ.

ويرى الكاتب أن العراق أطلق تفاعلاً متسلسلاً، وهذا التفاعل سيشتعل على نحو مغاير في لبنان والبحرين والسعودية، لكن المحصلة الإجمالية ستكون قوة شيعية أكبر ومزيداً من الصلات الثقافية الظاهرة بجلاء على امتداد الهلال الممتد من لبنان إلى باكستان[1].

إن مطالب الحوثيين التي تقدموا بها للصلح تشير إلى حدٍّ كبير إلى رؤية للاستفراد بالمنطقة ذات الأغلبية الزيدية حكماً وإدارة وتعبئة، وهو ما يمثل بذرة لمفهوم المناطق الطائفية والحكم الفدرالي كما هو حاصل في العراق، وإلا فما هو الداعي إلى النص على تحجير فكر المنطقة على مذهب واحد رغم وجود أتباع المذهب الشافعي أو المدارس الحديثية السنيَّة.

ومن المؤسف أن يكون الدِّين تقية للسياسة ومطية للمصالح والمكاسب الحزبية والفئوية.

---

(١) صحوة الشيعة، ولي نصر، ترجمة: سامي الكعكي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٧م.

المبحث الثاني: الانتماء الفكري والولاء السياسي للحوثية:

سبق في الفصول السابقة أن ذكرنا أن حركة الحوثي تستند إلى المذهب (الزيدي - الجارودي)، غير أن حسين الحوثي - ووالده من قبل - أدخلا على هذا الفكر أفكاراً من المذهب الإثني عشري ورموزه الدينية والسياسية، وإن لم يتحقق انتسابهم لهذا الفكر. والغريب في الأمر أن العلامة مجد الدين المؤيدي - رحمه الله تعالى - في كتاب (التحف شرح الزلف) ص٦٨، وهو يشرح خروج الإمام زيد بن علي بن الحسين على الأمويين يقول: «ولم يفارقه إلا هذه الفرقة الرافضة التي ورد الخبر الشريف بضلالها»!

ومع ذلك لا يتصور المرء كيف أنَّ حركة الحوثي حاولت التقريب بين فكر الجارودية والإثني عشرية!

بل كيف يبرر أتباع هذه الحركة تحالف الحوثيين مع الحزب الاشتراكي في حرب صيف عام ١٩٩٤م؟ وهل يتسق ذلك مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؟! وفي الشق الآخر يتحول تنظيم (الشباب المؤمن) من إطار حزب (الحق) الزيدي إلى حزب المؤتمر الشعبي العام، الذي جعل الحوثيين يصرحون بعد المواجهات بألفاظ تشير إلى تكفيره، من أمثال: كونه (طاغوتاً)، وأنه فاقد لـ (الشرعية الدينية)، وأنه (موال لليهود والنصارى)، وأنه (مرتدّ).. عدا أوصاف (الظلم) و (الفساد)!

إن الجمع بين هذه المتناقضات لا يمكن أن يستقيم مع ذي ديانة ومبدأ! فالفكر حكم على المطلق، وإذا تساوت الأشياء في أوصافها على الإطلاق تساوت في أحكامها، ولا يغير اختلاف مسمياتها من حقيقة الأمر شيء.

إنَّ هذا التقلب في الأفكار والولاءات يمثل ملحظاً رئيساً على المتابعين لحركة الحوثي منذ نشأتها والراصدين لموقف رموزها من القضايا المطروحة. فإن الرافع لشعار (الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل) لا يمكن أن يصف نظام (الملالي) في طهران الذي وقف إلى

جانب الاحتلال الأمريكي في أفغانستان والعراق بأنه نظام (عادل) و(مقاوم)، وإلا فما الفرق بينه وبين نظام (علي عبد الله صالح) الذي يرون إسقاطه؟

لقد استغل الحوثيون اللعب على الحبال كافة، فها هو عبد الملك الحوثي يؤكد أن انتماءهم لحزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) كان لعدة أسباب؛ أهمها: رفع التهمة عنهم «تهمة أنهم ما زالوا ملكيين»! وأشار إلى أن هذا الانتماء كان مقابل تحرك التجمع اليمني للإصلاح في المنطقة[1]!

إذن لم تكن النوايا خالصة من أجل قناعة فكرية أو إيمان بمنهج الحزب أو خضوع لولي الأمر، وإنما من أجل (رفع التهمة) ومقابل تحرك (الإصلاح)! فماذا يمكن تسمية مثل هذا الأسلوب؟ أليس (البراجماتية) الليبرالية؟!

إن تقييماً خاطفاً لهذه الأساليب التي انتهجها الحوثيون أمام ميزان الشرع يؤكد أن المذهب الزيدي يختطف لأغراض لا تزال غامضة عند الكثير، وهو ما يشير إليه محمد عزان في كتاباته. فلم يكن أئمة المذهب قديماً يجمعون بين هذا التناقض في الفكرة والولاء والمنطق، وبرغم ما يقال عنهم.

لقد كان منتظراً في إطار المذهب الزيدي أن تطرح حركات التجديد فيه - كغيرها من حركات التجديد في المذاهب السُّنِّية - رؤية مذهبية جديدة وفق مراجعة شاملة للموروث الفقهي لأئمة المذهب بوصفه اجتهاداً قابلاً للنظر والتقييم في ظل النصوص الشرعية ومقاصد الدِّين المستوعبة لتغير الزمان والمكان والحال، وأن تخرج بنظرية في السياسة الشرعية تتفق مع مبدأ الشورى الذي حُرِمَت الأمَّة منه تحت مبررات مختلفة، وتعزز اجتماع كلمة المسلمين بمذاهبهم الفقهية المعتبرة وحركاتهم الدعوية ومدارسهم الفكرية، وأن تقدم حلولاً لواقع الأمة من منطلق دور المرجعيات العلمية في معالجة الأوضاع وتحملهم مسؤولية الإصلاح والتجديد.

---

(١) ناس برس، في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧م، نقلاً عن صحيفة (الناس).

وقد مثلت مدرسة الإمامين ابن الأمير الصنعاني ومحمد بن علي الشوكاني نهجاً بارزاً في المذهب الزيدي وهو ما دفع بانتشار تراثهما العلمي في آفاق العالم الإسلامي شرقاً وغرباً، وجعل منهما منارتين للحضارة الإسلامية في اليمن في العصور المتأخرة؛ خاصة أن الظروف الحالية أتاحت لعلماء المذهب وطلاب العلم فيه، وفي غيره من المذاهب؛ الاطلاع على كتب المذاهب الأخرى واللقاء بمرجعيات علمية على مستوى الساحة الإسلامية والاتصال بها بشكل ميسر وإمكانية الحوار والنقاش العلمي في أجواء من التعايش السلمي القائم على الاحترام والتقدير.

إن قيام النظام السياسي في اليمن على أساس التعددية الحزبية والانفتاح السياسي سمح للتنظيمات السياسية المختلفة أن تعلن عن نفسها، وأن تعيد ترتيب أوراقها في سبيل الوصول إلى السلطة. وفي ظل الانسداد الذي فرضته القيادة السياسية في العمليات الانتخابية المتتالية فإن البحث عن سند أو دعم خارجي يصبح حلاً - في نظر بعضهم - مبرراً هذا الخروج عن الثوابت الوطنية بخروج النظام الحاكم ذاته في علاقاته بالخارج والاستقواء به وتمريره لخططه بغطاء السلطة والقانون والشرعية الدستورية!

وهكذا تصبح البلد رهينة للأجنبي من قبل السلطة أولاً، ثمَّ من التنظيمات السياسية ثانياً، وثالثاً من القوى الاجتماعية أو الأقليات التي ترى أنها ستفقد مقومات وجودها فيما لو بقيت هي المحافظة على (ثوابت الوطن)!

وهنا يجب التذكير بأن (الميثاق الوطني) الذي كان بمنزلة الرابط الفكري للمنضوين تحت المؤتمر الشعبي العام منذ الثمانينيات وإلى عهد قريب كان يعد (الحزبية) (دكاكين خيانة وعمالة)!

فإذا كانت القيادة السياسية هي أول من خرمت هذا الميثاق بإعلانها للتعددية الحزبية بوصفها أساساً للحكم ومبدأ للتداول السلطة؛ فقد شرعنت (الخيانة) و(العمالة) التي كانت تحرم أسبابهما بالأمس!

المبحث الثالث: أهداف حركة الحوثي وأجندتها السياسية:

لقد كان حسين الحوثي - الذي تزعم تمرداً (زيدياً)[1] في صعدة - يدرك جيداً أنه لن يستطيع في هذه المرحلة قلب نظام الحكم في اليمن المتسع جغرافياً بعد وحدته، والذي أصبح فيه أتباع المذهب الزيدي يمثلون نسبة أقل مما كانت عليه قبل الوحدة ونتيجة تسنن الكثير من مناطق الزيدية. وعليه؛ فقد كان للحوثي هدف مرحلي - فيما يبدو - يتمثل في بناء تنظيم حركي فكري قوي على أسس مذهبية وولاء طائفي ليحقق قدراً من التماسك.

وتشير حركة الحوثي إلى أنه اعتمد الأساليب ذاتها التي تسلكها التنظيمات الشيعية المدعومة من إيران؛ حيث العمل الثقافي والتدريب العسكري والتعبئة المذهبية المتطرفة وإيجاد نعرة طائفية حاقدة على الوضع ومستمسكة بمبدأ المظلومية الذي يجعل منها (عبوة ناسفة) جاهزة للاستخدام[2].

وانطلق الحوثي من هذا الأساس في العمل من بلاده التي يجد فيها معقل الولاء المذهبي والقبلي، موسعاً دائرة تأثيره في المناطق ذات الخلفية المذهبية كعمران والجوف وحجة وذمار وصنعاء.

---

(١) هذا التصنيف ليس من منطق طائفي لكن حقيقة الفكر والانتماء الذي يعتمده الحوثي في تمرده يقوم على هذا الأساس؛ كما سبق أن نقلنا عنه القول الدال على ذلك! وقد زعم محمد عزان - في حوار مع صحيفة الشرق الأوسط - أن حسين الحوثي كان دخيلاً على هذا التنظيم، وقال: إن منتدى (الشباب المؤمن) قام على أساس ديني «وكون الشباب أو أكثرهم كانوا من محافظة صعدة والمنتدى هناك أصلاً؛ فقد كانت خلفية المنتدى زيدية، لكن كنا - وحسب وثائقنا - نقدم رؤية منفتحة على الآخرين، نلتقي معهم أو نشترك في المنطقة المتفق عليها ونتجاوز الخلاف. وشُنَّت علينا حملة في عام ١٩٩٧م وعام ١٩٩٨م من قبل بعض الزيدية وأصدروا ضدنا فتاوى بأننا صرنا نسنن المذهب الزيدي». عدد ١٠٣٢١، في ٢/٣/٢٠٠٧م.

(٢) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.

ويبدو أن هناك من سعى في رعاية الدولة لهذه الحركة حتى تمارس أعمالها ومناشطها تحت مظلة آمنة. وكان أن انضمَّ أتباع الحوثي إلى (المؤتمر الشعبي العام)، في وقت كانت قيادته بحاجة إلى حليف جديد يقف إلى جانبها. وكان هدف الحوثي من ذلك إيجاد دعم وسبيل للتغلغل إلى وظائف الدولة ومؤسساتها تحت ذريعة التحالف الجديد.

وإذا كان الحوثي قد وقف إلى جانب الطرف (الخاسر) في أزمة ١٩٩٤م، وهو الحزب الاشتراكي اليمني أملاً في أن يتقاسم الطرفان كعكة الفوز، فيعود الاشتراكي إلى حكم الجنوب ويُعيد الحوثيون الحكم الإمامي إلى حكم الشمال، إلا أنه هذه المرة بدا وكأنه يُكفِّر عن إساءته بالوقوف إلى جانب حزب السلطة الحاكمة التي يتهمها بالعمالة لأمريكا!

وتشير بعض المصادر إلى أن حسين الحوثي تلقى تأهيلاً عالياً في إيران ودول عربية ذات وجود شيعي، في سبيل قيامه بهذا الدور على أساس من التقاء المصالح.

إلا أنَّ الذي أفشل هذا المشروع - بحسب جهات لم ترغب الإفصاح عن اسمها - هو وصول هذا المخطط الذي كان يدار من أطراف مختلفة إلى القيادة السياسية في وقت مبكر نتيجة معلومات استخبارية محلية وخارجية، وهو ما دفع بالقيادة السياسية إلى فك الارتباط ومطالبة حسين الحوثي بالقدوم إلى صنعاء بغية تقديمه للمحاكمة ربما تحت عنوان الخيانة العظمى!

وهذا الانكشاف قاد الأمور إلى المواجهة بين الطرفين.

ورغم عدم امتلاكنا لوثائق مؤكدة بهذا الاتجاه، إلا أن ما جرى يدل على ذلك من مواجهات مسلحة دامية بين القيادة السياسية التي قدمت الدعم واحتضنت هذا التيار في فترة من الفترات، وبين الحوثيين، وتحت ذرائع غير مفسرة ولا متجانسة، فتارة تحت مبرر ادعاء (النبوة)! وأخرى (المهدية)! وثالثة (الإمامة)! وهي أمور نفاها وكذبها الحوثي،

في حينه، وتارة تحت مبرر وقوع حوادث أمنية - لم تبلغ إلى حدِّ إعلان التمرد الكامل- وتارة تحت مبرر (الشعار)[1]! أو (الإرهاب)[2]!

وهي جميعاً مبررات لا تصمد أمام النقد الموضوعي والتحليل الواقعي للأمور.

كما أن الحوثيين أخفوا سبب هذه الحرب من جهتهم، وذهبوا إلى إلقاء اللوم على أطراف لا ناقة لها في الأحداث ولا جمل؛ فتارة أمريكا التي أنكرت علاقتها بالأمر! وتارة السلفيون! وتارة السعودية! وتارة أجنحة في السلطة تحقق مكاسب مادية لها[3]!

فالحوثيون لم يقدموا من جهتهم تفسيراً واضحاً للحرب؛ لأن أي تفسير يلامس الحقيقة سوف يكون بمنزلة كشف الأوراق وهو الأمر الذي تريد الدولة أن يصدر عنهم!

---

(١) يقول د. أبو بكر القربي: "هذه الشعارات - الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل - تتردد في عالمنا العربي، والشعب اليمني.. سنة وزيدية غير راض عن السياسات الأمريكية في فلسطين والعراق، والشعارات التي رفعها المتمردون هي محاولة لاستفزاز أمريكا واستعدائها على الحكومة اليمنية". الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٣٦، في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧م. وقد اتهم يحيى الحوثي الحكومة اليمنية بإيهام أطراف دولية بأن الحوثيين يشكلون خطراً عليها، بما في ذلك إسرائيل والولايات المتحدة! الشرق الأوسط، عدد ١٠٣١٦، في ٢٥/ ٢/ ٢٠٠٧م.

(٢) أشار رئيس الوزراء اليمني إلى أن الحرب على «الحوثيين» «جزء من الحرب على الإرهاب». عكاظ، عدد ٢١٤١، في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٧م.

(٣) اتهم عبد الملك الحوثي الدولة بأنها تعمل على «ما يقربهم من الأمريكيين أكثر».. و «ثانياً كانت هناك جهات داخل السلطة تناصبنا العداء وتستهدفنا من قبل الأحداث الأخيرة، يستهدفوننا كأفراد من فئة أو شريحة معينة نشطت ثقافياً واجتماعياً».. «إضافة إلى اليد الأجنبية الأمريكية التي تعمل على إثارة الفوضى في العالم الإسلامي وخلق فجوة بين الحكومات والشعوب وبين الشعوب نفسها، والضرب على وتر المذهبية والطائفية. وهناك جهات داخلية استغلت الظرف الدولي لتصفية حساباتها». وأضاف: «هناك قيادات في الجيش تبذل جهوداً كبيرة لفرض واقع سيِّئ في المحافظة وتحويلها إلى منطقة مستغلة لتحقيق مكاسب دولية ومالية، ويبدو أن دماء أبناء المحافظة أصبحت رخيصة إلى حد كبير في نظر السلطة، مع أن باستطاعتها العمل على أن تكون لها علاقات طيبة مع دول أخرى من دون أن يكون الثمن هو قتل أبناء الوطن وتشريدهم». ناس برس، في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧م، نقلاً عن صحيفة (الناس).

لكن الأمر لم يدم طويلاً حيث بدأت القيادة السياسية بالحديث عن مخطط بعيد. . يقول الرئيس علي عبد الله صالح: «هؤلاء مدعومون من بعض العناصر المتطرفة والمتعصبة في بعض الجهات الإيرانية، وهي التي تدعم هؤلاء من منطلق أنهم من آل البيت بحسب رأي تلك العناصر المتطرفة، ويشاطرونهم نفس الأفكار الضالة. . وبعضهم لديه أجندة لتصفية حسابات مع الولايات المتحدة الأمريكية على الأراضي اليمنية، وعلى حساب الدم اليمني».

إذن حركة الحوثي في بعدها الإقليمي هي تنافس بين قوتين تريد كل منهما الهيمنة على المنطقة: إيران وأمريكا! هذا أولاً. . ثمَّ يضيف الرئيس: «نحن الآن لماذا نواجه الإماميين في صعدة بحزم وبقوة؟ لأنه إذا عادت الإمامة فإنها سوف تجزئ اليمن إلى أربعة أجزاء وربما أكثر». . مشيراً في هذا الشأن إلى التحالف الذي تمَّ بين «قيادات في الحزب الاشتراكي» مع «بعض أحزاب في المعارضة والاستيلاء على السلطة في الانتخابات التي جرت في عام ١٩٩٣م وفي مقدمة هذه الأحزاب حزبا: الحق واتحاد القوى الشعبية، بالإضافة إلى التنظيم الوحدوي الناصري»[١].

وهذا الشق من حديثه يوضح البعد الداخلي للحركة بوصفها جزءاً من مشروع سياسي ذي طابع مذهبي منغلق[٢].

---

(١) انظر: الشرق الأوسط، عدد ١٠٧٩٩، في ٢٢/٦/٢٠٠٨م. وموقع (المؤتمر نت)، في ٢٢/٦/٢٠٠٨م.

(٢) أكد د. علي مجور - رئيس الوزراء اليمني - أن تنظيم (الشباب المؤمن) كان يسعى إلى «الطائفية» و«العنصرية» و«تقويض النظام السياسي برمته» و«استغلال المذهب الزيدي من ضمن المنطلقات الفكرية الرئيسية، واتخاذه مظلة للترويج للمذهب الإثني عشري». كما اتهم (الشباب المؤمن) بالسعي «لتشويه الحركات الإسلامية والفرق الإسلامية الأخرى، التي لا تنتمي إلى المذهب الجعفري الإثني عشري، وكانوا يقومون بحملات عنصرية واضحة في هذا الاتجاه». . وأن «حسين الحوثي كان يسعى دائماً لفتح المكتبات المختلفة للترويج للمذهب الإثني عشري». الشرق الأوسط، عدد ١٠٤٠١، في ٢١/٥/٢٠٠٧م.

ويبدو أن الحوثيين - ومن خلال رصد موقعهم الإعلامي (المنبر) - يستنون بحركة (حزب الله) في أعمالهم التنظيمية والحركية والعسكرية وفنون القتال والخطاب الإعلامي والتعبئة المذهبية الطائفية. ومن ثم فإن الحركة تكتفي خلال هذه المرحلة التي وجهت إليها حملات عسكرية عنيفة بأن تظهر بوصفها حركة شعبية لها مطالبها الحقوقية وتدافع عنها وتضحي من أجلها مع بقاء طابع الولاء الطائفي والتبعية المذهبية، بحيث يُعدُّ لها ألف حساب في الترتيب السياسي بوصف ذلك أقل تقدير في أماكن وجودها. وبالفعل برزت الحركة بعد إعلان الرئيس علي عبد الله صالح بوصفها قوة عسكرية وسياسية صاعدة، فقد أظهر الحوثيون احتفالهم بما أنجزوه من خلال عدة فعاليات جماهيرية أكدوا خلالها (انتصارهم) وكونهم رقماً صعباً في المعادلة القادمة.

وقد عزز هذا الشعور تراجع الدولة عن مشروع الحسم العسكري وتخليها عن أسلوب المواجهة المسلحة، وتوقيعها على اتفاقيات تلزمها بتلبية مطالب الحوثيين التي تشترط خروج القوات المسلحة من المناطق التابعة للحوثيين، و... و... و..!

ومنذ ذلك الإعلان بدأ المؤيدون والمتعاطفون مع هذا التيار يعلنون عن وجودهم هنا وهناك، وعن نجاح الحركة في مواجهتها مع الدولة بثباتها على مبادئها وتمسكها بشروطها! فلا يكاد يمر أسبوع حتى تطالعنا الصحف بأسماء جديدة تعلن انتماءها للمذهب الإثني عشري أو وقوفها إلى جانب الحوثيين في قضيتهم التي يصفونها بالعادلة.

لقد أصبح منطق الحوثيين بعد أربع حروب متتالية ما ذكره عبد الملك الحوثي في تصريح لصحيفة (الرياض)[1]: «لا نعير تهديدات السلطة أي اهتمام، ولدينا الاستعداد الكامل لمواجهة أي حرب جديدة. وإذا ما قاموا بالاعتداء لن تقتصر المواجهات على صعدة بل ستمتد إلى مناطق في شمال وجنوب البلاد وأماكن حساسة للسلطة ونحن

(١) عدد ١٤٥٦١، في ٦/ ٥/ ٢٠٠٨م.

جادون فيما نقول» . مؤكداً أنه ليس بإمكان السلطات حسم المعركة عسكرياً . . وأضاف : «مضت أربع حروب ! وكان عليهم أخذ العبرة ، وكانت النتيجة أن ازداد عدد أنصارنا في كل جولة» .

وهذا يؤكد وجود أجنحة خفية لهذا التيار في الأحزاب الأخرى ووسائل الإعلام المستقلة والمؤسسات المدنية وغيرها ، وهو ما يعني أن هناك خلايا أخرى تقوم ببناء قواعد حزبية لهذا التيار خارج إطار المواجهة المسلحة ؛ خاصة أنه يقيم في اليمن عدد من الشيعة القادمين من العراق وإيران ولبنان وسورية تحت أغطية مختلفة تعليمية وصحية وثقافية وتجارية .

المبحث الرابع: الملامح العامة لحركة الحوثي:

تتميز حركة الحوثي بأنها تنظيم حركي استطاع النفوذ إلى أتباع المذهب الزيدي لبناء قاعدة من الأتباع والجماهير الموالية له. وبالفعل استطاع الحوثيون - وربما بمساعدات خارجية - بناء هذا التنظيم خلال سبع سنوات فقط منذ توليه قيادة تنظيم (الشباب المؤمن) عام ٢٠٠١م؛ حسب تصريح محمد عزان.

وقد استطاع الحوثي بالفعل بث أفكاره في أوساط أبناء المناطق الزيدية التي تتسم غالباً في صعدة وعمران وحجة والجوف بالأمية والتعليم المتدني؛ نتيجة عوامل مختلفة، كما تتميز بالترابط والتعصب القبلي فيما بينها. ومن خلال جهود متواصلة كان الحوثي يعمل على تهيئة نفوس هؤلاء الأتباع لمواجهات مع عدو خارجي ليبرر عمليات شراء الأسلحة وتخزينها وإقامة التحصينات والتدريب القتالي.

ويبدي عدد من المراقبين تعجبهم من طبيعة التربية التي قدمها الحوثي لأتباعه إلى الحدِّ الذي جعل منهم جنوداً مجندين لأفكاره، كما يبدون تعجبهم من مقدار الأسلحة التي تتدفق إلى الحوثيين خلال حروب المواجهة التي دارت بينهم وبين الدولة، حيث استخدموا الأسلحة المختلفة ولم يشكل حجم الذخيرة أي عائق لمواصلة هذه المواجهات دون انقطاع يُذكر. كما أن التموين المستمر والتمويل المالي لم يقف دون توسيع رقعة المواجهة ولحاق المزيد من المجندين إلى صفوفهم، وهو ما يعني أحد أمرين:

أولاً: وجود جهات كبرى ممولة داخلياً وخارجياً، وهو أمر تتحدث عنه الصحف الرسمية للدولة.

ثانياً: وجود دعم وسند شعبي كبير في هذه المناطق التي يأوي إليها الحوثيون وينطلقون منها.

وكلا الأمرين لهما نسبة من الواقع والحقيقة القائمة، فالحوثيون يملكون روابط بشيعة المنطقة ابتداء من شيعة الخليج في السعودية والبحرين والكويت والعراق، ومروراً بلبنان وسورية، وانتهاء بإيران.

وهكذا نجد أنه اجتمع لحركة الحوثي البُعد الفكري والتنظيمي، والدعم المالي، والسند الاجتماعي، والتحالف مع جهات محلية وخارجية، والبيئة الجغرافية الملائمة إلى حدٍّ ما، وقوة السلاح[1]، و (المنبر) الإعلامي عبر صحف المعارضة والأحزاب الشيعية والصحف المستقلة ومواقع النت.

بالإضافة إلى ما سبق فإن استلهام زعيم الحركة حسين الحوثي لفكر الخميني وثورته في حديثه - كما سبق وأشرنا - جعل من التجربة الإيرانية مصدر إلهام للحركة؛ كما هو حسن نصر الله و(حزب الله). يقول عبد الملك الحوثي: «نحن ننظر إلى الإخوة المجاهدين في حزب الله بعين الإكبار والإجلال، ونكنُّ لهم كل المودة والتقدير، ونعدُّهم شرفاً للأمة الإسلامية وسادةً للمجاهدين في العالم، ونأسف للموقف السلبي من بعض الأنظمة العربية تجاههم»[2].

لهذا فقد استطاعت الحركة الصمود أمام دولة بمؤسساتها وأجهزتها العسكرية والأمنية والإعلامية كافة، وحققت خلال جولات المواجهة تماسكاً وثباتاً ضاعف من مستوى التعاطف معها والتأثر بها في بعض الأوساط الشعبية العامة بل النخب المثقفة أيضاً أحياناً!

لقد أكد عبد الملك الحوثي - في اتصال مع قناة (العربية) - أن جماعته تقاتل بإمكانياتها الذاتية وتستطيع الصمود لأشهر قادمة «لأنها تملك السلاح الذي يكفيها

(١) أجاب يحيى الحوثي في حوار مع برنامج (مباشر مع) على قناة (الجزيرة) في يوليو ٢٠٠٧م حول كيفية الحصول على السلاح؟ بأن هناك جهات وأناساً في السلطة باعوا السلاح للمقاتلين في صعدة، مشيراً إلى أن أرقام الأسلحة التي تمَّ تسليمها إلى الدولة تؤكد ذلك.

(٢) صحيفة (الأخبار) اللبنانية، في ٤/ ٧/ ٢٠٠٨م.

للمواجهة»! وأن «عمليات عسكرية وإمكانيات عديدة لا زالت بحوزتهم لم تستخدم حتى الآن»! وأضاف أن لديهم «قدرة على مواصلة الحرب بإمكانيات عالية واستخدام الأساليب المتنوعة والفدائية خلال الأيام القادمة إذا استمرت السلطة في مواصلة حربها ضدنا»! وأن انضمام المؤيدين والأنصار إلى جماعته يتزايد يوماً بعد آخر. ونوَّه الحوثي بوجود إرادة وعزيمة لديهم «قادرة على قهر أي جيش يحاول النيل من شرفهم وكرامتهم»[1]!

وهنا تجدر الإشارة إلى أن وجود حركة بهذه الصفة وفي ظل الأزمات المتتالية على اليمن سيجعل من قيام حركات بهذه الملامح – مع ما أشرنا إليه من وجود تنوع مذهبي وفكري في اليمن – مشهداً متكرراً، خاصة أن القوى الخارجية قد تعمل على تعزيز قيام حركات بهذا الحجم لتفتيت بنية المجتمع وتدميره في صراع طائفي وعرقي كما يحدث في العراق.

أما محاولة بعضهم تغطية ملامح الحركة المذهبية والطائفية في سبيل تحسين صورتها، على غرار ما حدث في لبنان لـ(حزب الله)؛ فلا تعدو أن تكون عملاً دعائياً إما ساذجاً أو مدفوع الثمن؛ نظراً لكون الواقع الملموس في الساحة يثبت بما لا يدع مجالاً للشك واستناداً إلى تصريح قادة هذه الحركة أن الحديث عن حركة حقوقية أو شعبية هو من قبيل الضحك على الذقون!

وهنا ننقل حديثاً أدلى به محمد بدر الدين الحوثي – عضو الهيئة الإدارية لمنتدى (الشباب المؤمن) وأحد المؤسسين له – لموقع (المنبر) الناطق باسم الحركة؛ والذي شمل جملة من القضايا وجاء فيه البعد المذهبي الطائفي في شعور وخلفية حركة الحوثي.

فهو يقول: «نحن لب الزيدية عقيدة وفكراً وثقافة وسلوكاً». وأضاف: «ونسبة الزيدية إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام هي نسبة حركية وليست نسبة مذهبية كما هي

(١) العربية، في ٥/ ٥/ ٢٠٠٧م.

بالنسبة لأتباع الإمام (الشافعي) رضي الله عنه، وغيره من أئمة المذاهب». . ونفى أن يكونوا بوصفهم حركة خارجين عن الزيدية «سواء بهذا المفهوم الذي ذكرناه أو غيره». . أو أن يكونوا (إثني عشرية) «وإن كان هناك قواسم مشتركة بيننا وبين (الإثني عشرية)، فهي موجودة كذلك بيننا وبين بقية المذاهب كلها». وقال: «ومن أراد معرفة حقيقة ما هو فكرنا ومذهبنا ومن نحن فليراجع كتب الوالد العلامة فقيه القرآن والسنة السيد بدر الدين الحوثي، وهي نحو ٣٠ مؤلفاً، وأهمها كتاب (تحرير الأفكار) وكتاب (الغارة السريعة)، وهما من الردود على مقبل الوادعي، وكذا كتاب (الإيجاز في الرد على فتاوى الحجاز) وكتيبات (من هم الزيدية؟) و(من هم الرافضة؟) وغير ذلك، وله أيضاً كتاب (التيسير في تفسير القرآن الكريم) قد تم طبع الجزء الأول منه».

وأضاف محمد الحوثي: «لقد تعايش الزيود مع الشوافع مئات السنين، ونحن تعايشنا حتى مع السلفيين، فها هو مركزهم الأم لا يبعد عن مدارسنا ومساجدنا بدماج نفسها إلا مئات الأمتار، كما لا يبعد عن مسجد ومدرسة الإمام الهادي يحيى بن الحسين - عليه السلام - في مدينة صعدة سوى بضعة كيلومترات، وعلى مدى أكثر من ٢٠ سنة، ونزاعاتنا معهم لا تتعدى النزاع الفكري ومقارعة الحجة بالحجة، مع أنهم يُفْرِطُون كثيراً في النيل من عقيدتنا».

وأضاف: «ومعلوم للجميع كيف كان الوضع قبل الوحدة، والذي خلاله تعرض المذهب الزيدي وأبناؤه لقمع رهيب في محاولة جادة من قبل السلطة لطمس الهوية الزيدية». . «وفي ظل هذا الوضع لم يكن أحد يفكر في أي نشاط سياسي لا سراً ولا علناً، بل كانت قضية تدارك الفكر الزيدي وصيانته من أطماع الطامعين هي كل ما يفكر فيه المهتمون بالأمر». . «وبعد تحقيق الوحدة في مطلع التسعينات وبعد السماح بالتعددية السياسية. . رأى العديد من الآباء العلماء والشباب المستنير إنشاء حزب سياسي، سمي (حزب الحق)، برئاسة السيد العلامة مجد الدين المؤيدي، ونيابة السيد

العلامة بدر الدين الحوثي، إضافة إلى أمينه العام السيد أحمد الشامي، وكانت انطلاقته القوية خصوصاً في السنوات الأولى قد تسببت في ذعر السلطة وانزعاجها بسبب الثقل الكبير الذي كان يحظى به الحزب في الساحة. وضاقت السلطة ذرعاً ولم يستقر لها قرار، فعملت على تقويضه أو احتوائه أو تدجينه وبمختلف الوسائل والأساليب الماكرة، واستعانت ببعض مشايخ البلاد، والشخصيات الاجتماعية العميلة لها، فتم اختراقه وزرع الفرقة والاختلاف بين بعض قياداته. ولقد قدم العديد من العلماء والشباب الواعين جهوداً عظيمة في محاولة لتدارك الخطر والتنبيه إلى المؤامرات التي تحاك ضد الحزب، تحولت فيما بعد إلى جدل عقيم مع بعض القيادات غير الواعية، وباءت بالفشل كل المحاولات الجادة والمتكررة، ولفترة طويلة، حتى خيم اليأس من إمكانية تصحيح المسيرة وفق مشروع أهداف الحزب ولوائحه وبرامجه، فكانت الاستقالة من الحزب هي الخيار الأسلم، بعد قناعتهم بأن ديمقراطية السلطة لا تعدو كونها شكلية ومزيفة، وأن قيام حزب سياسي مستقل وفق الدستور والقانون غير ممكن أصلاً، فتمت استقالة عدد كبير من قياداته وأعضائه في محافظة صعدة بالذات، حيث اتجهوا بعدها للتعليم والتعلُّم والتأليف والتحقيق والأعمال الثقافية وبنشاط جيد وطموح قوي، بعد أن ملوا التحزب والحزبية في ظل نظام لا يعرف من الديمقراطية إلا الاسم، وانطلقت المسيرة تحت شعار الآية الكريمة ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: ١٢٥]، في ظل المؤسسة التربوية التعليمية التي أطلق عليها اسم (منتدى الشباب المؤمن)».

وحول مطالبهم يقول: «الواقع أنه بأدنى تأمل في الوضع الذي تعيشه الزيدية نجد الإجابة عن هذه التساؤلات؛ إذ إنه معلوم للجميع ما تعانيه الزيدية من اضطهاد وحرمان وتمييز عنصري وطائفي منذ انقلاب ١٩٦٣م، والذي لم يَعُد انقلاباً على حاكم معين أو أسرة بعينها، بل تم الانقلاب على ذلك الانقلاب وتحول إلى انقلاب على الهاشميين عموماً، وعلى مدى العقود الماضية والإعلام السلطوي يكرس جهوده في تشويه

صورتهم والنيل منهم، وتصاعدت حدته أكثر مع مرور الأيام حتى وصلت به الوقاحة إلى درجة سب كبار أئمة الزيدية ابتداء من أول الأئمة في اليمن وصاحب الفضل الكبير على اليمنيين الإمام الهادي يحيى بن الحسين عليه السلام. ثم تطور الانقلاب أكثر، بعد تغلغل الوهابية في اليمن، حتى استهدف الانقلاب المذهب الزيدي والزيدية بشكل عام، ومهما خادعوا وضللوا بادعاء أنهم لا يستهدفون الزيدية.. فإن تصرفاتهم والواقع المرّ الذي تعيشه الزيدية يشهد بما قلنا؛ وبأدنى مقارنة بين ما تتمتع به الزيدية من الحقوق وما يتمتع به غيرها من الوهابية أو الصوفية أو غيرهما؛ تظهر الحقيقة.. إذن مطالبنا هي مطالب أي أمة أو طائفة تعاني من التمييز العنصري والطائفي، مضطهدة في فكرها وعقائدها، مصادرة حريتها»! ويضيف: «إنني أعتقد أن التوجه الطائفي العنصري ضد الزيدية والهاشميين إنما هو استجرار لتاريخ قمعي وإرث لتركة غنية بالأحقاد والظلم والاضطهاد، خلّفها لهم أئمة الجور من الأمويين والعباسيين الذين لطخوا صفحات التاريخ بجرائمهم ضد أهل البيت وشيعتهم عبر مئات السنين، وهذا ما نلمسه واقعاً معاشاً قولاً وعملاً، وكلنا يقرأ ويسمع ويشاهد ما تبثه وسائل إعلامهم ﴿وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ثم حروبهم الظالمة المتتالية على الزيدية في صعدة وغيرها».. ويواصل القول: «إن هذا التوجه الحاقد كان من جملة الدوافع والأسباب لإشعال الفتنة وتأجيج نار الحرب في محافظة صعدة، كما يلاحظه من له أدنى متابعة للأحداث منذ الحرب الأولى بمران، إضافة إلى تلك الدوافع غير الخافية على أحد، والتي أفرزتها العلاقات المتنامية مع الإدارة الأمريكية، وهي أسباب كلها تندرج ضمن المخطط الاستعماري الذي تنفذه الإدارة الأمريكية وعملاؤها تحت مسمى (مكافحة الإرهاب). إذن.. وفي ظل هذا الوضع المزري للزيدية والذي يلمسه كل عاقل منصف؛ أفلا تكون مطالبنا واضحة جلية؟ ألا نستحق العيش بحرية وكرامة في ظل ما يسمى دولة النظام والقانون؟ أين هو فكرنا وعقائدنا في المناهج التعليمية؟ أين الأساتذة والمفكرون

والمثقفون الزيديون في كافة المؤسسات الثقافية الرسمية؟ أين المشاريع التنموية في بلاد الزيدية؟ قارنوا بين وضع الزيود وغيرهم من التيارات الأخرى في هذه المجالات على الأقل! وهل من المعقول أن يمنّوا علينا بموظف زيدي هنا أوهناك ممن لا يعرف من الزيدية سوى الإرسال في الصلاة؟! وأكثرهم يكونون في وظائف سيئة كالجمارك والضرائب والمالية ونحو ذلك! لكن أين العلماء الأخيار؟ أين الواعون والمثقفون؟ أين الأكفاء الأمناء المخلصون؟ هؤلاء كلهم مهمشون كلهم مبعدون»! . . «فهل يكفي الزيدية رفع الأذان من الجامع الكبير بحي على خير العمل؟ هذا خداع، وهل يكفي أن يقال: إن رئيس الجمهورية زيدي وهو يذبح أبناء الزيدية في صعدة؟! ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْبَلاءُ الْمُبِينُ﴾ [**الصافات**: ١٠٦]. ألا تهدف هذه المقولة إلى تحميل الزيدية أخطاء هذا الرئيس من قِبَل من لا يعرف من هم الزيدية؟».

وعبَّر محمد الحوثي عن أن هذه الحروب التي خاضوها - منذ ما يقارب أربعة أعوام - ليست من أجل نيل تلك الحقوق والمطالب، و «إن كان التمادي في سلبها والإمعان في القهر والحرمان مما ينذر بتفجر الوضع العام الذي قد لا يمكن لأحد من السيطرة عليه». وأضاف: «هذه الحرب فرضت علينا فرضاً». . و«اضطررنا اضطراراً للجوء إلى سلاحنا دفاعاً عن النفس».

وفي ثنايا حديثه عن الأوضاع التي تلت المواجهات والتي مثلت استفزازاً لهم يتحدث محمد الحوثي عن سيطرة الوهابيين على المساجد، ونشرهم أفكارهم بالقوة بمساندة السلطات هناك! ويقول: «كانت نشأة المنتدى استجابة للواقع الذي كان يعيشه شباب الزيدية من جهل وضياع؛ خصوصاً أن الدعوة الوهابية في صعدة في أوج نشاطها»[1]!

وهكذا نجد أن النفس المذهبي الطائفي موجود في مسار الحركة فكراً وحركة وهدفاً وولاء.

(١) موقع (المنبر)، في ٣/٩/٢٠٠٧م.

الفصل الرابع: مصادر قوة الحركة:

المبحث الأول: نقاط القوة الذاتية والفرص المتاحة:

إن اليمن الذي يزيد عدد سكانه عن عشرين مليوناً، ويشكل الزيدية فيه خُمْس عدد السكان - تقريباً - انفتح سياسياً بعد الوحدة في عام ١٩٩٠م، وأتاح لجميع الشرائح والتوجهات الاستفادة من الوضع الجديد. وبالفعل استفاد بعض أتباع المذهب الزيدية بدورهم من التغير الحاصل من خلال تأسيس بعض الأحزاب السياسية، أو الانخراط في أحزاب أخرى كالمؤتمر والاشتراكي وغيرهما، أما الإصلاح فالذين انخرطوا فيه من الزيديين هم بالأساس منحدرون من عوائل ذات أصول زيدية لكنهم متسننين.

هذا الانفتاح والتعدد السياسي والحرية الإعلامية أسس لمرحلة جديدة أعطت الفرصة للقوى الفكرية والمذهبية والحركية كافة لترتيب تنظيماتها وأحزابها بما في ذلك الزيديون. كما أن الصراع الذي تلا هذا الانفتاح بين شريكي الحكم - المؤتمر والاشتراكي - أشغل قوى السلطة عن تحركات بعض التيارات وشغلها عن مواجهتها بل أفسح المجال لوجود تحالفات جديدة بين القوى السياسية على أساس من الأهداف والمصالح المشتركة. وهنا جاء موقف الأحزاب الشيعية المساند للحزب الاشتراكي لأسباب من أهمها:

- حقد التيارين على الحركة الإسلامية التي كانت في ذلك الحين ربيبة السلطة في الشمال وحليفاً له. فالاشتراكيون والإماميون يحملون على حركة الإخوان المسلمين حقداً لاعتبارات أيديولوجية وتاريخية.

- رغبة كلا التيارين في الانقضاض على سلطة الحكم وإزاحة القوى الحاكمة لاعتبار الثأر التاريخي بينهم.

- وجود تنسيق وعلاقة مسبقة واتصالات منذ فترة حروب المناطق الوسطى التي تحالفت فيها بعض القوى اليسارية مع القوى الإمامية.

غير أن الحظ لم يساعد التيارين على تحقيق أهدافهما من خلال حرب (٩٤)، وخسر كل منهما جولة من جولات الصراع السياسي على الحكم.

والحزب الحاكم الذي انتصر في الحرب عمل - تحت ضغوط خارجية وإيعاز من أطراف داخلية - على إقصاء الحركة الإسلامية وقلب ظهر المجن لها، ليدفع بها إلى صف قوى المعارضة بأساليبه الاستبدادية التسلطية ومواجهته إياها في الانتخابات والمؤسسات والوظائف والمشهد الإعلامي.

وشيئاً فشيئاً استطاعت بعض القوى أن تدفع بالمؤتمر والقيادة السياسية إلى التخلص من الحلفاء التاريخيين كافة والاعتماد على الذات في سبيل توريث الحكم وإقصاء أي محاولة لإزاحة العائلة الحاكمة من السلطة، وهذا ما دفع بعض الأطراف والشخصيات الاجتماعية والقبلية والحزبية إلى رفع حدة الخصومة مع المؤتمر الشعبي العام والرئيس علي عبد الله صالح. في وقت كانت القوى اليسارية تعمل على رصِّ صفوف قوى المعارضة في تكتل سياسي يجمع المتناقضات الفكرية والمذهبية في بوتقة عمل مشترك. وكان جار الله عمر مهندس هذا الكيان الجديد الذي أعلن عنه في ٦ فبراير ٢٠٠٣م.

وضمَّ الكيان السياسي الجديد الإصلاح (الإسلامي) والاشتراكي (اليساري) والحق

واتحاد القوى الشعبية (الشيعيين) والبعث والناصري (القوميين). وجاء الإعلان عنه باسم (مجلس أحزاب اللقاء المشترك). وبهذه الخطوة فقد النظام الحاكم حلفاءه بالأمس ليصبح منفرداً بالحكم لكن مجرداً من الحليف.

في هذه الأجواء وتحت ذريعة العمل من أجل المذهب الزيدي الذي اختطف من قبل السلطة أو الوهابية – حسب تعبير الحوثيين – جرى العمل على تأسيس كيان مذهبي لتأطير العناصر المذهبية وفقاً لرؤية خاصة، فكان تنظيم (الشباب المؤمن) الذي استطاع اكتساح الساحة في المناطق الزيدية من خلال الدروس والمناشط العلمية والدعوية والثقافية، وشيئاً فشيئاً تكون لهذا التنظيم – الذي تزعمه عدد من المرجعيات الزيدية (الجارودية) كبدر الدين الحوثي – قاعدة جماهيرية عريضة في المناطق الزيدية من صعدة إلى الجوف وعمران وصنعاء وذمار وحجة.

ويقول محمد عزان – الأمين العام السابق لمنتدى (الشباب المؤمن) –: إن فكرة الشباب المؤمن كانت عبارة عن فكرة دينية.. منتدى يجتمع فيه الشباب وتدرس فيه بعض الدروس الدينية والفكرية. وكان الهدف منه توعية الشباب وإخراجهم من حالة القوقعة والتعصب وما شابه ذلك. واستمر المنتدى فترة طويلة حوالي عشر سنوات منذ عام ١٩٩٠م وحتى عام ٢٠٠٠م، ولهم أدبيات وكتب ونشرات تعكس فكرتهم ورؤيتهم المنفتحة الواعية المدركة إلى أقصى الحدود. لكن جاء الأخ حسين بدر الدين الحوثي وتبنى خطاً آخر ونهجاً جديداً وحاول أن يسير بهما من خلال الشباب المؤمن، وواجهناه حينها، وحاول التغيير في المناهج، وهو ما أدى إلى أن أعلن لنفسه تياراً آخر يسمونه حالياً حركة الشعار.. ولا علاقة للشباب المؤمن بما يجري، وكثير منهم هم ضد الحركة الحالية حتى قبل أن تختلف الحركة مع الدولة[1].

---

(١) الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٢١، في ٢/٣/٢٠٠٧م.

لقد استطاع حسين الحوثي تزعم التنظيم بوصفه (سيداً) كما يطلق على المنتسبين لـ(آل البيت) في اليمن في ظل ثقافة الإمامية والتشيع. ونتيجة اقتراب المذهب الجارودي من المذهب الإثني عشري في بعض الجوانب استطاع الحوثي أن يوجد من هذا التقارب الفكري مدخلاً للعلاقة مع إيران التي مكث فيها مع والده عقب حرب (٩٤). فمثلت الأرضية المذهبية بيئة مناسبة لتقبل تواصل من هذا النوع فيما يبدو، وإن حاول الحوثيون التبرؤ من ذلك. ففي حين رأت إيران في دعمها للحوثي وسيلة لنشر الفكر الإثني عشري بغضّ الطرف عنه وتبني سياسة الانفتاح معه، في مقابل ذلك يحصل الحوثيون على سند ودعم مالي ومادي ومعنوي لصالح مشروعهم السياسي؛ كما هو مبين في هذا البحث. وبذلك يحقق هذا الالتقاء لكل طرف مصالحه الخاصة تجاه خصوم مشتركين لكلا المذهبين، هم: نظام علي عبد الله صالح و(الوهابيون)؛ حسب وصف الشيعة.

وهكذا امتلك الحوثيون بعداً أيديولوجياً وغطاء مذهبياً لحركتهم، وهو ما أوجد له القبول والانتشار في ظل عوامل أخرى. يقول عبد الملك الحوثي: «لنا امتداد شعبي واسع في محافظة صعدة، وحجم الحوادث وانتشارها على نحو واسع يشهد على ذلك. تفاعل الناس معنا كبير، كما أن الجميع يضيقون ذرعاً بالممارسات الظالمة من جانب السلطة، التي يعاني منها الجميع»[1].

ومما أعان هذه الحركة على تحقيق لُحمَة قوية بين عناصرها طبيعة العصبية القبلية التي تتميز بها غالبية المناطق التي تنتمي إلى المذهب الزيدي، بحيث يلتقي المذهبي بالأسري في بوتقة واحدة، ليصبح الولاء بالهوية (المتمثلة في المذهب والقبيلة) المحك الحقيقي للانتماء. فغالبية أبناء هذه المناطق إما منتسبون لآل البيت أو هاشميون أو موالون لهم. وهي مناطق تكثر فيها الأمية والجهل وتقل نسب التعليم ومعدلاته في أوساطهم، كما أنها مناطق قبلية منغلقة على ذاتها ولم تحتك بغيرها مدنياً نتيجة وعورتها وتقاليدها

(١) صحيفة (الأخبار) اللبنانية، في ٤/ ٧/ ٢٠٠٨م.

المتشددة، وهذا ما جعل هذه المناطق وإلى عهد قريب خارجة عن سلطة الدولة ونفوذها، كما أنها تفتقد لمقومات العمران المدني والرقي الحضاري، فهي تفتقد للخدمات الرئيسية من طرق وكهرباء ومياه وهواتف ومراكز تعليمية وصحية وغيرها، وغالباً ما يعتمد الناس فيها على الزراعة أو الرعي أو التجارة، وهي أشبه بأماكن نائية إلى حدٍّ كبير.

في جانب آخر، ونتيجة الصلح مع قوى الإمامة عقب حصار السبعين، نظراً لإيمان القيادة السياسية في السلطة بدور بعض القوى الإقليمية في دعمهم، ورغبة في إنهاء الصراع بين الجمهوريين والملكيين، والذي اختير للقيام به العقيد يحيى المتوكل[1]؛ امتلك الإماميون نصيبهم من السلطة وأصبحوا جزءاً منها. ومع الوقت استطاع كثير منهم الوصول إلى مواقع أكثر وأرفع. فكانت بعض الوزارات كالأوقاف والعدل في أيديهم.

وهذا الانتشار لهم في أجهزة الدولة ومؤسساتها ومرافقها هو الذي ساعد الحوثي في حربه ضد الدولة. حيث مثل هؤلاء طابوراً خامساً للحوثيين وجزءاً من المشروع السياسي لهم. وهو ما دفع الرئيس إلى القول: . . . تلك العناصر الإمامية المتمردة لها جذور، ومعها عناصر في صنعاء تدعمها بالمال والحملات الدعائية والبيانات ومواقع الإنترنت وبشتى الوسائل[2].

وفي رسالة بدر الدين الحوثي إلى جواد الشهرستاني ما يشير إلى ذلك. تقول الرسالة: «لدينا معرفة كاملة بما يدور في دهاليز النظام الحاكم، نظراً لوجود عناصر أمنية مسؤولة في السلطة قريبة من أعضاء الحركة، ونحن نعرف خصومنا من كبار المسؤولين،

---

(١) اللواء يحيى المتوكل في ذكرى رحيله الرابعة، د. علي عبد القوي الغفاري، موقع (المؤتمر نت)، في ١٣/ ١/ ٢٠٠٧م.

(٢) الشرق الأوسط، عدد ١٠٧٩٩، في ٢٢/٦/٢٠٠٨م. وموقع (المؤتمر نت)، في ٢٢/٦/٢٠٠٨م.

وهم لا يعرفون أن لدينا خمسة من الوزراء بين مؤيدين ومناصرين لحركتنا، مع وجود أربعة من المحافظين من الأتباع أو يضمرون الشر للحكم الظالم جهاراً نهاراً، ويعملون على دعم الشباب المؤمن دون خوف»[1].

إضافة إلى ذلك استطاع الحوثيون بتعاطفهم مع قضايا الناس كسب ودِّهم وحبهم، في مناطق تعاني من الفقر بشكل كبير. فقد تبنوا أعمالاً خيرية وإنسانية في هذه المناطق التي أغفلتها الدولة والجمعيات الخيرية الأهلية التي يقتصر نشاطها غالباً على ضواحي المدن الرئيسية.

وقدموا خطاباً دينياً يمس احتياجات الناس وفق رؤية مذهبية تناسب طبيعة المجتمع المحلي وتقاليده وأعرافه؛ لذلك جاءت محاضرات حسين بدر الدين الحوثي في غالبها باللهجة العامية البسيطة الخالية من أي تعقيد وتكلف. ومن بين القضايا التي تبنتها حركة الحوثي ما ذكره عبد الملك الحوثي حيث قال: «التيار الحوثي هو عبارة عن مجاميع شعبية تتحرَّك سلمياً لمعارضة الهجمة الأمريكيّة الإسرائيليّة على العالم الإسلامي عبر شعارها الشهير (الله أكبر.. الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. اللعنة على اليهود.. النصر للإسلام)، والدعوة إلى مقاطعة البضائع الأمريكية والإسرائيلية، ونشر الثقافة القرآنية في مواجهة الغزو الفكري. وهو ليس حزباً سياسياً»[2].

والتعبئة ضد إسرائيل وأمريكا لها قبولها في الأوساط اليمنية التي تتمتع بعاطفة جياشة ونخوة عربية وغيرة إسلامية. فكان شعار الحوثيين بمنزلة الاستجابة لنداء وجداني في نفوس اليمنيين الذين وقفوا في كثير من القضايا إلى جانب المسلمين شرقاً وغرباً.

(١) رسالة بدر الدين الحوثي إلى جواد الشهرتساني أرسلت قبل سنوات، ونشرتها عدة وسائل إعلام، منها: موقع (مأرب برس) ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٨م. وهي وإن لم توثق لكنها تتضمن أموراً أقرب إلى الواقع والحقيقة القائمة للعيان. وتجدر الإشارة إلى أن تفاصيل الوثيقة نشرت في كتاب (الزهر والحجر)، ص(٣٥٣ – ٣٥٥)، كما أعيد نشرها في كتاب (بوائق رافضة اليمن).
(٢) صحيفة (الأخبار) اللبنانية، في ٤/ ٧/ ٢٠٠٨م.

وكانت التعبئة والشحذ العاطفي يأتي تحت مبرر هذا الشعار. ويبدو أن الحوثيين استفادوا من تجارب صدام حسين سابقاً وحسن نصر الله لاحقاً في رفع الشعار المعادي لإسرائيل وأمريكا لتجييش الناس وتحريكهم في إطار من التبعية لحامل الشعار!

وقد ساعد وجود السلاح في مناطق نفوذ الزيدية بشكل ميسر - حيث يقع أحد أهم أسواق السلاح في منطقة (الطلح) بصعدة - على قدرة الحركة على توفيره وتوفير الذخائر له، علماً بأن السلاح متوفر في كثير من المحافظات الشمالية وغالباً ما تقتني القبائل أسلحة مختلفة ومتنوعة.

كما أن زيادة نقمة الناس على النظام الحاكم وتذمرهم منه أفسح المجال لحركة الحوثي لطرح فكرة البديل إما بالعودة إلى الإمامة - حسب الرسالة الموجهة من بدر الدين الحوثي إلى جواد الشهرستاني - وإما بالانقلاب على النظام.

وقد أشار عبد الملك الحوثي إلى أن أكثر اليمنيين يتفقون على «طغيان النظام، وأنه لم يقدم للشعب إلا الجهل والمرض والحروب والدمار»، وأن أغلبهم مجمعين على «ضرورة تغيير هذا الواقع. وهذه خطوة مهمة يمكن أن تليها خطوات أخرى في تنسيق المواقف وتكاتف الجهود بما يغيّر الواقع المأساوي والمظلم الذي يعيشه الشعب اليمني المظلوم».. مع كونه عبر عن أن نظام علي عبد الله صالح فاقد للشرعية فإن «كان المقصود بالشرعية الشرعية الدينية؛ فلا شرعية دينية لأي ظالم؛ سواء باسم إمام أو رئيس أو ملك أو أمير. وإن كان المقصود الشرعية الديمقراطية فهذا يعود إلى مدى التطابق بين الأسس الديمقراطية في الحكم والممارسة. أما لماذا لم نلجأ إلى المؤسسات الدستورية بدلاً من حمل السلاح؟ فنحن لم نحمل السلاح من أجل تحقيق طموحات معينة، نحن ننشط ثقافياً واجتماعياً وسياسياً وبالطرق السلمية، والسلطة هي التي حملت السلاح علينا وعاملتنا بالعنف من

دون مبرر»[1].

وبحسب تصريح مرتضى المحطوري فالمرجعية الدينية والسياسية في الفكر الزيدي لا يمكن فصلهما: «لأن الزيدية عندما كانوا يبايعون إماماً لأنه أعلم أهل الأرض كان الإمام هو المرجعية السياسية والدينية، وحينما ذهبت المرجعية السياسية انتقضت المرجعية الدينية فلم يتح للزيدية أن ينظموا أنفسهم لتكون لهم مرجعية»[2].

فمحاولة نصب إمام تدخل في باب إيجاد المرجعية الدينية، وبذلك أصبح الحوثيون يتطلعون إلى الوصول إلى هذه الغاية ولو من خلال مراحل. وهنا يلتقي الحوثيون مع الثورة الإيرانية في هدف إعادة حكم (آل البيت)؛ وفقاً لرسالة بدر الدين إلى الشهرستاني. ولأهمية الرسالة وما تتضمنه نورد نصها فيما يلي:

«بحكم أنكم ستتحملون مسؤولية الإشراف على عملية تنسيب مدراء مكاتب المرجعية في العالم، وبما أنك صهر وابن شقيق سماحة المرجعية - أي علي السيستاني، نحب أن تكونوا على معرفة بالأوضاع والأحوال الحالية والمستقبلية القريبة في اليمن، لمعرفتنا بجهودكم التي تبذلونها لتقوية آل البيت الشيعي وإعادة حكم آل البيت - سلام الله عليهم - إلى حكم اليمن، وذلك بالشكل الآتي:

الجهوزية: إن الحركة في اليمن لديها من الأفراد المقاتلين من تم تدريبه وتعليمه في معسكرات الحرس الثوري، والبعض الآخر من هؤلاء الأفراد خضعوا للتدريبات والتربية العقائدية التي قام بها الولد حسين تجاههم، وأصبحوا يشكلون تنظيم «الشباب المؤمن»، وقد اطلع على هذه الوضعية مسؤول البعثة العسكرية التي زارت مناطق حيدان، ورافقها الولد حسين، واطلعت على الأوضاع بكل تفاصيلها، وعند زيارة

(١) صحيفة (الأخبار) اللبنانية، في ٤/٧/٢٠٠٨م.
(٢) الوسط، في ١/٢/٢٠٠٧م.

البعثة إلى منطقة (ضوران آنس) استقبلها هناك سماحة السيد يحيى بن محمد موسى، وتنقلت هذه البعثة في هذه المنطقة بشكل مريح، وهو ما جعل مسؤول البعثة يثني على جهود السيد علي جمبز.

القدرة: لا نبالغ لكم إذا قلنا: إن لدينا القوة التي توازي قوة النظام والحكم العميل، فليس لدينا قوة هذا النظام الكافر، لكن لدينا القدرة على هزيمته، فالحركة نجحت نجاحاً باهراً في إذكاء الانقسام بضربه على وتر حساس يتعلق بالخلافة والقول بالفرق بين الخلافة والإمامة، وهذا ساعدنا في كسر الحاجز النفسي، وسمح لنا بالمجاهرة بأن عودة الإمامة للحكم هي الأصلح والأنفع للشعب اليمني. وقد بثت عناصرنا ذلك في الشارع وبين عسكر وأفراد النظام وموظفين المخلصين، فظهرت على نفوسهم الروح الانهزامية التي ستمكننا في المعركة من النصر على القوة الظالمة، ولا ننسى هذا الدور البارز والحيوي للإعلام الصحفي الموالي للحركة[1]، فقد عمل ولا زال يعمل على نقد الفساد والتهجم على رموز النظام وأقرباء وأسرة الحاكم الظالم المغتصب، ويكفي أن نبين لكم مدى قدرتنا بالاكتفاء بصنع وإيجاد صحف مناصرة للحركة في اليمن، ففي هذا الأسبوع ستصدر صحيفة (الوسط)، وهدفها إثارة المشاكل بين الدولة الوهابية المجاورة ونظام الحكم الظالم في اليمن، والمستفيد من ذلك هم السادة الأشراف الموجودون في الخارج، والذين يعارضون حكم الدولة الوهابية التي قضت على حكم السادة الأشراف في الحجاز، والإخوة في الأردن، بالتنسيق معنا في خروج هذه الصحيفة، وبالتعاون مع السيد عبد الرحمن الجفري.

وفي هذا المجال فإن لدى الحركة صحفاً موالية ومناصرة: صحيفة (الشورى)،

(١) يقول د. أبو بكر القربي: «هناك مؤسسات شيعية وفرت الدعم للمتمردين».. و«هو دعم مادي في الأساس ودعم معنوي من خلال محطات الراديو والفضائيات التي تتبنى مواقفهم». الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٣٦، في ١٧/٣/٢٠٠٧م.

وصحيفة (البلاغ)، وصحيفة (الأمة)، أما الصحف المناصرة للحركة فمنها: صحيفة (الثوري) وصحيفة (١٤ يوليو)، ولدينا كوادر إعلامية مخلصة في صحف وأجهزة السلطة.

لدينا معرفة كاملة بما يدور في دهاليز النظام الحاكم، نظراً لوجود عناصر أمنية مسؤولة في السلطة قربة من أعضاء الحركة، ونحن نعرف خصومنا من كبار المسؤولين وهم لا يعرفون أن لدينا خمسة من الوزراء بين مؤيدين ومناصرين لحركتنا، مع وجود أربعة من المحافظين من الأتباع أو يضمرون الشر للحكم الظالم جهاراً نهاراً، ويعملون على دعم الشباب المؤمن دون خوف، ويمكنكم على سبيل المثال الاستفسار عن ذلك السيد الخفَّاف مدير مكتب المراجعة في بيروت عند لقائه بالسيد يحيى موسى، الذي أوضح له شخصيات مدنية وعسكرية تقدم الدعم والمساندة وتسخر إمكانيات الحكم لمصلحة الشباب المؤمن الذين نشطوا من خلال المراكز الصيفية والحوزات العلمية والمجامع الدينية التي يبلغ تعدادها أكثر من ألف وتسعمائة منشأة تشرف عليها الحركة.

لقد أوصلنا الأمور إلى مرحلة النضوج، فالظروف الداخلية مهيأة ونحن لا نعترض أن يقوم السيد إبراهيم بن علي الوزير بالاتصال والتنسيق بعناصر المعارضة وخصوصاً السيد عبد الله الأصنج، ونرجو منكم تحريك عناصر الحركة الموجودين في أوروبا وبالذات في هولندا، فنحن بحاجة إلى اتصالاتهم بالداخل لإثارة المشاكل في المناطق القبلية، ونحيطكم علماً بأن الولد يحيى عضو مجلس النواب، والمحب المخلص عبدالكريم جدبان عضو مجلس النواب سيتكفلان بما عليهم من دعم سياسي، كما تكفل سماحة السيد المجتهد أحمد عقبات والسيد المرتضى بن زيد المحطوي - وفقه الله وسدد خطاه - بالإضافة إلى شخصيات وقيادات بارزة بالتحرك وبذل الغالي والنفيس لتحقق الحركة هدفها النهائي، وما علينا سوى استغلال الوقت وما عليكم غير تقديم الدعم المعنوي والمادي والسياسي الذي سيمكننا من تحديد زمان المعركة وبدايتها ونهايتها

لمصلحة آل البيت عليهم السلام، وفقكم الله». وجاء التوقيع على الرسالة من قبل: بدر الدين الحوثي، وتحت وصف (المرشد الأعلى لمؤسسة آل البيت في اليمن).

لقد قُدِّرَ أتباع الحوثي الذين ربوا تربية عقدية مذهبية خاصة بخمسة عشر ألف شخص، حسب عدة مقابلات لمحمد يحيى عزان، وربما أوصلتهم بعض الأرقام غير الرسمية إلى خمسة وعشرين ألف شخص. وهؤلاء الأتباع لا شك لهم بعد ذلك مؤيدون لأفكارهم ومحبون لهم ومتعاطفون معهم.

ومما زاد من شعبية حركة الحوثي ارتفاع أسهم (حزب الله) اللبناني في الإعلام العربي خلال السنوات الأخيرة، وظهوره بوصفه حزباً إسلامياً مقاوماً مع كونه حزباً شيعياً. وقد لمس المواطن العادي في اليمن مدى قبول كثير من أبناء اليمن فكرة (حزب الله) المقاوم والمنتصر، في زمن أصبحت الأمة تحتاج فيه إلى بصيص ضوء يرفع رأسها بالانتصار على الأعداء.

كما أن إيران أحمدي نجاد التي تقدم نفسها اليوم بوصفها حامية حمى الإسلام والدولة القوية والمواجهة للغرب وإسرائيل والواقفة إلى صف المقاومة، مع تخلي دول كالسعودية ومصر عن هذا الدور! بل ظهورهما مظهر المتآمرين على الحركات الجهادية في فلسطين ولبنان.. أضاف بعداً آخر لميل الشعوب إلى الشيعة، خاصة أنهم يمارسون نوعاً من النفاق (التقية) تجاه السُّنَّة بكونهم يدعون إلى التقريب معهم ويتعايشون مع مجتمعاتهم.

أما ما جرى في العراق من تمكين الشيعة فيه، وتحولهم إلى قوة مهيمنة، وسيطرتهم على مقاليد الأمور في ظل الاحتلال؛ فيعد بالنسبة لشيعة المنطقة أملاً يودون تحقيقه في البلدان التي لهم فيها وجود نسبي مؤثر.

هذه الأمور والأحداث معاً وفرت أرضية للتبشير الشيعي في المنطقة، وتسويقه في

البلدان السُّنية؛ بهدف إحياء حلم الهلال الشيعي. وقد حذرت من ذلك جهود علمية وبحثية سابقة. ومؤخراً تنبه كل من الملك الأردني ورئيس جمهورية مصر ووزير الخارجية السعودي والشيخ الداعية يوسف القرضاوي لجدية الأمر وخطورته!

وهو أمر تقف إيران وراءه بكامل ثقلها؛ لما له من انعكاس على مشروعها القومي ومخططها التوسعي في المنطقة والذي طالما حلمت به منذ قيام الثورة. وكانت اليمن هدفاً قريب المنال لطبيعة الوجود الشيعي - بشقه الجارودي - وما يمتلكه من فرص قد تمكنه من المسك بزمام الأمور.

وقد تحدث وزير الداخلية اليمني عن دعم إيران للحوثيين فقال: «إن إيران سخرت وسائلها الإعلامية الرسمية كإذاعة طهران وقناة العالم الفضائية لدعم المتمردين الحوثيين في صعدة»، وأشار إلى أن القائم بالأعمال الإيرانية السابق كان يحرص في الذهاب إلى مكة المكرمة لأداء العمرة التي أداها عشرات المرات؛ أن يكون براً عن طريق محافظة صعدة! في إشارة إلى تقديم الدعم المادي للحوثيين. وإن السفير الإيراني الحالي في صنعاء حاول مراراً أن يذهب إلى العمرة عن طريق محافظة حجة التي يوجد بها جماعة تابعة للحوثي، لكن السفارة السعودية بصنعاء رفضت منحه تأشيرة العمرة براً وأنها خيرته بالذهاب جواً إلى الأراضي المقدسة. وأضاف أن المسؤولين الإيرانيين يتحدثون عن أنهم مع الوحدة اليمنية وضد التخريب، إلا أن الواقع غير ذلك، مطالباً إيران بتحديد موقف رسمي وواضح مما يدور في صعدة، مشيراً إلى أنه وبوصفه رجل أمن يعرف أن الاستخبارات الإيرانية شكلت دوراً كبيراً في حشد وتصوير المظاهرات التي خرجت في شوارع طهران وأمام السفارة اليمنية هناك والتي أبدت تعاطفاً وتأييداً للمتمردين الحوثيين ضد الحكومة اليمنية[1].

---

(١) إيلاف، في ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٧م.

والاتهام ذاته كرَّره وزير الخارجية اليمني، حيث قال د. أبو بكر القربي: «سبق لي أن أعلنت عن وجود صلة ما لإيران وليبيا بما يحدث في صعدة، وقد أوضح نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية. . . . أن الدعم الإيراني المتمثل في احتضان مؤسسات قم لقيادات التمرد، إلى جانب الترويج للأعمال الإرهابية عبر وسائل الإعلام الرسمي؛ يتنافى مع التأكيد الرسمي الإيراني أن إيران مع وحدة اليمن واستقراره، وهو ما يدعونا إلى تجديد الدعوة للأشقاء في إيران بترجمة هذا الحرص إلى واقع عملي. . وفيما يتعلق بليبيا[1] فقد أعلنَّا الترحيب بموقفها الواضح وإدانتها للتمرد في صعدة. . وطالبناها بتسخير الأموال التي تقدمها لبعض الشخصيات اليمنية تحت مسميات متعددة لصالح التنمية في اليمن باعتبار ذلك أجدى وأنفع للبلدين ومصالحهما المشتركة»[2].

وسبق أن أكد يحيى النجار - وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية - تكرار زيارة حسين الحوثي ووالده وإخوانه لإيران. مشيراً إلى وجود دعم خارجي لهم، ودخولهم «في مسألة تصفية الحسابات الإقليمية». معتبراً أن المذهب الإثني عشري «وافداً على جسم الأمة اليمنية»، وأنه «غلاف خارجي. . والأمر أخطر من ذلك»[3].

إذن لقد استفادت حركة الحوثي كما يبدو من عوامل تاريخية واجتماعية ومذهبية، ومن ظروف إقليمية ودولية قائمة. ولم تفوت على نفسها الاستفادة من عوامل الضعف لدى الخصم.

---

(١) سبق للقربي أن أشار - في تصريح له بتاريخ ١٥/ ٥/ ٢٠٠٧م - إلى أن وجود النائب البرلماني يحيى الحوثي في ليبيا، واستضافته هذه الأيام هناك يعطي دليلاً كافياً على تورط ليبيا ودعمها للحوثيين خصوصاً مع رفضها تسليمه لليمن التي طالبت به عبر الإنتربول الدولي للتحقيق معه في قضايا أمنية تخص علاقته بتمرد صعدة. (العربية، في ١٥/ ٥/ ٢٠٠٧م).

(٢) (المؤتمر نت)، في ٣/ ٦/ ٢٠٠٧م. نقلاً عن صحيفة (عكاظ) السعودية.

(٣) الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٢١، في ٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.

المبحث الثاني: نقاط الضعف لدى الحكومة اليمنية:

أشرنا إلى شيء من نقاط الضعف لدى الحكومة اليمنية، ونضيف هنا ذلك النفور في العلاقات بين الحكومة اليمنية والإدارة الأمريكية.

يقول الدكتور عبد الله الفقيه - أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء -: «وإذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد تحالفت مع النظام اليمني في خوض مرحلة المواجهات المباشرة في الحرب على الإرهاب، والتي كانت محدودة بطبيعتها؛ فإن واشنطن وبعد مرور حوالي خمس سنوات من الشراكة مع النظام اليمني تبدو كأنها قد توصلت إلى قناعة مفادها صعوبة التعامل مع الحالة اليمنية في ظل الأوضاع القائمة في البلاد». [1] ويقول: «وحيث إن الحرب على الإرهاب قد أصبحت الموضوع الأول على أجندة الساسة الأمريكيين؛ فإنها قد أصبحت بالتبعية المحدد الرئيسي للسياسة الخارجية للولايات المتحدة في فترة ما بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١م».. «ومع أن واشنطن تدرك جيداً صعوبة الموقف في اليمن إلا أنها تدرك أيضاً أن النظام القائم بحاجة في أحسن الأحوال إلى إعادة تأهيل؛ وفي أسوأها إلى التغيير»[2].

ثُمَّ يربط الدكتور عبد الله الفقيه بين توجه السياسة الأمريكية الخارجية باتجاه الإصلاح السياسي ومكافحة الإرهاب بقوله: «وبدأ الموقف الأمريكي يتحول في اتجاه الإصلاح السياسي الشامل الذي لا يعني بالنسبة للأمريكيين في المرحلة الحالية الديمقراطية بقدر ما يعني إعادة هيكلة النظام القائم وتوسيع تحالفاته وبشكل يجعله قادراً على:

١ - إضعاف العناصر الجهادية التي يعتقد الأمريكيون أنها تشكل إحدى قواعد

(١) التغيير نت، في ٢١/١٢/٢٠٠٥م.
(٢) المرجع السابق نفسه.

النظام القائم.

٢ – الانقضاض على الفساد الذي ينظر إليه الأمريكيون على أنه يفشل جهودهم في الحرب على الإرهاب.

٣ – تنفيذ عملية تحول اقتصادي وثقافي واسع.

٤ – بسط نفوذ الدولة اليمنية على حدودها البرية والبحرية وبشكل يكفل الحد من عمليات تهريب السلاح والمخدرات والبشر من الدول المجاورة وإليها.

وباختصار فإن تشخيص واشنطن لمشكلة النظام القائم تتلخص في نقطتين: سلطة أنهكها الفساد وجعلها غير قادرة على تحقيق الأهداف ولو بالحد الأدنى من الكفاءة، ومعارضة أيديولوجية – معادية بطبيعتها للولايات المتحدة – يصعب الوثوق بها».

وقد صرح السفير الأمريكي السابق في صنعاء «توماس كراجسكي» لمجلة (يو. إس. نيوز آند وورلد ريبورت) بهذا المعنى الذي ذكره الكاتب. فهو يقول: بأن اليمن تتأرجح على «حافة الفشل»، محذراً من أنها قد تصبح «كالصومال» أو «أن يحدث شيء من الجدية في التغيير». وأضاف أن الفقر خطير في اليمن، وأن اليأس المتصاعد بين الناس يهدد بالتغلب على «الشراكة التكتيكية» بين اليمن وأمريكا من خلال «تحول هؤلاء الناس إلى إرهابيين». وأضاف السفير بأن هناك فرصاً للفشل وأخرى للنجاح وأن على المسؤولين في اليمن «أن يتخذوا بعض القرارات الصعبة الآن»؛ وقال: «بدون الديمقراطية والانتخابات وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد لا نستطيع إيجاد استقرار في البلاد، والشباب سيواصلون التوجه نحو التطرف، وفي أسوأ الحالات فإن انهيار الدولة سوف يؤثر على أمننا القومي»[1].

فعلى ذلك فإن الإدارة الأمريكية لم تعد ترى أن النظام الحاكم في اليمن يخدم

(١) نقلاً عن موقع (التغيير نت)، الذي نقل الموضوع عن (رأي نيوز)، في ١٣/ ٣/ ٢٠٠٦م.

أجندتها في مكافحة الإرهاب، سواء كان ذلك من خلال إيجاده بيئة فساد واستبداد وحرمان تعزز من توجه الشباب اليمني نحو ممارسة الإرهاب؛ حسب زعمها! أو من خلال التسامح الذي تبديه القيادة في اليمن تجاه هذه العناصر.

وبالفعل فقد اتسمت العلاقات اليمنية الأمريكية بحالات من المد والجزر والتوتر. بل بلغت الأمور في فترات معينة حد الاتهامات المتبادلة، وبشكل يطفو إلى السطح وعلى مستوى عال.

فقد سبق أن هاجم الرئيس اليمني علي عبد الله صالح الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة سياستها في المنطقة أو منطقها في التعامل مع الحكومة اليمنية في تصريحات وحوارات عدة.

ففي حوار أجرته صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية معه نفى الرئيس وجود أي تنسيق مع الولايات المتحدة بشأن مواجهات صعدة، وقال: «لكن هناك تعاون ثنائي بيننا وبين الولايات المتحدة الأمريكية ومع الأسرة الدولية حول مكافحة الإرهاب، خاصة فيما يخص تنظيم القاعدة، وهو تعاون أمني ومعلوماتي ومن أجل مصلحة الجميع».. وأضاف: «نحن عملنا في الحرب ضد الإرهاب على مسارين؛ المسار الأول: الترغيب لمن يريد أن يتخلى عن الإرهاب ويعود مواطناً صالحاً في المجتمع نعطيه الأمان، بشرط أن يبتعد عن تنظيم القاعدة، وفي الوقت نفسه يوفر لنا ذلك معلومات لمتابعة العناصر المتشددة، الشق الآخر هو المسار الذي نتابع عبره عناصر القاعدة بقوة وبحزم. فالولايات المتحدة الأمريكية كانت في البداية غير راضية عن الحوار مع القاعدة وهم يعتقدون أن الحوار وإصلاح هذه العناصر خطأ»!

وبعد أن حكى الرئيس اليمني عن كيفية اعتقال الحكومة اليمنية المتهمين في تفجير المدمرة الأمريكية (يو. إس. إس. كول)، ومحاكمتهم، ثمَّ فرارهم من السجن

وعودتهم إليه، وتعاونهم مع الجهات الأمنية لإقناع العناصر الهاربة بالعودة وتسليم أنفسهم للأمن؛ قال: «لكن المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية وأجهزتها الأمنية أقامت الدنيا ولم تقعدها، وبخاصة من قبل الحزبين الديمقراطي والجمهوري، نتيجة للتنافس الانتخابي الجاري بينهما، وقالوا هذا قاتل كيف تطلقوا سراحه؟ ولما رأينا أنه ستحدث أزمة في العلاقات اليمنية الأمريكية اضطررنا إلى إيداعه السجن مرة أخرى لإكمال مدة العقوبة وهو موجود الآن في السجن».

وعبّر الرئيس عن تحول السياسة الأمريكية تجاه الحركات الإسلامية عقب انهيار الاتحاد السوفييتي بقوله: «بعد انهيار الاتحاد السوفييتي إذا بالولايات المتحدة الأمريكية تأخذ موقفاً مغايراً ومتشدداً ضد الحركات الإسلامية بل تمارس الضغط على بعض الدول لإقحامها في صراع مع هذه الحركات، وإلا فإن هذه الأنظمة التي لا تقوم بذلك - بحسب رأيها - متواطئة مع هذه الحركات الإسلامية. نحن في اليمن لدينا ديمقراطية وتعددية سياسية ورفضنا الدخول في صراع مع الحركات الإسلامية، بل أشركناهم في العمل السياسي وفي التعددية السياسية، ودخلوا المعركة الانتخابية الرئاسية والبرلمانية والمحلية وشاركوا في الحياة السياسية بفعالية».

وحول قضية الشيخ عبد المجيد الزنداني وجامعة الإيمان اللتان تعدان نقطة خلاف بين البلدين، قال الرئيس: «الولايات المتحدة الأمريكية تدرج الآن اسم الشيخ عبد المجيد الزنداني في قائمة الإرهاب، لماذا؟ لأنها تتهمه بجمع تبرعات لحركة حماس الفلسطينية في الوقت الذي نحن لا نعتبر حركة حماس حركة إرهابية بل هي حركة إسلامية مناضلة تناضل من أجل الاستقلال ومقاومة الاحتلال الإسرائيلي. . أمريكا كحليف لإسرائيل تعتبر حركة حماس إرهابية في الوقت الذي بدأت فيه الولايات المتحدة الأمريكية وعدد من الدول الأوروبية تتفاوض مع حماس فكيف تدرج اسم الشيخ عبد المجيد الزنداني على قائمة الإرهاب وتتهمه بأنه عنصر يدعم الإرهاب لمجرد أنه يدعم حماس؟ هذه

أيضاً من المفارقات الغريبة في السياسة الأمريكية. نحن نطالب بشطب اسم الشيخ عبد المجيد الزنداني من قائمة الإرهاب، ونحن في اليمن - كما قلت - لا نعتبر حماس منظمة إرهابية ولكنها حركة نضالية ضد الاحتلال، ثم إن أمريكا نفسها منحازة إلى إسرائيل؛ . . . ونحن منحازون إلى الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة من أجل الاستقرار والسلام. وكان المفروض على أمريكا كدولة عظمى أن تكون محايدة لأن سياسة العصى الغليظة لا تجدي أو تستمر»[1].

وفي حوار آخر يقول الرئيس اليمني: «نحن لسنا حلفاء لأمريكا، ولسنا عملاء لأمريكا، ولكننا نتعاون معهم ضمن الأسرة الدولية لمكافحة الإرهاب، وقد قدموا لنا مساعدات محدودة ليست بالكبيرة؛ . . . نحن نتعاون معهم، وقلنا (هنا نعم) و (هنا لا) وهذا (خط أحمر) لا يمكن تجاوزه، وهم يعرفون هذا الموقف تماماً، ليس لأننا قوة عظمى، ولكننا أصحاب قرار سياسي وإرادة سياسية وهما الأهم». . وانتقد السياسة الأمريكية بقوله: «استمر خطابنا وإلى الآن على أساس أن أمريكا منحازة كل الانحياز إلى جانب إسرائيل، وأنها تنفذ قرارات الشرعية الدولية بمعايير مزدوجة، وموقفنا هذا ثابت مع الأمريكان وصاروا متعودين على هذا الخطاب ليس من الآن ولكن من الثمانينات»[2].

إن قناعة الولايات المتحدة الأمريكية اليوم تجاه الرئيس علي عبد الله صالح ونظامه لا تعبر عن الارتياح لهما؛ وقد بدأت واشنطن منذ فترة بالتواصل مع القوى المعارضة، التي عبَّر عنها نبيل خوري - نائب السفير الأمريكي بصنعاء - في حوار مع الصحوة بقوله: «إن هناك بعض الإحباط الذي يشعر به الكثير من الليبراليين والمفكرين اليمنيين والعاملين

(١) انظر: نص مقابلة صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية مع رئيس الجمهورية في موقع (المؤتمر نت)، في ٢٢/٦/٢٠٠٨م.
(٢) صحيفة (السفير) اللبنانية، في ١٩/٨/٢٠٠٤م.

في المجتمع المدني. . . لعدم إحراز تقدم أكبر في اليمن من ناحية الديمقراطية»[1].

وهذه القناعة تجاه (صالح) و(نظامه) مبنية أمريكياً على عدة اتهامات وتخوفات يستشفها المراقبون من تصريحات المسؤولين الأمريكيين والسياسة الأمريكية تجاه النظام والمعارضة معاً. ومنها:

- قيام نظام الحكم في صنعاء على أساس من الاستقلال والتقليدية والمحافظة والانتماء القومي والإسلامي إلى حدٍّ ما، فللنظام الحاكم مواقف من قضايا فكرية وتحديثية شائكة، ومن أحداث سياسية في المنطقة خاصة فلسطين.

- واقع هذا النظام الذي أصبح مهدداً بالتغيير والزوال نتيجة الفساد والاستبداد والأداء الاقتصادي والتنموي الضعيف جداً، بحيث يوفر منه بيئة خصبة للتطرف والعنف ومن ثمَّ (الإرهاب).

- علاقة هذا النظام بالحركات الإسلامية وجماعات الجهاد! وهي علاقة لا تزال ترددها قوى المعارضة اليسارية منذ أزمة عام ١٩٩٣م. كما ترددها أيضاً القوى الليبرالية خارج السلطة وداخلها وإن بشكل خفي! فأمريكا لا ترى أن نظام صنعاء صادق في عدائه لهذه التيارات التي يواجهها في العلن ويتحالف معها في الخفاء؛ حسب اعتقادهم[2].

- رغبة الولايات المتحدة في تقسيم اليمن الموحد بصيغة تضعف من دور كثافته

---

(١) الصحوة، عدد ١٠١٠، في ١٦/ ٢/ ٢٠٠٦م.

(٢) سبق لنائب وزير الدفاع السابق «بول وولفويتز»، في جلسة مشتركة للجان الاستخبارات من مجلسي النواب والشيوخ في ١٩/ ٩/ ٢٠٠٢م أن اتهم علانية اليمن بوصفها «دولة حاضنة للإرهاب»! وأشار إلى وجود أشخاص «بالغي الخطورة» في اليمن! كما أشار أيضاً إلى أن «هناك دولاً مثل اليمن وجورجيا تعرف أنه يوجد لديها إرهابيون نشطون وليس مجرد معسكرات تدريب»، مؤكداً أنه «إذا توافرت لدينا معلومات استخباراتية موجبة، ولم تكن هذه الدول مستعدة للتحرك فإننا سنحسم الأمر وبأنفسنا»، وذلك في إشارة واضحة إلى إمكانية تدخل أمريكي مباشر وصريح في اليمن وجورجيا إذا تطلب الأمر.

السكانية وامتداده الجغرافي بوصفه لاعباً مؤثراً إقليمياً في المنطقة. فمن المعلوم أنه على افتراض تحسن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية سيكون اليمن دولة محورية في المنطقة وسيعزز تأثيرها بوصفها قوة إقليمية على الساحة[1]؛ لذا فقد حاولت الولايات المتحدة - إن لم تكن أوعزت - الوقوف إلى جانب الانفصال عام ١٩٩٤م. وهي اليوم تستضيف قوى المعارضة - إلى جانب بريطانيا - وتقدم لها السند المعنوي والمادي.

- رفض النظام اليمني تكراراً مطالبَ الإدارة الأمريكية للحصول على قواعد عسكرية على أراضيه، أو تسهيلات بشأن وجود عسكري عليها، في ظل الدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة.

وقد صدرت تقارير أمريكية - رسمية وغير رسمية - تشير إلى هشاشة النظام الحاكم في صنعاء، وإلى مدى الفساد الإداري والمالي الذي بلغه، وإلى الأوضاع التي آل إليها الاقتصاد والتنمية والخدمات.. معتبرة أن هذه العوامل ستتسبب بتدهور الأوضاع مستقبلاً؛ إما نتيجة حدوث ثورات شعبية أو صراع داخلي أهلي. وقد حفلت أحزاب المعارضة منذ عام ٢٠٠٤م - وبعد سقوط بغداد - بهذه التقارير التي تنشر بصور مختلفة.

وهي - فيما يبدو - رسائل واضحة للنظام حيث يؤكد بعض المسؤولين الأمريكيين بعض ما يرد في هذه التقارير بصيغ دبلوماسية لا تخلو من الوضوح.

وهكذا نجد أن هذه الأجواء من الخلاف بين واشنطن وصنعاء أعطت الأمل لحركة الحوثي في أن يجد تمرد مسلح ضد هذا النظام نوعاً من التأييد أو غض الطرف بوصف

(١) يقول الرئيس علي عبد الله صالح: «من بين أهم المكاسب التي تحققت لأمتنا هي أن أعداءها سيفكرون ألف مرة قبل شن أي عمل عدواني مباشر عليها، ليس من قبل الدوائر الصهيونية فحسب، بل من القوى الحليفة لها التي هي الأخرى غاظها أن تمتلك الأمة العربية مقدرة متفوقة في التقنية والتكنولوجيا العالية وأن تحقق التوازن العسكري والإستراتيجي مع العدو الصهيوني دفاعاً عن الكرامة والسيادة العربية». في حوار مع صحيفتي (الثورة) و(الجمهورية) العراقيتان، في ٢١/٧/١٩٩٤م.

ذلك أقل تقدير. ولا عجب إذن أن ترحب الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان وقف الحرب في محافظة صعدة، على لسن مصدر في السفارة الأمريكية بصنعاء[1]، على الرغم من أن الدولة كانت قد أعلنت عن قرب الحسم العسكري!

وهذا الموقف الأمريكي يتجاوزها إلى أوروبا والدول المانحة لليمن، نظراً لتأثير السياسة الأمريكية على القرار الدولي والأوروبي بشكل خاص.

وفي ظل انكشاف اليمن دولياً وإقليمياً حيث لا تزال دول الخليج ترفض انضمامه إلى مجلس التعاون أو تعمل على تأخيره إلى أمد بعيد؛ إضافة إلى انكشافه محلياً بتخلي الأحزاب المختلفة عنه - كما سبق وأشرنا - نتيجة ممارساته الخاطئة تجاههم أحياناً ومحاولاتهم الانقلابية عليه أحياناً أخرى. ولم تعد الحركة الإسلامية اليوم في صف النظام الذي أعلن الحرب عليها منذ عام ١٩٩٧م في سبيل إرضاء التوجه الدولي في حينه. وهي التي أدت دوراً في توطيد دعائمه خلال مراحل الصراع مع الجنوب والقوى اليسارية في الداخل وأثناء أزمة ١٩٩٣م وحرب الانفصال. كما أن إقصاء مشائخ القبائل الكبرى في اليمن عن السلطة وتركيزها في دائرة ضيقة ومقربة من الرئيس - بحسب رصد عبد الكريم الخيواني[2] في صحيفة (الشورى) - جعل هؤلاء المشائخ يعبرون عن موقف سلبي من الرئيس والحزب الحاكم والنظام القائم[3]؛ هذا الانكشاف لم يقتصر على الحلفاء السياسيين فقط بل شمل القاعدة الشعبية التي كان يتمتع بها الرئيس

(١) موقع (مأرب برس)، في ٣٠/ ٧/ ٢٠٠٨م.

(٢) عقب توليه رئاسة تحرير صحيفة (الشورى) مطلع ٢٠٠٤م نشر عدة ملفات هاجم فيها الحكومة اليمنية، في جوانب الفساد، وتوريث الحكم وتحويله إلى شكل (أسري)، إضافة إلى وقوفه إلى جانب الحوثيين في أحداث صعدة التي اندلعت منتصف مارس ٢٠٠٤م.

(٣) شهدت علاقة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر بالرئيس صالح آخر سني حياته - قبل وفاته رحمه الله - توتراً حاداً عبر عنه الشيخ والرئيس في مقابلاتهما الإعلامية، كما أن العلاقة بين الرئيس والشيخ سنان أبو لحوم تشهد حالياً - ومنذ فترة ليست باليسيرة - التوتر ذاته، فقد عبر سنان أبو لحوم في أكثر من حوار عن امتعاضه من تعامل الرئيس وسياسته.

علي عبد الله صالح عقب الوحدة؛ حيث أبانت الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م مدى امتعاض الناخب اليمني العادي من الأوضاع السيئة التي آلت إليها أحوال اليمن نتيجة سياسات الحكومة بقيادة الرئيس اليمني، والذي انعكس في مشاهد الحشود الجماهيرية في حملة مرشح أحزاب اللقاء المشترك فيصل بن شملان في أكثر من محافظة.

هذا الوضع للسلطة الحاكمة دفع بها إلى زيادة اعتمادها على الأجهزة الأمنية والعسكرية والتعامل مع مختلف القوى بالقوة والمواجهة والأساليب الأمنية؛ سواء كان ذلك مع الصحفيين أو الأحزاب أو القبائل أو الحراك الشعبي على الشارع أو تجاه الحركات الإسلامية. وهي حالة يرى بعضهم فيها إرادة بعض المتنفذين في السلطة الإيقاع بالنظام القائم من خلال تصعيد حالة الكراهية والبغض له، وهو تحليل يستند في رؤيته هذه إلى وجود جناح في السلطة يعارض هذه السياسات ويستنكرها على الرئيس والحزب الحاكم؛ حيث تعبر صحيفة (أخبار اليوم) و(الشموع) عن وجود جيب مؤتمري وفي السلطة يحاول الضرب على علاقة الرئيس بالحركة الإسلامية والقبائل والأحزاب الأخرى.

وإذا صح هذا الرأي فإن حركة الحوثي اعتمدت في تمردها وتحريضها ضد النظام القائم على خلفية معرفية وشعور منها بأن النظام في أضعف حالاته، وأن الفرصة سانحة في مواجهته حالياً للتأكيد على وجودها بوصفها قوة لا ينبغي لمن يرسم مستقبل الواقع اليمني إغفالها.

ولا ننسى هنا أن هناك حراكاً معارضاً خارجياً يؤيد الانقضاض على النظام في صنعاء خارجياً أو داخلياً. وهذا الحراك محتضن غربياً وله حضوره في بعض الدول العربية. وله قنوات للتعبير عن آرائه والتواصل مع صنّاع القرار وموجهي السياسات الخارجية في واشنطن وبريطانيا. وهناك مطالب في الجنوب بالانفصال أو الحكم الذاتي أو التحرك ضد السلطة لإسقاطها، ولهذا الحراك الجنوبي تواصل مع معارضة الخارج

وتنسيق في بعض المواقف.

ويبدي الحوثيون في كتاباتهم (بالإنترنت) وأحاديثهم في المجالس تأييداً للحراك الجنوبي ضد النظام، ويبادلهم الجنوبيون - النقامون على السلطة - الموقف ذاته. وقد أعلنت الأجهزة الأمنية في أكثر من مرة عن ضبط رجال الأمن لسيارات محملة بشحنة من الأسلحة من بعض المحافظات الجنوبية باتجاه صعدة[1]!

وفوق كل هذا يأتي سوء الإدارة الإعلامية لحزب المؤتمر ليزيد موقف الدولة ضعفاً، في مواجهاتها من ناحية وفي علاقتها بالقوى الحزبية والاجتماعية من ناحية أخرى. فقد مارست الصحف والمواقع الإلكترونية التابعة للمؤتمر الشعبي العام التضليل والكذب والتزييف ومهاجمة أطراف حزبية واجتماعية مختلفة، وهو ما أضعف حضورها الجماهيري في الساحة نتيجة رفض الشارع اليمني لهذا النوع من الإعلام. في المقابل رفع هذا الأداء الإعلامي السيئ من أسهم الصحافة المستقلة وشكلت له مرجعاً للأحداث ومصدراً للتحليل وساحة للتعبير والنقد.

هذه الظروف مجتمعة وفرت فرصة لقبول أي حراك باتجاه السلطة.. ففي الجنوب عاد الاشتراكيون إلى الحديث عن قضايا الناس وحقوقهم وقضاياهم مع أطراف (مطالبة بالانفصال)؛ وفي الشمال كان الحوثيون الذين ترعرعوا في بلاط السلطة قد بنوا قاعدة لهم ليكونوا مستقبلاً قوة سياسية وعسكرية (وأيديولوجية) مؤهلة لخلافة الوضع أو نيل نصيب من ورثته الكبيرة.

يقول الرئيس علي عبد الله صالح: نحن نواجه الإماميين في صعدة بحزم وبقوة، لأنه إذا عادت الإمامة فإنها سوف تجزئ اليمن إلى أربعة أجزاء وربما أكثر[2]!

(١) هناك من يفسر الأمر بأنه طبيعي في ظل عمليات التهريب للأسلحة عبر السواحل الجنوبية المفتوحة!

(٢) في حوار مع صحيفة (نيويورك تايمز) الأمريكية، في ٢٢/٦/٢٠٠٨م.

المبحث الثالث: المخاطر التي تجاهلتها الحركة:

إن أيَّ توجه إلى ممارسة العنف - من أي مذهب أو تيار كان - يمثل ولوجاً إلى منطقة (اللا عودة). فالعنف لا يؤدي إلا إلى العنف المضاد، وهكذا تسير عجلة الفعل ورد الفعل. فإذا ما توفر لهذا العنف ثقافة اجتماعية تقوم على (العصبية) الجاهلية للقبيلة أو الطائفة أو الحزب فإنه سرعان ما يخلف القتل وينشر الرعب ويخرب العمران.

وإذا كانت حركة الحوثي جادة في توجهها الإيماني لمواجهة القوى الصهيونية والصليبية المحاربة للأمة، وهو مقصد مشروع في ظل الاعتداء الواقع على الأمة من هذه القوى، وممكن في مظانِّه من البلاد: كفلسطين أو العراق أو أفغانستان أو الصومال؛ وهي ميادين مفتوحة للمجاهدين وحاضنة للمقاومة؛ لكان الأولى بها بالفعل في ظل الظروف العصيبة التي يواجهها المسلمون أن يضعوا أيديهم في أيدي التيارات الأخرى المختلفة معها فقهياً في إطار المرجعية الإسلامية، لتعطي النموذج الحي على دعوى نبذ الطائفية والتوحد مع جسد الأمة في آلامه وهمومه.

غير أن الحركة اتجهت إلى اللعب بالنار، حيث استحالت صعدة إلى معسكر وخندق قتال تجاه (الدولة)! التي تجمع - حسب قول الحركة - بين الولاء والتبعية لليهود والنصارى، وبين العمالة للوهابيين وارتضاء السلفيين! ليكون توجيه السلاح إلى أبناء المجتمع تحت ذريعة (الدفاع عن النفس).

لقد كان صائباً أن يعلن (الحوثيون) مشروعاً تصحيحياً للأمة يقوم على أسس فكرية ومنهجية يدعى إليه العلماء والمصلحون دون بخس لجهود الآخرين، بحيث تكون هذه الحركة بالفعل (صرخة) في وجوه (المستكبرين) ولكن بكلمة حق (تجمع) ولا (تفرِّق) و(تنصح) ولا (تلمز)! فإن المجتمع اليمني لا تنقصه الجراح.

وقد سبق وأشرنا إلى أن التركيبة السكانية للمجتمع اليمني تتمتع بتنوع عرقي ومذهبي وسلالي وطبقي، وهو ما يجعل الطرق عليه سبباً في زيادة تفتت هذه الأجزاء وتطاحنها فيما بينها؛ خاصة في ظل دخول عامل الدِّين أو التعصب القبلي أو تحت ضغوط الفقر وقلة ذات اليد. وقد شهد تاريخ اليمن حروباً كثيرة منذ عهود سابقة، ولم تتوفر لهذا المجتمع حتى اليوم فرصة بناء ذاته وتنمية بيئته والنهوض بمسؤولياته الحضارية كغيره من المجتمعات الإسلامية أو حتى الإنسانية.

وإذا كانت اليمن - كما تقرره البحوث والدراسات والتقارير - تمثل منطقة أطماع منذ القدم وحتى وقت قريب - ولا زالت- فإن إعطاء الفرصة للأجانب في التدخل في شؤون البلاد والمجتمع على حين صراع وغفلة من أهله يمثل جريمة كبرى في حق هذا الشعب، فقد ذهب اليمنيون ضحية الأفكار الوافدة والأطماع السياسية الخارجية ولم يستفد اليمنيون في الاستقواء بالخارج أي شيء يذكر سوى تعزيز حالة الانقسام والتبعية المذلة والمهينة للآخرين.. شرقاً أو غرباً!

وهذا ما تنبه له عدد من رجال الثورة بعد عقود من نضالهم لنيل الحرية والعدالة والرخاء، مؤكدين في مذكراتهم أن اليمن وقع ضحية صراعات خارجية، كان اليمنيون فيها أداة لهذه الصراعات. فمن الذي استفاد من حروب اليمن الداخلية منذ قيام الثورة في الشمال والجنوب؟ هل تحقق لليمنيين استقلال قرارهم؟ وإقامة الحكم الشوروي المستند إلى نظام دستوري يُحدد حقوق الشعب وواجبات الحاكم وصلاحيات السلطة؟ أم هل جنوا من هذه الحروب مزيد رخاء وتنمية؟

إن المؤشرات جميعاً؛ الاقتصادية والاجتماعية، الثقافية والتعليمية، الأمنية والسياسية؛ تدل على أنَّ أوضاعنا - وإن بدت في ظاهرها تتحسن - إلا أنها تعود إلى الوراء، وليس ينقصها أي إشعال لفتيل الاقتتال الداخلي تحت ذرائع لا يقوم لها برهان أو حجة.

إن الأطماع الخارجية على بلاد المسلمين تتزايد بفعل زيادة رصيد هذه البلدان من الثروة، وبفعل محاولات التدمير الراغبة في القضاء على الوجود الإسلامي فيها. والعراق أكبر دليل وشاهد. فقد استحال هذا البلد العربي المسلم اليوم إلى خراب ودمار وبيئة رعب وفناء، بعد أن كان جنة يضرب بها المثل!

فاحتلال العراق - وعقب الاعتراف المتأخر من القيادة الأمريكية - لم يكن خطأ استخباراتياً من دول عريقة في التجسس ومعرفة خفايا الأمور! بل كان جريمة متعمدة في سبيل الانقضاض على الأمة بلداً بلداً؛ وتحويل كل بلد إلى (كنتونات) صغيرة، تشكل بحسب الأقليات العرقية والدينية والمذهبية؛ حتى يتمكن المحتل قوياً محفوظ الجناب يرتكب جرائمه غير الإنسانية خارج طائلة القضاء والقانون.

وإذا كانت المقاومة العراقية قد أفشلت المخطط الاستعماري أو أخرت من حركته المستعجلة؛ فإن الأطماع الغربية لا تزال نهمة في طلب المزيد. وغالباً ما يؤهل الاحتلال الأوضاع لاستقباله من خلال مدِّ يد العون إلى الأطراف المختلفة لكي تدخل في صراع تكون خاتمته التحاكم إلى الجلاد!

وهنا يمكن أن نشير إلى جملة مخاطر باتت تتهدد اليمن، منها:

- **الانفصال**: حيث إن الأداء الحكومي السيئ دفع بالكثير من أبناء المحافظات الشرقية والجنوبية للمطالبة بإصلاح مسار الوحدة أو إلغائها. وهناك حراك جاد في الداخل والخارج بدعم من أطراف مختلفة محلية وأجنبية.

- **اشتعال حرب أهلية**: نتيجة التغذية المذهبية التي يروج لها الحوثيون تجاه بعض التيارات الإسلامية لجرِّها إلى المعركة مرغمة وهو ما قد يدفع بعجلة العنف إلى الدوران والسير قدماً. وصراع كهذا سيجد من يغذيه إقليمياً لتصفية حسابات سيخرج اليمنيون

منها (صفر) اليدين.

- **قيام ثورة شعبية عارمة:** في ظل ازدياد الظروف المعيشية الصعبة وعجز الدولة عن حل الأزمات الاقتصادية ومعالجة اختلال المعيشة والفوارق الطبقية الحادة.

- **التدخل الأجنبي:** تحت ذرائع (كاذبة) بمباركة أطراف داخلية في حال وجود انهيار أو عمليات إرهاب منطلقة من اليمن.

وهذه جميعاً احتمالات واردة ولها ما يؤكدها من الدلائل. وفي حال وقع أي منها فإن اليمن وباعتبارات مختلفة - منها الموقع المنفتح على ساحل بحري يزيد عن ٢,٤٠٠ كم - سوف تعيش دوامة غير متناهية من الصراعات التي قد تأتي على الأخضر واليابس.

إن العديد من التقارير الأمنية والدولية والأبحاث تشير إلى أن اليمن تسير إلى هاوية سحيقة و(نفق مظلم)[١]، وأنها (دولة هشة)، وأنها (مهددة)! وترسم صورة سوداوية للمستقبل القادم. غير أن هذا ينبني أساساً على مدى تجاوب القيادة السياسية والنخب الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والمجتمع عموماً مع صيحات النذير هذه.

ومحاولة بعض المذاهب أو التيارات أو الفئات الاجتماعية رسم مخرج شامل للمجتمع وفق رؤاها الضيقة ستكرس من حالة الانقسام الموجود، ولن يكون أثرها إيجابياً مهما تكلفت هذه القوى العمل منفردة من أجل التغيير.

كما أن سعي بعضهم للعمل لصالح مكاسب فئوية: مذهبية أو مناطقية أو عرقية.. وإهمال واقع حالة المجتمع كلياً؛ قد يعجل الانهيار والتفكك؛ فأبناء الجنوب الذين يمثلون الأقل نسبة مقارنة بأبناء الشمال يحاولون إيجاد حل لأزمة (الجنوب)، وأتباع الحوثي الأقل نسبة مقارنة بالسُّنة يحاولون إيجاد حل لأزمة (اتباع المذهب الزيدي)،

(١) كما عبر عن ذلك الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في أحد حواراته!

وهكذا.. ! ويعود الجميع إلى الولاءات الضيقة والعصبيات المقيتة.

أما توفر السلاح وتربص الحاقدين فأمر آخر.. فربما استحال اليمن إلى (لبنان) طائفي أو (صومال) قبلي أو (عراق) محتل! تحصد فيه الأرواح كما يحصد القمح!

وهنا يتذكر اليمنيون هدية الرئيس الليبي معمر القذافي لهم خلال حقبة السبعينيات والثمانينيات؛ حيث قدم العقيد دعماً مادياً ومعنوياً وتحريضاً علنياً أثناء حرب المناطق الوسطى بين اليمنيين، بإرسال وزرع ١٢ مليون لغم أرضي، تسببت بقتل آلاف الضحايا وإلحاق عاهات مستديمة بعشرات الآلاف من الأشخاص[١].

ومؤخراً كشفت صحيفة (سلاح الجو) الإسرائيلي - نقلاً عن طيارين إسرائيليين - مساعدات عسكرية قدمتها إسرائيل للقوات الموالية لنظام الإمام البدر خلال معاركه ضد الثوار. ووفقاً للصحيفة فإن الطيران الإسرائيلي نفذ عدداً من الطلعات الجوية فوق اليمن أسقط أثناءها السلاح والعتاد للقوات الموالية للإمام البدر في عملية أعطيت اسم «صلصة»!

إسرائيل لم تكن حريصة بالطبع على أن يعود الحكم الإمامي إلى اليمن، ولم تهدف إلى إعادة الشرعية لوالٍ مسلم اغتُصب منه الحكم، إنما أرادت بذلك قطعاً أن يظل الصراع بين أبناء اليمن هو سيد الموقف والصورة الطاغية على المشهد!

وسبق أن وجهت الولايات المتحدة الأمريكية عزمها على مهاجمة اليمن عقب أحداث ١١ سبتمبر؛ فقد كشف رئيس هيئة الأركان المشتركة الأمريكية «ريتشارد مايرز» أن «هناك دولاً تثير قلقنا لأنها تدعم الإرهابيين وتؤويهم، وهناك فرق بين وجود خلية في بلد ما وبين دعم ذلك البلد للإرهابيين». وأضاف أن الصومال من الدول المحتمل استهدافها مع «دول أخرى»! وجاء هذا التصريح بعد تصريح صدر عن وزير الدفاع

---

(١) انظر: موقع (العربية نت)، في ٨/ ٥/ ٢٠٠٧م.

الأمريكي «دونالد رامسفيلد» قال فيه: إنه من المعروف أن اليمن والسودان من الدول التي تؤوي خلايا نشطة للقاعدة، وأن الصومال استضاف زعماء للشبكة في الماضي[1].

إذن الأولى باليمنيين أن يعالجوا أوضاعهم بالعقل والحكمة، ومن خلال لغة الحوار والحراك السلمي والمطالبة بالحقوق أو الإصلاحات عبر آليات آمنة وتضمن تحقيق أعلى المصالح بأقل المفاسد، عوضاً من أن يتوجهوا إلى لغة السلاح والقوة والعنف وفرض الرؤى الأحادية ومعالجة التطرف بتطرف مقابل.

إن حالة الغليان الشعبي اليوم سيطرت على عدد من الشعوب الإسلامية، وما جرى في لبنان سابقاً من حروب طائفية ومؤخراً في العراق لا يزال يغذي لدى المكون الرئيس في الأمة - وهم السُّنة - الكراهية والبغض لمثل هذه التصرفات التي تعكس حقداً دفيناً عليهم مخضباً بدماء التاريخ ومكحلاً بنصوص (المعصومين)! وأي تكرار لمشهد كهذا قد يفتح الباب على مصراعيه في المنطقة لحرب طائفية شاملة.. لا قدَّر الله!

---

(١) موقع (الجزيرة نت)، في ٢٠/١٢/٢٠٠١م.



الباب الثاني:

المواجهة والمجريات والنتائج والمواقف والآثار

التمهيد:

مع بداية العام الميلادي ٢٠٠٢م بدأت الدولة تشعر أن تنظيم (الشباب المؤمن) بقيادة حسين بدر الدين الحوثي بدأ يشب عن الطوق ويثير المخاوف؛ نتيجة عدد من الملابسات، منها:

أن هذا التيار - الذي يلقى دعماً رسمياً من الدولة - أصبحت له علاقات قائمة مع القوى المعارضة للنظام، والمتمثلة في (اللقاء المشترك) الذي يضم عدداً من الأحزاب من أبرزها: الحزب الاشتراكي اليمني. ففي حين يجد دعمه من النظام يتخذ مواقف مساندة لهذه القوى!

كما أنه بدا ينحو خارج حدود اللعبة. فإذا كانت الدولة قد أرادت من هذا التيار مواجهة المد الإسلامي بجناحيه: الإخواني - السياسي، والسلفي - الدعوي، فإنه ما لبث يظهر بوصفه قوة مناهضة للدولة ورافعاً شعارات «الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل»! وهي شعارات تسبب لليمن إحراجاً مع واشنطن باعتبار الحلف القائم بينهما للحرب ضد (الإرهاب)! وسبق أن أشرنا أن تيار الحوثي قاد مظاهرة عارمة - بعد سقوط بغداد - في صنعاء باتجاه السفارة الأمريكية خرجت عن السيطرة وسقط فيها عدد من الضحايا!

إذن فقد أخذ الشِّعار الذي تبناه هذا التنظيم، والمستورد من إيران؛ بعداً غير كونه دعاء محضاً[1]! فقد تحول بالأداء الجماعي ومن خلال مراسيم تشابه تلك التي يتبعها الحرس الثوري والتنظيمات الموالية له إلى شعار تنظيمي! حتى ذكر محمد يحيى عزان أنه انتشر في بعض أوساط الزيدية اسم «جماعة الشِّعار»!

وهذا التوظيف للشِّعار يذكرنا بتعلق الشيعة الإثني عشرية قديماً بمسألة (فدك)[2]! فقد ذكر الزمخشري في (ربيع الأبرار) أن هارون الرشيد كان يقول لموسى الكاظم: خذ فدكاً، وهو يمتنع، فلما ألح عليه؛ قال: ما آخذها إلا بحدودها، قال: وما حدودها؟ قال: الحد الأول: عدن، فتغير وجه الرشيد قال: والحدث الثاني؟ قال: سمرقند؛ فأربد وجهه، قال: والحدث الثالث؟ قال: إفريقية؛ فاسودَّ وجهه، قال: والحد الرابع؟ قال: سيف البحر مما يلي الخزر وأرمينية، فقال هارون: فلم يبق لنا شيء فتحول في مجلسي، فقال موسى: قد أعلمتك أني إن حددتها لم تردها[3].

والشعار على ما يبدو له من البعد عند الحوثي ما لفدك من الأبعاد عند الشيعة الإثني عشرية، فهو ليس مجرد صيحة تدوي في مسجد أو مجلس أو منتد؛ بل إن له من الأبعاد ما ظهر في مجريات الأحداث التي تلت ذلك.

ومما جعل الدولة تضيق ذرعاً بتصرفات الحوثي - أيضاً - أعمال التسلح والإعداد

(١) يدعو الخطباء وأئمة المساجد في اليمن عادة على أمريكا وإسرائيل، وبالعزة والنصر للإسلام، ولم يثر هذا الدعاء أي ردة فعل عند النظام كونه نابعاً بشكل عفوي.

(٢) فدك: هي أرض غنمها الرسول ﷺ من يهود خيبر بغير قتال، فاعتبرت فيئاً كان ينفق من ريعها على أهل بيته، ولما توفي عليه الصلاة والسلام بقيت أرضاً تحت إشراف الدولة الإسلامية، ينفق من ريعها على آل بيت الرسول ﷺ، لكن بعض كتب التاريخ تذكر أن فاطمة بنت محمد - رضي الله عنها - طالبت بهذه الأرض ميراثاً لها، فقال لها أبو بكر: سمعت الرسول ﷺ يقول: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة».

(٣) أعيان الشيعة، محسن الأمين، دار التعالف للمطبوعات (٢/ ١).

التي بدأ الحديث عنها والسعي في تطبيقها! تحت مبرر (الشعار)! والتهيؤ لأي هجوم أمريكي على اليمن! وهو أمر لا يستقيم مع توجه الحزب الحاكم الداعم لهم، ولا مع حقيقة وجود أي استهداف أمريكي لهذا التيار الذي لم تثبت له مشاركة في أي أعمال ضد أمريكا من قبل؛ لا داخل اليمن ولا خارجها!

كما أن الاحتفالات الدينية المألوفة التي كان يقيمها الحوثيون بمناسبة (عيد الغدير)[1] في صعدة؛ بدأت تأخذ منحى تصعيدياً باستخدام الأسلحة في عمل أشبه باستعراض للقوة غير خفي!

بعد هذا كله كان شعور النظام الحاكم بأن هناك جهات خارجية وراء هذا التحرك المنظم، فعدد المراكز التي فاقت الستين مركزاً يدرس ويتدرب فيها أكثر من خمسة عشر ألف شاب تحتاج إلى ميزانية أكثر من الخمسمائة ألف ريال يمني التي كانت تقدمها الرئاسة لهؤلاء الشباب[2]، وأكثر من الأموال التي تجمع من أهالي صعدة وغالبيتهم يعاني من الفقر.

ففي صعدة وحدها بلغ عدد المراكز أربعة وعشرين مركزاً، إضافة إلى اثني عشر مركزاً في محافظة حجة، وستة مراكز في محافظة عمران، وخمسة مراكز في المحويت، وخمسة مراكز في مدينة صنعاء، وسبعة مراكز في ذمار، وأربعة مراكز في محافظة

---

(١) عيد الغدير: نسبة إلى مكان بين مكة والمدينة يسمى غدير خم، توقف عنده رسول الله ﷺ وهو قافل من حجة الوداع في الثامن عشر من ذي الحجة (١٠هـ)، وألقى كلمة في الناس. وكان قد وصله ﷺ أن بعض جنود الجيش العائد من اليمن بقيادة علي بن أبي طالب تذمروا سياسته معهم، فشكوا ذلك إلى الرسول الكريم فأخذ بيد علي وقال: «هذا علي مولاي، من كنت مولاه فعلي مولاه»، فاعتبر الشيعة هذا الحديث نصاً على إمامة علي رضي الله عنه، ولهذا فهم يحتفلون فيه.

(٢) في مقابلة للرئيس اليمني (في ٣/٧/٢٠٠٤م) أشار إلى أنه قدم دعماً مالياً للشباب المؤمن بحجة حمايتهم من الارتباط بدعم خارجي بناء على «طلب من بعض الإخوان»، دون أن يذكر أسماءهم.

صنعاء، ومركز في إب، وآخر في تعز[1].

إنه نوع وكمٌّ من العمل لا يمكن بأية حال أن يكون قائماً على الجهود الذاتية في بلد فقير كاليمن.

وتظهر الأحداث أن الحوثي كان يدرك أنه قادم على عمل تصادمي، فكان يوجه أتباعه للتدريب القتالي، ويبني التحصينات الدفاعية، ويحفر الخنادق ويشيد التحصينات في الجبال الوعرة - التي تتميز بها صعدة - تحسباً للحظة المواجهة، ولم يكن لين الجانب الحكومي معه ليثنيه عما هو مقدم عليه.

وخلال الفترة من ١٩٩٩م وحتى ٢٠٠٤م التي ظهر فيها نشاط الشباب المؤمن «ظهرت أوسع عملية تغلغل في المرافق الحكومية وأجهزة الدولة المدنية منها والعسكرية، مع تركيز مواز على المرافق التعليمية في محافظات: صعدة، عمران، حجة، صنعاء، الجوف، وخصوصاً أثناء حركة الدمج بين المدارس الحكومية والمعاهد العلمية التي كان يشرف عليها التجمع اليمني للإصلاح»، من قبل هذا التيار[2].

وكان موقفاً مزعجاً للغاية ذاك الذي واجه الرئيس علي عبد الله صالح عندما كان متوجهاً إلى الحج براً في العام ١٤٢٤هـ، حيث توقف لأداء صلاة الجمعة في مسجد الإمام الهادي في صعدة، وحسبما يذكر الرئيس فإنه كان على اطلاع على تطورات أوضاع الشباب المؤمن في صعدة، وأنه كان ينوي أن يلقي كلمة بعد الصلاة بحشد من هذا الشباب «تقرب البعيد وتفتح القلوب»، لكنه فوجئ بعد نهاية الصلاة مباشرة بترديد الشِّعار بشكل استفزازي: (الله أكبر، الموت لأمريكا، الموت لإسرائيل، اللعنة على اليهود، النصر للإسلام). فألغى الفكرة وخرج من المسجد.

---

(١) الزهر والحجر، عادل الأحمدي، ص١٣٧.

(٢) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

هذا الاستفزاز لم يكن هو المسألة الوحيدة، فقد ذكرت مصادر مطلعة بأن ذهاب الرئيس إلى الحج براً في ذلك العام، وعبر طريق صعدة تحديداً؛ لم يكن الهدف منه سوى الاطلاع عن كثب على المواقع والتحصينات التي أخذ يبنيها الحوثي في الجبال، والاستعدادات التي نشط في تجهيزها، نتيجة تقارير استخبارية رفعت إليه؛ لذا ضم وفد الحج الرئاسي قيادات عسكرية وأمنية.

وسبق للحوثيين أن وصفوا سياسة النظام القائم بأنها سياسة (ذات وجهين)، عقب سقوط قتلى وجرحى منهم في مظاهرتهم أمام السفارة الأمريكية عام ٢٠٠٣م، وهو تعبير تحريضي لا يخفى. وهكذا بدا أن الحوثيين كانوا يتعمدون التصعيد لهدف أكبر من (إثبات الوجود). فظروف اليمن قد تكون من وجهة نظر أي معارض للحكومة في ذلك الوقت مناسبة للتصعيد، فالحزب الحاكم يمر بأسوأ حالاته مع أحزاب المعارضة نتيجة المواجهة الإعلامية التي وقعت بين الطرفين حول ظاهرة توريث مناصب القيادة في الدولة الجمهورية الديمقراطية، من الرئاسة وحتى المناصب المفصلية في الدولة. كما أن الحكومة كانت قد أعلنت عن جرعة رفع الأسعار ببلد يكاد الفقر فيه يعصف بالكثير من المعايير والقيم، فقد قيل: كاد الفقر أن يكون كفراً.

الحوثيون من جهتهم لم يكونوا قادمين على أمر يعدونه ارتجالياً، فهم كانوا يتهيئون لليوم الذي سيتواجهون فيه مع الدولة، تحت مبرر معاداة أمريكا وإسرائيل، وهي الذريعة التي يتخذ الشيعة منها غطاء لأنشطتهم المسلحة. فالحوثي استخدم الإثارة على اليهود والنصارى في سبيل تحفيزهم لأي قتال يوجه مستقبلاً ضده. فهو يرى مثلاً أنه «ليس من صالح أي دولة كانت أن تظهر للآخرين ما يخيفهم من جانبها عندما يتحدثون ويصرخون في وجه أمريكا وإسرائيل، عندما يرفعون صوتهم بلعنة اليهود الذين لعنهم الله على لسان أنبيائه وأوليائه». . متحدثاً عن احتمال أن يكون هذا الزمان هو الزمان «الذي يتغربل فيه الناس، فيكونون - فقط - صفين فقط: مؤمنون صريحون. . منافقون

صريحون»! وأن «الأحداث هي الكفيلة بأن تغربل الناس وأن تكشف الحقائق». ويطالب الحوثي بعد إقرار حقيقة أننا «تحت رحمة اليهود والنصارى» أن يكون «لنا موقف»!..
«من منطلق الشعور بالمسؤولية أمام الله سبحانه وتعالى، نحن لو رضينا - أو أوصلنا الآخرون إلى أن نرضى - بأن نقبل هذه الوضعية التي نحن عليها كمسلمين، أن نرضى بالذل، أن نرضى بالقهر، أن نرض بالضِّعَة، أن نرضى بالعيش في هذا العالم على فتات الآخرين وبقايا موائد الآخرين»[1]!

وفي محاضرة أخرى وبعد كلام طويل عما يلاقيه المسلمون من ذل من اليهود والأمريكان والمنافقين... يقول: «ألم يقل الله عن إرساله للرسل وإنزاله للكتب أن المهمة تتمثل في: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦]، واجتنبوا الطاغوت! فلتفهم أنَّ ما نحن عليه ليس هو الإسلام الصحيح. عندما ترى نفسك أنه لا ينطلق منك مواقف تثير أهل الباطل، وتثير المنافقين، [فـ]إنك لست على شيء، وإذا [يقصد وإن] كنت ترى أنك على الإسلام كله فأنت تكذب على نفسك وتكذب على دينك»[2].

ويتساءل في محاضرة أخرى عن سبب أن الإسلام - اليوم - لا يحرك الآخرين كما حرك محمد ﷺ، والإمام علي رضي الله عنه، والإمام الحسن والحسين؟ واصفاً «إسلام هذا العصر» بأنه «إسلام مسالم لأعداء الله»، وأنه «لا يريد منك أن تتحرك ضد أحد»، و«لا أن تثير ضدك أحداً»، و«لا أن تجرح مشاعر أحد حتى الأمريكيين»! ويضيف: «لا يريد أن تجرح مشاعرهم أن تقول: الموت لأمريكا! قد يجرح مشاعرهم ومشاعر أوليائهم، وهذا شيء قد يثيرهم علينا، أو قد يؤثر على علاقتنا أو صداقتنا معهم، أو قد

---

(١) من محاضرة: بعنوان (الصرخة في وجه المستكبرين)، ألقيت بتاريخ ١٧/ ١/ ٢٠٠٢م.
(٢) من محاضرة بعنوان (لا عذر للجميع أمام الله)، ألقيت بصعدة بتاريخ ٢١/ ١٢/ ١٤٢٢هـ، ص٩ من النص المفرغ من الأشرطة؛ بتصرف.

يؤثر على مساعدة تأتي من قبلهم!»[1].

وهكذا كان يربط الحوثي بين الدولة وبين إسرائيل وأمريكا، بوصفها «أولياء» لهم! رغم كونه يتحالف معها ضد خصومه العقائديين «الوهابية» و «الإخوان المسلمين»! إلا أنه في ظل التعايش السلمي بين أبناء اليمن لا يستطيع استحثاث أتباعه ضد الدولة بشكل مباشر، وعليه فإن الغطاء المناسب والمبرر المقبول هو إعلان (إسرائيل وأمريكا) أعداء مفترضين، يجب قتالهم وقتال أولياءهم، وهو ما دفع إعلام الحوثيين منذ الحرب الأولى إلى وصف قتلاهم بالشهداء وأعمالهم بالجهاد[2]!

لقد فهمت الدولة - فيما يبدو - الرسالة، وأن توجُّه الحوثي وحجمه ليسا بالذي يمكن السكوت عنه، فهذا الشحن الفكري المعتمد على خلفية عقدية مذهبية ونماذج تاريخية وإسقاط لنماذج معاصرة لا بد من أن يسفر عن شيء. . . !

بدأت الدولة باعتقالات في أوساط الحوثيين، وإغلاق المحال التجارية التي تتداول المواد الثقافية الشيعية، من: مكتبات، وتسجيلات. في حين كان الحوثي يحث السير باتجاه تحصينات عكسرية قوية في جبال مديرية «مرّان» مسقط رأسه، ومعقد الولاء المذهبي له، ويزود أتباعه بالسلاح والذخيرة، ويحيط نفسه بإجراءات أمنية صارمة، وبدا الأمر وكأنه استعداد لخوض مواجهة عسكرية مؤكدة وليست محتملة[3].

وبدأت مقدمات الحرب مبكرة، قبيل الحملة العسكرية على «مَرّان» في ١٨/٦/٢٠٠٤م بأشهر؛ حيث وقعت مواجهات وصدامات في صعدة، وكان لها علاقة بترديد الشِّعار والنزاع على المساجد، والحوادث الأمنية المصاحبة للطقوس الإثني

(١) من محاضرة: (لا عذر للجميع أمام الله)، ص٩.
(٢) انظر: موقع (المنبر) المعبر عن حركة الحوثيين، حيث يوصف المقاتلون بالمجاهدين والقتلى بالشهداء!
(٣) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق، ص٤٠١.

عشرية[1].

ومع تكرار تلك الحوادث قررت قوى الأمن استدعاء حسين بدر الدين الحوثي، والذي رفض بدوره الامتثال لأمر السلطات المحلية بالحضور إلى الجهة التي استدعته. ولم يكن لدى الدولة نية في الدخول في مواجهة مسلحة، فقد حاول الرئيس علي عبد الله صالح أن يعطي الحل السلمي المزيد من الفرص، فشكّل عدة لجان للوساطة لإقناع الحوثي بتسليم نفسه ومحاكمته محاكمة عادلة. وكان من الطبيعي ألا يقبل الحوثي - الذي يرى نفسه أنه ينطلق من منطلقات عقدية مذهبية - بعرض الحكومة؛ وهو ما أدى إلى فشل كل جهود الوساطة.

فلم يكن الحوثي الذي يرى بوجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والخروج على الحاكم الظالم ليقبل أبداً بأي وساطة تؤدي إلى مثوله أمام سلطة قضائية هي لسان حال الظلمة كما يرى، فهو يقول: «إن الله هو الذي لعن الظالمين فهل يمكن أن يوجب علي طاعتهم؟!.. لا. فمن يأتي ليقول: إن الحاكم الفلاني هو خليفة المسلمين يجب طاعته؛ لأنه أصبح ولي الأمر فتجب طاعته، فهو يحدثني بكلمة (تجب طاعة) ويضفي على المسألة امتداداً شرعياً، أي أن الله أوجب علي طاعة هذا أليس كذلك؟ أي أن من شريعة الله، من الدين، أن أطيع هذا.. هذا لا يمكن أبداً أن يكون من دين الله، لا يمكن أبداً أن يكون مما يرضى به الله»[2].

ويقول في محاضرة أخرى: «لو يأتي علي عبد الله صالح فيقول: تحرك وأنا وراءك، ستتحرك. لو يأتي ويقول لك: انطلق وأنا وراءك ضد أمريكا وإسرائيل ألست ستنطلق بسرعة.. وتأخذون أسلحتكم وتتحركون. لكن إذا قال الله ذلك تقول: نحن

---

(١) الزهر والحجر، عادل الأحمدي، ص(١٤١)، نقلاً عن موقع «الصحوة نت».

(٢) من محاضرة: بعنوان (معنى التسبيح)، والتي ألقيت بتاريخ ٩/ ٢/ ٢٠٠٢م، ص(٦)، من النسخة المفرغة عن الأشرطة.

خائفين من علي عبد الله، خائفين من فلان!!.. يعني هذا ماذا؟! يعني أن ثقتنا بالله ضعيفة أي أننا لم نعد نتعامل مع الله كما نتعامل مع علي عبد الله، في الواقع هو إله بالنسبة لنا نخافه ونرجوه أكثر مما نخاف ونرجو الله أليس هذا هو الواقع؟!»[1].

وكان الحوثي يعلم بالتأكيد نظراً لوجود موالين له في السلطة بانكشاف مخططه البعيد، وأن المسألة لا تتعلق بأحداث هنا أو هناك لم يكن عنها مسؤولاً مباشراً!

كما أن القيادة السياسية لم تكن تأمل في تفجر الوضع ووقوعها في إحراج ونقد الآخرين، وهي التي آوت هذا الفصيل المنشق عن حزب الحق وعن أتباع المذهب واحتضنته وقدمت له الدعم! لكنها لجأت إلى خيار المواجهة أمام الواقع الذي ظهر لها وكان له ما بعده!

(١) من محاضرة: بعنوان (معرفة الله)، الدرس الأول، ص(٢٧).

الفصل الأول: الحرب وجهود المصالحة والنتائج:

المبحث الأول: الحرب الأولى.. المجريات والنتائج:

بينما كانت الدولة تعطي الأولوية لجانب المفاوضات مع الحوثي ألقت قوات الأمن - حسب شهود عيان - القبض على سيارتين إحداهما محملة بالأسلحة والذخائر والأخرى حماية لها! الحادث وقع في مديرية «حيدان» مكان نفوذ الحوثي، وعندما وصل الخبر إلى الحوثي أعلن في الناس يحذر من هجوم أمريكي وشيك! عندها أصدرت السلطات أمراً قهرياً بإلقاء القبض عليه، وأرسلت قوة مكونة من حوالي ٢٠ جندياً بأسلحتهم لهذه الغاية، فقاوم أتباع الحوثي القوة الحكومية وقتلوا منها ثلاثة أفراد، في ١٨ يونيو ٢٠٠٤م.

على إثر ذلك وفي التاسع عشر من الشهر ذاته أرسلت الدولة الطائرات الحربية لقصف بعض مواقع الحوثي، لكن إحدى هذا الطائرات قصفت سوقاً مدنياً وقع فيه العديد من القتلى والمدنيين في مديرية «حيدان»، واعتذرت السلطة وتأسف الرئيس في حينه لما حدث، مصدراً الأمر بمواساة ذوي القتلى وتعويضهم. فكانت بداية المواجهات غير موفقة بالنسبة للحكومة.

بعد بدء القتال أعلن مسؤول في وزارة الداخلية اليمنية الأعمال التي دفعت الدولة إلى قتال الحوثي وأتباعه، وعدَّد منها:

١ - الاعتداء على أفراد القوات المسلحة والمؤسسات العسكرية.

٢ - التحريض على عدم دفع الزكاة للدولة.

٣ - إثارة الشغب في المساجد.

٤ - إنزال علم الجمهورية اليمنية ورفع أعلام لجهات خارجية.

٥ - الترويج لأفكار مضللة ومتطرفة[١].

غير أن إعلام المؤتمر تعامل مع مسألة الحوثي بنوع من التضليل والكذب، فقد تحدثت صحف المؤتمر عن ادعاء حسين الحوثي النبوة ابتداء، ثمَّ عادت للحديث عن ادعائه المهدية، ثمَّ تراجعت إلى اتهامه بإعلانه نفسه إماماً! وهكذا شنَّ إعلام المؤتمر مدعوماً بصحافة الدولة حملة إعلامية ضد حسين الحوثي وأتباعه فيها نوع من الغموض والبعد عن حقيقة الخلاف وأسباب المواجهة الفعلية.

وعندما ظهرت جدية الدولة في حسم الأمر برزت بعض الوجاهات محاولة التوسط لإنهاء الأزمة قبل امتدادها، لكن جهودهم فشلت في التوصل إلى حل.

في هذه الأثناء أعلن حسين الحوثي أن الاتهامات الموجهة إليه من الدولة غير صحيحة، وأن هذه الحملة تقف وراءها أمريكا، وأن السفير الأمريكي بصنعاء يقوم بعملية جمع الأسلحة وشرائها من المواطنين، معتبراً أن هذا الأمر تجريد لليمنيين من أسلحتهم تمهيداً لاحتلالهم[٢].

(١) ٢٦ سبتمبر، في ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٤م.
(٢) الجزيرة نت، في ٢٦/ ٦/ ٢٠٠٤م.

عادت بعض الزعامات القبلية، ومعها بعض الشخصيات الاجتماعية؛ تحاول بدء وساطة جديدة لإيقاف القتال، وجرت محاورات بينها وبين الأطراف لكن دون أن تظهر نتائج إيجابية على الأرض. وقد علق عبد الكريم جدبان - عضو لجنة الوساطة وأحد المقربين من الحوثي - بأن هناك أطرافاً عسكرية تتعمد تأجيج الصراع وتصعيد الموقف. بينما اتهمت الدولة الحوثي برفض الاستجابة للجنة الوساطة. أما السفارة الأمريكية فقد ردت على كلام الحوثي بنفي وجود أي دور لها في أحداث صعدة.

وسعت الحكومة اليمنية المعركة لتشمل جوانب غير عسكرية، فأصدر مجلس الوزراء في ٣٠/٦/٢٠٠٤م قراراً تنفيذياً عاجلاً بإغلاق جميع مدارس التعليم الديني خارج نطاق التعليم الديني العام، ومراجعة مناهج التعليم الدينية بصورة كاملة. وشنت سلطات الأمن سلسلة من الاعتقالات نالت أعداداً كبيرة من المشتبه بانتمائهم إلى حركة الحوثي. وامتدت هذه الاعتقالات لتشمل أكثر من مكان في صعدة، وعمران، وحجة، وصنعاء المحافظة، وأمانة العاصمة، وذمار، وحراز. وقد بررت السلطات هذه الإجراءات بأنها احترازية، منعاً لوصول المزيد من المقاتلين إلى صفوف الحوثي، وتجنباً لأي إثارات مسلحة قد تندلع هنا أو هناك تأييداً للحوثي. وشملت الحملة عدداً من الرموز المؤيدة للحوثي كـ: محمد مفتاح، ويحيى الديلمي، والقاضي محمد علي لقمان[1]، الذين اتهموا بالتخابر مع دولة أجنبية لإسقاط النظام ودعم تمرد الحوثي.

الدولة لم تكن - بادي الرأي - موفقة في سير معاركها العسكرية على الأرض بحيث بدت وكأنها لم تكن قد قدرت حجم قوة الحوثي الحقيقية، وكانت تظهر نوعاً من اللين في الإطار السياسي ولا ترد أي وساطة. فتبنى العلامة الزيدي محمد محمد المنصور مبادرة في ٢١ يوليو لإقناع الحوثي بتسليم نفسه لرئيس أركان القوات المسلحة في صعدة

(١) الزهر والحجر، ص(١٤٣ - ١٤٤).

اللواء محمد علي القاسمي[1]. لكن بعد ثلاثة أيام أُعلن عن فشل هذه الوساطة. بعد ذلك بأيام قليلة وفي ٢٦ يوليو أصدر رئيس الجمهورية توجيهات إلى قيادة وزارة الدفاع بإيقاف العمليات في منطقة «مرّان» بمديرية «حيدان» - محافظة صعدة - لإتاحة الفرصة الأخيرة للحوثي بتسليم نفسه. وجاء في حيثيات رسالة الرئيس أنَّ إيقاف المواجهات جاء استجابة لطلب من أحزاب اللقاء المشترك وغيرهم من الشخصيات الاجتماعية بتوسيع لجنة الوساطة المكلفة من الرئيس - وللمرة الخامسة[2].

كانت اللجنة المقترحة مكونة من عشر شخصيات، ثمَّ جرى توسيعها بتوجيهات من رئيس الدولة لتصبح أربعين شخصية برئاسة عبد الوهاب الآنسي الأمين العام المساعد لحزب التجمع اليمني للإصلاح[3]، وعضوية أعضاء بارزين في المجتمع، منهم:

١ - حمود عباس المؤيد: مرجعية علمية في المذهب الزَّيْدِي.

٢ - أحمد محمد الشامي: رئيس حزب الحق (الزَّيْدِي) في حينه، وهو عالم من علماء الزيدية، ووزير أوقاف سابق.

٣ - محمد قحطان: قيادي في حزب التجمع اليمني للإصلاح.

٤ - محمد حسين العيدروس: الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم).

٥ - عبد الملك المخلافي: أمين عام التنظيم الوحدوي الناصري.

٦ - محمد عبد الملك المتوكل: الأمين العام لحزب اتحاد القوى الشعبية (الزَّيْدِي).

٧ - محمد أحمد غالب: عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني، عضو

---

(١) الرشد، عدد ١٦، في ٥/٨/٢٠٠٤م.
(٢) الرشد، عدد ١٦، في ٥/٨/٢٠٠٤م.
(٣) الحرب في صعدة من أول صيحة إلى آخر طلقة، عبد الله الصنعاني، ص(٩٣ - ٩٤).

سكرتارية الحزب.

ومن مشايخ القبائل: محمد ناصر الغادر، ومحمد ناجي الشايف، وغالب ناصر الأجدع.

بالإضافة إلى: حسين الهدار - عضو جمعية علماء اليمن، والقاضي حمود الهتار، وكل من وزير العدل ووزير الأوقاف والإرشاد في حينه.

وكان في اللجنة من طرف الحوثي كل من: شقيقه يحيى بدر الدين الحوثي عضو مجلس النواب، والشيخ محمد عبد الله بدر الدين، والشيخ صالح الوجمان.

ولم تفلح هذه اللجنة - رغم سعتها عددياً، وتمثيلها لتيارات سياسية وقبلية مختلفة في المجتمع - في إقناع الحوثي بتسليم نفسه، كما لم تفلح في جعله يتنازل عن مطالبه التي بدأ بإثارتها، ومن أهمها: سحب القوات العسكرية (قوات الدولة) من مناطق النزاع، وتعويض المتضررين من هذه الحرب، وإعادة بناء ما دُمِّر، والاستمرار بتدريس المذهب الزَّيْدِي وفق المنهجية السابقة، والتمسك برفع شعار: (الله أكبر.. الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل.. اللعنة على اليهود.. النصر للإسلام).

وكان هناك شروط غير معلنة لكنها تستقرأ ضمنا، وهي اعتبار صعدة مغلقة على المذهب الزَّيْدِي، وإبعاد التيار السلفي منها؛ وقد ظهرت لاحقاً - كما سيأتي - بشكل أوضح!

كان واضحاً أن الدولة لن تقبل بهذه الشروط، ومن ثم عادت المعارك وبشكل أعنف مما سبق. ولأن الدولة بدأت تدرك حجم قوة خصمها أعدت للأمر عدته، وتمكنت من السيطرة على منطقة «خميس مَرّان» أهم معاقل الحوثيين. ثمَّ تتالت سيطرة الدولة على القمم الجبلية التي كانت بأيدي الحوثيين إلى أن تمكنت في ٢٤ أغسطس من اقتحام قرية الحوثي ومقر قيادته؛ وهنا بدأ الضعف يظهر في جبهة الحوثي؛ فنقلت الصحف أن أحد

أهم القياديين معه وكان يقاتل على جبهة أخرى في صعدة وهو المدعو عبد الله عيضة الرزامي بدأ يوسط بعض مشايخ القبائل لإيجاد مخرج سلمي لتسليم نفسه مقابل إيقاف القتال[١]. ولم يمض أكثر من عشرة أيام على محاولة الرزامي حتى وصل الجيش إلى معقل الحوثي الذي خر صريعاً في المواجهات في ٩ سبتمبر ٢٠٠٤م، وأعلن عن مقتله رسمياً في ١٠/ ٩/ ٢٠٠٤م، لتنتهي بذلك الجولة الأولى من المواجهات الدامية بين الدولة والحوثيين في صعدة.

لقد ادعى الحوثيون في المواجهات الأولى أن حملهم للسلاح كان بدافع الدفاع عن أنفسهم تجاه السلطات في محافظة صعدة، التي بدأت باستهدافهم وشن حملة اعتقالات ضدهم، فكانت الدولة برأيهم هي البادئة بالمواجهات.

بعد مقتل حسين الحوثي زعيم التمرد بعدة أيام استدعى الرئيس علي عبد الله صالح بعض أعضاء لجنة الوساطة التي تتفاوض مع عبد الله عيضة الرزامي الرجل الثاني في التمرد.. وتباحث معهم حول الحلول البديلة لإنهاء الأزمة دون إراقة المزيد من الدماء. بينما عملت القوات الحكومية على تعزيز وجودها على الأرض في منطقة الزرامات التابعة لقيادة الرزامي، ومنطقة جبل العصايد الذي يتمركز فيه محمد الأعصر أحد القادة العسكريين التابعين للحوثي في مديرية همدان[٢]. وبعد لقائهم بالرئيس حقق أعضاء لجنة المفاوضات بعض التقدم، حيث تمكنوا من إقناع الرزامي بتسليم نفسه لشيوخ القبائل[٣]، وذلك بعد ضغوط معنوية مارسوها عليه[٤].

هذا الأمر كان بداية صلح، قالت عنه صحيفة (الشورى) على موقعها على

(١) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٤م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ص(١٧٣).
(٢) موقع (قدس برس)، في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٤م؛ بتصرف.
(٣) وفقاً للأعراف القبلية المتفق عليها.
(٤) موقع (الصحوة نت)، في ٢٠/ ٩/ ٢٠٠٤م.

الإنترنت: إنه كان بطلب وجهه بدر الدين الحوثي للقبائل المعنية، وألزمهم به حفظاً للدماء[1]. واستجاب بدر الدين الحوثي لدعوة الرئيس بزيارته في صنعاء، لكن اللقاء لم يتم. فبعد مكوثه أكثر من شهرين بصنعاء - حسب كلام ولده يحيى لبرنامج (نقطة نظام) على قناة (العربية) - قرر أن يعود إلى صعدة مغاضباً حسب رأي بعض المراقبين؛ حيث إن إهمال القيادة السياسية لوجوده في صنعاء مدة شهرين دون تحقيق مطالبه كان بمنزلة الرسالة التي فهمها بدر الدين الحوثي.

يحيى الحوثي برر مغادرة والده لصنعاء وعودته إلى صعدة بأنه نتيجة كبر والده، وعدم إلفه جو صنعاء وانفتاحها! وحسب صحيفة (الوسط) فإن الدافع كان حضوره زواج إحدى حفيداته! وأياً يكن الأمر فإن عودة الحوثي (الأب) كانت مدبرة حيث عاد الرزامي في الفترة ذاتها إلى صعدة. الدولة من جهتها عدَّت سلوك الأب خرماً للهدنة الموقعة بين الطرفين وذريعة للتنصل من الالتزامات التي تعهدت بها الدولة للطرف الآخر، وكان هذا إيذاناً ببدء جولة قتالية ثانية[2].

استغلت الدولة فترة توقف القتال بين الجولة الأولى والثانية والتي دامت قرابة خمسة أشهر بتحقيق تقدم في كبح جماح الاتجاه الحوثي، فعززت وجودها في المناطق المحيطة بأسواق السلاح التي أغلقت في هذه الفترة، كما اجتمعت القيادات الحكومية بمشايخ القبائل محذرة من استغلال (عيد الغدير) الذي كانت تصاحبه عادة إطلاق النار بشكل كثيف، وعززت من وجود الجيش في كل من: صعدة وحجة وعمران لمنع هذه الاحتفالات[3].

(١) تقرير عن: حرب صعدة وتبعاتها ٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م، موقع (الشورى نت)، في ٢/٦/٢٠٠٦م.
(٢) مقابلة مع بدر الدين الحوثي، الوسط، في ٩/ ٣/ ٢٠٠٥م.
(٣) موقع (الصحوة نت)، في ٢٦/ ١/ ٢٠٠٥م؛ بتصرف.

كما التفتت الدولة – أيضاً – إلى تشكيلتها الداخلية؛ حيث تبين أن بعض المسؤولين في الحكومة كانوا على صلة بتمرد الحوثي. وفي هذا السياق ذكرت صحيفة (الشموع)[1] أن قوات الأمن قامت باستجواب عدد من المسؤولين من ضمنهم وزيران، إثر معلومات وصلتها عن المتورطين في دعم تمرد الحوثي.

كما راجعت الدولة وضعها الحزبي السياسي، فأحدثت تغييرات واسعة في قيادات حزب المؤتمر، سواء كان ذلك في الأمانة العامة أو اللجنة الدائمة، حيث تسربت معلومات عن احتمال تورط بعض قيادات الحزب الحاكم – أيضاً – في دعم الحوثي[2].

وفي مراجعة للوضع الأمني عموماً قامت قوات الأمن بترحيل أعداد غير قليلة من العراقيين بعد ثبوت تورطهم في فعاليات مشبوهة مع تنظيم (الشباب المؤمن)[3]، ومحاكمة أكثر من عشرين موظفاً في كوادر التربية والتعليم، حيث سهلوا الأمر للحوثيين بطبع منشوراتهم وكتيباتهم وكتبهم في مطابع الكتاب المدرسي الحكومية العائدة إلى وزارة التربية والتعليم.

هكذا نجد أن الجولة الأولى من المواجهات أبرزت ما يلي:

– صلابة التيار المتمرد وتماسكه، وقيامه على مبدأ عقدي وفكري وولاء مذهبي، حيث صمد ضد حملة الحكومة الأمنية والعسكرية وبذل تضحيات كبيرة لنصرة حسين الحوثي وفكره.

– وصول الدولة إلى قناعة بضرورة الحسم العسكري مع تيار الحوثي، لأسباب ودوافع لا يزال أغلبها خفياً.

---

(١) عدد ٢٥٥، في ٢/ ١٠/ ٢٠٠٤م.
(٢) الشموع، عدد ٢٦٢، في ١٤/ ١٢/ ٢٠٠٤م.
(٣) الشموع، عدد ٢٧٢، في ١٩/ ٢/ ٢٠٠٥م.

- كشفت الأحداث أبعاد حركة الحوثي ومدى تغلغلها في السلطة والحزب الحاكم.

وبقي أن نشير إلى أن الدولة ظلت متكتمة حول سريان المعارك ومانعة وسائل الإعلام للوصول إلى ساحات المواجهة. فكانت هي مصدر المعلومة، في حين انكشف الحوثيون إعلامياً نتيجة غيابهم عن الساحة الإعلامية، مع قيام بعض أحزاب اللقاء المشترك بدور غطائي لهم تمثّل في صحف حزب الحق واتحاد القوى الشعبية والحزب الاشتراكي اليمني.

المبحث الثاني: الحرب الثانية.. المجريات والنتائج:

عدَّت الدولة مغادرة بدر الدين الحوثي صنعاء مؤشراً تصعيداً ينذر بشرٍّ، فاتخذت الإجراءات الاحتياطية لذلك، وتحسبت للأسوأ. وبينما كانت تراقب وبشدة أسواق السلاح قدم سبعة من أتباع الحوثي لعقد صفقة أسلحة بسوق مديرية الطلح، لكن الصفقة فشلت لأسباب غير معلومة، وانكشف أمر هذه المجموعة لقوات الجيش التي حاولت بدورها إيقافهم وهو ما أدى إلى صدام مسلح عُدَّ الشرارة الأولى للجولة الثانية.

أنباء الاشتباكات في سوق الطلح أكدها الشيخ عبد الكريم منَّاع - أحد وجهاء منطقة الطلح - لموقع (الصحوة نت)[1]. وذكرتها وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مؤكدة أن اشتباكاً جرى في سوق الطلح أسفر عن مصرع أربعة وجرح ثلاثة من تنظيم (الشباب المؤمن).

ثمَّ ما لبث القتال أن امتد ليشمل أغلب محافظة صعدة، التي تساوي مساحتها مساحة لبنان تقريباً.

حاول الحوثيون في هذه الجولة من القتال نقل المعركة إلى خارج محافظة صعدة، فقامت مجموعات صغيرة بشن هجمات بالقنابل اليدوية على تجمعات عسكرية ومنازل بعض المسؤولين، لكنها كانت في الجملة هجمات فاشلة. كما حاول المتمردون نقل المعركة إلى مدينة الجوف المحاذية لصعدة من جهة الشرق والجنوب الشرقي، لكن المحاولة لم تنجح لتحسب الدولة لهذه المسألة، بتشكيلها سوراً أمنياً متكاملاً بين محافظتي صعدة والجوف[2].

واستخدمت الدولة في هذه الجولة من القتال الطائرات والأسلحة الثقيلة بشكل

(١) موقع (الصحوة نت)، في ٢٠/ ٣/ ٢٠٠٥م.
(٢) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.

مكثف، وهو ما أدى إلى نزوح كبير للمواطنين من مناطق (نشور) و(الرزامات) التي تتمركز فيها المواجهات باتجاه مدينة صعدة.

وردّ الحوثيون بعنف مماثل أدى إلى مقتل أعداد من ضباط القوات المسلحة منهم القائد أحمد المقدشي قائد اللواء الخامس عشر. وبرز الحوثي (الأب) في هذه الجولة بوصفه زعيماً للتمرد، وهو ما رأى فيه المراقبون تحدياً للسلطات اليمنية في ساحة المعركة، ليس لما يمثله من قوة هي أقل بكثير مما كانت عليه حال نجله حسين، وإنما لما يمثله من مرجعية مذهبية للطائفة الزيدية... وهو ما يفسر لجوء السلطات في صنعاء إلى لغة الحوار بالتوازي مع حسم المعركة ميدانياً[1].

لكن الخيار الأخير كان هو الأقرب، حيث حسمت هذه الجولة من القتال في ١٢ أبريل ٢٠٠٥م، مخلفة أكثر من أربعمائة وسبعين قتيلاً وألفين وخمسمائة وثمانية وثمانين جريحاً بوصفها خسائر بشرية، في حين تجاوزت الخسائر المادية حسب تقرير نشره جهاز الأمن السياسي ٦٠٠ مليون دولار أمريكي[2].

وجاء في إعلان اللجنة الأمنية اليمنية العليا انتهاء العمليات العسكرية الموجهة لقمع التمرد المسلح الذي اندلع في ٢٨ مارس ٢٠٠٥م بقيادة المتمرد بدر الدين الحوثي، وعلى لسان مصدر فيها أنه منذ يوم الأربعاء الموافق ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م تمت السيطرة بصورة كاملة على أوكار المتمردين التخريبية كافة، وأنه تم إجبار الكثيرين منهم على تسليم أنفسهم وأسلحتهم للسلطة.. وأنَّ العمل جار على تعقب بدر الدين الحوثي بعد نجاحه في الفرار، متهماً إياه بإشعال الفتنة في المنطقة منذ مغادرته صنعاء بصورة مفاجئة في تاريخ ١١/ ٣/ ٢٠٠٥م، حيث قام بتجميع العناصر التخريبية التابعة له، ودفعهم إلى الاعتداء

---

(١) انظر مقال لعبد الكريم سلام، موقع (أخبار سويسرا - Suissinfo.ch) في ٦/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٢) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ص١٦٨.

الغادر والجبان على أفراد القوات المسلحة والأمن في كل من شرطة مديرية سحار والنقطة المؤدية إلى البقع والنقطة المؤدية إلى صعدة - ضحيان - باقم. . ونقطة العمشية، كما أنهم قاموا بإقلاق الأمن وترويع المواطنين الآمنين في مدينة صعدة وطريق كتاف - صعدة وصنعاء - صعدة. وقد أعادت العمليات العسكرية والأمنية الأمن والهدوء والاستقرار إلى مناطق نشور والرزامات وآل شافعة[1].

أما خيار الدبلوماسية فأعلنت الدولة فشله في السابع من أبريل، حيث نقلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) عن مصدر مسؤول في السلطة المحلية بمحافظة صعدة نبأ فشل لجنة الوساطة التي شكلها رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح، والمكونة من: القاضي أحمد محمد الشامي، والشيخ محمد بن جاشع، وعدد من العلماء للتفاوض مع بدر الدين الحوثي، وقال المصدر: إن لجنة الوساطة المشكلة بتوجيه رئيس الجمهورية «فشلت في جهودها ومساعيها المبذولة لإقناع المدعو بدر الدين الحوثي، والعناصر المتمردة التابعة له في تسليم أنفسهم، والكف عن الأعمال التخريبية والاعتداءات التي يقومون بها ضد المراكز الحكومية والمصالح العامة ومراكز الشرطة والنقاط الأمنية والعسكرية وأفراد القوات المسلحة والأمن، بالإضافة إلى إقلاق الأمن في الطرقات وترويع المواطنين الآمنين». . وأضاف أن الفشل كان نتيجة «تعنت المدعو بدر الدين الحوثي والعناصر المتمردة التابعة له، ورفضهم الاستجابة لأي جهود تبذل من أجل حقن الدماء وإنهاء الفتنة التي أشعلوها في المنطقة، واستمروا في غيهم وتعنتهم وتعصبهم وخروجهم على النظام والقانون على الرغم مما عرضته لجنة الوساطة عليهم في منحهم الوجه والأمان، وبحيث يكفون عن إقلاقهم للأمن والاستقرار، ويكونون مواطنين صالحين، ويحترمون الدستور والنظام والقانون»[2].

(١) موقع وكالة الأنباء اليمنية (سبأ نت)، في ١٣/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٢) وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، في ٧/ ٤/ ٢٠٠٥م.

وقبيل نهاية الجولة الثانية وجدت أحزاب المعارضة نفسها كأنها خارج التغطية السياسية، حيث كانت الدولة تتصرف منفردة دون أي اعتبار للأحزاب السياسية المعارضة. وحدا بها هذا الإقصاء والتجاهل من الدولة للاستياء وإصدار بيان حول هذه المواجهات، عقب الاجتماع الدوري لهذه الأحزاب، في ٧/ ٤/ ٢٠٠٥م. وجاء في البيان: تعبير هذه الأحزاب عن أسفها لما يجري، مضيفة أن هذه الأحداث تؤكد بجلاء «عقم وعدم سلامة الأساليب التي تنتهجها الحكومة في معالجة القضية».. ومؤكدة «رفضها وإدانتها لاستخدام القوة والعنف خارج إطار الدستور والقانون».

وكذا أدانت الأحزاب المعارضة في بيانها «كل أشكال التطرف السلالي، والمذهبي، والمناطقي، والأسري»، داعية الجميع إلى «ضرورة التمسك والالتزام بالدستور والقانون، والكف عن الممارسات والادعاءات الخارجة عنهما، والتي لن يثمر التمادي فيها سوى مزيد من إحداث الشروخ في سفينة المجتمع اليمني والإضرار بوحدته الوطنية وفتح الباب واسعاً أمام التدخلات الأجنبية».. وداعية - كذلك - مجلس النواب إلى القيام بدوره الدستوري نظراً «للتعتيم الذي تنتهجه الحكومة في معالجة القضايا الأمنية مهما عظم حجمها».

وطالبت الأحزاب «بالمسارعة إلى تشكيل لجنة قادرة على مباشرة التحقيق النزيه فيما يجري، وبحياد تام، واستقلالية أكيدة، وتشارك فيها القوى السياسية ورجال القانون، ويتم من خلالها إطلاع الشعب على الحقائق أولاً بأول، بكل صدق، وموضوعية وصولاً إلى معالجات سليمة تحول دون تكرار هذه الأعمال، وتفادي آثارها وتداعياتها المدمرة»[١].

(١) صدر البيان عن أحزاب اللقاء المشترك، وهي: التجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب البعث العربي القومي، واتحاد القوى الشعبية، وحزب الحق. انظر: موقع (الصحوة نت)، في ٨/ ٤/ ٢٠٠٥م.

هذه اللغة التي فيها إدانة واضحة للدولة وموقف مبهم من حركة الحوثي، التي شملها البيان وجدت ترحيباً من الدولة، وقال مصدر حكومي لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ): إننا نرحب بتشكيل لجنة من مجلس النواب والشورى والأحزاب والتنظيمات السياسية، وذلك للنزول الميداني إلى منطقة التمرد والوقوف عن كثب على الأحداث الجارية والتحقيق فيها[1].

في هذه الأثناء وبعد الهزيمة العسكرية التي تلقتها جماعة الحوثي في الجولة الثانية من القتال أرسل بدر الدين الحوثي وعبد الله عيضة الرزامي رسالة إلى الرئيس علي عبد الله صالح تشير بأنهم على استعداد لمقابلة الرئيس أو إرسال من يمثلهم شريطة رفع الظلم عنهم، وأنه في حالة استمرار الظلم الواقع عليهم من قتل وتدمير وسجن وتشريد ومصادرة للممتلكات وغير ذلك من المظالم؛ فإن المشكلة لن تحل، وإنما ستزداد تعقيداً وستكبر الهوة[2].

من جهته ذكر يحيى الحوثي لقناة (العربية) أن هذا القتال ليس بسبب الشِّعار، وأن الدولة تقاتل هذه الأسرة منذ زمن، ونص كلامه هو: «لدي وثائق بأن السلطة تحاربنا منذ عام ١٩٩٢م، هذه الوثائق فيها محاولة اغتيال الوالد مرتين، فيها تفجير لمنازلنا، فيها إحراق لمحلات أصحابنا التجارية، هذا منذ عام ١٩٩٢م، الصحف تحدثت عن ذلك، وعلم الناس بذلك، نحن لا نعادي أحداً، نحن مواطنون أولاً وأخيراً، ولسنا مؤهلين لأن نحارب أمريكا ولا أن نحارب إسرائيل ولا أن نحارب أحداً. نحن مواطنون ضمن الدولة»[3].

لكن الذي كان يجري على الأرض مغاير لهذا فقد ذكر الشيخ حسين قيراط - رئيس

---

(١) موقع (الصحوة نت)، في ٩/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٢) موقع (إيلاف)، في ١٢/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٣) برنامج نقطة نظام، قناة (العربية)، في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٥م.

لجنة الوساطة لإنهاء القتال - أن الدولة طالبت بعدم ترديد الشعار نهائياً، وفي كل الأمكنة، بينما يصر الحوثيون على التمسك بترديده في المساجد الواقعة في مناطقهم. بعد ذلك أخذ العمل في لجنة الواسطة منحى سرياً لم تنشر الصحف منه سوى أن الشيخ محسن بن جاشع يحاول لقاء الحوثي الأب والرزامي للتفاوض معهما ومعرفة مطالبهما. أثناء ذلك صرح عبد الملك بن بدر الدين الحوثي (القائد الجديد)، في حوار أجراه معه موقع (نيوز يمن) الإخباري؛ بأنه مستعدٌّ لإلقاء السلاح شريطة أن تضع الدولة سلاحها، وترفع الحملة العسكرية والملاحقات وتكف الأذى[1].

بعد ذلك بعدة أيام أصدر الرئيس عفواً عاماً وأمر بإيقاف العمليات، وتلقى على إثر ذلك الشكر بلسان إبراهيم الوزير من خلال مقال في صحيفة (البلاغ)، متهماً «جمعية علماء اليمن» بأنها لم تقف بشكل إيجابي من قرار العفو كون أن فيها من لا يريد لهذه القضية الانتهاء، ومن يريد إعادة الهجوم على الحوثي - الأب - والرزامي، وتصفيته - الحوثي - جسدياً! مقترحاً على رئيس الجمهورية - في حينه - أن يختار للحوثي بلداً عربية لينتقل إليها، مع إجراء راتب نافع عليه، وإرسال أهله معه[2]!

لم تكن الجولة الثانية من المواجهات نهاية المطاف، حيث ظل المتمردون يحملون في أنفسهم على الدولة، وباتت القضية أوسع من كونها قضية مواطنين خارجين عن القانون، فقد بدأ الاعتراف من قبل رموز الحركة والناطقين بلسانها بأنه لا علاقة للحركة بالشعار المعلن. حيث وصف يحيى الحوثي في حوار مع صحيفة «الشرق الأوسط» في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥م تنظيم «الشباب المؤمن» بأنه حركة ثقافية لمواجهة ما وصفه بالمد «السلفي» الذي «هاجمنا في بيوتنا باليمن وكان مصدره جماعات التكفير» على حد تعبيره[3]!

---

(١) في ٩/ ٥/ ٢٠٠٥م.

(٢) عدد ٦١٧، في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٥م؛ بتصرف.

(٣) انظر: www.asharqalawsat.com.

وأكد يحيى الحوثي في حوار مع قناة (العربية) من محل إقامته بالسويد في ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥م أن أمريكا ليست عدواً لهم، وأنهم لا يعادونها، حيث قال: إن مأزق السلطة اليمنية المتمثل بضرورة تسليم إرهابيين يمنيين إلى الولايات المتحدة دفعها إلى اختلاق عدو وهمي لأمريكا لذرِّ الرماد في العيون. وبخصوص الأحداث التي شهدتها مناطق جبال مران وهمدان وصعدة منذ يونيو ٢٠٠٤، قال: إن الحكومة اليمنية شجعت بادئ الأمر شقيقه حسين على توجيه انتقادات ضد واشنطن، وعملت على إيجاد مناخ محرض في هذا الاتجاه؛ للفت نظر الولايات المتحدة إلى «عدو مفترض» في اليمن. وشدد على أن الزيديين في اليمن «لا يعادون أحداً» وأنهم «عاشوا طوال تاريخهم في اليمن وبين ظهرانيهم مسيحيون ويهود من دون أن يلحقوا أذى بهم». . واتهم الحكومة اليمنية بتنفيذ حملة تستهدف «الزيديين على وجه الخصوص»، بل طالب الرئيس اليمني أن يضع حداً لما وصفه بـ«تقتيل واعتقال الزيديين»، وهو ما كرره في حوار له مع الشرق الأوسط، وذهب في حديثة للصحيفة إلى أن الهدف من العمليات الأخيرة «كان قتل والده أو اختطافه للقضاء على معنويات الزيديين»! وأضاف قائلاً: «إن منع الحكومة علماءنا من تدريس المذهب الزيدي في المدارس أدى إلى تفاقم المشكلة»[1]!

وهكذا بدأ الحديث عن حرب تشنها الدولة للقضاء على الزيدية، وأنها بالنسبة للحرب على (الإرهاب) حرب وهمية! الشيء ذاته بدأت ترده صحف (الشورى) و(البلاغ)[2]. وبدأت شخصيات زيدية علمية ومراجع - كمرتضى المحطوري - تتحدث عن إبادة ضد الهاشميين والزيود، وهو ما مثل تحولاً في اتجاه الخطاب ونوعية التعبئة.

(١) الشرق الأوسط، عدد ٩٦٤٨، في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٢) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.

المبحث الثالث: الحرب الثالثة .. المجريات والنتائج:

إن واحدة من النقاط الأساسية التي لا بد من وضعها نصب الأعين أثناء دراسة تمرد الحوثي هي أن الحوثيين ينظرون إلى هذه الحرب نظرة عقائدية، يدلك على ذلك أن عدداً لا بأس به من الحوثيين صدر بحقهم عفو عام لكنهم رفضوه؛ لأنه كان مشروطاً بأن يكتب هؤلاء السجناء تعهداً بعدم العودة إلى ما فعلوه. وقد بذلت الدولة جهوداً لا تنكر في محاولة إقناع أتباع الحوثي بالعدول عن أفكارهم من خلال ما يسمى بلجنة الحوار، حيث كان يزورهم علماء زيديون وسُنَّة، ويحاورونهم في أفكارهم، ولكن دون جدوى.

هذا المنطق العقائدي هو الذي جعل الإثني عشرية يتحركون من خارج اليمن سياسياً واقتصادياً لدعم هذا التمرد.

فقبيل مغادرة وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي طهران في أواخر مايو ٢٠٠٥م، كانت وكالة الأنباء الإيرانية تتهم اليمن بتدريب أعضاء في حزب البعث العراقي(١) لتقويض الأمن في العراق. وبعد ذلك بعدة أيام استدعت الخارجية الإيرانية السفير اليمني في طهران لتبلغه احتجاجها على الحكم بإعدام الديلمي؛ الذي لم يعدم، وتم تخفيف الحكم عنه لاحقاً!

وكان مرجعان شيعيان قبل ذلك قد تدخلا وأصدرا بيانات ضد الحكومة اليمنية تصفها بأنها تقوم بحملات إبادة ضد الشيعة. فقد حذر آية الله المنتظري الحكومة اليمنية من استهداف الشيعة الإثني عشرية، ودعا المجتمع الدولي إلى التدخل. ونسبت وكالة الأنباء الإيطالية لمنتظري تحذيره للحكومة اليمنية وكل الأنظمة الديكتاتورية في المنطقة إلى أن يضعوا ما حدث للرئيس صدام حسين نصب أعينهم، مؤكداً أنهم سيطردون من

---

(١) أخبار اليوم، في ٢٧/ ٥/ ٢٠٠٥م.

السلطة عاجلاً أم آجلاً[1].

بينما نسبت صحيفة (الوسط) اليمنية إلى العالم الشيعي علي الكوراني صاحب كتاب (عصر الظهور) في مداخلة له على قناة المستقلة القول: السُّنة ليسوا إخواننا، والحوثيون جزء من طرق تمددنا... وقال: نحن أصحاب عقيدة واضحة وضوح الشمس، والعقيدة الجعفرية تقول: إن كل من لا يقر بولاية علي[2] - عليه السلام - وأولاده فهو لا يملك شيئاً في الدنيا ولا في الآخرة، وهذا رأي المتقدمين والمتأخرين بما فيهم الخميني نفسه[3].

وبسبب هذا لم يكن الحوثيون يأبهون كثيراً بالعفو المتكرر الذي كان يصدره الرئيس علي عبد الله صالح؛ بل كانوا يصرون على ترديد الشعار قولاً، والاستمرار في العمل على تأجيج المعركة على الأرض فعلاً!

وحاول الحوثيون في استعداداتهم للجولة الثالثة أن ينقلوا المعركة خارج صعدة، ففي تاريخ ٥/ ٦/ ٢٠٠٥م ألقت قوات الأمن القبض على ثلاثة رجال وامرأة كان بحوزتهم صواريخ كتف وقنابل هجومية في صنعاء[4]. وبعد ذلك بأقل من أسبوع كشفت التحقيقات عن تورط عناصر موالية للحوثيين ومنتظمة في حزب المؤتمر الحاكم بأعمال تخريبية في أمانة العاصمة صنعاء[5].

وفي السادس والعشرين من الشهر نفسه اشتبكت قوات الأمن مع عناصر من الحوثيين في أحد الشوارع وسط العاصمة صنعاء. كما أعلنت وزارة الداخلية في السياق

(١) أخبار اليوم، في ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٢) المقصود بولاية علي هنا حسب الفهم الشيعي أنه هو ولي المؤمنين ورئيسهم وخليفتهم بعد رسول الله ﷺ، وهو ما يلزم منه إبطال خلافة الثلاثة الذين قبله - رضي الله عنهم - قطعاً.
(٣) الوسط، في ٣١/ ١/ ٢٠٠٧م.
(٤) أخبار اليوم، في ٥/ ٦/ ٢٠٠٥م.
(٥) أخبار اليوم، في ١١/ ٦/ ٢٠٠٥م.

ذاته عن إلقاء القبض على زعيم خلية في صنعاء[1]. بعد ذلك بدأت الأخبار تنشر في الصحف بشكل متكرر عن أنشطة حوثية في صعدة وما حولها، وفي العاصمة صنعاء، وهو ما جعل القارئ يشعر بأن النذير بجولة ثالثة من الحرب قادم لا محالة.

جاءت ذكرى ثورة (٢٦ سبتمبر) الخامسة عشر، في ٢٦/٩/٢٠٠٥م، ليمنح الرئيس الحوثيين فرصة أخرى بإعلان العفو العام عنهم بهذه المناسبة، أثناء إلقائه خطاباً بالمركز الثقافي بتعز.. «على الرغم من الدماء التي سالت»، والتي بلغت حسب خطابه «أكثر من ٧٠٠ قتيل». وليعلن في المقابل عن «تسامح الثورة اليمنية» مع «أسرة آل حميد الدين»[2] وعن «تعويضهم عن ممتلكاتها».. «التعويض العادل طبقاً للوثائق الشرعية»![3] وهي بمنزلة محاولة من القيادة السياسية لتحييد موقف هذه الأسرة المقيمة خارج البلاد من التمرد وقد سبق أن اتهمتها بعض الصحف الموالية للسلطة بدعمها ومساندتها للحوثي!

لكن بعد خطاب الرئيس بحوالي أسبوعين فقط بدأت الصحف تتحدث عن عودة نشاط الحوثيين بشكل لافت.

ففي الثامن من أكتوبر ٢٠٠٥م نشرت صحيفة (الناس) خبراً يتحدث عن أنشطة لـ(الشباب المؤمن) في مديرية ضحيان ومديرية الرزامات وواجل وبني معاذ والنقعة، تمثلت بإحياء خلايا قدمت من حجة - عمران - كوكبان - الطويلة[4].

ومع نهاية نوفمبر ٢٠٠٥م وبالاستعانة ببعض الذين تم الإفراج عنهم بسبب العفو الرئاسي نصبت مجموعة من الحوثيين كميناً لقوة عسكرية في سوق الخفجي في بني معاذ

(١) خلية تابعة لتمرد الحوثي ألقي القبض على ٣٦ من عناصرها، وكانت تخطط لاستهداف الأمن في صنعاء، من خلال اغتيال مسؤولين وضرب مصالح أجنبية في العاصمة، حسبما أعلن.
(٢) هي الأسرة الزيدية التي كانت تحكم اليمن قبل قيام ثورة سبتمبر عليهم وقلب نظام الحكم إلى نظام جمهوري في ٢٦/٩/١٩٦٢م، وهي تقيم خارج اليمن.
(٣) أخبار اليوم، في ٢٧/٩/٢٠٠٥م.
(٤) الناس، عدد ٣٠٥، في ٨/١٠/٢٠٠٥م.

بمديرية سما، وهو ما أدى إلى مقتل ثلاثة جنود وجرح خمسة عشر جندياً آخرين[1].

واستباقاً للأحداث اتهم عبد الملك الحوثي وشقيقه الرئيس بعزمه على شن حرب ثالثة على أتباعهما بحجة أحداث الخفجي. وأعرب عبد الملك الحوثي عن استعداده التام للمواجهة، كما شن يحيى الحوثي حملة على شخص الرئيس معتبراً ما يمارسه ضدهم حرب إبادة جماعية تحت مبررات وهمية، داعياً المواطنين للوقوف إلى جانب المظلومين!

وهكذا اندلعت الأحداث مجدداً، وبدأت قوات الحوثيين تستهدف بعض شيوخ القبائل الذين تعتقد فيهم الولاء للدولة. فقد نقلت الصحف[2] أخباراً عن إصابة عدد من العسكريين في عدة أماكن، وعدد من شيوخ القبائل.

وربما أرادت الدولة حسم الموقف هذه المرة؛ لذا عمدت إلى تكثير مناطق القتال واستخدام المروحيات، بينما تمسك الحوثيون بسلاسل جبلية تزيد عن ثلاثين كيلو متراً[3].

وفي هذه الجولة بدأت بعض القبائل تقاتل مع الدولة ضد الحوثيين، وارتفعت حدة المعارك بشكل ملحوظ في فترة عيد الأضحى، وهو الأمر الذي فُسِّر من قبل الحوثيين بأنه توجه من الدولة لمنع إقامة عيد الغدير[4].

واتهم يحيى الحوثي الرئيس بأنه هو الذي فجر هذه الحرب لدى عودته من أمريكا كما فجر الحربين الأولى والثانية، وحذر شيوخ القبائل من الوقوف إلى جانب السلطة... وخاطب الرئيس بقوله: «لو كان لديك نظرة صحيحة للاعتماد على الأحرار والشرفاء

(١) الناس، عدد ٣١٢، في ٣/ ١٢/ ٢٠٠٥م.
(٢) الوسط، عدد ٧٩، في ٧/ ١٢/ ٢٠٠٥م، نقلاً عن صحيفة الناس.
(٣) الوسط، عدد ٨٢، في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٥م.
(٤) البلاغ، عدد ٦٤٩، في ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٦م.

بدلاً من المرتزقة ما كان حصل ما حصل»[1]!

لكن واقع الأمر أن الدولة لم تكن تريد القتال، بدليل أنها بعد بدء المواجهات كلفت العميد يحيى الشامي بالعمل لحل الموضوع، معتقدة أنه ربما يكون أكثر قبولاً من غيره عند الحوثيين باعتباره هاشمي النسب، لكن وساطة الشامي الذي عين لاحقاً محافظاً لمحافظة صعدة فشلت كما فشل غيرها من الوساطات.

وبعد أن تم تعيين الشامي محافظاً في أواسط فبراير ٢٠٠٦م حاول أن يسير مع الحوثيين بنوع من الدبلوماسية، فبدأ بإطلاق ٣٠٠ سجين ممن كان قد صدر العفو عنهم في سبتمبر ٢٠٠٥م، لكن السلطات المحلية أخرت الإفراج عنهم، كما أمر بوقف إطلاق النار في جبهات القتال مع أنصار الحوثي وعدم الرد إلا في حالة التعرض لهجوم[2].

كما وجّه الرئيس بإطلاق المعتقلين كافة على ذمة أحداث صعدة، ثم أمر في وقت لاحق بإطلاق سراح محمد بدر الدين الحوثي - شقيق حسين الحوثي؛ وبصرف مرتبات الشقيق الآخر لحسين الحوثي، وهو يحيى بدر الدين الحوثي الذي يتكلم باسم التمرد في الخارج.

وفي الثامن والعشرين من فبراير ٢٠٠٦م انتهت الجولة الثالثة بتوقيع اتفاق صلح، كان طرفه الأول من جانب الحوثيين عبد الملك بدر الدين الحوثي، وعن الجانب الرسمي العميد يحيى الشامي محافظ محافظة صعدة في ذلك الوقت، وقد أعلن بموجب ذلك الاتفاق نهاية التمرد وتوقف جميع الأنشطة العسكرية[3].

لكن هذا الاتفاق لم يكن على الأرض موافقاً لما هو على الورق، فقد لوحظ نشاط حثيث لدى الحوثيين لإعادة التمركز وتخزين الأسلحة، وكأنهم يترقبون جولة أخرى من

(١) الوسط، عدد ٨٢، في ٢٨/ ١٢/ ٢٠٠٥م.
(٢) البلاغ، عدد ٦٥٤، في ٢١/ ٢/ ٢٠٠٦م.
(٣) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ص(١٦٢ - ١٧٠).

القتال. في حين قامت الدولة بعدة عمليات دهم واعتقال، واشتباكات مع الحوثيين بعد الاتفاق خصوصاً في أواسط ٢٠٠٦م. فقد نشرت صحيفة (البلاغ) خبراً جاء فيه: «أن إدارة الأمن بمديرية مرَّان أقدمت على اعتقال عشرة أشخاص على ذمة ترديدهم الشعار، وعلى الصعيد نفسه قام مجهولون باغتيال الشيخ علي سعيد بن عرفج يوم الجمعة، كما شهد يوم السبت مقتل عضو لجنة الوساطة حسين صالح الكبسي، وتم تبادل لإطلاق النار بين أنصار الحوثي وعدد من الأطقم العسكرية أسفرت عن مقتل سالم الشريف ضابط أمن محافظة صعدة، وفي تطورات لاحقة لقي الشيخ يحيى بن هادي العوجري مصرعه مع ثلاثة من أولاده على أيدي مجهولين»[١].

ويرى بعض المراقبين أن مثل حوادث الاقتتال هذه، والتي كان الرئيس يجزم بعدم حصولها؛ كانت تمثل رغبة في إنهاء الوضع في صعدة عند بعض العسكريين. «فقد ساد بعض التناقض بين القيادتين العسكرية والتنفيذية في صعدة من حيث آليات التعامل مع الحوثيين، ففي الوقت الذي كان يتم فيه إلقاء القبض على بعضهم من قبل القيادات العسكرية بسبب اتهامهم بترديد الشعار أو دعم الحوثي؛ كان يصدر الأمر بالعفو عنهم وإخراجهم من السجون من قبل المحافظ يحيى الشامي»[٢].

كان عام ٢٠٠٦م موعد الاستحقاق الانتخابي لمرحلة رئاسية جديدة.

ولأن الأخبار كانت تتسرب من خلال وجود شخصيات حوثية بالحكومة؛ فقد شعر الحوثيون بأن رئيس الجمهورية يريد أن يبدأ حملته الانتخابية الجديدة في ذكرى ثورة ٢٦ سبتمبر من صعدة، ومن ثم فلا بد أن يشهد ملف صعدة تحركاً حثيثاً لحله، فكر الحوثيون باستغلاله، فوجه بدر الدين الحوثي عدة رسائل إلى لجان الوساطة أشار فيها إلى عدد من

---

(١) البلاغ، عدد ٦٦٩، في ٦/٥/٢٠٠٦م.
(٢) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، ص(١٧٠).

النقاط التي ما زالت معلقة ولا بد من العمل عليها حتى يتم إغلاق ملف صعدة.

ومن هذه النقاط: إطلاق سراح الأشخاص الذين ما زالوا في السجون وهم بالمئات؛ وإنهاء ملف ما يسمى بـ(خلية صنعاء)، وتوقف الاستفزازات من بعض المواقع العسكرية، وتوقف الاعتقالات، والتوقف عن منع من يريد السفر من الحوثيين[1].

وبالفعل دشن رئيس الجمهورية حملته الانتخابية لانتخابات الرئاسة بإقامة مهرجانه الأول في محافظة صعدة، وتعهد أثناء كلمة ألقاها في المهرجان بمعالجة آثار أحداث مرّان والرزامات، ودعا الشباب الذين مع الحوثي والرزامي إلى أن يعودوا إلى بيوتهم آمنين مطمئنين، وأن يمارسوا حياتهم السياسية مثل غيرهم، وأن يؤسسوا حزباً سياسياً إذا رغبوا في ذلك؛ حسب القانون[2].

وسارت الانتخابات الرئاسية بعد ذلك بهدوء، ودون مشاكل وبدون اتفاقات معلنة، «سوى ما يدور بين الجانبين عبر المحافظ يحيى الشامي... وقد قيل: إن اتفاقاً حدث بين الطرفين وهو ما سمح للسلطة بالتفرغ لإدارة الانتخابات الرئاسية والمحلية، في مواجهة معارضة اللقاء المشترك[3].

وفي جولة الاقتتال اللاحقة في يناير ٢٠٠٧م صرح يحيى الشامي تصريحاً غاضباً بيّن فيه فعلاً أن اتفاقاً قد حصل، فقال عن الحوثيين: إنهم «السرطان الذي إذا أصاب ذراعاً في الجسم يجب بترها، حتى لا تنتقل العدوى إلى أجزاء الجسم الأخرى»! مضيفاً بأن الحكومة سمحت لهم بإقامة احتفالاتهم في ذي الحجة المنصرم بمناسبة يوم الغدير، ومشيراً إلى أنه صرف لهم مبلغ ٥٠ مليون ريال وست سيارات[4].

---

(١) البلاغ، عدد ٦٨٧، في ١٧/٨/٢٠٠٦م.
(٢) البلاغ، عدد ٦٨٩، في ٣١/٨/٢٠٠٦م.
(٣) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، ص(١٧١).
(٤) موقع (نيوز يمن)، في ٧/٢/٢٠٠٧م، وانظر: المرجع السابق أيضاً.

لقد أكدت الجولة الثالثة من المواجهات أن الرئيس علي عبد الله صالح لا يرغب في القضاء على الحوثيين بشكل نهائي لحاجته إليهم في أزمته السياسية مع الإصلاح وأحزاب اللقاء المشترك! علماً بأن الحوثيين لهم علاقة سابقة وقديمة بهذه الأحزاب غير أن البراجماتية التي يتعامل بها النظام السياسي الحاكم تعمي وتصم!

المبحث الرابع: الحرب الرابعة.. المجريات والنتائج:

يشير بعضهم إلى أن الرئيس علي عبد الله صالح لم يكن يعرف ما هو مقدم عليه في التعامل مع أحداث صعدة، أو أن هناك متغيرات جعلت حساباته تتغير من وقت إلى آخر.

عندما طلب الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر من الرئيس التدخل في وساطة لإنهاء أحداث صعدة منذ جولتها الأولى أجاب الرئيس بأن الأمر لا يحتاج، وأنه سينهي الوضع في ثلاثة أيام، وهذه ثلاثة سنين عجاف تمر. وتسأل صحيفة (الناس)[1] الدكتور محمد المتوكل[2] عن دوره في إنهاء أحداث صعدة فيجيب: «قلت للرئيس: أنت تعودت أن تحل مشاكلك بوسائل سلمية وبمنتهى الذكاء، وهذه القضية كان بإمكانك حلها سلمياً فما الذي حدث؟!». قال لي: لم أكن أعرف أنها هكذا. ثم علّق المتوكل قائلاً: «ولهذا أقول: إنها مشكلة حين تصل القيادات ومن حولها إلى مرحلة الغرور بالقوة».

لكن واقع الحال لا يقول: إن القيادة اغترت بالقوة، بل على العكس من ذلك يرى بعضهم أنها تمادت في الصفح الذي هو ليس حقها منفردة، إنما حق مجموع القوى السياسية متمثلة بمجلس النواب وقيادات الأحزاب المعارضة وغيرها، وأن وراء أسلوب اللين الذي تتعامل به السلطة مع تمرد الحوثي - غالباً - أمور غير مفسرة تحتاج إلى إيضاح.

فبعد العفو العام في سبتمبر ٢٠٠٦م وبعد الملايين والسيارات التي قدمت للحوثيين لإحياء مناسبة (الغدير) قام الحوثيون بعدة ممارسات استفزازية لا يمكن لأي دولة تريد

---

(١) الناس، عدد ٣٦٨، في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

(٢) عضو المجلس الأعلى لاتحاد القوى الشعبية.

تنفيذ قوانينها إلا أن تتخذ إجراءات لمنعها.

ففي التاسع من يناير ٢٠٠٧م قامت مجموعة من الحوثيين بقيادة عبد الله عيضة الرزامي بمهاجمة شركة سعودية تعمل في شق طريق أسفلتي في جبل فرد بمنطقة الظهران على الحدود اليمنية، ومنعها بقوة السلاح من العمل، بحجة أن هذا الطريق قد يستخدم ضد الحوثيين من قبل الحكومة اليمنية، أو بالتنسيق مع القوات السعودية[١].

الحدث الاستفزازي الثاني كان في منتصف شهر يناير ٢٠٠٧م حيث تم توجيه إنذار إلى اليهود اليمنيين الذين يقطنون منطقة آل سالم بمحافظة صعدة يقضي بمغادرتهم المنطقة خلال عشرة أيام بحجة أن هؤلاء اليهود يقومون بأعمال تخدم بالدرجة الأولى الصهيونية العالمية[٢].

على إثر هذين الحدثين تحركت قوات يمنية إلى منطقة مذاب في ٢٧/ ١/ ٢٠٠٧م، ففهم الحوثيون هذا التحرك الذي جاء بعد إحكام القوات السعودية لحدودها وسد بعض الثغرات التي أثرت على طريق الإمداد الحوثية؛ على أنه نوع من التنسيق لمحاصرتهم، فبادروا بمهاجمة القوات اليمنية، وألحقوا بها خسائر في الأرواح والعتاد، وقطعوا طرق الإمداد على القوات الحكومية.

وأظهر الرئيس علي عبد الله صالح غضبه من سلوك الحوثيين، وأعلن أنه: «لا يمكن لأحد تجاوز الخطوط الحمراء، وعلى عناصر الحوثي تسليم أسلحتهم»![٣] وكان رد الحوثيين على كلام الرئيس باستنفار قواتهم وإيقاظ خلاياهم النائمة - بل المتأهبة - استعداداً للمواجهة، وتوسيع دائرة القتال.

---

(١) أخبار اليوم، في ٩/ ١/ ٢٠٠٧م.
(٢) أخبار اليوم، في ١٢/ ١/ ٢٠٠٧م.
(٣) أخبار اليوم، في ٣٠/ ١/ ٢٠٠٧م.

فقد نقلت صحيفة (الوسط)[1] أنه في أول رد فعل على خطاب الرئيس.. شن الحوثيون هجوماً عنيفاً على الجبهات كافة وفتحوا جبهات جديدة حول مدينة صعدة، وأن القوات الحكومية من جهتها كثفت هجماتها واستخدمت الدبابات والأسلحة الثقيلة في حربها التي تأججت في مذاب والمهاذر آل عمار وسفيان وغيرها من المناطق.

ومع بداية الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٧م ارتفعت حدة المعارك، وتوسعت على الأرض إلى أغلب مناطق المحافظة، فانعقدت جلسة لمجلس النواب لدراسة الوضع، وبعد التقرير الذي استمع إليه المجلس من رئيس مجلس الأمن القومي؛ قرر المجلس - حسب ما ذكرته صحيفة (أخبار اليوم)، ونسبته إلى مصدر لم يرد الإفصاح عن اسمه - حسم المسألة عسكرياً، وتحميل الدولة مسؤولية حماية الثوابت الدينية والوطنية للشعب اليمني[2]، وهو تحرك متأخر لمجلس النواب الذي أهملت الحكومة دوره في المواجهات السابقة.

وفي الاتجاه المقابل عدَّت صحيفة (البلاغ) - الزيدية - أن الدولة هي التي لم تلتزم بتعهداتها وهو ما أدى إلى بدء القتال، مشيرة إلى أن اللجنة المكلفة من رئيس الجمهورية بحل مشكلة صعدة رفعت تقريرها، وأنها أشارت إلى الأسباب التي أدت إلى استمرار المشكلة والتي من أبرزها:

تعرض من نزلوا من الجبال إلى الاعتقال والمطاردة، وتعرض بعض المواطنين للمضايقات المذهبية، والاحتكاكات المستمرة بين المواطنين والجنود، والاحتجازات المستمرة في نقاط التفتيش العسكرية للمواطنين، وتفتيش الملابس الداخلية للمواطنين، وتكرر حالات الاغتيال وعدم التحقيق فيها[3].

(١) العدد ١٣٩، في ١٤/٣/٢٠٠٧م.
(٢) أخبار اليوم، في ١١/٢/٢٠٠٧م.
(٣) عدد ٧١٥، في ٦/٢/٢٠٠٧م.

وفي العدد نفسه من صحيفة (البلاغ) وجه علماء المذهب الزيدي - وعلى رأسهم محمد بن محمد المنصور، وحمود عباس المؤيد، وعلي بن محمد الشامي، وإبراهيم الوزير، ومرتضى المحطوري - رسالة إلى رئيس الجمهورية تضمنت مقترحات لإنهاء ملف صعدة نهائياً، والقضاء على أسباب تجدد الاشتباكات، وبما يؤدي إلى عودة أنصار الحوثي إلى قراهم والنزول عن الجبال. وجاءت هذه المقترحات في (١٩) بنداً صبَّت جميعها في صالح حركة تمرد الحوثي[١].

لقد أبدت هذه الرسالة أن الحوثيين ومن خلفهم مشايخ المذهب شعروا بنشوة انتصار موهوم، أو أن وراءهم قوة تطمئنهم، فمطالبهم مطالب المنتصر، أو الذي يكاد أن ينتصر، في حين كان الوضع ميدانياً مختلفاً جداً، فالتصعيد العسكري لتجييش القبائل الموالية للدولة بدا حثيثاً، فقد نقل موقع (الجزيرة نت) أن المسؤولين والقادة العسكريين ينشطون في لقاءاتهم بوجهاء المناطق ومشايخها لكسب دعمهم للحملة العسكرية، وفي مقدمة الناشطين رئيس هيئة الأركان اللواء أحمد علي الأشول، واللواء مطهر رشاد المصري نائب وزير الداخلية، والذي عين لاحقاً محافظاً لمحافظة صعدة[٢]، والعميد علي محسن الأحمر قائد المنطقة العسكرية الشمالية الغربية، وقائد الفرقة الأولى مدرع[٣].

وفي اصطفاف مباشر للحزب الاشتراكي اليمني مع الحوثيين وصف موقع الحزب الجيش والقبائل بأنهم يواصلون «استباحة» مديرية ضحيان!

وكالعادة ونتيجة للضغوط التي وقعت على الحوثيين على أرض المعركة حاول بعضهم أن يتدخل بوساطات جديدة لحل المسألة فردَّ الرئيس - حسب صحيفة (أخبار

---

(١) ارجع إلى نصها في الفصل الثاني من الباب الأول من هذا البحث.
(٢) صدر القرار الجمهوري رقم ٦٠ لسنة ٢٠٠٧م بتعيينه محافظاً لصعدة بتاريخ ١٨/ ٤/ ٢٠٠٧م.
(٣) موقع (الجزيرة نت)، في ٦/ ٣/ ٢٠٠٧م.

اليوم)[1] -: لم يعد هناك أي مجال للحوار أو الوساطة مع الإرهابيين بعد أن سُدَّت معهم كل أبواب الحوار والتفاهم، وبذلت كل الجهود والمساعي من أجل إقناعهم بالكف عن أعمالهم الإرهابية والإجرامية.

وتميَّز شهر إبريل ٢٠٠٧م بتصاعد حدة القتال ودخول المتطوعين بقوة فيه، حيث ذكرت بعض الصحف أن عددهم وصل إلى ٢٠ ألف مقاتل[2]. في حين وسع الحوثيون من ساحة قتالهم التي امتدت إلى محافظة عمران[3]، وحاولوا إدخال خلايا إلى مدينة صنعاء، كما شن الإعلام الموالي لهم حملة على هؤلاء المتطوعين واتهمهم بالسلب والنهب.

على صعيد آخر صدر قرار بتعيين اللواء مطهر المصري محافظاً جديداً لصعدة عوضاً عن يحيى الشامي الذي اتهم من بعض الجهات بتواطئه مع الحوثيين، وهوالأمر الذي أزعج الحوثيين ودفعهم إلى تصعيد عملياتهم، غير أن الرئيس دافع عن المحافظ السابق وعينه محافظاً لمحافظة البيضاء البعيدة عن صعدة.

وتواصلت شدة المعارك إلى منتصف شهر مايو ٢٠٠٧م، ومع اقتراب عيد الوحدة بدأت تخف حدة المعارك خصوصاً أن الرئيس كان قد طلب من الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر التوسع بـ(داعي القبيلة)، وهو الأمر الذي فهم بعضهم منه بداية ظهور الإنهاك على الجيش، خصوصاً أن الشيخ الأحمر كان قد عرض على الرئيس لملمة الموقف في بدايات الأزمة، إلا أن الرئيس رفض، مجيباً أنه قادر على الحسم في ثلاثة أيام[4]، ورغم هذا تدخل الشيخ الأحمر ودعا القبائل إلى إنهاء الموضوع. وجاء رد بعض قبائل صعدة

(١) في ١٣/٣/٢٠٠٧م.
(٢) أخبار اليوم، في ١٠/٤/٢٠٠٧م.
(٣) الوحدوي، عدد ٧٤٥، في ٣/٤/٢٠٠٧م.
(٤) الوسط، عدد ١٤٧، في ٩/٥/٢٠٠٧م.

المتعاطفة مع التمرد قاسياً واتهامياً!

بعد ذلك بأيام افتتح الرئيس مؤتمراً لعلماء اليمن وفوضهم في كلمة ألقاها بحل النزاع في صعدة. وقال لهم: انظروا في طلبات الحوثيين وسنلبّيها إن وافقتم عليها. ولم يطل الأمر بيحيى الحوثي حتى بين مطالب الحوثين عبر وسائل الإعلام، ونشرت صحيفة (الوسط)[1] نسخة منها.

وكان الرئيس قد أعلن تعليق العمليات العسكرية بمناسبة عيد الوحدة، ولإعطاء الفرصة للعلماء للوصول والتفاوض مع الحوثيين، وهو الأمر الذي فشل لاحقاً ومن ثم عاد التصعيد من جديد، وارتفعت وتيرة العمليات وافتتح الحوثيون جبهة جديدة في محافظة الجوف المحاذية شرقاً لمحافظة صعدة[2].

كما ارتفعت حدة الخلاف بين الحزب الحاكم وأحزاب اللقاء المشترك على الصعيد السياسي بشأن الموقف من الأزمة؛ حتى صرحت بعض القيادات السياسية في المشترك أن السياسات الخاطئة التي يمارسها النظام الحاكم من أعظم ما أفرز حرب صعدة[3]. واستمر الاقتتال بين الدولة والحوثيين في أغلب أيام شهر يونيو، ولكن حدته كانت أخف من الشهر السابق له، ولعل السبب في ذلك يعود إلى فسح المجال أمام المصالحة التي بدت بوادرها في زيارة رئيس الوزراء القطري لصنعاء في الأسبوع الأول من شهر يونيو.

استمرت المواجهات خفيفة بين الدولة والحوثيين في حين كانت تدور بالخفاء محاولات حثيثة للصلح الذي ظهرت نتائجه في أواسط شهر يونيو، حسب صحيفة (أخبار اليوم) التي نشرت تأكيد مصدر مسؤول بوزارة الداخلية أنه سوف يتم تعليق

---

(١) عدد ١٤٩، في ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٢) الوسط، عدد ١٥٠، في ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٣) البلاغ، عدد ٧٣١، في ٢٩/ ٥/ ٢٠٠٧م.

العمليات العسكرية إذا التزم عبد الملك الحوثي ومن معه بالشروط المتفق عليها، والواردة في قرارات مجلس الدفاع الوطني بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م[1].

وحصل تلكؤ في تنفيذ هذا الاتفاق، وخصوصاً آلية تنفيذ البند السابع منه، وهو ما جعله لم ينفّذ بالصورة المثلى، وبقيت المناوشات بين الأطراف إلى أن انتهى الشهر بهدوء حذر لا يعبر عن نهاية الحرب. وعادت الاشتباكات إلى عدة مديريات مع بداية شهر يوليو، لكن دون رد حاسم من الحكومة، حيث حدد الرئيس - يوم ٥/ ٧ - آخر موعد للنزول من الجبال وتسليم الأسلحة وإنهاء الأعمال التخريبية كافة وإلا فسوف

---

(١) تنص الشروط على ما يلي: وقف العمليات العسكرية والتزام عبد الملك الحوثي ومن معه بالنظام الجمهوري والدستور والقوانين النافذة في البلاد، وإنهاء حالة التمرد وتنفيذ قرار العفو العام وإطلاق المعتقلين؛ ما عدا المتهمين في القضايا المحالة إلى النيابة العامة أو المنظورة أمام المحاكم، والكشف عن المفقودين، ومعالجة الجرحى، وتسليم الجثث الموجودة لذويها، وعودة الحياة إلى طبيعتها في المناطق، وعودة كل المغرر بهم إلى مناطقهم ليعيشوا مواطنين آمنين مثلهم مثل سائر المواطنين في الجمهورية، وبسط نظام الدولة العام في المنطقة مثل باقي مناطق الجمهورية، وتسليم الأسلحة المتوسطة مع ذخائرها إلى الدولة، واحترام حرية الرأي والتعبير بما في ذلك الحق في إنشاء حزب سياسي وفقاً للدستور والقوانين النافذة في البلاد، ووصول عبد الملك الحوثي ويحيى الحوثي وعبد الكريم الحوثي وعبد الله عيضة الرزامي إلى قطر دون ممارسة أي نشاط سياسي أو إعلامي معادٍ لليمن، ووعدم مغادرة قطر إلا بعد موافقة الحكومة اليمنية، ووقف الحملات الإعلامية وعمليات التحريض كافة، وتقوم الحكـومة اليمـنية بإعـادة إعمار ما خلفته الحرب ومعالجة آثارها، وستقوم دولة قطر مشكورة بالمساهمة في صندوق لإعادة إعمال المناطق المتضررة وتعويض المتضررين، ويكون هذا الصندوق مفتوحاً لمساهمة الدول العربية والصديقة فيه، وسيتم تشكيل لجنة من قبل القيادة السياسية من مجلسي النواب والشورى برئاسة الأخ محسن العلفي نائب رئيس مجلس الشورى، وعضوية رؤساء الكتل النيابية والشوروية في مجلسي النواب والشورى، وذلك للإشراف على تنفيذ تلك البنود خلال ساعات وأيام محدودة وتضم اللجنة في عضويتها: عبد الرحمن بافضل، ياسر العواضي، سلطان العتواني، عيدروس النقيب، ناصر عرمان؛ الأعضاء في مجلس النواب. وحسين محمد عرب، صادق الأحمر، أحمد الشامي، محمد شايف جار الله؛ الأعضاء في مجلس الشورى. أخبار اليوم، في ١٧/ ٦/ ٢٠٠٧م.

يكون للحكومة موقف آخر[1]، ووصف الجهود القطرية بأنها مساع حميدة في إطار ما أقره مجلس الدفاع الوطني في اجتماعه الأخير، وأكد أن هذه المساعي جاءت بطلب من الأطراف الأخرى التي فشلت في تنفيذ مخططها في اليمن.

وتجددت المهل الممنوحة للمتمردين، في حين كانت تتراجع حدة القتال إلى حد التوقف أحياناً، والمناوشات أحياناً أخرى. وتحركت لجان الوساطة بقوة راغبة في إنهاء الأزمة، إلا أن لجنة المساعي التي تضم يمنيين وقطريين تعرضت إلى إطلاق نار في منطقة ولد مسعود. واتهمت الدولة الحوثيين بهذا العمل، لكنهم ردوا بالنفي وأنهم مع الوساطة، وأن من يقف وراء الحادث هم من لهم أهداف باستمرار الحرب. وبالرغم من هذا الحادث استمرت اللجنة في متابعة عملها إلى أن ووجهت بعقبات جديدة تمثلت في مطالبة الدولة للحوثيين بتسليم جبل (عزّان) والنزول منه، في حين طالب الحوثيون الدولة بخروج الجيش من بني معاذ، وإخلاء البيوت التي سكنها الجيش! فتعثرت المفاوضات عند هذه النقطة إلى أن ضاق الوفد القطري ذرعاً، وتلقى أمراً من الدوحة بالعودةإلى بلاده.

ولم يلبث وفد قطر في الدوحة كثيراً حتى عاد مجدداً إلى صنعاء محاولاً الوصول إلى نتيجة تنهي النزاع وسط اتهام من بعض الأطراف بأنه مدعوم من قبل إيران، وأن إيران هي التي طالبت بالمساعي القطرية أصلاً!

وفي شهر أغسطس كانت التوجهات منصبة باتجاه إنجاح مساع الصلح، واستمرت الأطراف بين شدٍّ وجذب. وعاد الوفد القطري مع بداية الشهر، ثم انسحب في الثامن عشر منه، ثم عاد مرة أخرى ولكن دون تحقيق تقدم حقيقي. وفي أواخر الشهر حصلت مناوشات عسكرية خفيفة.

---

(١) أخبار اليوم، في ٤/ ٧/ ٢٠٠٧م.

وزاد من ضبابية الجو العام في اليمن هذا الشهر موجة ارتفاع الأسعار العالمية التي شملت اليمن وأثرت فيها أكثر من غيرها من البلدان بوصفها بلداً فقيراً. وكان بعض مدن جنوب البلاد أكثر تأثراً من غيرها بهذه الموجة فقامت فيها مظاهرات واعتصامات تطالب بعدم رفع الأسعار، فحاول الحوثيون التأثير عليها وتغذيتها إعلامياً، لكن لم يكن لعملهم الإعلامي تأثير يذكر.

كما حاول الحوثيون مهاجمة موقع عسكري في جبل البيضاء للسيطرة على الجبل لكنهم فشلوا في ذلك.

ومرَّ شهر أكتوبر بحالة هدوء باستثناء هجمات شنها الحوثيون على (فوط)، ثمَّ في أواسط الشهر على ممر جبل بني سواد، كما شنوا بعد أسبوع هجمات على منطقة غمر، وردَّت القوات الحكومية بقصف مكثف بالدبابات والأسلحة الثقيلة في مديرية (ساقين).

وشهد شهر نوفمبر تصعيداً ملحوظاً، واتهمت فيه الحكومة الحوثيين بالوقوف وراء الهجمات المتفرقة التي نالت الجنود في سحار أو الصنو أو بني معاذ. في حين أكد الحوثيون للجان المصالحة طلبهم بتشكيل لجنة لتقصي الحقائق لتبيين من هو البادئ.

ومع دخول شهر ديسمبر اشتدت المواجهات التي استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة بأنواعها، كما استخدم فيها أسلوب نصب الكمائن[1]. ودعا عبد الملك الحوثي - في بيان نشرت مقتطفات منه صحيفة (الوسط) - السلطة إلى مواصلة «الحوار بجدية»! مبدياً استعداده للتفاعل مع كل المساعي الإيجابية لحقن الدماء واستقرار الوضع وحل الصراع. في حين بدأت السلطات بتعزيز مواقعها العسكرية تمهيداً للحسم[2]. بينما زار رئيس الوزراء اليمني قطر من أجل تحريك الوساطة القطرية، ومنعاً لاندلاع حرب

(١) الوسط، في ٥/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) الوسط، في ١٦/ ١/ ٢٠٠٧م.

خامسة، حاملاً رسالة رسمية من رئيس الجمهورية لأمير قطر تضمنت طلباً رسمياً بعودة الوسطاء لاستئناف التفاوض[1].

والجديد الذي واجهته الدولة في هذا الشهر هو قطع طريق صنعاء - عمران، وفي أكثر من موقع من قبل بعض متطوعي القبائل الذين قاتلوا مع الدولة ثم اتهموها بتأخير تسليمهم مستحقاتهم، فنصبوا حواجز وقطعوا الطرقات، وصادروا سيارات حكومية[2]. كما رفضت قبائل خولان بن عامر وهمدان بن زيد عرضاً للصلح والتحكيم اقترحه الدكتور رشاد العليمي نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية، واللواء علي محسن الأحمر قائد المنطقة الشمالية الغربية؛ بهدف احتواء حادثة (المجمع) الحكومي التي سقط فيها ٧ قتلى وأصيب فيها ٨ آخرون من أتباع الشيخ ياسر مجلي. وطالبت قبائل صعدة بسرعة محاكمة الجناة والمتورطين في الحادث، الذي رأوا فيه جريمة مدبرة تستهدف النائب عثمان مجلي وإخوانه من أطرافٍ وجهات في السلطة وقفت خلف الحادث! وقد سيطرت حالة من التوتر على أجواء محافظة صعدة خوفاً من انفجار المواجهات بين الدولة ورجال القبائل المناصرين لمجلي[3].

وبدأ العام الجديد ٢٠٠٨م بمزيد من التصعيد من الطرفين، وتصاعدت حدة الحرب في عدد من المديريات، واستخدمت الحكومة الطيران، وأسقط الحوثيون مروحية قالت الدولة: إنها أصيبت بعطل فني، وانسحبت قوات الأمن المركزي من مواقع في مديرية (ضحيان) التي كانت الدولة تسيطر عليها، وازداد الوضع العام تأزماً وهو ما فسره بعضهم بنذر جولة خامسة من الحرب. لكن بعضهم الآخر فسره بقرب جولة مفاوضات أخرى، حيث من عادة المفاوضين أن يصعدوا المواقف على الأرض لكسب المزيد من

---

(١) الغد، عدد ٣٤، في ٣/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) الشارع، عدد ٢٦، في ٨/ ١٢/ ٢٠٠٧م.
(٣) الشارع، عدد ٢٨، في ٢٩/ ٢/ ٢٠٠٧م.

النقاط في الجولات التفاوضية، وهذا ما كان أقرب إلى الواقع. ففي الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠٠٨م تم فك الحصار المضروب على الكتيبة المحاصرة منذ ٣ أسابيع، وتم السماح بوصول الإمدادات الغذائية إليها، وفكت السلطة بدورها الحصار المفروض على منطقة (جمعة بن فاضل). وأكدت بعض المصادر إصدار رئيس الجمهورية توجيهاً يقضي بإيقاف إطلاق النار في جميع جبهات القتال، بينما أعلنت مصادر للحوثيين عن التزامها بذلك ما عدا المواقع الغربية من جمعة بن فاضل[١].

بعد ذلك بأسبوعين بدأ الجيش بالانسحاب من المواقع العسكرية محل النزاع، وبدأت اتفاقية الدوحة تأخذ حيز التنفيذ.

ورفض بعض الموالين للدولة وبعض شيوخ القبائل نصوص الاتفاقية التي تسربت إليهم والتي كانت سرية حتى ذلك الوقت، وقالوا: إنها مهينة، وإنها تمثل حماية للجيش، ولا تمثل حماية للمتطوعين والمتعاونين مع الدولة. وهو ما أكده فعلاً العفو العام الذي أعلنه عبد الملك الحوثي - حسب صحيفة (إيلاف) - عن المشايخ والمقاتلين الذين تعاونوا مع الدولة[٢].

ومع دخول اتفاقية الدوحة حيز التنفيذ دخلت الجولة الرابعة من الحرب حيز النهاية؛ وكان الأمل أن لا يكون هناك جولة أخرى، لكن واقع الحال كان غير ذلك!

فقد اختلف الطرفان على آليات تنفيذ الاتفاقية وخصوصاً على البند السابع، وفيما يلي نص الاتفاقية[٣]، كما نشرته صحيفة (الشارع)[٤]:

(١) الوسط، عدد ١٨٢، في ٦/ ٢/ ٢٠٠٨م.
(٢) إيلاف، عدد ٢٦، في ١٩/ ٢/ ٢٠٠٨م.
(٣) حررت الاتفاقية في مدينة الدوحة في ١٤/ ١/ ١٤٢٩م، الموافق ١/ ٢/ ٢٠٠٨م؛ ووقعها عن الجانب الحكومي د. عبد الكريم الإرياني المستشار السياسي لرئيس الجمهورية، وعن عبد الملك الحوثي صالح أحمد هبزة، وعن دولة قطر (الوسيط) حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية.
(٤) عدد ٤٠، في ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٨م.

في إطار الوساطة التي بذلتها دولة قطر برعاية حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر؛ بين الحكومة اليمنية وعبد الملك الحوثي، وبحضور سمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني نائب الأمير وولي العهد؛ تم التوقيع على وثيقة الإجراءات والخطوات التنفيذية التي تم التوصل إليها بين الطرفين في يونيو ٢٠٠٨م. فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

- الالتزام الفعلي من الجانبين بوقف العمليات العسكرية بالكامل في جميع المناطق.

- تأكيد تنفيذ قرار العفو العام بما في ذلك سحب طلب تسليم السيد يحيى الحوثي من الشرطة الدولية (الإنتربول).

- إطلاق المعتقلين خلال فترة لا تزيد عن شهر من تاريخ هذه الوثيقة.

- عدم التعرض بشأن الحق العام من قبل الدولة لمن شارك في أحداث صعدة.

- وتتعاون حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة قطر لإيجاد حلول لتسوية الحقوق مع أصحاب الحق الخاص في القضايا المحالة إلى النيابة العامة أو المنظورة أمام المحاكم بعد صدور الأحكام في هذا القضايا.

- تشكيل لجنة من الطرفين يتم الاتفاق عليها للبحث عن المفقودين وتسليم الجثث الموجودة لذويها، ويقدم كل طرف الكشوفات المتوفرة لديه.

- تشكيل لجنة مشتركة من جمعية الهلال الأحمر اليمني وجمعية الهلال الأحمر القطري ومدراء المديريات ووجهاء المناطق بمساعدة وإشراف من السيد صالح أحمد هبرة تختص بعودة الحياة إلى طبيعتها في المناطق.

- بسط نظام الدولة العام في المديريات كغيرها من المديريات الأخرى

في الجمهورية.

- إعادة الأسلحة التابعة للجيش والأمن، وكذا تسليم الأسلحة المتوسطة بعد الاطمئنان واستقرار الأمور بالتشاور مع الوسيط، على أن تسلم القوائم بعدد وكميات الأسلحة للوسيط للنظر فيها واقتراح ما يلزم بشأنها.

- تسليم السيارات والمعدات التابعة للدولة وتسليم سيارات ومعدات المواطنين أو التعويض عنها.

- أن تكون نقاط التفتيش في المنطقة كنقاط التفتيش في المناطق من الجمهورية.

- احتفاظ المواطنين في المنطقة بأسلحتهم الشخصية بحرية دون استعراض أو ترديد شعارات عند نقاط التفتيش.

- أن يكون وصول عبد الملك الحوثي وعبد الكريم الحوثي وعبد الله عيضة الرزامي إلى قطر، بعد استقرار الأوضاع وتطبيق الاتفاق وعودة الوضع إلى ما كان عليه وبالتشاور مع الوسيط، وعودتهم من دولة قطر خلال ٦ أشهر وبطريقة رسمية.

إضافة ٤ أعضاء إلى اللجنة الرئاسية وهم: حسين ثورة، محمد محمد ناصر المؤيد، علي ناصر قرشة، صالح شرمة، تكون مهمتهم الإشراف والمتابعة الفعلية على أرض الواقع لتنفيذ ما جاء في الاتفاق الخاص، وهذه الوثيقة الخاصة بالإجراءات والخطوات التنفيذية المذكورة أعلاه.

تعدُّ هذه الوثيقة سرية ولا يجوز نشرها أو الإفصاح عن محتوياتها إلا لأطرافها ولأغراض تطبيقها.

المبحث الخامس: الحرب الخامسة.. المجريات والنتائج:

قبل أن تضع الحرب الرابعة أوزارها، وقبل أن يستنشق المواطنون رياح السلام أو الهدنة اشتعلت الحرب من جديد، ففي أواخر أبريل ٢٠٠٨م، وبعد أخذٍ وردٍّ طويلين بشأن آليات تنفيذ اتفاق الدوحة؛ تم اغتيال صالح دغسان عضو مجلس النواب المؤتمري، والذي عُدَّ بوابة الدخول إلى الحرب الخامسة.

ويرى بعض المراقبين أن الحرب الخامسة بدأت فعلياً في الثاني من مايو ٢٠٠٨م عندما فجر مجهولون دراجة مفخخة أمام مسجد في صعدة، أثناء خروج المصلين من صلاة الجمعة، وهو التفجير الأول من نوعه في هذه المواجهات، وقد أسفر عن مقتل وإصابة حوالي ٧٠ شخصاً بينهم العديد من أفراد القوات المسلحة.

واتهمت الدولة الحوثيين بأنهم وراء التفجير حسب صحيفة (الحياة) اللندنية[١]، بينما نفى الحوثيون ذلك وأدانوا الجريمة معتبرين أن هناك طرفاً خفياً يريد إفساد الاتفاق ومواصلة الحرب[٢]؛ كما هو شأنهم مع أحداث كهذه. وكانت النتيجة الحتمية أن استعرت الحرب مجدداً، ولم تلبث أن امتد أوارها لينال مناطق لم يكن قد وصل إليها سابقاً!

وفي حين علقت لجان الوساطة أعمالها تعليقاً شبه كامل؛ انتقل القتال إلى محافظة عمران المجاورة لصعدة في تطور وصف بأنه «خطير»؛ خصوصاً أن الحوثي كان قد وعد بنقل المعارك خارج صعدة[٣]. ودارت هناك أشرس المعارك، واستخدمت فيها الدولة الطيران والأسلحة الثقيلة، ثمَّ لم يلبث القتال أن امتد ليشمل ضواحي العاصمة صنعاء؛

(١) في ٣/ ٥/ ٢٠٠٨م.
(٢) الغد، عدد ٥٥، في ٥/ ٥/ ٢٠٠٨م.
(٣) النهار، في ١٢/ ٥/ ٢٠٠٨م.

فقد دارت اشتباكات متقطعة في منطقة (بني حشيش) التابعة لمحافظة صنعاء، إثر كمين نصب من الحوثيين استهدف العميد محمد صالح طريق مدير أمن محافظة صنعاء، وأدى إلى إصابة عدد من مرافقيه.

ووقعت محافظة صعدة بدورها تحت قصف مدفعي وجوي مكثف في العديد من مديرياتها، في حين هاجم الحوثيون معسكرات للجيش في محافظة الجوف. وبذلك توسعت دائرة القتال وبدا واضحاً أن الحوثيين يستطيعون فتح بؤر جديدة لمواجهة الدولة.

وبعد مضي شهر على القتال بدأ شهر آخر والمعارك في اشتداد. والحوثيون يطورون من أساليبهم، فقد وصلوا مرة أخرى إلى بني حشيش بعد أن انسحبوا منها، وحاولوا الوصول إلى مطار صنعاء أكثر من مرة، لكنهم فشلوا في ذلك، أما الدولة فقد بدت عاجزة مع تكرار وعودها باقتراب الحسم عن أن تحققه على أرض الواقع حتى نهاية شهر يونيو ٢٠٠٨م.

وكان أكثر تصعيد للقتال شهدته البلاد في منتصف شهر يونيو؛ فالجيش كان يريد حسم المعركة بالتعاون مع القبائل، والحوثيون كانوا يردون بما يستطيعون، فقد تمكنوا في ١٦ يونيو من قتل شيخين من شيوخ القبائل المتعاونة مع الدولة، هما: نصيب هادي الزجر وأحمد أبو حشافي[1]. واستمر القتال بوتيرة تخف أحياناً وتصعد أحياناً، ولم يستجب عبد الملك الحوثي لدعوة رئيس الجمهورية إلى إنهاء التمرد وإعلان الالتزام بالدستور، والتي أطلقها في كلمته في عيد الوحدة ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٨م، وحتى آخر يوم في الشهر كانت قذائف الهادي تسقط على مبنى إدارة الأمن في صعدة والمواجهات مستمرة في حرف سفيان[2].

(١) موقع (الصحوة نت)، في ١٦/ ٦/ ٢٠٠٨م؛ وصحف أخرى.
(٢) موقع (الصحوة نت)، في ٣٠/ ٦/ ٢٠٠٨م.

ودخل شهر يوليو والمعارك لا تزال تسير على وتيرتها السابقة، والطيران يقصف مواقع الحوثيين بين الحين والآخر، والحوثيون مستمرون على قطع طريق صنعاء - صعدة. والجديد هو تدخل الحرس الجمهوري في هذه الجولة من القتال، حيث أنهى سيطرة الحوثيين على المناطقة المحيطة بصنعاء (في بني حشيش)، وفك لواء العمالقة الحصار الذي فرضه الحوثيون على اللواء ١٧ [١].

خلال هذه الفترة شكا أهالي صعدة من سلوك متطوعي القبائل غير المنضبط، وطالبوا الدولة بوضع حد لذلك[٢].

وفجأة وفي الذكرى الثلاثين لتسلم علي عبد الله صالح الحكم في اليمن أعلن الرئيس عن وقف القتال!

ولكن إلى لحظة إعلان الرئيس وقف القتال كان الحوثيون يهاجمون مواقع الجيش في أكثر من مكان! فقد نقلت صحيفة (الحياة) اللندنية أنه بينما كان الرئيس علي عبد الله صالح يلقي خطابه الذي أوقف فيه القتال أكدت مصادر مطلعة في صعدة للصحيفة أن المتمردين الحوثيين هاجموا وحدات للجيش في قرية تابعة لمديرية (ضحيان)، وسيطروا عليها، كما تعرضت وحدات عسكرية متمركزة في مديرية (حيدان) وجبال خميس (مرّان) لهجمات مماثلة.

فقد كان الإعلان مفاجئاً للجميع، في السلطة والحزب الحاكم والجيش والطرف الآخر من النزاع؛ فقد عبر يحيى الحوثي على قناة (الجزيرة) - التي بادرت بالاستفسار عن موقفهم تجاه هذا الإعلان - عن تفاجئهم بهذا القرار!

وجاء في خطاب الرئيس - بشأن إيقاف الحرب - قوله: هل تريدون دارفوراً أخرى في اليمن؟!

(١) الغد، الأعداد ٦٢ - ٦٤ - ٦٥، يونيو - يوليو ٢٠٠٨م.
(٢) الغد، عدد ٦٤، في ٧/٧/٢٠٠٨م.

وطويت الحرب الخامسة مخلفة وراءها حسب تقارير غير رسمية :

في بني حشيش : مقتل ٦٤ بينهم ٢٣ جندياً و٤١ حوثياً، وجرح ٧٢ بينهم ٣١ جندياً و٤١ حوثياً، وتم اعتقال ٢٥ حوثياً، واستسلام ٧ دون قتال. وقدرت المصادر عدد الحوثيين في مواجهات بني حشيش بنحو ٤٠٠ مسلح.

في حرف سفيان : ٦٨ قتيلاً بينهم ٢٧ جندياً و٤١ حوثياً، و١٣ من أبناء القبائل، و١٧ جرحى. وقدر عدد الحوثيين في المواجهات ما بين ٣٠٠-٥٠٠. ودمرت المواجهات عشرات البيوت، وشردت نحو ٥ آلاف على الأقل.

وفي صعدة: ٤٦٣ قتيلاً بينهم ١١٣ جندياً و٣٥٠ حوثياً، و٦٥٦ جريحاً بينهم ٢٥٦ جندياً و٥٠٠ حوثي، بالإضافة إلى مصرع وجرح ٤٦ مدنياً على الأقل، ونحو ٢٠ ألف نازح[١].

(١) الغد، عدد ٦٤، في ٧/٧/٢٠٠٨م.

المبحث السادس: جهود الوساطة والمصالحة الداخلية والخارجية والفشل المستمر:

قبل إطلاق الرصاصة الأولى في المعارك التي دارت بين الدولة والمتمردين الحوثيين؛ حرصت الدولة على إنهاء الموضوع سلمياً، فقد أرسل الرئيس إلى حسين بدر الدين الحوثي يدعوه إلى القدوم إلى صنعاء للتحاور مراراً؛ فاعتذر الحوثي بأعذار منها: عدم أمان الطريق، وخشيته على نفسه أن يصيبه ما أصاب (أبو علي) الحارثي المتهم بأنه أحد قوّاد القاعدة في اليمن، والذي قصف بطائرة أمريكية داخل الأراضي اليمنية!

ورغم تكرر الدعوة له لم يحضر الحوثي إلى صنعاء، فصدر أمر قهري بإحضاره، وهو ما أدى إلى اشتباك قوات الأمن مع أتباعه فقتل ثلاثة جنود، وكانت تلك هي البداية. ومع قيام المواجهات لم يأل الرئيس علي عبد الله صالح جهداً في إرسال الوساطة تلو الوساطة، واللجنة تلو اللجنة. وقد أحصت التقارير الرسمية أثناء جولة الحرب الأولى التي استمرت من ٢٠/٦/٢٠٠٤م إلى ١٠/٩/٢٠٠٤م ست وساطات محلية، كلها باءت بالفشل! وقد ذكر تقرير مجلس الأمن القومي اليمني الذي تلاه رئيس المجلس أمام مجلس النواب - في جلسة مغلقة عقدت بتاريخ ١٠/٢/٢٠٠٧م - أن الرئيس كلف العلامة الزيدي محمد بن محمد المنصور بإقناع الحوثي بالرجوع عما هو فيه ثلاث مرات، ثم أرسل الرئيس إلى حسين الحوثي أخاه يحيى بدر الدين الحوثي عضو مجلس النواب، وفشلت هذه الوساطة.

بعد ذلك تتالت الوساطات على الحوثي، ومنها:

وساطة عبد الكريم جدبان وصالح هبرة، وكلاهما موالٍ للحوثي، ولم يفلحا في إقناعه في تسليم نفسه.

ثم جاءت بعدها وساطة أخرى شارك فيها: عثمان مجلي، وعبد السلام هشول، وصالح الوجمان، وصالح بن شاجع، وإبراهيم الوزير، وصلاح فليته، وعبد الله العزي، وإسماعيل علي الحوثي، ويحيى بدر الدين الحوثي، وعلي حسين المنبهي، وعلي هادي الصيلمي، ومحمد حسن جبالة، وأحمد ناصر البوان، ولم تأت الوساطة بأي نتيجة.

ثم كانت الوساطة التالية بتاريخ ٢٧/ ٧/ ٢٠٠٤م، وأهم أعضائها: محمد محمد المنصور، ومن ذكروا بالوساطة الرابعة بالإضافة إلى حمود عباس المؤيد عضو جمعية العلماء، والذي لم يقم بدوره بسبب المرض[١]، وعبد الوهاب الآنسي عضو مجلس شورى الإصلاح، والأمين العام المساعد للحزب، وغيرهم من القادة. وقد وصل أعضاء هذه اللجنة إلى ٣٤ عضواً، بعضهم: من الوزراء ومن النواب ومن مجلس الشورى، ومن العلماء، ومن القيادات السياسية لأحزاب المعارضة. وقد فشلت هذه اللجنة كسابقاتها في تحقيق أي نجاح.

وقد اعتبرت صحيفة (البلاغ) - الموالية للاتجاه الحوثي - اللجنة كميناً للحوثي! حيث ذكرت أنه تم الاتفاق بين رئيس اللجنة عبد الوهاب الآنسي وحسين بدر الدين الحوثي على اللقاء في مكان وزمان معينين، وفي الزمان المعين جاءت طائرة عسكرية وقصفت المكان الذي كان من المقرر اللقاء فيه[٢]. ورغم ذلك فقد قابل ثلاثة أعضاء من اللجنة لاحقاً حسين الحوثي، وذكر مصدر مسؤول في اللجنة لموقع (الصحوة نت) أن الثلاثة الذين قابلوا الحوثي عادوا بآمال كبيرة في نجاح مهمة اللجنة دون إعطاء أية تفاصيل، لكن على أرض الواقع استمرت الحرب إلى أن قتل حسين الحوثي.

(١) حسب تقرير مجلس الأمن القومي.
(٢) انظر: مقابلة صحيفة (الأهالي) مع حسن زيد، بتاريخ ٤/ ٣/ ٢٠٠٨م؛ ونشرت المقابلة في صحف أخرى كذلك.

ولـم يبذل في الجولة الثانية من الحرب أي جهود للوساطة، فقد جعل اختفاء قائدي الجولة: بدر الدين الحوثي وعبد الله عيضة الرزامي حصول الوساطة أمراً متعذراً؛ وخصوصاً أن الجولة الثانية من القتال لم تستمر طويلاً (من ١٩/ ٣/ ٢٠٠٥م - ١٢/ ٤/ ٢٠٠٥م).

ثم بدأت الجولة الثالثة من الحرب في ٢٨ نوفمبر ٢٠٠٥م، وتخللتها عدة وساطات داخلية لم تفلح عن شيء؛ كان من أهمها الوساطة التي تشكلت بموجب قرار رئيس الجمهورية، الذي وجه بتكوين لجنة واسطة مؤلفة من: العميد يحيى محمد الشامي محافظ البيضاء (في حينه)، ومحمد عبد الله الشرعبي، وفضل المطاع، ومحمد محمد المنصور، وصالح الوجمان، وعبد الله حسين المؤيد، ومحمد محسن المؤيد، وملهي حملان الصيفي، وأحمد عيضة الحمزة، والشيخ حسين الصرمي، وعبد الكريم مناع، وصالح الكبسي، وقد فشلت هذه اللجنة في مساعيها.

وفي ١٦/ ٢/ ٢٠٠٦م تم تعيين العميد يحيى الشامي محافظاً لمحافظة صعدة، وكان يحمل معه صلاحيات واسعة لمحاولة حل الخلاف مع المتمردين؛ فقد ذكرت صحيفة (البلاغ)[1] أن الرئيس أعطى المحافظ توجيهاته بإنهاء ملف صعدة نهائياً.

وكان وراء ذلك هدف سياسي أساسي للدولة، وهو محاولة القيادة السياسية إظهار قدرتها في استتباب الأمن وتحقيق الاستقرار، للبدء بحملة انتخابية رئاسية من صعدة! وإظهاراً لذلك أُعلِن لاحقاً أن صعدة صوتت للرئيس بنسبة ٩٠٪!

وكان جزءاً من الثمن أن يتحرك الحوثيون بأمان، وأن يحتفلوا بالغدير، كما قدمت لهم الدولة خمسين مليون ريال يمني، وست سيارات!

ولكن التصعيدات التي حصلت في بدايات ٢٠٠٧م جعلت لجان الوساطة تعود من

(١) عدد ٦٩٣، في ١٢/ ٩/ ٢٠٠٦م.

جديد إلى الواجهة. فقد شكلت لجنة كان أغلب أعضائها من الزيدية، بل من المقربين إلى الحوثي، وكان هدفها النظر في أسباب المشاكل، وقد قدمت هذه اللجنة مقترحاتها - التي أثارت غضب الدولة - في ٣/ ٢/ ٢٠٠٧م. وأشارت فيه إلى الأسباب التي أدت إلى استمرار المشكلة، ومن أبرزها؛ حسب التقرير:

١ - تعرض من نزلوا من الجبال للاعتقال والمطاردة.

٢ - تعرض بعض المواطنين للمضايقات المذهبية.

٣ - الاحتكاكات المستمرة بين المواطنين والجنود.

٤ - الاحتجازات المتكررة في النقاط العسكرية للمواطنين.

٥ - تفتيش الثياب الداخلية للمواطنين.

٦ - تكرر حالات الاغتيال وعدم التحقيق فيها[١].

وأبدى هذا التقرير مدى تحيز اللجنة إلى صف حركة الحوثي، ومحاولتها إلقاء اللائمة على الدولة وسلطاتها. وبالفعل جاء رد الدولة على اللجنة التي قدمت تقريرها للرئيس حازماً، حيث اتُّهمت اللجنة بالانحياز للحوثيين، وعدَّ أعضاء من مجلس النواب تقرير اللجنة «بداية فتنة مذهبية مقبلة عليها البلاد»![٢]

في مقابل ذلك قال الشيخ صالح الوجمان - رئيس اللجنة التي تلقت الهجوم من الدولة -: إن الأمل أصبح ضعيفاً في التوصل إلى حل سلمي بعد المواجهات الأخيرة[٣]، ولأن اللجنة لم تتلق أي رد على مناشدتها.

---

(١) البلاغ، عدد ٧١٥، في ٦/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) أخبار اليوم، في ٨ - ١١/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٣) انظر: المبحث الرابع من هذا الفصل.

وفي الفترة نفسها رفع عبد الملك الحوثي رسالة إلى رئيس الجمهورية، أبدى فيها التزامه بعفو الرئيس، وموافقته على تشكيل حزب سياسي، وذلك لممارسة جميع الحقوق، «بما في ذلك الشعار»؛ حسب تعبير الرسالة[1].

والرئاسة بدورها أحالت الرسالة إلى مجلس الدفاع الوطني الذي عقد جلسة للنظر في أحداث صعدة ومناقشة رسالة عبد الملك الحوثي. وجاء رد المجلس إيجابياً شريطة أن يلتزم الحوثيون بعدة نقاط[2]، هي:

١ - وقف إطلاق النار والنزول من الجبال وعودة قراهم آمنين مطمئنين خلال فترة خمسة أيام.

٢ - تسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة إلى مديرية أمن المحافظة، وإنهاء المظاهر المسلحة، وعلى القيادة العسكرية والسلطة المحلية متابعة تأمين الطرق والسبل وعدم اعتراض المجموعات التي نزلت من الجبال.

٣ - تسليم جميع السجناء المتسببين في الأحداث إلى السلطة المحلية بمحافظة صعدة.

٤ - إعادة المنهوبات التي تم السطو عليها وتسليم المخطوفين.

٥ - إنشاء حزب سياسي وفقاً للدستور والقوانين النافذة.

٦ - الالتزام بتدريس المناهج الدراسية الرسمية في جميع المدارس.

٧ - تسليم عبد الملك الحوثي نفسه للدولة.

٨ - عودة اليهود إلى قراهم في آل سالم.

---

(١) البلاغ، عدد ٧١٦، في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) نص تقرير الأمن القومي حول أحداث الفتنة في صعدة.

وهي مطالب لم يستجب لها الحوثيون.

وفي حين أشار عبد الملك الحوثي - الذي قاد التمرد بعد مقتل شقيقه حسين واختفاء والده - في شهر مايو إلى وجود وساطة قطرية[1] تحاول حل النزاع؛ كانت السلطة اليمنية تتكتم على المسألة. فقد زار أمير قطر صنعاء في ٨ مايو عام ٢٠٠٧م، وسئل وزير الخارجية اليمني عن أسباب الزيارة، فقال: لا وجود لوساطة خارجية لحل تمرد صعدة. هذا النفي تكرر مرة أخرى من وزير الخارجية عقب زيارة رئيس الوزراء القطري حمد بن جاسم آل ثاني إلى صنعاء بعد شهر تقريباً من زيارة الأمير القطري[2].

وفي ١٧/ ٦/ ٢٠٠٧م أعلن عن وقف القتال وفق اتفاق من تسعة بنود يقضي بإنهاء التمرد. ونشرت صحيفة (أخبار اليوم) الاتفاق الذي ينص على: أنه سوف يتم تعليق العمليات العسكرية إذا التزم عبد الملك الحوثي بالشروط الموضوعة[3].

وعرف هذا الاتفاق بـ(الصلح الأول)، فيما عرفت الاتفاقية الموقعة بين الطرفين في الدوحة بـ(الصلح الثاني). والجدير بالذكر هنا أن العديد من هذه الشروط كان قد طرحها مجلس الدفاع الوطني في جلسة بتاريخ ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م، وهو ما يعني أن هذه الشروط تمثل رؤية الدولة لحل الأزمة وقناعاتها بها!

ومن ذيل هذه الاتفاقية تبين الدور القطري الذي رشحت قطر نفسها للقيام به حسب ما نقل موقع «نيوز يمن» عن عادل الذهب المقيم في الخارج بأنه بدأ بمبادرة قطرية أثناء لقاء أمير قطر بالرئيس اليمني في القمة العربية التي انعقدت في الرياض وبناء عليه اتصل السفير القطري في ألمانيا بيحيى الحوثي وأبلغه بالأمر. ورغم أن الاتفاقية في ظاهرها

(١) موقع (إيلاف)، في ٢٦/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٢) أخبار اليوم، في ٩/٦/ ٢٠٠٧م.
(٣) مرّت هذ الشروط سابقاً في هامش ص ٢١٩.

معزوة إلى مجلس الدفاع الوطني؛ إلا أنها منذ ذلك التاريخ عرفت باسم (اتفاقية الدوحة).

ولم تمض أيام طويلة بعد هذا الاتفاق حتى بدا كل طرف يشكو من تصرفات الطرف الآخر ويتهمه بالمماطلة وعدم الالتزام بالاتفاقية.

ففي بلاغ لعبد الملك الحوثي قال: إن السلطة لم توقف المعارك التي تشنها في بعض مناطق صعدة. وحذر أنه وأنصاره بدورهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي، في مقابل ما وصفه: استمرار السلطة في عدوانها[1].

كما أن بعض الصحف الحكومية اتهمت الحوثي بعدم وقف إطلاق النار، وبمزيد من الإخلالات والخروقات، واصفة الحوثيين بـ(الإرهابيين)! واستمرت في حملتها الإعلامية عليهم، وهو الأمر الذي دعا الحوثيين إلى إصدار بيان[2] أوضحوا فيه ما قاموا به من أجل إنجاح عملية المصالحة؛ حيث التزموا بوقف إطلاق النار، ونزعوا الألغام من الطرقات العامة التي كانت في مناطق القتال، وأبعدوا الحواجز من الطرق التي كانوا يسيطرون عليها؛ معددين الكثير من أعمالهم، واتهموا الجيش بعدم الانسحاب من المواقع السكنية التي تم الاتفاق على الانسحاب منها.

ونتيجة تعنت الأطراف، وفي ١٧ يوليو ٢٠٠٧م؛ أعلنت اللجنة المكلفة بتنفيذ الاتفاق تعليق أعمالها بسبب عدم تسليم جبل عزان الذي يسيطر عليه الحوثيون إلى اللجنة، واعتبرت اللجنة أن الحوثيين حنثوا بالاتفاق، بينما اعتبر الحوثيون أنفسهم منفذين للعديد من النقاط في حين لم تنفذ الدولة شيئاً، بل لم توقف القتال[3].

وذكر موقع الحزب الاشتراكي قائمة تضم ثلاثة وخمسين موقعاً - كان يسيطر عليها

(١) موقع (الشورى نت)، في ٢١/٦/٢٠٠٧م.
(٢) موقع (يمن برس)، في ١٣/٧/٢٠٠٧م.
(٣) انظر: تصريح الحوثي لموقع (الوسط نت)، في ١٨/٧/٢٠٠٨م.

الحوثيون – سلمت إلى اللجنة[1]، وهو ما عبر عن تضامنهم مع الحوثيين وإقرارهم بحنث الدولة بالاتفاقية.

وفي شهر ديسمبر ٢٠٠٧م تصاعد القتال بين الطرفين واتهم يحيى الحوثي الرئيس بأنه يشن حرب إبادة ضد سكان محافظة صعدة، مشيراً إلى أن الدولة لم تلتزم ببنود المصالحة القطرية (الأولى). ودعا الحكومة القطرية إلى التدخل السريع والعمل على تفعيل وساطتها ووقف حرب الإبادة التي تتزايد حدتها يوماً بعد يوم[2].

على إثر ذلك أعلن في صنعاء عن لجنة وساطة قبلية جديدة بين الحكومة وعبد الملك الحوثي، وكان من أعضائها الشيخ عثمان مجلي، والشيخ يحيى جعفر، وعدد آخر من المشايخ، ورحب عبد الملك الحوثي بوجودهم في اللجنة حسب ما ذكر موقع (الصحوة نت)[3].

وحسب رأي بعضهم فإن هذه اللجنة (أو الوساطة) جاءت بهدف تهدئة الموقف الذي بدأ يتجه نحو التصعيد وخاصة مع اقتراب ذكرى الغدير التي يحييها الشيعة وغالبية الزيدية، ومع ذلك لم تفلح الوساطة في إنجاز أي حل.

ودخل العام الجديد ٢٠٠٨م لتتسرب أنباء عن وساطة جديدة، لكن ياسر العواضي – العضو المؤتمري – نفى ذلك.

في الأسبوع الأول من شهر يناير ٢٠٠٨م حصلت مفاجأة غير سارة لأحد أعضاء لجنة الوساطة، وهو عضو مجلس النواب عثمان مجلي، حيث أطلق جنود النار على مرافقيه في المجمع الحكومي بصعدة، وهو ما أدى إلى مقتل ثمانية منهم، وتدخلت قيادات عسكرية وسياسية لمحاولة احتواء الحادث، لكن القبائل التي ينتمي إليها مجلي

(١) موقع (الاشتراكي نت)، في ٩/٧/٢٠٠٧م.
(٢) الوسط، عدد ١٧٦، في ١٢/١٢/٢٠٠٧م.
(٣) في ٢٥/١٢/٢٠٠٧م.

رفضت إلا القصاص من المسؤولين عن الحادث، مهددة باستهداف مسؤولي الحكومة إن لم يستجب لمطالبها[1].

في ظل هذه الأجواء المتلبدة توجهت الأنظار إلى الوساطة القطرية لإحيائها، وهذا ما حدث فعلاً؛ ففي ١/ ٢/ ٢٠٠٨م وُقِّعَت الاتفاقية الجديدة في الدوحة بين الحوثيين وبين الحكومة[2]، وعرفت هذه الاتفاقية باسم (اتفاقية الدوحة)، وهي لم تنل رضى أطراف في القوات المسلحة فأطلق عليها اسم اتفاقية (هبرة الإرياني)! وذلك تقليلاً لشأنها ولمزاً بها، فقد جاءت أنباء توقيع اتفاقية الدوحة في الوقت الذي كانت تعزيزات عسكرية تصل من صنعاء إلى صعدة[3].

ولم تمضِ عشرة أيام على الاتفاقية حتى كلف البرلمان اليمني - الذي عقد جلسة مغلقة - الحكومة بسحق تمرد الحوثي، عقب ورود أخبار عن مقتل ٤٢ جندياً وجرح ثمانين آخرين في معارك شرسة مع الحوثيين[4]، ومع ذلك كان الغالب على الأرض آثار (اتفاقية الدوحة) التي بدأ الحديث عن آليات تنفيذها! بل بدئ بها عملياً؛ ففي آخر الأسبوع الأول من شهر فبراير نشرت صحيفة (الوسط) خبراً عن تبادل الحوثيين والسلطة فك الحصار في صعدة[5].

ولم تدم الفرحة طويلاً، ففي الأسبوع الثاني ذهب وفدٌ من قطر إلى صعدة لحل الخلاف الحاصل بين اللجنة المشكلة من طرف الحوثي واللجنة المكلفة من طرف السلطة

---

(١) المصدر، عدد ٧، في ٨/ ١/ ٢٠٠٨م.
(٢) موقع (الجزيرة نت)، في ١/ ٢/ ٢٠٠٨م.
(٣) موقع (الجزيرة نت)، في ١/ ٢/ ٢٠٠٨م.
(٤) موقع (الجزيرة نت)، في ١١/ ٢/ ٢٠٠٨م.
(٥) عدد ١٨٢، في ٦/ ٢/ ٢٠٠٨م.

للإشراف على تنفيذ الاتفاق[1].

وفي الأسبوع الثالث بدأ الجيش بالانسحاب من بعض المواقع العسكرية، وبدأت بنود الاتفاقية تدخل حيز التنفيذ، رغم معارضة عدد من النواب ووصف بعضهم للاتفاقية بأنها مهينة! وبأنها مخالفة لقرار مجلس النواب الذي صوت بالأغلبية لحسم القضية عسكرياً![2]

وصل التنفيذ إلى البند السابع من الاتفاقية الموقعة في الدوحة، والذي ينص على: «بسط نظام الدولة العام في المديريات كغيرها من المديريات الأخرى في الجمهورية». فكان لكل فريق فهم مختلف لهذا النص الذي أصبح عصا في عجلات عربة الوفاق! فاتهم كل فريق الآخر بأنه السبب في هذا التعثر، ودارت بالأفق أحاديث عن إعفاء رئيس الجمهورية للجنة تنفيذ الاتفاق من مهامها وتعيين أخرى[3].

ولكن تهدئة المواقف تبددت باغتيال النائب صالح دغسان وولده وأحد مرافقيه، فأصبحت سُحب الحرب الخامسة تظهر متلبدة بالأفق. وجاء تفجير مسجد سلمان في صعدة ليزيد غيوم الحرب تلبداً، ويزيد الأمور بعمومها تدهوراً. فالرئيس لم يرد للحرب أن تتجدد، فكلف - حسب صحيفة (الشارع) - الشيخ حسين الأحمر للتواصل مع الحوثي من أجل الاستمرار بتطبيق (اتفاق الدوحة)، لكن على الأرض كانت تعزيزات عسكرية كبيرة تقدر بعدة آلاف قد وصلت إلى صعدة، وأخذت مواقعها، وكأن قرار الحرب قد اتخذ[4]. وتعطلت الوساطات عندما نطقت المدفعية والصواريخ وغيرها من الأسلحة.

---

(١) الوسط، عدد ١٨٣، في ١٣/٢/٢٠٠٨م. وتشكلت اللجنة القطرية من: ١ - مساعد وزير الخارجية سيف مقدم البوعينين. ٢ - عميد ركن طيار ناصر السليطي. ٣ - المقدم أحمد سالم العلي. ٤ - المقدم حسن أحمل الهيل. ٥ - نقيب محمد علي الخاطر.

(٢) الوسط، عدد ١٨٤، في ٢٠/٢/٢٠٠٨م.

(٣) إيلاف، عدد ٣٦، في ٢٩/٤/٢٠٠٨م.

(٤) الشارع، عدد ٤٠، في ١٠/٥/٢٠٠٨م.

وفي أواخر شهر يونيو ٢٠٠٨م تحرك مشايخ القبائل ساعين لإيقاف القتال، لكن رؤياهم لم تكن موحدة؛ فبعضهم يرى أن الوساطة لا بد من أن تكون خارجية من دول الجوار كالسعودية، وبعضهم يرى إحياء الوساطة القطرية، فيما رأى آخرون ضرورة أن تكون الوساطة محلية كون أن الوساطة الداخلية هي الأجدر[١]. وبقيت هذه الرؤى في الإطار النظري، إذ لم يظهر على الأرض أي تحرك جديد لأي وساطة جديدة.

وما إن جاءت الذكرى الثلاثون لتولي الرئيس علي عبد الله صالح مقاليد الحكم حتى ألقى خطابه الذي أعلن فيه انتهاء الحرب في صعدة. فكان الإعلان حسب رأي بعضهم: صدمة قوية للقوات الحكومية، خصوصاً أنها قدمت تضحيات كبيرة من جنودها وضباطها وقادتها خلال سنوات الحرب[٢].

وقد رأى بعضهم الآخر في حديث الرئيس (عن دارفور أخرى) تخوفاً منه من دعوة المرجعية الشيعية السيستاني إلى الغرب إلى (درفرة صعدة)!

(١) الشارع، عدد ٥٤، في ٢٨/٦/٢٠٠٨م.
(٢) الحياة، في ١٨/٧/٢٠٠٨م.

الفصل الثاني: مواقف الأطراف الداخلية.. قراءة وتقييم:

المبحث الأول: موقف الحزب الحاكم وحكومته:

تميل معالجات الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للقضايا إلى الأساليب السلمية بعيداً عن الصراعات الدموية، وهي مسألة يثبتها كل من عاشره في حياته السياسية. إلا أنه في تبنيه للحلول العسكرية أكثر حسماً وصرامة، فمنذ توليه قيادة الحكم في اليمن تعامل مع الأزمات من هذا المنطلق؛ لذا فإن استنفاده للوسائل السلمية التي تبناها في بداية الخلاف مع حسين الحوثي جعله يتجه إلى الحسم العسكري. غير أن الضغوط الخارجية دفعته إلى اتخاذ قرار الإيقاف الذي أعلنه عقب الحرب الخامسة وبشكل فجائي.

وكان موقف المؤتمر الشعبي العام من حرب صعدة في الظاهر متفقاً تماماً مع موقف رئيس الحزب علي عبد الله صالح، لكن في الخفاء ومن وراء الكواليس تدار حرب بين أجنحة الحزب على خلفية أحداث صعدة، وهو الأمر الذي حدا ببعض المحللين السياسيين أن يصف حرب صعدة على أنها لا تعدو أن تكون «صراع أجنحة داخل المؤتمر الشعبي العام حول السلطة والتمثيل السياسي وذلك على أساس أن الحوثيين كانوا جزءاً من المؤتمر وتيار الشباب المؤمن المدعوم بشكل عام من السلطة»[1]. فعلاقة الحزب الحاكم

(١) د. عبد الله الفقيه – أستاذ العلوم السياسية بجامعة صنعاء – في حوار مع موقع (نيوز يمن)، في ١٠/٣/٢٠٠٧م.

بالحوثي لم تكن سراً، كيف «وقد دخل إلى المؤتمر في يوم واحد أربعة آلاف شاب من شباب التيار (الشباب المؤمن) بتوجيه من أمينه العام المساعد العميد يحيى المتوكل»[1].
بل أعلن رئيسُ الجمهورية هذه العلاقة الحميمة وذلك الدعم السخي الذي تلقاه تيار (الشباب المؤمن) في أكثر من موطن أثناء الأزمة، حتى «صار معروفاً أن السلطة ممثلة بالحزب الحاكم هي التي قدمت تسهيلات مادية ومعنوية لتيار الحوثي، وأن مجموعة من الشخصيات البارزة في السلطة كانت متعاطفة معهم حتى في أثناء الأزمة، بل سارعت هذه الشخصيات البارزة إلى تقديم كل أنواع الدعم بما فيها المواد الغذائية التي كانت ترسل إلى صعدة بناقلات حكومية»[2].

وبناء على ما سبق يمكن استشفاف موقفين منفصلين للمؤتمر:

الأول: مصمم على حل المشكلة، وإخضاع الخصم، وضرورة تبني الخيار العسكري إن لزم الأمر. وتبنَّى هذا الموقف كثير من القادة العسكريين ومشائخ القبائل المساندة للجيش والشخصيات الاجتماعية الزيدية من غير الهاشميين، وأخرى محسوبة على التيار الإسلامي والوطني.

الثاني: الميل إلى التهدئة وإعطاء التنازلات تلو التنازلات للخروج من الأزمة. وتبنى هذا الموقف الزيود الهاشميون في المؤتمر والسياسيون ذوو التوجه الليبرالي.

وعلى غرار هذين الموقفين المتباينين نوعاً ما كان خطاب صحافة المؤتمر؛ فصحيفة (الميثاق) تناولت الأزمة بحماس مفرط، وشنت حملة إعلامية عنيفة على التيار الشيعي عموماً، وعلى نظام الإمامة، وأشركت أقلاماً عديدة في الكتابة عن ارتباط حركة التمرد بالثورة الإيرانية. بينما في المقابل بدت صحيفة (٢٢ مايو) - وهي الصحيفة المؤتمرية

(١) فصول القصة كاملة لخنادق المواجهات في صعدة، مهدي محسن، موقع (الصحوة نت)، في ١٣/٧/٢٠٠٧م.
(٢) التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٤م، ص(١٤٧).

الأكثر ليبرالية من سابقتها - مع مطلع الأزمة كأنها غير معنية بها، بل على العكس من ذلك مثلت لسان حال الحوثيين في مهاجمته التيار السلفي!

وحيث إن الحكومة الحالية هي حكومة المؤتمر الشعبي العام فقد ذهبت إلى الحرب بدون أي تفويض مسبق من البرلمان، ودون أن تضع الأمر على طاولة النقاش مع أحزاب المعارضة أو قادة المجتمع من مشائخ قبائل وعلماء، فالحكومات العربية أداة طيعة في يد الحاكم طالما أنه يمتلك القرار.

فقد أقدمت الحكومة في ٢٠/ ٦/ ٢٠٠٤م على شن هجوم كبير على معاقل الحوثيين تحت مبرر تهجمهم على نقطة عسكرية. وفي ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٤م عقد الرئيس علي عبد الله صالح اجتماعاً خاصاً مع اللجنة الأمنية لتتخذ قراراً بإغلاق جميع المدارس والمراكز غير المصرح لها قانونياً، ومنع إقامة الأنشطة الصيفية في المؤسسات التعليمية بدون ترخيص مسبق.

ونتيجة هذا التصرف وظناً من الحكومة أن الحسم سيكون سريعاً في المواجهة الأولى؛ لم تتقدم إلى مجلس النواب بأي خطاب أو تقرير، وأدى طول أمد الحرب الأولى إلى إحراج مجلس النواب الذي تلقى انتقادات لاذعة من صحف المعارضة. وفي جلسة بتاريخ ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٤م طالب أعضاء في مجلس النواب باستجواب وزير الداخلية لتوضيح ما يحدث في صعدة. وأعيد الطلب مرة أخرى من الحكومة في ٤/ ٩/ ٢٠٠٤م. وبعد نهاية الحرب قام وفد من مجلس النواب بزيارة إلى المناطق التي دارت فيها المواجهات الأولى[1].

وفي الحرب الثانية (٢٠٠٥م) أعادت المعارضة مطالبتها لمجلس النواب بضرورة معرفة ما يحدث. وقبيل نهاية الحرب الثانية اتهم الأمين المساعد للتجمع اليمني للإصلاح

---

(١) الصحوة، عدد ١٠١٢، في ٢/ ٣/ ٢٠٠٦م.

الحكومة بانتهاج التعتيم في القضايا الأمنية، مضيفاً بأنه من الصعب معرفة ما يدور في صعدة والحصول على تفصيلات، ثم قال: إن الضرورة تقضي أن تطرح قضية صعدة على مجلس النواب وبالذات هيئة الرئاسة[1].

وأصدر المشترك بياناً دعا فيه مجلس النواب إلى تشكيل لجنة تقصي حقائق لأحداث صعدة، ثم أتبعه ببيان خاص بالأحداث في ١٦/ ٥/ ٢٠٠٥م أكدت فيه أحزاب المشترك رفضها لإطلاق التهم جزافاً من خلال وسائل الإعلام العامة والموجهة ضد حزبي الحق واتحاد القوى الشعبية[2].

وعقب الإعلان عن انتهاء الحرب الثانية بيومين - أي: في ١٤/ ٥/ ٢٠٠٥م - التقى رئيس الجمهورية أعضاء جمعية علماء اليمن وهيئتي رئاسة مجلس النواب والشورى؛ لإطلاعهم على مجريات ومستجدات أحداث صعدة[3].

ثم عادت الحرب مرة أخرى، فطالب النائب ياسر العواضي - رئيس كتلة المؤتمر - في شهر فبراير ٢٠٠٦م بتشكيل لجنة تقصي حقائق بشأن ما يحدث في صعدة[4].

وجميع تلك المطالب ذهبت سدى، وكان مجلس النواب مغيباً - كغيره - عما يجري من أحداث، إلى حين عودة الحرب (الرابعة)، وتحديداً في ٦/ ٢/ ٢٠٠٧م، حيث أقر المجلس استدعاء الحكومة لبيان الموقف حيال ما يدور في محافظة صعدة «من أحداث عنف نتيجة ما بات يعرف بتمرد الحوثي على سلطات الدولة»[5]. وفي اليوم التالي طالب النائب نبيل باشا باستدعاء وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القربي ليوضح

---

(١) البلاغ، عدد ٦١٢، في ١٢/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٢) الوحدوي، عدد ٦٦١، في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٣) الشموع، عدد ٢٨٤، في ١٤/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٤) موقع (الصحوة نت)، في ١٨/ ٢/ ٢٠٠٦م.
(٥) أخبار اليوم، في ٧/ ٢/ ٢٠٠٧م.

للمجلس ما جرى من اتصالات مع الدول التي قال: إن جهات رسمية أشارت إلى وجود تدخلات لها في حرب صعدة[1].. ونتيجة تكرر المطالب استجابت الحكومة لحضور اجتماع مغلق جرى بتاريخ ١٠/ ٢/ ٢٠٠٧م مُنع الصحفيون من حضوره، وحضرتها شخصيات وقيادات أمنية كبيرة. واستمع أعضاء مجلس النواب إلى تقرير اللجنة الأمنية الخاص بشأن أحداث صعدة، ثم وافق المجلس على قرار الحسم العسكري، كما انتقد بشدة تقرير لجنة الوساطة المرفوع إلى رئيس الجمهورية[2] الذي عدَّه بعضهم بداية فتنة مذهبية[3].

وهذا القرار لم يكن باتفاق جميع الأصوات، فقد اعتبر النائب الاشتراكي سلطان السامعي القرار الذي صدر باسم مجلس النواب بتفويض الحكومة بمواصلة شن الحرب في صعدة؛ قراراً خطيراً يمنح السلطة والجيش موافقة مفتوحة لشن حرب واسعة النطاق ضد أتباع الحوثي والمواطنين في صعدة. وحمَّل من صوتوا لصالح القرار مسؤولية ما سيحدث في صعدة[4].

وفي يوم الإثنين ٢٦/ ٢/ ٢٠٠٧م أوصت اللجنة الدستورية بمجلس النواب برفع الحصانة البرلمانية عن يحيى الحوثي ليتسنى للنيابة اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه بعد اتهامه بالتورط في إثارة الفتنة والتمرد في محافظة صعدة[5]. وعلى ضوء هذا التقرير الذي رفعته لجنة الشؤون الدستورية وافق ١٨٨ نائباً على رفع الحصانة عن النائب البرلماني

(١) أخبار اليوم، في ٨/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) أخبار اليوم، في ١١/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٣) الشيخ صالح أبو عوجا - مدير مديرية حيدان - في حديث لصحيفة (أخبار اليوم)، في ٨/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٤) البلاغ، عدد ٧١٦، في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٥) أخبار اليوم، في ٢٧/ ٢/ ٢٠٠٧م.

يحيى بدر الدين الحوثي، في حين رفض ٦ نواب رفع الحصانة[١].

وفي مطلع يونيو ٢٠٠٧م طالب الأمين العام للتنظيم الوحدوي الناصري الحكومة اليمنية بتقديم تقرير حول الحرب التي تجري في صعدة، معبراً بأن النواب يفتقرون إلى أي معلومات عما يجري في هذه المحافظة، ومنتقداً وقوف البرلمان «موقف المتفرج حيال ما يجري»[٢].

وعقب الإعلان المفاجئ عن إيقاف الحرب بموجب اتفاقية رعتها قطر طالب مجلس النواب الحكومة بالكشف عن كيفية وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب في صعدة[٣].

وثمَّ تشكلت لجنة مكونة من أعضاء في مجلس النواب وشخصيات اجتماعية لغرض الإشراف على تنفيذ اتفاقية الدوحة، لكن الحرب عادت مجدداً. وفي ٩ يوليو ٢٠٠٨م أقر مجلس النواب طلباً تقدمت به كتل المعارضة مفاده استدعاء الحكومة خلال الأيام القادمة لتقديم تقرير عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية. كما وافق المجلس على مقترح وزير الداخلية مطهر رشاد المصري بعقد جلسة مغلقة في وقت لاحق لإطلاع النواب على أحداث التمرد في صعدة وامتداداته في بني حشيش وحرف سفيان[٤].

وعقب إعلان رئيس الجمهورية المفاجئ عن وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب؛ طالب عددٌ من أعضاء مجلس النواب الحكومة ببيان خلفيات هذه النهاية الدرامية

---

(١) الثوري، عدد ١٩٤٨، في ١/٣/٢٠٠٧م. في حين جاء في صحيفة (الشموع)، عدد ٣٣٦، في ٥/٣/٢٠٠٧م: أن المصوتين على رفع الحصانة بلغ عددهم ١٩٤ عضواً من بين ٢٢٠ حضروا الجلسة، في حين امتنعت كتلة الاشتراكي عن التصويت. ومما تجدر الإشارة إليه أن النواب الذين رفضوا رفع الحصانة جلهم من الحزب الاشتراكي.

(٢) الوحدوي، عدد ٧٥٤، في ٥/٦/٢٠٠٧م.

(٣) إيلاف، عدد ٤٩، في ٢٩/٧/٢٠٠٨م.

(٤) أخبار اليوم، في ١٠/٧/٢٠٠٨م.

للحرب، وقال سلطان العتواني - رئيس كتلة التنظيم الناصري وأمينه العام -: «إن حرب صعدة استمرت أربع سنوات وانتهت ولا أحد يعلم في مجلس النواب لماذا بدأت؟ وكيف انتهت؟»[1]. وقال حسين عبد الله الأحمر رئيس مجلس التضامن الوطني: «إن قرار الرئيس كان مفاجئاً، ولم يستشر أحداً قبل اتخاذه قرار إعلان وقف الحرب، وكان أمراً فردياً، وكان من الأولى أن تطرح مثل هذه القرارات الكبيرة أولاً على مجلس الدفاع والأمن وثانياً على مجلس النواب»[2].

وهكذا يظهر أن القيادة السياسية عطلت دور البرلمان واستخدمت الحكومة أداة للتنفيذ فقط، بينما ظل الحزب الحاكم غائباً وسلبياً في المشهد. ومن ثمَّ جلبت القيادة السياسية على نفسها نقد الجميع بمن فيهم البطانة والعناصر والأتباع.

(١) الصحوة، عدد ١١٣٧، في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٨م.
(٢) أخبار اليوم، في ٢٨/ ٧/ ٢٠٠٨م.

المبحث الثاني: موقف أحزاب المعارضة:

تنضوي الأحزاب السياسية المعارضة تحت ما يُعرف بـ(اللقاء المشترك). وهي تمثل وجه المعارضة الوحيد الفاعل في الساحة اليمنية. وبين هذه الأحزاب تنسيق عال تحرص من خلاله على تنسيق مواقفها وتوحيدها تجاه القضايا؛ لذا فقد صدرت عنها بيانات وعن قياداتها تصريحات متوافقة تجاه أحداث صعدة.

وقد اتخذت أحزاب المعارضة موقفها من الأزمة على أساسين هما: موازنة علاقاتها بالحوثيين من ناحية والسلطة من ناحية أخرى. والحفاظ على موقف موحد فيما بينهما. ولذا قُيِّم موقفها من قبل الحزب الحاكم بأنه موقف متخاذل بينما قُيم موقفها من قبل عبد الملك الحوثي بـ«الموقف الإيجابي» لكنه ليس بحجم القضية[1]، و«الجهد الطيب»[2].

وهنا نأتي لبيان موقف هذه الأحزاب منفردة.

فالتجمع اليمني للإصلاح كان في فترة سابقة حليفاً إستراتيجياً للرئيس صالح حتى أنهى هذه العلاقة عقب انتخابات ١٩٩٧م، والتي شكلت منعطفاً خطيراً في العلاقة التاريخية بينهما، بعد أن شهدت مواجهات دامية على الانتخابات البرلمانية. ومنذ ذلك الحين والمؤتمر يعمل على إعادة بناء تحالفات جديدة لدعم قوة الحزب الحاكم، حيث عمل على تمكين القوى ذات الاتجاهات الليبرالية في منظومة الحكم، بل قام النظام بدعم الحركة الحوثية نكاية بالإصلاح، بوصفها نداً أيديولوجياً ومذهبياً للإخوان. وفي الاتجاه الآخر واجه التجمع اليمني للإصلاح سياسات المؤتمر ببناء تحالف مع القوى اليسارية

(١) مقابلة مع عبد الملك الحوثي، صحيفة (الناس)، في ٢١/٦/٢٠٠٨م. (نقلاً عن الصحوة نت).

(٢) رسالة يحيى الحوثي إلى أحزاب اللقاء المشترك، في ٤/٧/٢٠٠٨م.

والقومية والأحزاب المذهبية (الزيدية)، رغم التناقضات بين تلك التيارات على مستوى الفكر والمصالح ناهيك عن التاريخ الحافل بالصراعات[1].

ووجد الحوثيون المناوئون للدعوة السُّنِّية في المؤتمر سلّماً يترقون عليه في صراعهم المذهبي ضد الإخوان المسلمين. ويتهم التيار الحوثي التجمع اليمني للإصلاح بأنه غطاء سياسي للسلفية الوهابية، وأن «المعاهد العلمية التابعة للإخوان المسلمين سابقاً كانت تمثل بؤراً لخلق ولاء فكري للسعودية في اليمن، وتهدف إلى القضاء على استقلال اليمن الديني»[2]. كما لم يفتأ حسين بدر الدين الحوثي في دروسه وملازمه يتعرض لما يسميه بالسلفية الوهابية وعلمائها المنضوين تحت عباءة التجمع اليمني للإصلاح، فمن ذلك قوله: «إن اليمنيين قدموا الكثير من الجميل للأمريكيين يوم انطلقوا استجابة للزنداني وأمثاله الذين خدعوا كثيراً من الشباب اليمني أن ينطلقوا مجاهدين»[3].

وفي عام ١٩٩٢م كان الاشتراكيون يضعون أيديهم في أيدي الحوثي للوقوف ضد ما أسموه بـ(الخطر الوهابي)[4].

والمتابع لصحف التيار الشيعي (الأمة) سابقاً، و(البلاغ) و(الشورى) حالياً؛ يجد نبرة خطاب حادة وتعبئة عدائية واضحة تستهدف التجمع اليمني للإصلاح واستعداء السلطة عليه[5].

---

(١) اليمن.. صراع السياسة بين الرئيس والإخوان، نجيب غلاب، الشرق الأوسط، عدد ١٠٥٦٢، في ٢٩/١٠/٢٠٠٧م.
(٢) مؤامرة السلفيين للقضاء على استقلال اليمن، المحرر السياسي، البلاغ، عدد ٦١٥، في ٣/٥/٢٠٠٥م.
(٣) التشيع في صعدة، عبد الرحمن مجاهد، دار الآفاق للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٧م، ج٢ ص(١٣).
(٤) انظر: رسالة الاشتراكي إلى بدر الدين الحوثي في (الزهر والحجر)، مرجع سابق، ص(٣٣٤).
(٥) انظر على سبيل المثال: أعداد (البلاغ) أثناء الانتخابات الرئاسية: ٢٠/٩/٢٠٠٦م، الأعداد: ٦٩٠ - ٧٠٠.

وتدأب جماعة الحوثي والتيار الشيعي عموماً على النيل من أهل السنة عموماً لكن «لا يقولون: السُّنَّة، أو الإخوان المسلمون، أو حزب الإصلاح؛ لأن هناك تحالفات الآن جعلتهم يقفون مُحرجَين، ويتكلمون فقط عن السلفية دون التصريح بالإخوان، وهم لا يقصدون السلفية بالمفهوم العُرفي التي تعني مجموعة من الدعاة، والمؤسسات، والمراكز، والجمعيات التي يُطلق عليها هذا اللقب، بل يعنون أهل السنة عامةً (بمن فيهم السلفيون والإخوان المسلمون وغيرهم)، بدليل أن هذه المجموعة تحاسب الحكومة على المنهج الذي تبنته هيئة المعاهد العلمية ومقررات التربية الإسلامية في مناهج وزارة التربية والتعليم، والذي لم يتحزب للمذهب الزيدي أو المذهب الشافعي، وإنما كان يذكر المسائل الشرعية بأدلتها من الكتاب والسنة، ثم بعض اجتهادات الإمام الشوكاني، وتطالب بإبعاد الخطباء والعلماء، والمدرسين والمسؤولين الذين تقول عنهم: إنهم (سلفيون)؛ فهذه المجموعة إذن لا تقصد إلا أهل السنة عموماً بما فيهم حزب الإصلاح وعامة الشافعية»[1].

وعلى الرغم من موقف الإصلاح غير المحابي للحكومة إلا أن التعبئة الأيديولوجية للحوثيين ضد الإصلاح غلبت على انطباعهم تجاهه، فيقول يحيى الحوثي في حوار له مع أحد المواقع الإلكترونية: «موقف الإصلاح غامض لأن كثيراً من قياداتهم وهابيين»! وفي بيان له «يصف الشيخ محمد علي عجلان - رئيس مجلس شورى الإصلاح - بالعميل الوهابي»[2].

ومع ذلك حافظ التجمع اليمني للإصلاح على موقف حيادي من الأزمة. ففي بداية الأزمة وخلال الحربين الأولين «لم يصدر عن التجمع اليمني للإصلاح بيان مستقل بشأن الأحداث في صعدة، كما لم تحظ الأحداث بتناول موسع من صحيفة (الصحوة)،

(١) انظر: الزيدية في اليمن.. حوار مفتوح، مرجع سابق.
(٢) الوسط، في ٢١/ ٣/ ٢٠٠٧م.

بل اكتفت الصحيفة بإيراد الأخبار المتعلقة بالأحداث! ويفسر ذلك ما قاله الأمين العام المساعد للتجمع اليمني للإصلاح في تصريح لصحيفة (الأيام) عدد ٤٤٥١ [١] بأنه من الصعب معرفة ما يدور في صعدة، ومن الصعب الحصول على تفصيلاته، مُرجعاً السبب إلى أن الحكومة تنتهج نهج التعتيم في القضايا الأمنية و«لا تسرب من المعلومات إلا ما تقتنع به»[٢].

وتغير هذا الموقف بعض الشيء عندما أصبح عند الإصلاح بعض المعلومات عن الأزمة؛ كما عبر عن ذلك الأستاذ عبد الوهاب الآنسي في حوار له مع صحيفة (الخليج) الإماراتية، وجاء فيه: «لا أكتمك؛ كان هناك خلاف مع المؤتمر الشعبي العام حول هذا الموضوع في بداية الأزمة، وقد طرحنا رأينا في كيفية معالجة الأزمة في صعدة، وهي معالجة لا تتم بالتسرع ولا الاندفاع بل معالجة إستراتيجية تحيط بالقضية من كافة أوجهها»[٣].

وأثناء الحرب الثالثة عُقِدَ المؤتمر العام الرابع للتجمع اليمني للإصلاح، وجاء فيه عن أحداث صعدة ما نصه: «يعبر المؤتمر العام عن عميق الأسى والحزن لتجدد المواجهات المسلحة بمحافظة صعدة، وما نجم عنها - وينجم - من قتل وإزهاق لأرواح المواطنين عسكريين ومدنيين، بالإضافة إلى الإضرار البالغ بالاقتصاد الوطني، وسمعة اليمن في المحيط الإقليمي والدولي. والمؤتمر إذ يعبر عن رفضه لاستخدام القوة والعنف في العمل السياسي فإنه يرفض إشهار المواطنين السلاح في وجه سلطات الدولة تحت أي ذريعة أو مبرر باعتبار النضال السلمي الطريق الوحيد لتحقيق الأهداف السياسية مهما كانت رؤيتهم لمشروعيتها، ويدعو المؤتمر إلى وقف نزيف الدم ودرء الفتنة واحتواء تداعياتها،

(١) الأيام، عدد ٤٤٥١.
(٢) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.
(٣) الصحوة، عدد ١٠١٤، في ١٦/٣/٢٠٠٦م.

ويؤكد على رفضه استخدام القوة والعنف خارج إطار الدستور والقانون وعلى الجميع التمسك بالثوابت التي أجمع عليها الشعب اليمني»[1].

وهكذا نجد أن الإصلاح عمل في موقفه الخاص على الاحتفاظ بمسافة متساوية من الطرفين، غير أن موقفه مع بقية أحزاب اللقاء المشترك سيكون مغايراً لهذا الموقف؛ كما سيأتي معنا!

الحزب الاشتراكي اليمني الذي كان شريكاً في صناعة الوحدة والسلطة حتى عام ١٩٩٤م؛ له تاريخ الخيانة والانقلابات، وسبق له أن تحالف مع حزبي الحق واتحاد القوى الشعبية في أثناء الأزمة السياسية - التي شهدتها اليمن قبل حرب (٩٤)[2] - حيث بدأ يخطط للانفصال الذي أعلن عنه في أثناء الحرب، غير أن خسارة الحزب للحرب أفقدته مكانته وقدراته وإمكانياته ليعود مهمشاً[3].

وهذه العلاقة الحميمة الدافئة بين الحزب الاشتراكي والتيار الشيعي تعود إلى حرمان كل منهما مشروعه على يد نظام الحكم في صنعاء. وقد قيل: (إن المصائب يجمعن المصابين)! ونتيجة مساندة الحوثيين للحزب الاشتراكي في إشعال فتيل حرب (٩٤) وقيامهم ببعض الأعمال التخريبية في حينه، «انتهى الأمر بحملة عسكرية عقب الحرب دمرت منزل بدر الدين الحوثي وفرَّ الرجل على إثرها إلى لبنان ومن ثم إيران»[4].

وقد ربط الرئيس اليمني بين الاشتراكي وبين الحوثيين في أكثر من خطاب وحديث صحفي. وفي رسالة وجهها رئيس الجمهورية إلى أبناء محافظة صعدة عقب مقتل حسين

---

(١) الصحوة، عدد ١٠٦٧، في ١/ ٣/ ٢٠٠٦م.
(٢) الزهر والحجر، مرجع سابق، ص(١٣٤).
(٣) وهذا لا يعني أن الحرب كانت العامل الأوحد لتهميشه، بل هناك عوامل رئيسة أخرى أهمها: سقوط المنظومة الاشتراكية الشرقية في نهاية ثمانينيات القرن الميلادي المنصرم.
(٤) الزهر والحجر، مرجع سابق، ص(١٣٥).

الحوثي اعتبر أن «ما قام به الحوثي لا يقل خطورة عمّا قام به الانفصاليون لتمزيق الوحدة الوطنية وإثارة الفتن والبغضاء والأحقاد في المجتمع»، وأن كليهما «يمثلان وجهان لعملة واحدة ويسعيان في اتجاه هدف واحد»[1].

وبالتتبع للمقالات والتحقيقات وطريقة صياغة الأخبار الواردة في صحيفة (الثوري) - الناطقة باسم الحزب الاشتراكي اليمني - أثناء الحرب؛ يتجلى لنا بوضوح وقوف الاشتراكي بجانب حركة الحوثي إعلامياً. يقول محمد أحمد غالب - رئيس الدائرة الحزبية وعضو المكتب السياسي في الحزب الاشتراكي -: «لا يزال الحزب الاشتراكي يقف مع المظلومين والمضطهدين، بل إنه قد انتقل بكامله بعد الحرب إلى صفوف المظلومين والمضطهدين وأصبح جزءاً منهم»[2].

وتضمن البيان الختامي لدورة اللجنة المركزية للحزب الصادر في ٣/ ٦/ ٢٠٠٥م موقف الحزب من الأزمة. وجاء فيه إدانة الحزب للحرب وأعمال العنف في صعدة؛ مشيراً إلى وقوف الحزب بجانب المظلومين والمضطهدين[3].

والاشتراكي بهذا الموقف إنما يحاول رد الجميل للحوثيين، والاستفادة من حركتهم لإضعاف قدرة الدولة وممارسة الضغوط عليها لتحقيق مكاسب سياسية لصالح قضية الجنوب التي يقف الحزب وراءها.

حزب (اتحاد القوى الشعبية) ذو التوجه المذهبي (الزيدي) يجمع بين الشعارات الإسلامية والأطروحات التحررية[4]. وهو ينضوي مع أحزاب اللقاء المشترك، وعلاقته بالحزب الحاكم تشهد توتراً نتيجة مواقف الحزب الرافضة لسياسة الحزب الحاكم،

---

(١) انظر: المرجع السابق.

(٢) الصحوة، عدد ٩٧٧، في ٩/ ٦/ ٢٠٠٥م.

(٣) البيان الختامي لدورة اللجنة المركزية للحزب، صادر في ٣/ ٦/ ٢٠٠٥م، ص٢.

(٤) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.

ومساندة الحزب للحزب الاشتراكي المعارض سابقاً وحركة الحوثي مؤخراً!

وقد قام الحزب الحاكم مؤخراً باستنساخ الحزب وصحيفته، وهو ما أدانته أحزاب (اللقاء المشترك) في بياناتها. كما أن الرئيس وبحسب تصريح الأمين العام للاتحاد د. عبد الملك المتوكل اتهم (اتحاد القوى الشعبية) و(حزب الحق) بتشكيل جناح عسكري. يقول المتوكل: «لا توجد أي مشكلة مع الدولة، اللهم ما ألقاه رئيس الجمهورية في خطابه بأن للاتحاد وحزب الحق جناحاً عسكرياً، وأعتقد أن مشكلة الاتحاد مع السلطة أن الاتحاد صدَّق بأن هناك ديمقراطية فحاول أن يمارس حقه كاملاً»[1].

ودفاعاً عن موقفه تجاه اتهامات السلطة له بأنه وراء أحداث صعدة أكدت الأمانة العامة للاتحاد في بيان لها «أن زمن الانقلاب ولَّى، وأن النظام الجمهوري ليس محل خلاف، وأن الاتحاد لا صلة له بأحداث صعدة من قريب أو بعيد»[2]. غير أن صحيفة (الشورى) - الناطقة بلسان الحزب - مثلت دور أداة إعلامية لحركة الحوثي. فقد تضمنت مقالات الصحيفة اتهاماً للسلطة بالعمالة للخارج، ودفاعاً عن - بل ثناء على - حسين الحوثي ووالده بدر الدين! واعتبرت مواجهات الدولة للحوثي وتنظيم (الشباب المؤمن) «اضطهاداً فكرياً»! وأن الحرب القائمة «حرب ضد المذهب الزيدي»! وأن ما يجري في صعدة «حرب إبادة»! بل لقد أشار «المحرر السياسي» في افتتاحية العدد (٤٩٩) إلى أن «اضطهاد فكر لن يؤهل اليمن لدخول مجلس التعاون» في إشارة إلى دور سعودي تتحدث عنه الصحيفة في الحرب ضد الحوثي.

وهي مؤشرات تؤكد وقوف الصحيفة والحزب من ورائها إلى جانب الحوثيين وتمردهم ضد الدولة.

---

(١) الصحوة، عدد ٩٨١، في ٢٩/ ٥/ ١٤٢٦هـ.
(٢) البلاغ، عدد ٦١٧، في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٥م.

أما (حزب الحق) فهو حزب مذهبي زيدي تقليدي، يضم في صفوفه غالبية القوى الملكية. ومن أبرز مؤسسي الحزب المرجع بدر الدين الحوثي وأبناؤه حسين، ويحيى، وعبد الملك، إضافة إلى عبد الله عيضة الرزامي؛ وهي قيادات التمرد. ومعظم أعضاء الحزب معارضون للسلطة ويتهمون الحكومة بالعداء للمذهب الزيدي والعنصر الهاشمي[١]. وسبق لعناصر من الحزب أن تآمرت مع الاشتراكي على الوحدة صيف ١٩٩٤م، ومن ثمَّ هربت إلى إيران على إثر ذلك.

ويتهم الحزب الحاكم حزب الحق بأنَّ لديه جناحاً عسكرياً هو تنظيم (الشباب المؤمن). وقد أصدرت لجنة الأحزاب قراراً بحل الحزب إثر رسالة تلقتها من أمينه العام أحمد الشامي في تاريخ ١٣/٣/٢٠٠٧م، وهو الأمر الذي رفضه أعضاء في قيادة الحزب، وأدانه اللقاء المشترك.

وقدم حسين بدر الدين الحوثي وعبد الله عيضة الرزامي استقالتهما عام ١٩٩٦م من الحزب، مبررين ذلك بوجود عقبات أمام رؤيتهما الإصلاحية للحزب[٢]. ويرى بعضهم أن سبب تقديمهما لاستقالتهما هو «عدم إيمانهم بالعمل السياسي»[٣]، أو نتيجة وجود خلاف بين الطرفين يقوم على أساسين؛ منهجي: يتمثل في القضايا الفكرية والمذهبية التي خالف فيها الحوثيون علماء الزيدية، وتنظيمي: حيث تسيطر على الحزب قيادة تقليدية غير مؤثرة[٤]!

وعقب انشقاق الحوثيين بقي ارتباطهم بأعضاء قياديين في الحزب قائماً حتى

(١) قراءة متأنية في حيثيات الحكم الصادر بحق العالمين الديلمي ومفتاح، حسن زيد - أمين عام حزب الحق، البلاغ، عدد ٦٤١، في ١٥/١١/٢٠٠٥م.

(٢) جاء ذلك في رسالة بعث بها حسين بدر الدين الحوثي وعبد الله عيضة الرزامي في ١٠/١١/١٩٩٦م إلى قيادة الحزب.

(٣) محمد عيضة شبيبة، في مقابلة مع صحيفة (أخبار اليوم)، في ١٨/٨/٢٠٠٨م.

(٤) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.

اللحظات الأخيرة من الحرب. وكانت صحيفة الحزب تمثل أداة إعلامية أخرى - إلى جانب صحيفة (الشورى) - في نقل تصريحات الحوثيين والدفاع عنهم وعن مطالبهم.

وقد وقف حزب الحق من الأزمة موقف الداعم لحركة الحوثي بالرغم من خلافه معه، وهو ما حدا بالدولة إلى أن تضغط على الأمين العام أحمد محمد الشامي لحل الحزب، فبعث رسالة إلى لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية طالب فيها بحل الحزب! وبالفعل أقرت لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية حل (حزب الحق)[1]، لكن الرسالة قوبلت بردود فعل رافضة وتشكيك فيها وفي دوافعها من قِبَل عدد كبير من قيادات الحزب.

ويتضح من قراءة صحيفة الحزب (الأمة) وكذلك (البلاغ) وقوف كثير من قيادات الحزب مع الحوثي.

فقد حاول المحرر السياسي لصحيفة «الأمة» - لسان حزب الحق - في افتتاحية العدد (٣٢٩) - كمثال - الربط بين ما تقوم به الدولة والحملة الدولية ضد الإرهاب. محاولاً الربط بين أمريكا والسعودية والمواجهات القائمة تلميحاً، فيقول: هناك توافق أمريكي إقليمي مع السلطة في شنّ مثل هذه الحروب، التي يكون الخاسر فيها هو الوطن والنظام،

(١) حل حزب الحق الشيعي الذي أسسه الحوثي، محمد الخامري، موقع (إيلاف)، في ٨/ ٣/ ٢٠٠٧م. وقد برر أحمد الشامي - أمين عام الحزب - طلبه حل الحزب بعدم التزام بعض الأعضاء الموقعين على طلب تأسيس حزب الحق بتوجهاته وبرنامجه السياسي ونظامه الداخلي، وعدم التزام الأعضاء بالعمل على تحقيق أهداف الحزب بالطرق السياسية طبقاً لدستور الجمهورية اليمنية وقانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، وعدم الالتزام بما ورد في المادة ١٢ فقرة ١٦ من النظام الداخلي للحزب والتي تقضي بالتزام الأعضاء بالمحافظة على وحدة المجتمع اليمني وتماسكه، ومكافحة العنصرية والطائفية، وكل ما من شأنه إثارة الفتن وتفكيك أواصر المجتمع والوحدة الوطنية، وتخلي الكثير من أعضاء الحزب عن الحزب وسلوكهم مسالك أخرى وتفرقهم هنا وهناك.

والمنتصر فيها هو المخطط المحاك لليمن في خارطة الشرق أوسطية. وتساءل: إن كان من قبيل الصدفة أن تتزامن هذه الحرب المشؤومة على صعدة مع مناورات عسكرية مع دولة شقيقة تجري بالقرب من مناطق الأحداث؛ قاصداً بذلك السعودية.

وبعد أن اتهم الحكومة اليمنية بالوقوف مع أمريكا في حربها ضد الإرهاب عاود الكاتب اتهامها بالتحالف مع «أيديولوجيا المصادرة والتكفير الذي يمثل جزءاً من الدوافع لما يجري في صعدة وخارجها»!

كما حاولت الصحيفة التأكيد على توصيف ما يجري بأنها حرب ضد المذهب الزيدي، فقالت في افتتاحية العدد (٣٢٨): «إن حروب الإبادة بدوافع طائفية مريضة أو لثارات مذهبية خاطئة؛ لهي المعركة الخطأ في الزمان والمكان الخطأ، حتى لو كانت لحسابات دولية وإقليمية وداخلية، فالسلطة تتحمل تبعاتها ويدفع ثمنها الوطن»!

ويرى حسن زيد - الأمين العام الجديد للحزب - أن الأزمة تستهدف القضاء على ما تبقى من الوجود الزيدي[١]. وترى قيادات أخرى في الحزب أن المعارضة متواطئة مع السلطة من خلال سكوتها وادّعائها الضبابية في الموقف[٢].

أما حزب (التجمع الوحدوي الشعبي الناصري) الذي له صلات قديمة بالحزب الاشتراكي اليمني، في مقابل علاقته السيئة مع الحزب الحاكم نتيجة محاولة الناصريين قلب نظام الحكم عام ١٩٧٨م، وقضائه عليهم عبر اعتقالات وتصفيات لقياداته وأبرز عناصر، في حين فرَّ العديد منهم إلى الخارج، وعادوا بعد ذلك عقب قيام الوحدة.

وينضوي تحت مظلة الحزب شخصيات شيعية إثني عشرية، منهم: العميد عبد الله

---

(١) قراءة متأنية في حيثيات الحكم الصادر بحق العالمين الديلمي ومفتاح، مرجع سابق.
(٢) هل لنا أن نتفاءل؟ محمد مفتاح - رئيس مجلس شورى حزب الحق، البلاغ، عدد ٦٥٣، في ١٤/٢/٢٠٠٦م.

محسن العليبي عضو المكتب السياسي للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري[1].

وجدير بالذكر أن للحزب الناصري عداءه مع النظام السعودي منذ قيام الثورة؛ حيث تتهم بعض الشخصيات فيه السعودية بالوقوف وراء اغتيال المقدم إبراهيم الحمدي القيادي الناصري؛ لذا فإن صحيفة الحزب (الوحدوي) تتحامل على النظام السعودي بشكل مستمر.

وباستقراء الرسالة الإعلامية للصحيفة خلال أزمة صعدة ومواجهات الحوثيين مع الدولة يتضح أنها تميل إلى جانب حركة الحوثي. فهي تتهم الدولة بالمتاجرة بالدماء لإرضاء الخارج[2]؛ السعودية وأمريكا، وبالتخبط في السياسة والعيش على الحروب العبثية وصناعة الأزمات[3]، وصناعة المحارق الطائفية من أجل التوريث[4]، وحب الحاكم لسفك الدماء[5].

لكن الحزب وفي بيان صادر عن الأمانة العامة للتنظيم؛ حذر من النتائج الوخيمة المترتبة على استمرار المواجهات في صعدة خصوصاً في الجانب الإنساني والوطني. وأدان الحزب - في البيان الختامي الصادر عن الدورة الأولى للأمانة العامة - «كل أشكال التطرف السلالي والمذهبي والطائفي والمناطقي من أي طرف كان، باعتبار ذلك مخالفاً للدستور والقانون»، كما أدان «استخدام المواطنين للسلاح ضد مؤسسات الدولة

(١) إيلاف، عدد ٦٤، في ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٨م.
(٢) تداعيات على الضفة الأخرى من الحرب الثالثة (٢)، معاذ المقطري، الوحدوي، عدد ٧٤٦، في ١٠/ ٤/ ٢٠٠٧م.
(٣) حرب صعدة وصناعة الأزمات، ريما الشامي، الوحدوي، عدد ٧٣٧، في ٦/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٤) بأمر الحاكم صعدة محرقة طائفية من أجل التوريث، ريما الشامي، الوحدوي، عدد ٧٣٨، في ١٣/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٥) دجاجة إستالين ومذبحة صعدة، جميل المصعدي، الوحدوي، عدد ٧٣٩، في ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧م.

والعاملين فيها، باعتبار ذلك جريمة يعاقب عليها القانون»، واستنكر بشدة «استخدام الدولة لأنواع الأسلحة لمعالجة مشكلات داخلية أو سلالية أو أمنية كان يمكن حلها بالحوار أو باتخاذ الإجراءات القانونية والقضائية وفقاً لأهداف الدستور ونصوصه»[1].
وسبق أن طالب النائب سلطان العتواني - الأمين العام للتنظيم - الحكومة بتقرير حول الحرب التي تجري في صعدة لمجلس النواب الذي فوضها بالحسم العسكري، وقال: «إن النواب يفتقدون للمعلومات عما يجري في هذه المحافظة منتقداً وقوف البرلمان موقف المتفرج حيال ما يجري»[2].

أما (حزب البعث العربي الاشتراكي القومي)، والمرتبط بالعراق، فقد تمتع خلال تاريخه بعلاقة حسنة مع نظام الحكم في عهد علي عبد الله صالح. ويعزو بعضهم ذلك إلى علاقات الصداقة الشخصية التي كانت تجمع بين الرئيس العراقي صدام حسين واليمني علي عبد الله صالح.

ورغم أن الحزب كان أقرب إلى دائرة الأحزاب المعارضة عقب الوحدة وانضوى في فترة لاحقة تحت مظلة أحزاب اللقاء المشترك؛ إلا أنه عقب سقوط بغداد عاد ليرمِّم علاقته بالسلطة محذراً من الخطر الشيعي في المنطقة، وليعلن على إثر ذلك في أغسطس عام ٢٠٠٨م انسحابه من اللقاء المشترك.

وقد اتهم حزب البعث العربي الاشتراكي القومي حركة الحوثي بالولاء لإيران وخيانة البلد. فجاء في بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الصادر في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٧م: «. . . واليمن فُجرت له مشكلة الحوثي وفق مخطط إيراني، والمدعوم أيضاً من جهات غربية وعربية، وما إن تمَّ التمكن من احتواء التمرد المسلح في صعدة حتى فُجرت اصطناعياً مشاكل في المحافظات الجنوبية والشرقية من اليمن وارتفعت شعارات

(١) بيان التنظيم الصادر في ١/ ٤/ ٢٠٠٥م، الوحدوي، عدد ٦٥٥، في ١٥/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٢) الوحدوي، عدد ٧٥٥، في ٥/ ٦/ ٢٠٠٧م.

التشطير مجدداً في محاولة لإشعال فتنة سياسية ومذهبية رفضها شعبنا في اليمن الواحد الموحد»[1]. ومنذ الحرب الأولى عبَّر الحزب عن موقفه المؤيد للحكومة، وانتقد مواقف أحزاب اللقاء المشترك بهذا الشأن.

في المقابل يتهم الحوثيون السلطة باستعانتها بقيادات بعثية في حربها ضدهم، وسبق أن حذر حسين الحوثي الجيش اليمني والرئيس من عقوبة إلهية جراء وقوفهم مع النظام البعثي في العراق ضد إيران!

أما موقف أحزاب اللقاء المشترك مجتمعة فيمكن إبرازه خلال المراحل المختلفة للحرب كما يلي:

أولاً: في الحرب الأولى:

عندما بدأت الحرب الأولى مع الحوثيين تقدمت المعارضة بعد أربعة أيام من اشتعالها برسالة إلى رئيس الجمهورية في ٢٣/ ٦/ ٢٠٠٤م تطلب فيها تحديد موعد للقاء به للتعرف إلى ما يجري، لكن لم تتم الاستجابة لهذا الطلب وهو ما حدا بها لإصدار بيان في ٢٨/ ٦/ ٢٠٠٤م،[2] حددت موقفها فيه كما يلي:

- مطالبة السلطة بالمكاشفة في القضايا الوطنية والأمنية، نظراً لوجود تعتيم إعلامي من قبلها حول الأحداث، وتجنب هذا الأسلوب الضار «الذي يزيد من تعقيد القضايا والمشكلات ويصعّب الحلول».

- دعوة «مجلس النواب للقيام بواجبه الدستوري في إجلاء الحقائق وبيانها للشعب، وتصحيح هذا المسار المعوج الذي تنتهجه الحكومة تجاه القضية الأمنية، وإطلاع الرأي العام على حقيقة ما يجري في محافظة صعدة، والكشف عن كافة التجاوزات للدستور

---

(١) بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الصادر في ٢٩/ ٩/ ٢٠٠٧م.
(٢) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.

والقانون من أي طرف كان كمقدمة لإحالة مرتكبيها إلى العدالة»[1].

- إدانة أية معالجات خارج الدستور والقانون في هذا الإطار.

وهو ما يشير ضمنياً إلى استنكار أسلوب الدولة، واتهامها بخرق الدستور والقانون! فقد جاء في مقدمة البيان وصف الدولة باستخدام الأسلوب ذاته «الذي يتم التعامل به مع كافة القضايا الأمنية بهدف استخدامها كورقة سياسية لتصفية الحسابات والثارات السياسية وتقليص مساحة الحريات العامة، واستمرار لغة التخوين والتشكيك في وطنية الآخرين، ومحاكمة نواياهم بعيداً عن التوجه الديمقراطي المنشود وروح الدستور».

وفي ١/٧/٢٠٠٤م وقفت (أحزاب المشترك) في لقائها الدوري أمام مسار الأحداث في صعدة، وجاء في بيانها الختامي التعبير عن استيائها وإدانتها «لردِّ الفعل البائس الذي قوبل به البيان؛ أي: السابق، وتؤكد من جديد على ضرورة الاحتكام إلى الدستور والقانون في لجة أحداث صعدة»[2].

ومما سبق يمكن إجمال موقف المشترك خلال هذه المرحلة في التالي:

١ - مطالبة السلطة بالمكاشفة في القضايا الوطنية والأمنية.

٢ - إدانة أية معالجات خارج الدستور والقانون في هذا الإطار.

٣ - ضرورة الاحتكام إلى الدستور والقانون في معالجة أحداث صعدة.

٤ - سحب المظاهر العسكرية من محافظة صعدة.

---

(١) وقد استجاب مجلس النواب للدعوة ووقف أمام تطورات الأحداث في ٣٠/٦/٢٠٠٤م أي: بعد ٣ أيام من دعوة اللقاء المشترك.

(٢) البيان الختامي لأحزاب اللقاء المشترك الصادر في ١/٧/٢٠٠٤م، نقلاً عن الشورى، عدد ٤٩٠، في ٧/٧/٢٠٠٤م.

ثانياً: في الحرب الثانية:

وكان موقف المشترك حيالها أن أصدر بياناً «بعد صمت استمر لعدة أيام؛ نتيجة تباين المواقف بين هذه الأحزاب؛ كما فسره بعضهم. ففي حين فضل الإصلاح البقاء على ودٍّ مع الرئيس علي عبد الله صالح؛ كان الحزب الاشتراكي ميالاً لدعم الحوثي ومن معه! أما حزبا الحق واتحاد القوى الشعبية فقد رفضا ما يحدث في صعدة، باعتبار التوافق في المذهب والانتماء الطائفي»[1]. وأكدت أحزاب اللقاء المشترك في بيانها الصادر في ٧/ ٤/ ٢٠٠٥م على: «عقم وعدم سلامة الأساليب والإجراءات التي تنتهجها الحكومة في معالجة هذه القضية، وهو ما سبق لأحزاب اللقاء المشترك أن حذرت منه، ونبهت على مغبات استمراره واستمرائه». وأكد البيان رفض وإدانة «استخدام القوة والعنف خارج إطار الدستور والقانون، وكذا إدانة كل أشكال التطرف السلالي والمذهبي والمناطقي والأسري»، داعياً إلى ضرورة التمسك والالتزام بالدستور والقانون، والكف عن الممارسات والادعاءات الخارجة عنهما. في لغة موجهة إلى الحكومة أكثر منها إلى الطرف الآخر.

وطالب البيان مجلس النواب بالمسارعة إلى تشكيل لجنة قادرة على مباشرة التحقيق النزيه فيما يجري وبحياد تام واستقلالية أكيدة، وإطلاع الشعب على الحقائق أولاً بأول؛ لتفادي آثارها وتداعياتها المدمرة. وقد رحبت الحكومة في حينه بما جاء في البيان الذي بدا محايداً[2].

ثالثاً: في الحرب الثالثة:

بعث المشترك خلال هذه الفترة برسالة إلى الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في

---

(١) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.
(٢) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.

مايو ٢٠٠٥م، طالبه فيها بأن تتخذ المؤسسات الدستورية في البلاد وفي مقدمتها مجلس النواب موقفاً دستورياً صريحاً يبدأ بمساءلة ومحاسبة من فجّر الحرب[1]. وعبر مصدر مسؤول في اللقاء المشترك في تصريح له لصحيفة (الصحوة) عن استغرابه من استخدام الورقة الأمنية في تحقيق أهداف حزبية، واصفاً الحرب بالعبثية السيئة، وداعياً إلى تحكيم الدستور والقانون في كل خلاف ينشب بين المواطنين والجيش[2].

وخلال الفترة من ١٣ - ١٩/ ٢/ ٢٠٠٧م عقد اللقاء المشترك اجتماعاً استثنائياً كرّسه لمناقشة الأحداث والتطورات المؤسفة في محافظة صعدة، وعبّر في بيان صادر عن اجتماعه عن الإدانة الشديدة لتجدد الاشتباكات وعن تأكيده على مواقفه السابقة المتمثلة بدعوة الجميع إلى احترام الدستور والقانون ودعوة مجلس النواب إلى الاضطلاع بمسؤوليته تجاه الأحداث وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في الأحداث وتقصي الحقائق، كما عبر عن رفضه لاستخدام الورقة الأمنية لتحقيق الأهداف السياسية، وعن رفضه أيضاً لأسلوب المعالجات العسكرية للقضايا ذات الطابع الوطني؛ مجدداً التأكيد على أن الخيار السلمي الديمقراطي هو السبيل الوحيد للتعبير عن المطالب السياسية والاجتماعية والآراء والأفكار، وداعياً الأحزاب إلى تهيئة المناخ الملائم لإنجاح الحلول السلمية والاستعداد الكامل للمشاركة الفاعلة في إطار جهد وطني جاد وصادق لوقف الحرب وتداعياتها المؤسفة[3].

رابعاً: في الحرب الرابعة:

جاء في البيان الصادر عن المجلس الأعلى للقاء المشترك بشأن أحداث صعدة ما نصه: «وقف اللقاء المشترك أمام استمرار تطورات وتداعيات الأحداث المؤسفة في

(١) الصحوة، عدد ١٠٦٣، في ١/ ٢/ ٢٠٠٧م.

(٢) المصدر السابق.

(٣) البيان الصادر عن المجلس الأعلى للقاء المشترك بشأن الأحداث الوطنية، في ٩/ ٢/ ٢٠٠٧م.

محافظة صعدة وعبَّر عن أسفه لاستمرار السلطة في نهجها المكرس لتجاوز المسؤولية الوطنية والشراكة السياسية والتمسك بنفس الأسلوب والمنهج الذي أدى إلى ظهور هذه المشكلة، كما دعا السلطة والحكومة إلى محاصرة تداعيات هذه الحرب المؤسفة والكف عن الاعتقالات التي تتم خارج النظام والقانون وإطلاق من تم اعتقالهم». وشكَّل المجلس لجنة متخصصة لمتابعة تطورات وتداعيات الحرب في صعدة[1].

وفي مطلع فبراير ٢٠٠٨م أبلغ المجلس الأعلى للمشترك رئاسة الجمهورية مقاطعته لجنة تنفيذ إيقاف المصالحة بين الحوثيين والحكومة عقب الدعوة التي وجهها رئيس الجمهورية لالتئام اللجنة الرئاسية الوطنية المشكلة من رؤساء الكتل البرلمانية في البرلمان. وعدَّ محمد الصبري الناطق الرسمي للمشترك هذا الموقف رداً على عدم احترام السلطة للمؤسسات الدستورية وإقدامها على إلغاء اللجنة منذ حوالي شهر واستبدالها بأخرى[2].

تلا ذلكُ بأسبوع توجيهه إلى رئيس الجمهورية رسالة شرح فيها موقفه من الأحداث في صعدة من بداية جولتها الأولى، لكنَّ تجاهل الإعلام الرسمي لها دفع المشترك إلى استنكار هذا التجاهل الذي وصفه بالمتعمد! وأعاد المشترك في اجتماع مجلسه الأعلى التأكيد على موقفه الوارد في الرسالة ومطالبته بإعلان بنود اتفاق الدوحة كي تكون واضحة للرأي العام والتزامات الأطراف[3].

خامساً: في الحرب الخامسة:

جاء في (البيان الختامي) للاجتماع الاستثنائي للمجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك وهيئته التنفيذية المنعقد في ٢١/ ٧/ ٢٠٠٨م بشأن مستجدات الأوضاع السياسية

(١) بيان صادر عن المجلس الأعلى للقاء المشترك، في ٥/ ٣/ ٢٠٠٧م.
(٢) الصحوة، عدد ١١١٢، في ٧/ ٢/ ٢٠٠٨م.
(٣) الصحوة، عدد ١١١٤، في ٢١/ ٢/ ٢٠٠٨م.

«المأزومة» - حسب وصف البيان -؛ عدّ الحرب «جرحاً نازفاً في الجسد الوطني، ومن أكثر مظاهر الأزمة الوطنية التهاباً». متهماً «السياسات العقيمة للسلطة وإداراتها الخاطئة للأزمة خارج الدستور والقوانين النافذة». وخلص المجلس الأعلى للمشترك - وفقاً للبيان - إلى تأكيده على ضرورة وقف الحرب وحقن دماء اليمنيين بوصفه مطلباً واحداً ومبدئياً بالنسبة للمشترك مقدماً على كل الاعتبارات. وأشار «إلى موقفه الثابت من الحرب منذ نشأتها والرافض لاستخدام القوة والعنف والحروب الأهلية أسلوباً لتسوية المشكلات السياسية والاجتماعية بعيداً عن سياقاتها الوطنية خارج الدستور والقوانين النافذة»[1].

وفي ٣١/ ٧/ ٢٠٠٨م صدر بلاغ صحفي عن الاجتماع الأول للجنة العليا للتشاور الوطني وبحضور المجلس الأعلى والهيئة التنفيذية للقاء المشترك، ونصَّ بخصوص الوضع في صعدة على: «إن إعلان وقف الحرب إعلان متأخر يحتاج إلى جهود وطنية تتمنع السلطة الآن عن القيام بها للحيلولة دون تجدد المواجهات وإيقاف الحقوق، وإنصاف المظلومين الذين تعرضوا للمآسي والويلات من جراء هذه الحرب، وكذا الإفراج عن كل المعتقلين الذين تم اعتقالهم بطرق غير قانونية وغير دستورية»[2].

ومما سبق نجمل موقف المشترك بأنه حمَّل السلطة الأزمة واستمرارها، ودعا إلى إيقاف الحرب، وطالب التحقيق في الأزمة، مؤكداً رفضه استخدام القوة والعنف لتسوية المشكلات السياسية والاجتماعية.

---

(١) بيان المجلس الأعلى لأحزاب اللقاء المشترك الصادر في ٢٢/ ٧/ ٢٠٠٨م.
(٢) بلاغ صحفي عن الاجتماع الأول للجنة العليا للتشاور الوطني صادر في ٣١/ ٧/ ٢٠٠٨م.

المبحث الثالث: مواقف مستقلة أخرى للقوى الفاعلة:

أولاً: موقف العلماء:

١ - موقف علماء اليمن عموماً:

تأخر الموقف المعلن لعلماء اليمن عموماً، ولم يظهر في بداية الأحداث، لكون الحكومة تجاهلت مواقفهم، ولأن التعتيم كان هو المسيطر على مجريات الأحداث.

وبعد قيام الحرب الثانية بدأت الدولة تفكر جدياً في الاستعانة بعلماء اليمن لمواجهة الحوثي والفكر الذي يحمله ربما لاصطفاف علماء المذهب الزيدي مع الحوثيين؛ فيما ظهر للحكومة من تحركاتهم، فعقب صدور بيانين عن الحوزتين العلميتين في (النجف) و(قُم)، واللَّذين أدانا الحكومة اليمنية واتهماها بقيادة حرب إبادة ضد الشيعة الإثني عشرية والزيدية في اليمن؛ عقدت جمعية علماء اليمن في ١٣/ ٤/ ٢٠٠٥م اجتماعاً، وأصدرت بياناً في ٦/ ٥/ ٢٠٠٥م «دعت فيه الحوزتين إلى الاهتمام بما يجري في العراق بدلاً من التعاطف مع متعصب خارج على الدستور والقانون»[١]. كما أكدت أن العناصر المتمردة «لا تمثل المذهب الزيدي». وأهابت الجمعية في ختام بيانها بالشعب اليمني أن «يقف وقفة رجل واحد إزاء كل فتنة أو فكر خارج عن ثوابت الأمة، والوقوف خلف قياداتهم وعلمائهم لإفشال أي مخطط يستهدف وحدة الأمة وأمنها»[٢].

وفي بيان لعلماء اليمن الصادر عن اجتماعهم الذي عقد في ١٩ - ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧م؛ وصف العلماء ما يجري في صعدة بأنه «فتنة» أشعلتها «عناصر ضالة»؛ وأن الأحداث

(١) الوحدوي، عدد ٦٦٠، في ١٠/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٢) الناس، عدد ٢٤٥، في ٩/ ٥/ ٢٠٠٥م.

التي أدت إلى سفك للدماء وإزهاق للأرواح وإهلاك للممتلكات وقطع للسبيل وتعطيل للمصالح وخروج عن الطاعة؛ كانت دون مسوغ شرعي أو مستند قانوني أو مبرر واقعي، بل هي «ناتجة عن تبني أفكار ومناهج بعيدة عن مقتضيات الشرع وقواعده ومقاصده؛ أفسدت عقولهم، وغيرت من مسلّمات دينهم، ودفعتهم إلى ممارسات خاطئة وأفعال منكرة».

مؤكدين أن التعصب للطائفية والمذهبية والحزبية جلب على الأمة الإسلامية كثيراً من الويلات والمآسي والأحزان، وأصبحت الشعوب الإسلامية ترزح تحت وطأتها وتصطلي بنارها وتتجرع غصصها.

ورأى العلماء أن الدولة أقامت على الحوثيين الحجة، بوسائل وطرائق عدة؛ ابتداء بحوار العلماء لهم ودحض ما علق بأذهانهم من شبه وأفكار، ومروراً بإرسال لجان الوساطة من كل الفئات والشرائح الاجتماعية، وانتهاء بعفو رئيس الجمهورية.

وأضاف البيان: لكنهم واجهوا الإحسان بالإساءة والوفاء بالنكران والنعم بالجحود. وبعد هذا كله فلا يجوز السكوت عن منكرهم ولا يترك لشرّهم أن ينتشر ولباطلهم أن يستمر.

وحمّل البيان الدولة واجب حفظ الأمن وحماية المجتمع وصون المصالح، وبسط سيادتها على كل شبر من أرض اليمن، وإيصال الخدمات إلى كل مواطن، والأخذ على أيدي كل مثير فتنة أو خارج على الشرع والقانون، ومحاسبة من ثبتت إدانته وتعديه على النفوس والأموال والأعراض وإحالته إلى القضاء.

وحثَّ علماء اليمن الشعب بكل فئاته على أن يقف صفاً واحداً مع الدولة لمواجهة كل ضرر أو عدوان يحل بالأمة. مؤكدين «أن تلك الأفكار والمعتقدات المتطرفة – إشارة إلى أفكار ومعتقدات الحوثيين – لا تمت إلى اليمن بصلة، إذ إن يمن الإيمان والحكمة آمن

وانطلق من الفكر الإسلامي المتحرر المستنير البعيد كل البعد عن التعصب المذهبي أو التحيز لقول أو الغلو الممقوت أو التكفير المستبيح»[1].

وفي ١٥/ ٥/ ٢٠٠٧م عقد رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح لقاءً بعلماء اليمن دعاهم فيه إلى عمل ما يلزم لتجنيب اليمن الفتنة التي أشعلها المتمردون في محافظة صعدة. وقال في كلمته التي ألقاها أمامهم: «أفوض هذا المؤتمر (مؤتمر علماء اليمن المنعقد في صنعاء) تفويضاً كاملاً بعمل كل ما يلزم ليجنبنا الفتن ويحقق دماء اليمنيين»[2]. وبعد نقاش استمر ثلاثة أيام صدر بيان العلماء الذي طالب علماء اليمن فيه المقاتلين الحوثيين بإلقاء السلاح والاستسلام للفرصة الأخيرة. في مقابل ذلك ردَّ يحيى الحوثي على البيان بوصفه عسكرياً[3]. وكان من مطالب العلماء في بيانهم للحوثيين العودة إلى الصواب وإلقاء السلاح وترك البغي على الأمة وتسليم أنفسهم حقناً للدماء[4].

وتوجهت لجنة من العلماء - في ١٩/ ٥/ ٢٠٠٧م - إلى صعدة برئاسة القاضي حمود الهتار وزير الأوقاف؛ لإبلاغ الحوثي وأنصاره بفحوى رسالة العلماء، لكن عبد الملك الحوثي لزم الصمت إزاء رسالة العلماء[5].

وفشلت لجنة علماء اليمن في اللقاء بعبد الملك الحوثي وعبد الله الرزامي، كما فشلت في إقناع وسطاء من مشايخ صعدة للتواصل عبرهم مع الحوثي، وعادت لجنة العلماء أدراجها[6].

وعقب أشهر من هذا المؤتمر وتحديداً في الثلث الأخير من شهر أكتوبر ٢٠٠٧؛ دعا

(١) موقع (سبأ نت)، في ٢٠/ ٢/ ٢٠٠٧م.
(٢) الشورى، عدد ٥٩٦، في ١٦/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٣) الناس، عدد ٣٤٧، في ٢١/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٤) الشموع، عدد ٣٨٤، في ١٩/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٥) الصحوة، عدد ١٠٧٩، في ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٦) انظر: الغد، عدد ٩، في ٢٨/ ٥/ ٢٠٠٧م.

ما يقارب ١٠٠ عالم يمني إلى عقد ندوة موسعة لعلماء اليمن من أجل الوقوف أمام الأوضاع في اليمن وتوضيح الواجب الشرعي منها. وجاء في البيان الصادر عن هذه الندوة: «أن العلماء بصدد تشكيل لجنة تحضيرية لعقد الندوة الموسعة وإقرار تشكيل عدد من الوفود سيتم تكليفها بالتواصل مع الدولة والمعارضة وبقية أطراف النزاع وذلك بغرض تقديم النصح والوقوف عن كثب أمام تصوراتهم وآرائهم إزاء الأوضاع الراهنة قبل تقديمها إلى العلماء لتدارسها»[١].

كما أفتى العلامة محمد بن إسماعيل العمراني بأن ما يقوم به الرافضة ليس من شعائر المسلمين وأن على العلماء النهي عن المنكر والسعي إلى قمعهم قبل أن يستفحل الداء[٢].

كما أدان علماء اليمن تمرد الحوثي وأحداث صعدة في مؤتمر هيئة الفضيلة إبان الحرب الخامسة.

وهكذا نجد أن دور العلماء اقتصر على البيانات، وأنه كان في غالبه بدافع من الدولة حيث لم يكن استثناء من ذلك سوى الندوة التي عقدت بهذا الشأن في صنعاء.

٢ - موقف علماء المذهب الهادوي:

شارك كبار علماء المذهب في الوساطات المتكررة الهادفة لإقناع حسين بدر الدين الحوثي بالقدوم إلى صنعاء تلبية لدعوة الرئيس؛ قبيل الأحداث. وقبل أسابيع من انفجار الأحداث أصدر عدد من الفقهاء الكبار في المذهب الهادوي بياناً مفاجئاً أدانوا فيه الآراء الفكرية التي تتضمنها ملازم حسين بدر الدين الحوثي وأشرطة الكاسيت لمحاضراته ووصفوها بالضلالات التي تتعارض مع المذهب الزيدي[٣].

(١) الشورى، عدد ٦٢٠، في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٧م.
(٢) الشموع، عدد ٤٣٦، في ٣١/ ٥/ ٢٠٠٨م.
(٣) انظر: بيان علماء الزيدية، الصادر في ٢٨/ ٣/ ١٤٢٥هـ.

ومع بدء تسيير الحكومة للحملة العسكرية الأولى ضد حسين الحوثي أدان علماء الهادوية هذا السلوك الحكومي معلنين براءتهم من استغلال بيانهم السابق في إدانة أفكار الحوثي في التبرير لضربه عسكرياً، معتبرين خلافهم معه خلافاً في الاجتهاد السائغ الذي لا مجال للإنكار عليه[1].

وفي هذه الأثناء بذلت الشخصيات الهادوية (الاجتماعية والدينية والحزبية) قصارى جهدها في احتواء الأزمة مبتدئة سلسلة وساطات متعددة باءت معظمها بالفشل نتيجة لتمسك الطرفين بموقفهما، وفي ٥/ ٧/ ٢٠٠٤م ألقى رئيس الجمهورية كلمة عن أحداث صعدة في اجتماع دعا إليه جمعاً من العلماء والفقهاء والشخصيات الاجتماعية المحسوبة على المذهب الهادوي الزيدي[2].

وفي ٢١/ ٧/ ٢٠٠٤م تبنى العلامة محمد محمد المنصور - أحد كبار المرجعيات الهادوية الزيدية في اليمن - مبادرة لإقناع حسين الحوثي بتسليم نفسه للدولة، فأمر الرئيس على إثرها بإيقاف العمليات العسكرية لإتاحة الفرصة للمبادرة، لكن المبادرة فشلت، ومع ذلك تابعت الشخصيات الاجتماعية والدينية المحسوبة على المذهب الهادوي جهودها في لجان الوساطة الرئاسية المشكلة بعد ذلك مع غيرهم من الشخصيات[3].

وفي ٢٣/ ٥/ ٢٠٠٦م وجَّه علماء محسوبون على المذهب الهادوي رسالة شكر إلى رئيس الجمهورية على قرار الإفراج عن العلامة يحيي الديلمي والعلامة محمد مفتاح - وهما من رموز المذهب - اللذين وجهت إليهما تهم بالتخابر مع إيران ودعم التمرد.

---

(١) انظر: بيان علماء الزيدية في إعلان براءتهم من الحملة العسكرية.

(٢) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٤م، مرجع سابق، ص(١٧١).

(٣) البلاغ، عدد٦١١، في ٥/ ٤/ ٢٠٠٥م. وبالنظر إلى لجنة الحوار الفكري يلاحظ أن معظمها من رموز التيار الهادوي، وممن كانوا يوماً من مرجعيات ما يسمى بـ(الشباب المؤمن)، أمثال: محمد محمد المنصور والقاضي أحمد الشامي وحمود المؤيد والدكتور مرتضى المحطوري.

وفي ١٤/ ١/ ٢٠٠٧م وجه أكثر من ٣٠٠ عالم من علماء الزيدية رسالة إلى رئيس الجمهورية يطالبونه فيها بالإفراج عن (خلية صنعاء)، كما طالبوا فيها بالإفراج عن بقية المعتقلين على ذمة أحداث صعدة، وكان من ضمن الموقعين: محمد المنصور وحمود المؤيد وأحمد الشامي وإبراهيم محمد الوزير[1]. والخلية المشار إليها متهمة بممارسة أعمال إرهابية - محاولات اغتيال - في العاصمة نصرة لتمرد الحوثي في صعدة.

وفي ٥/ ٢/ ٢٠٠٧م وجَّه علماء المذهب الهادوي وعلى رأسهم محمد المنصور وحمود المؤيد وعلي الشامي وإبراهيم الوزير ومرتضى المحطوري؛ رسالة إلى رئيس الجمهورية، وصفوا فيها مقترحاتهم بشأن القضاء على أسباب تجدد الاشتباكات في صعدة، وبما يؤدي إلى عودة أنصار الحوثي إلى قراهم والنزول عن الجبال. وقد عدَّها المراقبون مؤشراً على بداية فتنة مذهبية حيث تضمنت مقترحات مذهبية واضحة[2].

لقد مثلت رسالة علماء الزيدية رؤية التيار الزيدي للمكاسب التي يجب أن تتحقق قبيل إنهاء الحرب. حيث يظهر جلياً فيها الانحياز المذهبي الكامل والوقوف الضمني إلى جانب مطالب الحوثيين وتأييد وجهة نظرهم في كثير من القضايا. فهي تصف أتباع الحوثي بـ(الأنصار)! ولا تبدي أي استنكار لإشهارهم السلاح وخروجهم على الدولة! كما أنها لم تحملهم أي مسؤولية تذكر في سفك الدماء وقتل الأبرياء فهي لم تعرج على تقييم الحرب وأطرافها لتبين الموقف الشرعي والواجب الحتمي على الأطراف؛ بل هي تطالب بإطلاق سراح «جميع المعتقلين على ذمة أحداث صعـدة بلا استثناء»!

كما أن الرسالة جعلت حركة الحوثي نداً للدولة، بل هي تؤيد مطالبهم بسحب قوات الدولة من المنطقة، وجعلها دائرة مغلقة فكرياً ومذهبياً على تيار معين! في حين أنها تنص على «منح الحرية الفكرية الكاملة، وممارسة جميع الشعائر الدينية، حسب

---

(١) البلاغ، عدد ٧١٢، في ١٦/ ١/ ٢٠٠٧م.
(٢) البلاغ، عدد ٧١٥، في ٦/ ٢/ ٢٠٠٧م.

المذهب المعروف لأهل المنطقة، دون أي اعتراض أو مضايقات»!

ورغم تنصُّل بعض العلماء من هذه الرسالة؛ إلا أن صحيفة (البلاغ) أثبتت توقيعاتهم عليها.

وفي مطلع شهر مارس ٢٠٠٨م وجَّه جمع من علماء المذهب الهادوي رسالة إلى الرئيس يشكون فيها ما يتعرض له المذهب الزيدي من مضايقات. فوجَّه رئيس الجمهورية على إثرها ثلاث مذكرات إلى المسؤولين في محافظة صعدة، خاطب في المذكرة الأولى محافظ صعدة اللواء مطهر المصري وقائد المنطقة الغربية علي محسن الأحمر بفتح المدارس وإعادة المساجد التي تم سلبها وعدم عرقلة طالبي العلم، في حين حملت المذكرة الثانية التوجيه ذاته، وتضمنت الثالثة أمراً بعدم التعرض لفكر الزيدية[1].

وفي منتصف أغسطس ٢٠٠٨م وجَّه عدد من علماء المذهب الهادوي، من أبرزهم: محمد المنصور وحمود المؤيد وأحمد لطف الديلمي ومحمد بن علي المنصور وعلي أحمد الشامي وعبد السلام الوجيه ويحيى حسين الديلمي ومرتضى المحطوري؛ رسالة إلى رئيس الجمهورية يطالبونه فيها بإطلاق جميع المعتقلين على ذمة أحداث صعدة من أبناء المذهب الزيدي[2]!

وهكذا يظهر جلياً أن موقف علماء المذهب الزيدي لا يحمل أي إدانة للحوثيين، بل هو يقف سنداً إلى جانبهم باعتبار مظلوميتهم! يقول العلامة محمد بن إبراهيم الوزير: «أنا أطالب بحقوق الزيدية، الحوثي لا أتكلم عنه ولا أدينه! ولا يتصور أن أدينه بل أعتبره مظلوماً»[3].

---

(١) الوسط، عدد ١٨٦، في ٥/٣/٢٠٠٨م. وتجدر الإشارة إلى أن من الموقعين على الرسالة: حسين مجد الدين المؤيدي ومحمد يحيى الحوثي!
(٢) البلاغ، عدد ٧٩٣، في ١٩/٨/٢٠٠٨م.
(٣) البلاغ، عدد ٧٦١، في ٨/١/٢٠٠٨م.

ويمكن تلخيص موقف علماء الهادوية من الأزمة في النقاط التالية:

١ - التنديد بالحرب والدعوة إلى حل الأزمة بالمفاوضات.

٢ - عدم إدانة الحوثي وعدِّه مظلوماً.

٣ - تحميل التيار السلفي والقادة العسكريين المتأثرين به مسؤولية ما يحدث.

٤ - التحذير من استغلال أجواء الحرب في التضييق على المذهب الزيدي (الهادوي).

٥ - المطالبة بالإفراج عن جميع المعتقلين على خلفية الأحداث من أتباع المذهب الزيدي.

٦ - التحدث بالنَّفَس المذهبي الطائفي حول الأحداث وتصويرها على هذا النحو!

الفصل الثالث: مواقف الأطراف الخارجية:

أولاً: الموقف الأمريكي:

يرى بعضهم أن الموقف الأمريكي من تمرُّد صعدة اتَّسم بعدم الوضوح، أو بالغموض الذي ليس له ما يبرره على الصعيد السياسي، إلا أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية تريد شراً باليمن، وهو ما تبديه تحركات السفير الأمريكي الأسبق في صنعاء «آدموند هول»، وهو الذي زار عدة مناطق يمنية خارج البروتوكول المعهود في الدبلوماسية عادة، فزار مأرب والجوف وصعدة وغيرها باحثاً عن السلاح!

وقد نسب موقع (الوحدوي نت)[1] إلى مصادر لم يسمِّها قولها: إن السفير الأمريكي تمكَّن من شراء مستودع كبير للأسلحة من القبائل اليمنية بمبلغ ١٠٠ مليون دولار، في إطار ما يسمى بمحاربة الإرهاب! كما قام بزيارة إلى مديرية رازح اصطحبه خلالها مدير المديرية لزيارة منطقة جبل حرم، حيث قام بشراء مدفع تركي قديم مقابل وعود لشيخ المنطقة الذي يملك المدفع باعتماد ١٥٠ فرداً من قبيلته بالعمل العسكري.

هذا النشاط الإنساني الحميم كان قبل بدء المعركة الأولى مع الحوثي بشهرين فقط!

وبعد أن بدأت الحرب التي كان طرف الحوثيين فيها يعلنون بشعار العداء لأمريكا؛

(١) في ٢/ ٤/ ٢٠٠٤م.

أعلنت السفارة الأمريكية عن موقفها قائلة: «إن تكلفة الحرب في صعدة باهظة الثمن، وأن العودة إلى الحوار والتفاوض هي الطريقة التي يمكن بها إنهاء الحرب»؛ حسبما نقلته بعض الصحف اليمنية[1].

في هذه الأثناء طلبت السفارة الأمريكية إلى الحكومة اليمنية إغلاق مكتب حماس في صنعاء، لكن الطلب قوبل برفض ورد فعل صاخب في مجلس النواب ومن قبل الناطق باسم الرئاسة اليمنية[2].

وهو ما فُسر بأنه عرض مقايضة باطنية تهمس: استجيبوا لنا في وضع حماس ننهي لكم وضع صعدة!

فقد ظلت السفارة الأمريكية تراقب بصمت ودهشة تمكُّن الجيش من إنهاء الحرب الأولى بمقتل حسين الحوثي قائد التمرد، وكانت تطلب من عملائها معلومات عن الخطط العسكرية التي نفذها الجيش لدحر الحوثي[3].

وحسب صحيفة (الشموع)[4] فإن الخارجية الأمريكية وصفت ما يجري في صعدة بأنه إفراط في استخدام القوة وانتهاك سافر للقانون الدولي.

وبعد عام على وصفها السابق أعربت السفارة على لسان السفير الأمريكي عن قلقها من استمرار الحرب في صعدة؛ وأكدت دعم الولايات المتحدة الأمريكية للحكومة اليمنية. وأشار السفير - في مقابلة مع صحيفة (٢٦ سبتمبر) الرسمية - إلى أن استمرار الحرب يؤثر على التنمية الرامية إلى تحسين وضع الأبرياء في صعدة، منوهاً بوجود تعاون أمني بين اليمن وأمريكا منذ خمس سنوات، وأنه سيستمر طالما رغبت فيه الحكومة اليمنية[5].

(١) انظر: موقع صحيفة (أخبار اليوم).
(٢) انظر: موقع صحيفة (أخبار اليوم).
(٣) حسب (الشموع)، عدد ٢٥٤، في ٢٥/ ٩/ ٢٠٠٤م، وهي القريبة من القيادة العسكرية.
(٤) عدد ٣٢٥، في ١/ ٣/ ٢٠٠٦م.
(٥) نقلاً عن التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، مرجع سابق، ص(٢١٢).

وهو إعلان متأخر إلى حدٍّ كبير إذا ما قورن بموقف الولايات المتحدة بقضايا مهمة من هذا النوع، خاصة أنها معنية بالشعار الذي يرفعه الحوثيون. وبالرغم من هذا الموقف الذي ظاهره وقوف إلى جانب اليمن؛ عاد تقرير الخارجية الأمريكية لينتقد استخدام اليمن المفرط للقوة حسب التقرير[1]، وذلك ليضع نقطة سلبية على سجل اليمن الديمقراطي والحقوقي الإنساني.

فأمريكا لا تريد للدولة أن تنتصر ولا للحوثي أن ينكسر؛ ليبقى ملف الأزمة مفتوحاً للاستخدام والتوظيف السياسي؛ كما هو حاصل في السودان!

وقد نفى أكثر من مسؤول أمريكي أي علاقة للولايات المتحدة بأحداث صعدة، لكن مصادر رسمية وسياسية كثيرة؛ بعضها في قيادة الحزب الحاكم؛ أجمعت على تدخل أمريكي في موضوع إيقاف حرب صعدة «الأخير»! وقالت هذه المصادر لصحيفة (الأهالي)[2]: إن سفير اليمن في واشنطن عبد الوهاب الحجري نقل رسالة عاجلة إلى رئيس الجمهورية من الإدارة الأمريكية فحواها مهلة أيام معدودة للحكومة اليمنية بإيقاف الحرب، وإلا فستوافق على طلب الأمم المتحدة بإرسال بعثة لتقصي الحقائق حول الوضع الإنساني! وأضافت المصادر: إن القبول بتدخل الأمم المتحدة من الناحية الإنسانية له مخاطر شديدة لا تقل عما يحصل في بلدان عربية أخرى.

إن الولايات المتحدة الأمريكية لا ترغب في استقرار المنطقة بحيث يعزز هذا الاستقرار من استقلالها؛ لذلك فهي لا تتورع عن إيجاد ملفات ملتهبة داخل كل كيان سياسي لتكون بمنزلة أوراق ضغط وتدخل، وحتى تظل هذه الكيانات بحاجة إلى سند خارجي في ظل مواجهتها الداخلية وهو ما يعزز ارتهانها لهذا السند في قراراتها وخططها.

(١) الشارع، عدد ٤٨، في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٨م.
(٢) موقع (الأهالي نت).

الموقف الأوربي:

اقتصر الموقف الأوربي من مسألة تمرد الحوثي على تفعيل بعض برامج الإغاثة الإنسانية كتوزيع الخيام ومتعلقاتها والأغذية. وسجلت ألمانيا موقفاً ربما يدخل في إطار العلاقات المتبادلة المتعلقة بتسليم المطلوبين السياسيين، حيث رفضت طلباً لتسليم يحيى الحوثي إلى اليمن، كما أشار إليه يحيى الحوثي في إحدى مقابلاته عندما وجه شكراً إلى ألمانيا لعدم قبولها تسليمه لليمن[1].

أما فرنسا فسجلت موقفاً يُقرأ في الدبلوماسية عادة على أنه موقف سلبي، وذلك عندما وجهت تحذيراً إلى رعاياها من السفر إلى اليمن باعتبار مستوى الأمن المتدني فيه[2]. حيث قال المتحدث المساعد باسم الخارجية الفرنسية «لومان نادال»: إن تشديد التحذيرات للراغبين بالسفر إلى اليمن جاء بسبب تدهور الأوضاع الأمنية في اليمن خلال الأشهر الأخيرة.[3] وتجدر الإشارة إلى أن فرنسياً مسلماً كان قد قتل في هجمات شنَّها الحوثيون على مركز الشيخ مقبل بن هادي الوادعي.

الموقف السعودي:

تحاذي محافظة صعدة الواقعة في أقصى الشمال الغربي اليمني المملكة العربية السعودية؛ لذلك فإن أي وضع غير طبيعي سيكون من الطبيعي أن تكون المملكة أول المتأثرين به؛ فكيف إذا كان هذا الوضع تمرداً عسكرياً ذا خلفية أيديولوجية يحمل فكرة معادية من حيث التوجه المذهبي والسياسي للسعودية.

وهذا الفاعل الجديد على الساحة تنظر إليه المملكة بعين الريبة والحذر، فهو متغلغلٌ

(١) موقع (الاشتراكي نت)، في ١٥/ ٣/ ٢٠٠٧م.
(٢) موقع (نيوز يمن)، في ١/٨/ ٢٠٠٨م.
(٣) موقع (يمن نيوز)، نقلاً عن الوكالة الإيطالية للأنباء، في ١/ ٨/ ٢٠٠٨م.

- أيضاً - في بعض دول الخليج العربي الأخرى المجاورة للسعودية، بل موجود على أراضيها أيضاً. ومن الطبيعي إذن أن يكون للسعودية موقف من هذا التمرد باعتبار تهديده لأمنها القومي.

لكن رغم كل هذا لم يظهر للسعودية موقف معلن من الأحداث إلا بعد مرور حوالي أربع سنوات على الحرب، حيث نقلت صحيفة (الوسط)[1] خبراً يقول: إن السعودية تُحمِّل الحوثي نتائج عدم التزامه بالاتفاق مع الحكومة، والإشارة هنا إلى اتفاقية الدوحة التي بدأ التلكؤ في تنفيذها واضحاً.

وربما اتخذت السعودية موقف غير المعنيِّ ظاهراً بهذا التمرد؛ لأن عدم الاهتمام بذاته يمثل موقفاً ترى فيه السعودية أن هذا الأمر أمرٌ داخلي، وأن الدولة اليمنية أجدر بحسمه، والموقف إزاءه لن يكون مناسباً بوصفه تدخلاً سياسياً.

لكن السعودية التي عانت من هجمة شرسة على الصعيد الإعلامي من قبل المتمردين الحوثيين منذ أيام الحرب الأولى كان لها موقف داعم للحكومة اليمنية في غير إطار الدبلوماسية، فقد نسبت صحيفتا (الناس) و(الوسط)[2] إلى مصادر حكومية أن السعودية أعادت تقديم الدعم المالي للموازنة اليمنية التي كانت قد توقفت منذ عام ١٩٩٠م، وهي بمعدل ١٠ ملايين دولار شهرياً. وزادت (الناس) أن السعودية دفعت مليار دولار دفعة واحدة عن الفترة من ١٩٩٠م - ٢٠٠١م.

وجاء هذا الدعم بعد الموقف الذي أعلنه المؤتمر على لسان الناطق الإعلامي باسمه (طارق الشامي)، الذي قال تعليقاً على دعم مؤسسات دينية إيرانية وعراقية لتمرد الحوثي: «لن نسمح أن يكون اليمن محطة لتصفية الحسابات مع الأشقاء في السعودية»[3].

(١) عدد ١٩١، في ١٤/٥/٢٠٠٨م.
(٢) الناس، في ١٤/٥/٢٠٠٧م، والوسط، في ٢/٥/٢٠٠٧م.
(٣) الناس، عدد ٣٣٣، في ١٢/٢/٢٠٠٧م.

وقد بالغ الحوثيون باتهام السعودية إلى حدٍّ اتهامهم إياها بتقديم ذخيرة وأسلحة مرسوم عليها شعار المملكة إلى الجيش الذي يقاتل في صعدة، وأنها تشق الطرق في الجبال لمحاصرة الحوثيين، وأنها تقوم بأعمال قصف من داخل أراضيها، وأنها تقدم الغذاء والتمويل للجيش في حربه ضدهم. . إلى غير ذلك من التهم.

فقد جاء في صحيفة (الناس)[1] خبر بعنوان: يحيى الحوثي يتهم السعودية بالمشاركة في الحرب! ونسبت صحيفة (الوحدوي) في ٦/ ٢/ ٢٠٠٧م للحوثي اتهامه السعودية بقصف مواقعهم بالطائرات. وتأكيداً على اتهام السعودية نشر موقع (المنبر) رسالة ليحيى الحوثي بتاريخ ٢٩/ ٦/ ٢٠٠٨م وجَّه فيها الخطاب إلى الملك عبد الله بن عبدالعزيز لإيقاف الحرب «لعلهم يستجيبون أحسن من علي عبد الله صالح»، معتبراً أن السعوديين يمدونه بما تحتاجه الحرب من دعم كبير وشامل! داعياً الملك السعودي إلى الحوار لمعرفة مطالبهم من «الحركة» و«الشعب اليمني»!

ويعدُّ الحوثيون الحراك الإسلامي بطوائفه في اليمن كافة امتداداً للدعم السعودي الوهابي. وتتهم الحركات الإسلامية بالعمالة لهذه الدولة الجارة. هذا في الوقت الذي تخلت فيه السعودية عن رسالتها في نشر الإسلام وخدمة الدعوة على الصعيد العالمي، والحراك الدعوي والخيري، مخلية الساحة للاعبين آخرين.

لقد استجابت السعودية للضغوط السياسة الأمريكية بشأن تجفيف الدعم على المؤسسات الإسلامية الدعوية والخيرية بحجة تجفيف منابع الإرهاب، وكانت النتيجة خروج مثل هذه الحركات، ووقوع الحكومات الإسلامية وشعوبها الفقيرة تحت رحمة الدعم الإيراني السخي والنفوذ الشيعي في المنطقة.

---

(١) في ٧/ ٢/ ٢٠٠٥م.

الموقف الإيراني:

تورط إيران في صعدة لا يحتاج إلى دليل[1]، ووزارة الخارجية الإيرانية لم تنفِ ذلك، لكنها حاولت أن تعطيه صبغة شعبية بدل الصبغة الرسمية. وذلك بالرغم من وقوف اليمن مع إيران فيما يتعلق بملفها النووي في المحافل الدولية، ورغم أن يمن ما بعد الوحدة كان حريصاً على تمتين العلاقات مع إيران وخصوصاً في مجال الاستثمار[2]؛ إلا أن إيران لم يثنها سلوك اليمن عن موقفها المنطلق من عقيدة تصدير الثورة والتحكم بمنطقة الشرق الأوسط عموماً من خلال الأقليات الشيعية الموجودة فيه، والمدعومة باستمرار منها. فقد سعت إيران بكل قواها وبشكل منظم إلى الربط بينها وبين الشيعة في العالم، وخصوصاً منطقة الشرق الأوسط، بطريقة «باباوية»! فشيعة مصر، وشيعة موريتانيا، وشيعة سورية، وشيعة الخليج، وشيعة تركيا، وشيعة أفغانستان، وشيعة باكستان، وشيعة الهند، لهم مرجعية عليا واحدة في طهران، وصورة الخميني في مكاتب هؤلاء جميعاً، واليمن بالطبع تعاني معاناة الآخرين في هذا الاتجاه.

وقد وقف الإعلامي الإيراني - كما في قناة (العالم) التي بثت ما يزيد عن ٤٧ برنامجاً عن حركة الحوثي في حواليّ سبعة أشهر[3]، ناهيك عن المواقع الإلكترونية والصحف الأخرى - إلى جانب هذه الحركة، وهو ما يدل بوضوح على موقف أكثر من متعاون مع حركة التمرد الحوثية في اليمن.

كما أن الشخصيات المتحولة إلى المذهب الإثني عشري أمثال المدعو عصام العماد يلقى ترحيباً في الفضائيات الشيعية مثل (الكوثر)، حيث يبث سمومه منها باتجاه اليمن،

---

(١) هذا ما قاله سلطان البركاني الأمين العام المساعد لحزب المؤتمر الشعبي العام لقطاع الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية في حديثه لصحيفة (الأهرام العربي)، في ٢٠٠٨/٧/١٩م.
(٢) تقرير عن العلاقات بين اليمن وإيران، ميدل إيست أون لاين، في ٢٠٠٧/٢/١٣م.
(٣) تقرير لصحيفة (أخبار اليوم) رصد قناة (العالم) الفضائية، عدد ٦٦٠، في ٢٠٠٦/١/١٤م.

وهو ما جعل اليمن تطالب بتسليم المذكور إليها[1]، فهو يبدي موقفاً مؤيداً وداعماً لحركة الحوثي.

ومن الدعم المقدم لحركة الحوثي الدعم المالي الذي لم تتمكن إيران من نفيه بالكلية، ولولا أن هناك أدلة لما اضطرت إلى القول: إن هذا الدعم موجود لكنه من قبل مؤسسات خيرية أو أهلية، حسبما صرح به أكثر من مصدر، سواء كان وزير الخارجية الإيراني أو السفير السابق أو السفير الحالي في صنعاء. هذا إضافة إلى شحن المخدرات التي ترسل بغية الاتجار بها واستخدام عائداتها لصالح الحركة.

وقد أشارت صحيفة (الشموع)[2] إلى أن مصادر مطلعة نقلت لها أخبار اجتماع ضمَّ سفيري طهران وبغداد وشخصيات زيدية ومسؤولين في شركات إيرانية لبحث آليات التعاون مع الحوثي وكيفية إيصال الأموال إليهم.

والأهم من هذا وذاك هو الدعم العسكري اللوجستي للعمليات الحوثية. وهو دعم أشارت إليه رسالة بدر الدين الحوثي الموجهة إلى جواد الشهرستاني؛ وإن كانت لم توثق من مصدر مستقل.

إن إيران التي تمتلك وجوداً حقيقياً مؤثراً في عراق ما بعد الاحتلال الأمريكي؛ تسعى لأن تمتلك وجوداً مماثلاً من خلال الولاء المذهبي في العديد من دول الخليج ومنها اليمن. وقد نقلت قناة (الجزيرة) عن حسين شريعتمداري مستشار خامنئي القول: إننا نسيطر على الوضع كلياً في الشرق الأوسط، فإيران تسيطر على أكبر تشكيلين عسكريين في العراق هما فيلق بدر وجيش المهدي، كما تسيطر على أكبر حزبين سياسيين حزب الدعوة والمجلس الشيعي الأعلى[3].

---

(١) الوسط، في ٢٥/٦/٢٠٠٨م.
(٢) في ٩/٤/٢٠٠٥م.
(٣) موقع (الجزيرة نت)، في ٢٤/٦/٢٠٠٨م.

وهذه نتيجة لا ينبغي أن تكون مُستغرَبة في ظل الولاء العقدي، فكما كانت الدعوة الإيرانية – سواء كانت بصورة رسمية أو شعبية واضحة عند الجميع – فإن الدعم الشعبي الشيعي الديني كان موجوداً على الساحة أيضاً، وقد أشار مسؤولون يمنيون إلى ذلك، وهو ما أدى إلى زيارة وفد أمني بحريني إلى اليمن للاطلاع على كل ملابسات الموضوع. وقد دفع هذا التعاون القديم الجديد المستمر بين شيعة إيران وغيرهم من جهة وتمرد الحوثي من جهة أخرى؛ سميرة رجب عضو مجلس الشورى البحريني إلى إبداء استغرابها من غفلة الدولة عن نشاط الشيعة[1].

(١) الشموع، في ٢٠٠٨/١/١٩م.

الفصل الرابع: الآثار التي خلفتها الحرب على اليمن:

إن حرباً داخلية يستغرق الصراع فيها خمس جولات على مدار أربع سنين لا بد من أن تترك آثارها على المجتمع والبلد كلياً، وفي مناحي الحياة كافة، ومن ذلك:

أولاً: الجانب السياسي:

لقد ظهر أثر الحرب في صعدة على الصعيد السياسي شاخصاً من خلال الملامح التالية:

١ - عززت الحرب حالة الانقسام الموجودة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة التي رأت فيها رسالة قوية في توظيف القيادة السياسية للأوراق المذهبية والطائفية والقبيلة في إدارة دفة الصراع معها، وهو ما جعلها تظهر الشماتة في حال الحزب الحاكم الذي بدا مرتبكاً ومتردداً في مواجهة الأزمة ما بين حلول عسكرية صارمة وأخرى سلمية صرفة. ومن جهتها دعت أطراف في الحزب الحاكم إلى حل أحزاب المعارضة تحت تُهم عريضة.

٢ - تعرض اليمن من خلال أطراف ذات مصالح داخلية وخارجية لابتزاز سياسي، وذلك عبر الحديث عن أداء حكومي هشٍّ وحالة من غياب الأمن وإخفاق الدولة في معالجة أوضاع الفقر والسلاح واستيعاب التيارات الأخرى.

٣ - اهتزاز العلاقات اليمنية ببعض الدول إقليمياً وتأثرها سلباً؛ كإيران وليبيا اللتين سارتا وفق أجندة خاصة لا تتماشى وقيم القومية التي تنطلق منها اليمن في علاقاتها مع الدول العربية ولا مع قيم عدم التدخل بالشؤون الداخلية التي يفترض أنها عرف سياسي ودبلوماسي عام.

٤ - تأثرت سمعة اليمن سلباً في المجتمع الدولي، خصوصاً بعد أن تداول الإعلام مسألة (درفرة) قضية صعدة على الصعيد الدولي، وتراجع اليمن أمام مثل هذه التهديدات المحتملة، وهو ما دفع الرئيس - وفقاً لتصريحه - إلى اتخاذ قراره المفاجئ بإنهاء القتال في صعدة!

٥ - وقوع اليمن تحت التجاذبات الإقليمية والدولية وبقاؤها رهناً لهذه التجاذبات حتى ولو في الشق السلمي من الأزمة!

ثانياً: الجانب الاقتصادي:

إن الواقع الاقتصادي لليمن ليس بالصلب الذي يمكنه مواجهة الأزمات الكبيرة، وهو ما يجعل حدوث أزمة داخلية - كتمرد الحوثي - سبباً في انحدار مؤشرات الحالة الاقتصادية وتضاعف الوضع المتردي معيشياً نتيجة ما تتكبده الدولة من خسائر وتبعات وتكاليف مالية ومادية ومعنوية، فمن ذلك:

١ - الخسائر المادية التي تسبب بها التمرد، فقد قال رئيس جهاز الأمن القومي علي الآنسي: إن حرب صعدة ابتداءً من الحرب الأولى وحتى بداية الحرب الرابعة أسفرت عن ٧٢٧ شهيداً و٥,٢٩٦ جريحاً، بالإضافة إلى خسائر الممتلكات العامة والخاصة والتي تقدر بستمائة مليون دولار خلال الجولات الثلاث الأولى فقط! في حين أكد أنه «نجم عنها استشهاد ٤٢ وجرح ٨١ من ضباط وصف وجنود القوات المسلحة والأمن»

في الحرب الرابعة[1].

وفي مايو ٢٠٠٧م قال رئيس الوزراء اليمني: إن خسائر الحرب التي قادها حسين الحوثي أودت بحياة ٧٣٤ عسكرياً وجرح ٢,٥٥٨ جندياً، بينما بلغت الخسائر المادية ٦٠٠ مليون دولار[2].

أما على صعيد خسائر الحرب الرابعة فقد أشار تقرير صدر عن لجنة مسح وحصر الأضرار في صعدة - ونشره موقع (المؤتمر نت) - إلى أن هناك ٣,٣٧٥ حالة ضرر، منها ٢,٠٩٩ حالة في مديرية (سحار) وحدها. وحسب تقارير اللجان الفرعية لعملية المسح والحصر في كل مديرية فقد بلغت الأضرار في مديرية (مجز) ٤٨٠ حالة، و٣٠٠ في (الصفراء)، و٢٩٣ في (رزاح)، و١١٣ في (ساقين)، و٩٠ حالة في (حيدان). بينما لم تستكمل عملية المسح والحصر في مديريات: (غمر)، (قطابر)، و(كتاف).

وحسب إحصائيات أولية أفادت مصادر حكومية أن ٤,١٤١ منزلاً تضرر كلياً أو جزئياً من جراء الحرب. وأن ٦٤ مزرعة لإنتاج الفاكهة و٢٤ أخرى لإنتاج الدواجن قد تضررت بسبب تلك الحرب. وأن ٢٠١ منشأة حكومية تضررت بصورة كلية أو متوسطة، يتصدرها قطاع التربية والتعليم بـ١١٦ مدرسة، يأتي بعده قطاع الصحة بـ٣٦ منشأة، بينما جاءت أملاك وزارة الأوقاف في الدرجة الرابعة من حيث آثار تلك الحروب حيث سجلت اللجنة كضرر ٢٦ منشأة ومسجداً[3].

وفي تقديرات غير رسمية عن الخسائر فإن عدد القتلى يصل إلى تسعة آلاف قتيل، والجرحى إلى عشرين ألف جريح، وخلّفت الحرب وراءها أيضاً عشرين ألف يتيم، وتسعة آلاف أرملة، وستة آلاف أسرة متضررة، وسبعة آلاف منزل ومنشأة مدمرة،

(١) الرياض، عدد ١٤١١٠، في ١١/٢/٢٠٠٧م.
(٢) الشرق الأوسط، عدد ١٠٤٠١، في ٢١/٥/٢٠٠٧م.
(٣) الشرق الأوسط، عدد ١٠٨٤٤، في ٦/٨/٢٠٠٨م، نقلاً عن وكالة الأنباء اليمنية سبأ.

ومائة وخلّفت الحرب وراءها أيضاً عشرين ألف مشرد على الأكثر، وستين ألفاً على أقل تقدير، وهذا التقدير جاء على لسان محمد مفتاح عضو مجلس شورى حزب (الحق) في إحدى الندوات التي نظمها منتدى الإعلاميات اليمنيات.

وكما يبدو فإن البيانات غير دقيقة والأرقام فيها نوع اختلاف نتيجة اختلاف وقت صدورها وجهة صدورها أيضاً، غير أنها جميعاً لم تكتمل وهو ما يجعل احتمال مضاعفة الأرقام وارداً. وهذه الأضرار جميعاً يستلزم إصلاحها وتحمُّل تكاليف إعادة البناء والتعمير والتعويض عنها.

٢ - إنفاق مئات الملايين من الدولارات التي رصدت تعويضاً للمتضررين في الحروب السابقة، والتي تنهك خزينة الدولة سواء ما وصل منها للمتضررين كما تقول الدولة، أو ما صُرِفَ بطريقة غير قانونية لغير المتضررين كما يدعي الحوثيون[1].

٣ - رفع الإنفاق العسكري للجيش لمواجهة النفقات الإضافية، والتعبئة، واستيعاب المجندين، والقيام بالعمليات. ونتيجة تجنيد الدولة لأبناء القبائل - الذين بلغ عددهم عشرين ألفاً - فقد أصبحت مطالبة بتأدية مستحقاتهم وفقاً للالتزام الذي أبدته لهم!

٤ - ارتفاع الأسعار في البلاد؛ لأن الحرب - وإن لم تكن سبباً رئيساً لذلك - أثرت تأثيراً سلبياً أدى إلى غلاء السلع وارتفاع الأسعار. ومن أمثلة ذلك شعبياً وصول سعر سلة الطماطم إلى عشرة آلاف ريال يمني أي ما يعادل (خمسين دولاراً) في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨م، أي ما يفوق أضعاف سعرها الاعتيادي.

٥ - تعرض الاقتصاد الوطني لخسارة كبيرة نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي من بعض المحاصيل الزراعية والفواكه التي كانت صعدة مورداً كبيراً لها؛ لأن الشباب المؤمن في كثير من المناطق تحصنوا بالمزارع وهو ما أدى إلى حرقها وقصفها تارة من قبل قوات

(١) انظر: التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، مرجع سابق.

الدولة وتارة من قبل الحوثيين[1].

٦ - كلفة الوساطات التي ظلت تتواصل مع أطراف الصراع لحل الأزمة وتقريب وجهات النظر، إضافة إلى التكاليف التي تحملتها الدولة في إدارة دفة الأزمة، وهي جميعاً تزيد من عجز الميزانية للحكومة اليمنية وقد يضاعف من ديونها.

ثالثاً: الجانب الاجتماعي:

الوضع الاجتماعي في اليمن حساس بدرجة كبيرة ومعقَّد إلى حدٍّ ما. وقد انعكست الحرب على المجتمع بمزيد من المآسي الإنسانية التي يعاني منها اليمن أصلاً قبل الحرب، ومنها:

١ - تشريد آلاف الأسر من المواطنين الذين ليس لهم ناقة ولا جمل في هذه الحرب. وقد ذكرت بعض التقارير أن عدد الأسر المتضررة من الحرب بلغ ٢٩,٠٠٠ أسرة[2]، وهو ما ألجأ الحكومة إلى تقديم طلب مساعدة من الجهات الداعمة، لتوفير الغذاء والدواء والخيام والمياه وتهيئة البيئة المدرسية وإعادة تأهيل المدارس. وعرضت على البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نتائج عملية حصر الأضرار في مرحلتيه الأولى والثانية، والتي أفادت بوجود ما يقارب ١٥ ألف أسرة متضررة في صعدة و١٤ ألفاً خارجها، منها ٣,٥٠٠ أسرة في منطقة حرف سفيان بمحافظة عمران.

٢ - فقد الكثير من أسر أفراد الجيش لمن يعولهم، حيث ذهبوا ضحية لهذه الحرب، في ظل غياب التعويض العادل لأسرهم! ففي الوقت الذي كانت تنهال على الحوثيين التعويضات (العادلة)! - كما وصفت - بخلت الدولة بأن تعامل أسر الشهداء بما عاملت به المتمردين وأصبح ثمن العسكري الذي يقتل في الحرب يوازي ثمن بقرة من

---

(١) المصدر السابق.

(٢) موقع (مأرب برس)، في ٢٧/٨/٢٠٠٨م.

الأبقار التي ذهبت ضحية القصف بطريق الخطأ! ؛ حسب النقد الذي وجِّه إليها.

٣ - زرع الحرب لثارات قبلية كبيرة الحجم وبعيدة المدى، وهي ثارات قبلية بين قبائل صعدة والقبائل التي شارك أفراد منها في أتون هذه الحرب، خاصة قبائل العصيمات.

٤ - تفكك النسيج الاجتماعي في أوساط الأسر في محافظة صعدة في ظل التنافس المحموم على الولاءات بين الطرفين.

٥ - تأجيج فتن وخلافات مذهبية بسبب حرص كل طرف على اتهام الطرف الآخر بأنه يتحرك بدوافع مذهبية، حتى ظهرت الحرب في وسائل إعلام الطرفين وكأنها حرب بين السُّنَّة والشيعة. فقد اتهمت الدولة الحوثيين بأنهم اثنا عشرية ضالون منحرفون عن المذهب الزيدي، يعملون وفقاً لأجندة شيعية رافضية صفوية خارجية.. وفي المقابل اتهم الحوثيون الدولة بأنها تستهدف القضاء على الشيعة والمذهب الزيدي وتحارب آل بيت النبي ﷺ، وتستعين بذلك بالسلفيين الوهابيين التكفيريين في الداخل والخارج[1].

هذه الآثار سوف تخلف انعكاسات سيئة ما لم يتم معالجتها جميعاً في منظومة مترابطة وعبر أجهزة أمينة وكفيلة بحمل رسالة النصح والإصلاح وإعطاء الحقوق لأهلها.

---

(١) انظر: التقرير الإستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، مرجع سابق.



الباب الثالث:

من المستفيد؟

وما هو المستقبل؟

الفصل الأول: الأطراف المستفيدة من بقاء الأزمة:

إن أول ما يخطر على البال عند التفكير في أحداث صعدة التساؤل عن المستفيد من الأزمة واستمرارها؟

ويذهب الحديث في الإعلام إلى عدة اتجاهات وتأويلات وتفسيرات في هذا الشأن، وهي في مجموعها لا ترقى إلى مستوى التحليل الموضوعي والتدقيق الفاحص.

فهناك من يتحدث عن خلاف داخلي بين أجنحة ما بات يُتحدث عنه في اليمن من وجود أسرة حاكمة؛ أو نخبة السلطة في رأي آخر. وما يجري هو تصفية حسابات أو صراع نفوذ بين أطراف الخلاف. وهذا التأويل يريد أن يلقي باللائمة كاملاً على السلطة والقيادة السياسية، ويهرب من حقيقة وجود حقائق أخرى على أرض الواقع أو يحاول صرف النظر عنها لكي لا تتكشف!

وهناك من يتحدث عن محاولة من القيادة السياسية لاستدرار الولايات المتحدة والجارة الكبرى المملكة العربية السعودية مالياً من خلال افتعال خصم لهما باسم (الإرهاب) للأولى و(المد الشيعي الإيراني) بالنسبة للثانية، وهي نظرة سطحية من ناحية، ومن ناحية أخرى تحاول التغطية على بعض الحقائق كالتفسيرات السابقة للغرض ذاته.

وهناك من يحيل المسألة إلى الفقر! وأن حركة الحوثي حركة مطالبة بحقوق في

منطقة تفتقد إلى الخدمات! ومن ثمَّ فلا يوجد خلفها أي دوافع مذهبية وطائفية وسياسية! ومن ثم فلا وجود لأطراف مستفيدة بقدر ما هو نزاع بين دولة فاسدة في أدائها ومجتمع يطالب بحقه في العيش الكريم! وهو تفسير لا يحتاج من المتابع لأحداث صعدة إلى الوقوف عنده كثيراً، بل هو يناقض أدبيات الحركة وخطابات رموزها المنشورة.

وعليه؛ فإن القول: إن الدولة مستفيدة مما يجري، وإن من مصلحتها وجود نزاع من هذا النوع، ترده حقائق الجهود التي بذلتها الدولة للحلول السلمية عوضاً عن الحل العسكري، والواقع الذي تعاني منه والمهدد لوجودها وبقائها؛ ابتداء من تحالف الأحزاب عليها، وغياب الشعبية الجماهيرية لها، ووجود أزمات متكررة - بما فيها الجنوب - تتهدد كيانها، وكثرة الانتقادات الموجهة لها إقليمياً ودولياً.

والقول: إن هناك أطرافاً في السلطة - من العائلة الحاكمة أو النخبة - لها مصلحة فيما يجري هو من قبيل الرجم بالغيب الذي لا تسنده أدلة فعلية وأسباب منطقية. أما كون أنَّ هناك من يستفيد من الحرب من حيث هي قائمة فهذا أمر موجود في أي صراع بين أطراف مختلفة. وقد قيل قديماً: (مصائب قوم عند قوم فوائد)، ولكن هل يعني هذا أن هذه الأطراف المستفيدة هي من أجَّج الصراع وهي من يغذي استمراره؟! بدون شك أن الإجابة بلا هي الإجابة الأقرب إلى الصواب، خاصة إذا رجع الباحث والمتأمل إلى تصريحات طرفي الصراع وامتلاك كل منهما سبباً لخوض الحرب، وربما تكون أسبابهم المعلنة غير مقنعة لكنها تظهر إرادة في كسر الآخر لسبب ما.

ومع ذلك فإن احتمال أن يكون في السلطة من عمل للتخطيط من أجل انقلاب على النظام الحاكم في اليمن من خلال مشروع تجتمع عليه أطراف لها مصلحتها من وراء القضاء على هذا النظام؛ غير مستبعد، وهو أمر له ما يبرره في نظرنا، فهناك شخصيات سياسية أصبحت مبعدة عن القرار ومهمشة في السلطة، فهي تشعر بالحرمان وكفران القيادة السياسية

لأدوارها في خدمة النظام. ومن هؤلاء - كمثال -: الدكتور عبد الكريم الإرياني[1].

وقد مثّل الإرياني شخصية مثيرة للجدل نظراً لطبيعة رؤاه وأفكاره وسياساته التي يعمل لأجلها. فعلاقته القوية بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وتحمسه لتنفيذ برامجهما؛ جعل من حكومته أداة طيعة لتنفيذ سياستهما عبر ما عُرف بـ(برنامج الإصلاح الاقتصادي) الذي تشرف عليه المؤسستان الدوليتان.

وهو متهم بولعه بالتطبيع، فله علاقاته مع بعض القوى الصهيونية حسب بعض المراقبين. وسبق له المشاركة في مؤتمرات وفعاليات يحضرها وفود إسرائيليون. وقد شهدت فترة توليه رئاسة الوزراء زيارات علنية لسياح إسرائيليين إلى اليمن. وهي أمور وجدت إدانتها من قبل القوى السياسية والاجتماعية والدينية، بما فيها المؤتمر الشعبي العام، حيث وجهت صحف مقربة من القيادة السياسية - آنذاك - اتهاماً له بالاتصال بمسؤولين إسرائيليين واللوبي اليهودي الأمريكي وإبرام صفقة ترحيل آخر يهود صعدة إلى فلسطين! بل وصف بأنه «جسر النفوذ الأمريكي والصهيوني المتسلل إلى اليمن»! خلال حملة صحفية حامية شنت عليه، شملت المقالات والأخبار ورسوم الكاريكاتير الساخرة. وعندما سئل عن سر الهجمة الإعلامية التي تستهدفه من داخل الحزب الذي يقوده رد بمقولته التاريخية: «إنها مكافأة نهاية الخدمة!».

---

(١) ولد الإرياني عام ١٩٣٤م في حصن إريان بإب، لأسرة عريقة ذات تاريخ وعلم. حصل على الثانوية العامة في القاهرة عام ١٩٥٦م. وفي عام ١٩٥٨م سافر إلى أمريكا وحصل على البكالوريوس، ثمَّ الماجستير والدكتوراه في العلوم الزراعية. وعاد إلى اليمن عام ١٩٦٧م. تقلد عدة مناصب حكومية، منها: وزيراً للتنمية ورئيساً لهيئة التخطيط المركزية (١٩٧٤م - ١٩٧٦م)، ووزيراً للتربية والتعليم ورئيساً لجامعة صنعاء (١٩٧٦م - ١٩٧٨م)، ورئيساً للوزراء (١٩٨٠م - ١٩٨٣م)، ونائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية (١٩٨٤م - ١٩٩٠م)، ووزيراً للخارجية (١٩٩٠م - ١٩٩٣م)، ووزيراً للتخطيط (١٩٩٣م - ١٩٩٤م)، ونائباً لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للخارجية (١٩٩٤م - ١٩٩٧م)، ورئيساً للوزراء (١٩٩٨م - ٢٠٠١م). وعُيِّن منذ مايو ٢٠٠١م في منصب المستشار السياسي لرئيس الجمهورية. انتخب أميناً عاماً للمؤتمر الشعبي العام منذ المؤتمر العام الخامس للحزب عام ١٩٩٥م.

كما اتسمت طبيعة العلاقة بين الإرياني والتيار الإسلامي عموماً بالنفور والتصادم في غالب الأحيان، فخلال توليه الأمانة العامة لحزب المؤتمر الشعبي العام عمل جاهداً على مواجهة التجمع اليمني للإصلاح وإبعاده عن الشراكة الحكومية التي كانت قائمة بين الحزبين عقب حرب (٩٤)، وذلك من خلال منافسته على مقاعد البرلمان بصورة بلغت حداً من الدموية خلال الانتخابات. وسعى بعدها لإضعاف حركة الإخوان المسلمين من خلال مواقف مختلفة، من أكثرها بروزاً: موقفه من المعاهد العلمية التي سعى جاهداً لإلغائها. وقد كتب في افتتاحية صحيفة (الميثاق) عدد (١٠١٠) واصفاً إياها بأنها ترتدي «مسوح الرهبان»، وأنها «جزء من آليات الصراع الشطري»، ومصوراً إياها بأنها «مناطق بركانية تهدد وحدة المجتمع وتقوض أساس ومقومات بناء الدولة اليمنية الحديثة»، ومؤكداً عدم تصوره لـ «مستقبل آمن ينتظر اليمن في ظل وجودها»!

كما أنه ومن خلال موقعه بوصفه أمين عام للمؤتمر الشعبي العام أحدث أهم المنعطفات التاريخية في حياة المؤتمر حيث أجري تعديلٌ على (الميثاق الوطني) الذي يمثل الإطار الفكري والسياسي للمؤتمر، والذي صبغ بنفس إسلامي إلى حدٍّ كبير.

وللإرياني مواقفه المضادة لمظاهر دينية مختلفة كهيئة الفضيلة التي هاجمها مؤخراً[1]! وهي مواقف تستند إلى خلفياته التاريخية وميوله الأيديولوجي، فقد انتمى الإرياني في أوائل توجهه السياسي إلى حركة القوميين العرب، والتي كان أول تشكل لها في عدن عام ١٩٥٩م، ثمَّ لم تلبث أن توسعت إلى الشمال[2]. وعقب قيام الوحدة اليمنية انضوى تحت المؤتمر الشعبي العام.

كان الإرياني الذي يوصف بأنه «مهندس العلاقات اليمنية الأمريكية» على الدوام

---

(١) في حوار له على قناة (الحرة).

(٢) الحياة الجديدة؛ عدد خاص بمناسبة رحيل جورج حبش، منتصف أبريل ٢٠٠٨م، عن الدائرة الثقافية المركزية بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. متوفر على النت.

مبغضاً للسعودية ومعارضاً لسياستها، وهو ما دفع السعودية إلى مبادلته الشعور والسلوك ذاتهما.

وهذه القضايا جعلت شخصية مثل الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر[1] يشير إلى أن الخلاف بينه وبين الإرياني «من قبل ثلاثين سنة على قضايا وآراء»!

ومنذ صعوده على «منصة المشهد السياسي» لم يغب الإرياني عن الساحة، فقد رعى عدداً من اللقاءات والحوارات التي كلفه بها الرئيس، كما أدار عدداً من ملفات الخلاف مع الآخرين سواء كانوا محليين أو دوليين. كما أن الرجل كان من المقربين إلى الرئيس علي عبد الله صالح في فترة حكمه، حيث شارك في رسم السياسة اليمنية وترسيخ النظام الحاكم وإدارة العديد من ملفات الأزمات التي عصفت باليمن خلال هذه الحقبة، واتصف في أدائه بالدهاء والحنكة والجلد.

إلا أنه مؤخراً ورغم تعيينه مستشاراً لرئيس الجمهورية يشعر بالتهميش، فقد صرح لمجلة (المجلة)[2] بأنه «متقاعد»!

وقد صرح حيدر أبو بكر العطاس[3] - رئيس وزراء أول حكومة يمنية عقب الوحدة - بأن الإرياني «ممّن يتمنى أن يتخلص من هذا النظام، ويبحث عن اليوم الذي يستطيع أن ينفذ فيه بجلده ويخرج». وأضاف: «كان من الناس الذين يرون أن اليمن يتجه نحو الهاوية، وفي نظره لا يوجد أفق مفتوح للبلد». وإذا كان الإرياني يصف العطاس بأنه «صديق» وأن «صداقته به قائمة ولن تزول»[4]؛ فإن تصريح العطاس يأتي من خبير بحقيقة ما يخفيه الرجل.

(١) في حديث لوكالة (قدس برس) بتاريخ ١٨/ ٥/ ٢٠٠٠م.
(٢) في ٢٧/ ٣/ ٢٠٠٨م.
(٣) في حوار مع صحيفة (النداء) بتاريخ ١٣/ ١١/ ٢٠٠٨م.
(٤) حسب حوار له مع قناة (الحرة)، انظر: أخبار اليوم، في ٩/ ٩/ ٢٠٠٨م.

وبالرغم من ذلك فقد أكد الدكتور عبد الكريم الإرياني[1] أن «حركة التمرد التي أشعلت في صعدة لا تتفق مع تاريخ الجمهورية اليمنية، ولا علاقة لها بالنسيج الاجتماعي اليمني، ولا بالتاريخ الثقافي والسياسي والديني اليمني»، واصفاً إياها بأنها «نبتة شيطانية، استقت ماءها من خارج منابع التراث والتاريخ اليمني». . محذراً الذين ينساقون إليها من كونها فتنة «ستحرقهم»!

وهناك من يشير إلى شخصية أخرى، وهي شخصية العميد يحيى المتوكل[2]، الذي

(١) في حوار مع صحيفة (٢٦ سبتمبر) عدد ١١٨٤.

(٢) ولد المتوكل في منطقة شهارة بمحافظة حجة عام ١٩٤٢م. التحق بكلية الطيران والمظلات وتخرج فيها عام ١٩٦١م، ثمَّ التحق بمدرسة الأسلحة. التحق بتنظيم (الضباط الأحرار) الثائرين على حكم الإمام أحمد بن يحيى عام ١٩٦١م، وتولى قيادة المنطقة العسكرية الشمالية الغربية من بداية الثورة عام ١٩٦٢م. . وقاد حملة عسكرية توجهت نحو المناطق الشمالية لمطاردة الإمام البدر. كان ضمن أول دفعة من الضباط اليمنيين تتوجه إلى الاتحاد السوفيتي للدراسة العسكرية عام ١٩٦٥م. وعين بعد عودته رئيساً للمنشآت العسكرية، ثمَّ مديراً لهيئة التدريب. كان من ضمن الوفد السياسي اليمني الذي اعتقل في القاهرة فترة حكم الرئيس عبد الله السلال، نظراً لمناهضته الوجود المصري في اليمن. عُيِّن عام ١٩٦٧م عضواً في مجلس الدفاع، ثمَّ مديراً لمكتب القائد العام للقوات المسلحة عام ١٩٦٨م. وفي عام ١٩٧٠م عُيِّن قائداً للواء صعدة. ثمَّ انتخب عضواً في المجلس الوطني ممثلاً للقوات المسلحة. ثمَّ عُيِّن سفيراً لليمن لدى مصر عام ١٩٧١م حتى عام ١٩٧٤م. وفي سنة ١٩٧٤م كان ضمن قادة حركة ١٣ يوليو التي قادها الرئيس اليمني الأسبق المقدم إبراهيم الحمدي للإطاحة بالرئيس الإرياني، وشغل منصب عضو في مجلس القيادة ووزيراً للداخلية (١٩٧٤م - ١٩٧٥م). في عام ١٩٧٦م عين سفيراً لدى الولايات المتحدة الأمريكية وكندا حيث جرد من مناصبه القيادية إثر خلاف مع الرئيس الحمدي. وفي عام ١٩٨١م عُيِّن سفيراً لليمن في باريس، وفي عام ١٩٨٥م محافظاً لمحافظة أب حتى عام ١٩٨٨م. ثمَّ أصبح عضواً في المجلس الاستشاري وبعدها مديراً لمعهد الميثاق التابع لحزب المؤتمر الشعبي العام الحاكم عام ١٩٨٨م. ورئس الدائرة السياسية في المؤتمر الشعبي العام منذ عام ١٩٩٠م - ١٩٩٣م. وفي عام ١٩٩٣م تولى منصب وزير الداخلية حتى عام ١٩٩٤م. أصبح بعدها مستشاراً لرئيس الجمهورية. انتخب عام ١٩٩٥م أميناً عاماً مساعداً للقطاع السياسي والعلاقات الخارجية في المؤتمر الشعبي العام. وتوفي في الطريق بين مدينة عدن ومدينة لحج جراء انقلاب سيارته في ١٣/ ١/ ٢٠٠٣م.

توفي بحادث سير خلال زيارة له إلى عدن. ورغم كونه من أركان النظام الحاكم إلا أنَّ هناك حديثاً عن طبيعة علاقة هذا الرجل ببعض الأطراف الدولية، وتعصبه للمذهب الزيدي وصلته بالمذهب الإثني عشري.

فقد تبنت المعارضة اتهام القيادة السياسية باغتياله وتصفيته دون ذكر مبرر واضح. فقد كتب عبد الكريم الخيواني - رئيس تحرير صحيفة الشورى - مقالاً بعنوان «اللواء يحيى المتوكل.. مات أم اغتيل؟!»[1]، حاول إثارة تساؤلات حول الحادث الذي أودى بحياته، والتي برأي الخيواني «لم تلق إجابة منذ عام»!، مؤكداً أن الحادث الذي أشار التقرير الرسمي إلى كونه حادثاً طبيعياً، وليس بفعل فاعل؛ يكتنفه «غموض»! و«دائرة ظنون تتسع»!

ثمَّ يذهب الخيواني في وصف المتوكل بالقول: «فيحيى الشهيد كان رجلاً بحجم الوطن، وقلباً بمساحة الناس، كان محل إجماع، ورجل دولة من طراز رفيع، ومناضلاً لم يفارق الحلم عينيه، لم تضف السلطة إليه الكثير، لكنه أكسبها بريقاً طالما افتقدته وتفتقده، كان جسراً بين المختلفين وبوابة حل القضايا الصعبة.. ويحيى الموقف عندما تغيب المواقف، كما في رمضان قبل العام عندما قصفت الطائرات الأمريكية الحارثي ورفاقه وساد الوجوم الرسمي فخرج وحده لكي يندد بالاعتداء على السيادة ويعتبره محرجاً للسلطة.. إذاً فيحيى له بواكٍ.. وبواكٍ كثيرة جداً ورجل مثله وبمكانته عندما تنتهي حياته بحادثة سير غامضة فالقدر وحده ليس كافياً لإلغاء الأسئلة. وعندما يمر الحادث دون تدقيق وافٍ وتحقيق كافٍ حتى وإن كانت جنازته مهيبة فإن الظنون لا تختفي والهواجس لا تسكن!». ويضيف في آخر المقال: «السؤال عن كيفية استشهاد إنسان.. مواطن يمني.. رجل دولة.. ومسؤول خدم وطنه من منطلق إنساني ووطني وديني وأخوي في سبيل الوصول إلى الحقيقة».

---

(١) في صحيفة الشورى، عدد ٤٦٨، في ١٨/١/٢٠٠٤م.

وما لم يصرح به الخيواني أشار إليه الدكتور محمد عبد الملك المتوكل نائب أمين عام اتحاد القوى الشعبية، حيث قال: «هؤلاء (في السلطة) الآن نفس الأمر، مثلاً المرحوم يحيى المتوكل مات ابنه فتوافد لتعزيته أناس كثيرون من كل مكان لأن علاقاته واسعة، فتم تحذير الرئيس منه، وبعدها مات في تلك الحادثة»! ثم أضاف: «هذه الظاهرة - الهاشميين - موجودة حتى من قبل الحرب، مثلاً عند توقيع وثيقة العهد والاتفاق كانت هناك مشكلة: يحيى الشامي كان ممثلاً للاشتراكي، ويحيى المتوكل للمؤتمر، وعبد القدوس المضواحي من الناصريين، وإبراهيم الوزير من اتحاد القوى الشعبية، والعطاس من الاشتراكي، وكل هؤلاء هاشميون، فقيل للرئيس (هيا ابسر)[1]، مع أن كل واحد من هؤلاء في وادي»[2].

ويشير بعضهم إلى أن العميد يحيى المتوكل كانت له ميول شيعية، وهو ما أظهر هذا التعاطف له من قبل قيادات ورموز شيعية معارضة. وهنا يمكن الإشارة إلى تصريح حسن علي العماد - الشخصية الزيدية المتحولة إلى المذهب الإثني عشري - بأن أحد دوافعه للترشح للانتخابات عام ٢٠٠٣م اقتراح يحيى المتوكل له بذلك، رغم اتهام العماد مسبقاً بالتواصل مع الإيرانيين من قبل جهاز (الأمن السياسي)!

كما أن دخول أربعة آلاف فرد من تنظيم (الشباب المؤمن)، وفي يوم واحد إلى المؤتمر، بتوجيه من أمينه العام المساعد العميد يحيى المتوكل؛ في حينه، تعزيزاً لمشورة تقدم بها د. عبد الكريم الإرياني - أمين عام المؤتمر الشعبي حينها - إلى رئيس الجمهورية لاحتوائهم، عقب خروجهم من (حزب الحق) ورفض علماء الزيدية لهم! يُعدُّ أمراً لافتاً للانتباه ومؤكداً لهذه العلاقة بين الطرفين[3].

(١) بمعنى: انظر.
(٢) انظر: حواره مع صحيفة (الشارع)، في ٥/٨/٢٠٠٧م.
(٣) من المؤتمر الشعبي إلى تنظيم الشباب المؤمن وصولاً إلى جبهات القتال، موقع (الصحوة نت)، في ١٣/٧/٢٠٠٧م.

غير أنَّ القيادة السياسية في حال صحَّت احتمالات كهذه ليست على استعداد فيما يبدو لتوسيع دائرة حربها ومواجهتها؛ وإن كانت صحيفة (أخبار اليوم) و(الشموع) قد دأبتا بين فترة وأخرى ومنذ الحرب الأولى على الإشارة إلى وجود تعاون ودعم يقدمه متنفذون في السلطة والأجهزة الحكومية والحزب الحاكم، وأنه سيتم تقديمهم إلى المحاكمة، دون الإفصاح غالباً عن الأسماء!

من جهتهم يتهم الحوثيون أطرافاً يصفونها بـ(الوهابية) تارة، و(السلفية) تارة أخرى، و(الإخوانية) ثالثة، ومن يواليهم في السلطة، مدعومين من السعودية، بالوقوف وراء الحرب ضد (الزيدية) و(الهاشميين)! محاولين بذلك ذرَّ الرماد في العيون. فمن المعلوم أن من يصفهم الحوثيون بأنهم (وهابيون) أو (سلفيون) أو (إخوان) لا يكفِّرون الزيدية ولا يعادون الهاشميين. وعلى العكس من ذلك تتعايش هذه التيارات مع المذهب الزيدي ومع الهاشميين. كما أن تصوير الدولة أو الجيش أو جناح منها بأنه موال لهذه التيارات فيه مبالغة سامجة ترفضها العقول وتنكرها حقائق الواقع، وهي تُهم يرغب الحوثيون في تمريرها لخلق حالة من النفور بين أتباعهم لهذه الأطراف ولإعطاء الصراع بُعْداً عقدياً مذهبياً طائفياً!

فحركة (الإخوان المسلمون) اليوم تنضوي تحت مظلة (اللقاء المشترك) الذي يضم (حزب الحق) و(اتحاد القوى الشعبية) الشيعيين! وقد تخلى حزب (التجمع اليمني للإصلاح) عن معاركه الأيديولوجية مع جميع الأحزاب المنضوية معه اليوم في صف المعارضة. كما أن تيار السلفيين - الذي كان الشيخ مقبل بن هادي الوادعي رحمه الله من رموزه - عاش في منطقة دماج بصعدة دون أن يقوم بأي عمل من شأنه الاعتداء أو التحريض أو الإساءة لأتباع المذهب الزيدي أو الهاشميين، عدا الحوار الفكري والمجادلة النظرية والنقد المذهبي، وهي ممارسات قائمة بين المذاهب جميعاً، وعلى مرِّ العصور.

ويعجب المرء من محاولة إقحام الموقع الناطق باسم الحركة والمعبر عنها - (موقع

المنبر)[1] - وصف الوهابية على هذه التيارات، وجرجرة السعودية بوصفها تساند حرباً بهذا الاتجاه، وهي التي سبق لها الوقوف مع الملكيين واحتضانهم عقب الثورة واستضافتهم حتى اللحظة!

وفي حين يتهم يحيى الحوثي - الذي يصف السعودية بأنها «احتلت بلدنا» - الدولة بأنها تتهرب من اتفاق الدوحة وتواصل متاجرتها بالدماء اليمنية «تنفيذاً لرغبة السعوديين، لذلك فإن التوقعات تقول بأن الحرب ستكون طويلة»![2]؛ أجاب عبد الملك الحوثي - الذي أشار تلميحاً إلى مشاركة السعودية في الحرب عليهم - على السؤال التالي: يعني أن السعودية في الفترة السابقة شاركت في الحرب ضدكم بجانب القوات الحكومية؟: «هذا الأمر في الماضي وقد مضى وليس هناك أدلة مادية على هذا، لكن بالنسبة للوقت الحاضر نعرف أن المملكة حريصة على الأمن والاستقرار في اليمن، وهذا لمصلحة المنطقة والسعودية، وهناك بادرة جيدة مشجعة لإيقاف الحرب من قبل ولي العهد السعودي سلطان بن عبدالعزيز قبل أشهر، حيث أبدى أسفه لما حصل في صعدة، وأبدى ارتياحه إلى إنهاء المواجهات المسلحة بما يوقف نزيف الدماء»[3].

لكن عبد الملك الحوثي عاد إلى القول: «موقف السعودية - كما يبدو - سلبي وللأسف، وكما نلحظ فإن السعوديين يستعدوننا، مع أنّا لسنا أعداء لهم، ولم يسبق منّا أي اعتداءات عليهم، ولا يوجد لدينا أي مشاريع تآمرية عليهم، لكنهم يدورون في الفلك الأمريكي، ويتسابقون مع النظام اليمني أيهم يتقرب إلى الأمريكان واليهود أكثر، وهذا عار على النظامين سيبقى إلى الأبد، ولا زلنا حتى الآن نأمل من جيراننا في المملكة

---

(١) almenpar.com.

(٢) البرلماني يحيى الحوثي يوضح بعض ما جاء في مقابلته مع وكالة "قدس برس" للأنباء، (المنبر نت)، في ١٢/٧/٢٠٠٨م.

(٣) (المنبر نت)، في ٦/٢/٢٠٠٨م، نقلاً عن صحيفة (العرب) القطرية.

العربية السعودية مراجعة موقفهم، كما أكدنا استعدادنا للحوار المباشر معهم»[1].

وفي تقرير خاص نشره موقع (المنبر) التابع لحركة الحوثي بعنوان (التدخل السعودي في قضية صعدة)؛ جاءت المقدمة تنص على أنه: «منذ انطلاق الشرارة الأولى في حرب (مرّان) عام ٢٠٠٧م وإلى انطلاق الخامسة في محافظة صعدة هذه الأيام والمملكة السعودية على تدخل مهم ومحوري في القضية، ويبرز التدخل السعودي في قضية صعدة على كل المحاور: السياسية والعسكرية والمادية واللوجستية وغير ذلك». ثمَّ يذهب التقرير إلى اتهام السعودية بجملة من الأكاذيب التي قال عبد الملك - في خطابه السابق -: إنه لا أدلة مادية عليها!

ويتناول خبر نشره موقع (المنبر) في ٨/ ٧/ ٢٠٠٧م حول زيارة رئيس الوزراء القطري إلى السعودية واجتماعه بولي العهد سلطان بن عبد العزيز؛ الإشارة إلى علاقة الاجتماع بمسألة الحوثيين؛ مختتماً بالعبارة التالية: «يُذكر أن هناك أطرافاً في السلطة اليمنية تُتَّهم بأن لها ارتباطات وثيقة بالمملكة تسعى بشكل حثيث لاستمرار الحرب في صعدة، وتضم هذه الأطراف ضباط كبار في الجيش ومشائخ قبليين»! ومحيلاً مسألة إيقاف الحرب إلى السعودية «فإذا تفهمت السعودية الموقف ورأت وقف الحرب فإن تجار الحروب المرتبطين بها في اليمن سينصاعون لذلك، وإذا كانت مصممة على استمرار الحرب فإن الموالين لها في السلطة اليمنية سيمضون في مواصلة الحرب والدمار والقتل في صعدة»!

ويبقى أن الحوثيين هم المستفيدون الحقيقيون من الحرب بوصفهم أطرافاً داخلية. يقول محمد عزان عن قصة الشعار الذي تسبب في الأزمة والحرب الراهنة: «من خلال معرفتي بالأخ حسين وبالحركة فإنه أراد أن يستقطب أكبر عدد من الشباب، ولأن القضية الفلسطينية وأمريكا وإسرائيل كانت قضية مهمة للمسلمين رفعها كشعار. عندما كان

---

(١) في حوار مع صحيفة (الأهالي)، موقع المنبر (almenpar . com)، في ٢٤/٦/٢٠٠٨م.

يتحدث عن اليهود أو أمريكا أو إسرائيل كان يجعل ذلك شعاراً فقط من أجل تعبئة الناس حول القضايا التي هي محل خلاف، مثل: الإمامة والصحابة، والدليل على ذلك أنه في إحدى ملازمه تحت عنوان (الخطر اليهودي) بدأ يتحدث عن مسألتي أبي بكر وعمر من أول ملزمة حتى آخرها بصورة تخالف عنوان الملزمة»[1]. وعمّا إذا كانت حركة الحوثي أتت بدعم لتكون مقابلة لانتشار الفكر السلفي في صعدة، من خلال مركز (دماج) الذي أسسه وكان يديره الشيخ الراحل مقبل الوادعي؛ يقول المحطوري: «كنا نسمع أن هناك من كان يدعمهم (الحوثيين) بمبلغ نصف مليون ريال شهرياً، وكنا نخمن أن هناك جماعة تربى ضد جماعة أخرى»[2]. وهذا يتطابق مع وصف يحيى الحوثي، في حوار مع صحيفة (الشرق الأوسط)، تنظيم «الشباب المؤمن» بأنها حركة ثقافية لمواجهة ما وصفه بالمد «السلفي» الذي «هاجمنا في بيوتنا باليمن وكان مصدره جماعات التكفير»؛ على حد تعبيره[3].

فلم تكن أمريكا - في يوم من الأيام - عدواً للحوثي، كما لم يكن الحوثي وأتباعه أعداء لها، وهذا ما أكده يحيى بدر الدين الحوثي - وهو نائب في البرلمان اليمني - في حوار مع قناة (العربية)[4] - حيث قال: إن مأزق السلطة اليمنية المتمثل بضرورة تسليم إرهابيين يمنيين إلى الولايات المتحدة دفعها إلى اختلاق عدو وهمي لأمريكا لذرِّ الرماد في العيون. وبخصوص الأحداث التي شهدتها مناطق جبال مران وهمدان وصعدة منذ يونيو ٢٠٠٤م، وقال: إن الحكومة اليمنية شجعت بادئ الأمر شقيقه حسين على توجيه انتقادات ضد واشنطن، وعملت على إيجاد مناخ محرض في هذا الاتجاه، للفت نظر الولايات المتحدة إلى «عدو مفترض» في اليمن. وشدد على أن الزيديين في اليمن «لا

(١) الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٢١، في ٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.
(٢) المرجع ذاته.
(٣) في ١٧/ ٤/ ٢٠٠٥م.
(٤) من محل إقامته بالسويد، في ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٥م.

يعادون أحداً» وأنهم «عاشوا طوال تاريخهم في اليمن وبين ظهرانيهم مسيحيون ويهود من دون أن يلحقوا أذى بهم»[1].

ويقول عزان عن معظم المقاتلين الحاليين مع الحوثيين: «هم أشخاص لا نعرفهم في حلقات العلم، وكثير منهم لا يهتم حتى بالفروض والواجبات المعروفة(!) معظم الذين يقاتلون حالياً هم مجموعة من الذين لديهم مشاكل وثارات وخلافات مع أهاليهم»[2]!

إذن فما يقوم به الحوثيون هو عمل له أهداف أبعد من العداء لإسرائيل وأمريكا، أو الدفاع عن الزيدية والهاشميين؛ هو توظيف سياسي لقضايا دينية ومذهبية، ومحاولة لتحقيق مكاسب فئة بإيجاد حالة من التوتر الطائفي وزرع ضغائن اجتماعية تغذي هذا التيار على حساب الآخرين.

إن حركة الحوثي في الحقيقة هي حركة تمرد سياسي ينازع على السلطة. السلطة التي صرح عبد الملك الحوثي بأنها لا تملك «شرعية دينية» كونها «ظالمة»! لهذا أجاب عن السؤال: إلى أين سيمضي اليمن في ظلٍّ استمرت الحرب، قال: «نحن وبعون الله وبفضله وبتوفيقه نمتلك الخيارات المتعددة ونمتلك النفس الطويل للاستمرار في مواجهة الاعتداء علينا والضغط حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين، وقد أثبتت التجارب في العراق وفلسطين وفيتنام ولبنان أن الشعوب هي الأقدر على تحمل الصراع الطويل من المتسلطين أجانب أو محليين»[3]. والشيء ذاته أكده يحيى الحوثي بقوله: «إنني أتوقع أن إخواني عازمون، على مواصلة الحرب حتى سقوط الطاغوت»[4]!

---

(١) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.
(٢) الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٢١، في ٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.
(٣) عبد الملك الحوثي في حوار مع صحيفة الأهالي، موقع المنبر، في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٨م.
(٤) البرلماني يحيى الحوثي يوضح بعض ما جاء في مقابلته مع وكالة «قدس برس» للأنباء، المنبر نت، في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٨م.

إذن؛ فهناك إرادة استمرار ورؤية بعيدة واستعداد أكبر!

وهناك أطراف داخلية قد تشارك في تشجيع هذا التيار. ففي ندوة حول «الحالة الإسلامية وخريطة القوى والتيارات الإسلامية في اليمن»[1]؛ تحدث الدكتور أحمد الدغشي - الأستاذ بجامعة صنعاء - عن أن هناك تنسيقاً قائماً بين التيار الصوفي في الجنوب مع بعض الزيديين «على أساس أنهم جميعاً من (آل البيت)، ومستهدفون من قبل التيارات الأخرى وخاصة الوهابية»! ويرى أن الحوثية متأثرة إن لم تكن تابعة بالمطلق للفكر الجعفري الإثني عشري!

كما أن الحزب الاشتراكي الذي سقطت قواه العسكرية والسياسية عقب حرب (٩٤)، والتي وقف الشيعة فيها إلى صفه؛ لا زال يحمل إرثاً من الضغائن تجاه السلطة ورغبة في إعادة الكرة عبر محاولات وتحالفات مختلفة. لذا نجد - كما سيأتي معنا - مواقف الحزب وعناصره مؤيدة للحوثيين بشكل مفضوح وعبر منابر سياسية وإعلامية وتنظيمية.

أما في الشأن الإقليمي والدولي فإن أول المستفيدين وأبرزهم على الإطلاق هو إيران الثورة الإسلامية (الشيعية) التي ترغب في تصدير الثورة وتوسيع دائرة نفوذها السياسي في المنطقة لتمتلك مزيداً من نقاط القوة في تفاوضها مع الغرب.

فإيران تحاول تصدير مذهبها ورؤاها العقدية عبر التقارب الظاهر مع التيار الزيدي، وعلاقتها بأتباع هذا المذهب تأخذ أشكالاً مختلفة تعليمية وثقافية واتصالات مباشرة وشراكة اقتصادية. وتغلغلها في المجتمع اليمني ولّد شخصيات تنتمي إلى المذهب الجعفري الإثني عشري؛ بعضها مقيم في إيران وبعضها الآخر في اليمن، وهناك طلبة حصلوا على بعثات تعليمية إلى إيران منذ بداية التسعينيات وعادوا إلى اليمن محملين بهذه العقائد والأفكار. وليس خافياً أن هناك مثقفين ومرجعيات زيدية زاروا إيران

---

(١) نظمها موقع (الإسلاميون، التابع لشبكة إسلام أون لاين)، في ١٣/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

ليعودوا مبهورين بالثورة الخمينية وإنجازاتها[1].

وقد جاء اتهام إيران بدعم التمرد على لسان غالبية المسؤولين؛ بدءاً من رئيس الجمهورية علي عبد الله صالح[2]، ورئيس الوزراء علي مجور[3]، ووزير الداخلية[4] ووزير الخارجية[5].. وغيرهم. ولكن هذا الاتهام جاء متلكئاً لعدة أسباب، منها:

---

(1) يقول المحطوري: «كنت في زيارة لإيران عام ١٩٩٧م، وبدعوة من حجة الإسلام السيد جواد الشهرستاني، الوكيل العام للمرجع الشيعي الأعلى السيد علي السيستاني. وخلال خمسة عشر يوماً زرت خلالها عدداً من الحوزات والمنشآت العلمية والبحثية والمكتبية، ووجدت بشاشة وترحيباً ووداً عند كل من قابلنا، وعندهم نهضة علمية، ونشاط في تأليف الكتب يثير الدهشة، فالكل يؤلّف، وبعضهم له موسوعات وعشرات المجلدات. ولكي أبرهن على تعصب العرب والمسلمين فقد أدخلت السجن السياسي فور رجوعي من إيران، فما نزلت من الطائرة إلا إلى عربة الأمن السياسي بتهمة زيارة إيران». انظر كتاب: (التشيع وأثره على الجرح والتعديل)، المرتضى بن زيد المحطوري، ط٣، هامش ص(٦٨).

(2) انظر: موقع (المؤتمر نت)، في ٢٢/٦/٢٠٠٨م.

(3) فقد أشار رئيس الوزراء د. علي مجور - في لقاء مع (فرانس برس) - إلى حصول حركة التمرد على دعم خارجي، «خاصة من ليبيا».. وأضاف: «علينا أن نكون واضحين، ربما أيضاً من إيران»، لكنه لم يحدد شكل هذا الدعم. لكنه عاد ليجيب عما إذا كانت الحكومة تملك أدلة تثبت هذا التورط: «ليس بالضبط أدلة، وإنما مؤشرات». (انظر: عكاظ، عدد ٢١٤١، في ٢٨/٤/٢٠٠٧م. والعربية، في التاريخ ذاته).

(4) فقد صرح وزير الداخلية د. رشاد العليمي - في مؤتمر صحفي - بوجود دور إيراني في الأحداث. وطالب الحكومة الإيرانية بتحديد موقف واضح إزاء أحداث صعدة، خاصة بعد تسخير وسائل إعلامهم للترويج للمتمردين في صعدة. وأضاف: «مرة يقولون: مؤسسات دينية داخل إيران هي التي تدعم الإرهابيين»، وتساءل: «هل هناك دولة أخرى داخل إيران؟!». موقع (المؤتمر نت)، في ٢٤/٥/٢٠٠٧م.

(5) عندما سئل وزير الخارجية د. أبو بكر القربي عن مدى اتهام اليمن رسمياً السلطات الإيرانية أو الليبية أو حوزات علمية بدعم المتمردين؟ أجاب: «هناك - كما قلت - تمويل جاء إلى هذه المجموعة المتمردة عبر دول عربية ومؤسسات دينية في إيران وخارج إيران». (الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٣٦، في ١٧/٣/٢٠٠٧م). لكنه عاد وأكد بعد ذلك بوضوح عندما سئل عن سبب استدعاء اليمن لسفيريها في كل من طهران وطرابلس؛ حيث أجاب أن ذلك جاء من أجل التشاور معهما حول «معلومات تشير إلى تورط ليبي إيراني في دعم الحوثيين». (العربية، في ١٥/٥/٢٠٠٧م).

- عدم قيام أدلة كافية لاتهام حكومات هذه الدول بدعم التمرد، وإنما مؤشرات بحسب تصريح رئيس الوزراء.

- نفي هذه الدول لقيامها بأي دعم لحركة الحوثي، من خلال بيانات وتصريحات قيادات ومسؤولين رسميين.

- حسب حديث خاص لأحد المسؤولين - رغب عدم ذكر اسمه - فإن اليمن لا تريد أن تدفع بإيران وليبيا إلى اتخاذ مواقف معادية لليمن، خاصة أنهما قادرتان على اللعب بأوراق مختلفة: الاقتصاد، المخدرات، القاعدة، أزمة الجنوب.. وغيرها. ومن ثم فهي تتعامل بحنكة سياسية في سبيل دفع هذه الحكومات إلى التراجع في حال كانت بالفعل تقف وراء التمرد. مؤكداً وجود أدلة قاطعة في شأن هذه الاتهامات.

والعجيب أن حقيقة دخول إيران على خط اللعب بالأوراق اليمنية وصل إلى حد «تجارة المخدرات»، التي تصل عبر زوارق صيد السمك إلى السواحل اليمنية، ثمَّ يتم نقلها إلى صعدة، في ظل الفساد الإداري الذي يعصف بالبلاد، فإذا وصلت المخدرات إلى صعدة - كما تشير الصحف إلى ضبط أجهزة الأمن أكثر من مرة إيرانيين يهربون المخدرات[1] - جرى نقلها إلى بلاد الحرمين! وهذا لعله لتحقيق غرضين: إفساد الشباب المسلم في هذه البلاد، وتوفير دعم مالي من خلال هذه التجارة الرائجة لتمويل التمرد. فقد أكد وزير الداخلية د. رشاد العليمي أن التحقيقات أثبتت علاقة المتمردين الحوثيين بعمليات تهريب المخدرات إلى السعودية؛ كاشفاً عن علاقة وطيدة بين أعمال العناصر الإرهابية والأحداث الجارية في بعض مديريات صعدة وزيادة انتشار المخدرات خلال الأشهر الخمسة الماضية في اليمن. وأشار إلى ضبط كميات كبيرة من المخدرات خلال الأيام الثلاثة الماضية بمنطقة عمران كانت في طريقها إلى صعدة، موضحاً أن العناصر

(١) على سبيل المثال، انظر: محاكمة ١٣ إيرانياً متهمين بتهريب المخدرات وإدخالها إلى اليمن. موقع (سبأ نت)، في ١٢/١٠/٢٠٠٨م.

الإرهابية - حسب وصفه - تستثمر جزءاً منها لتمويل العمليات الإرهابية[1].

ويأتي في المرتبة الثانية - أو إلى جانب إيران - ليبيا. وسبق أن أشرنا إلى توجيه المسؤولين اليمنيين أصابع الاتهام إلى ليبيا.

وما لم يفصح عنه وزير الخارجية د. أبو بكر القربي - في حوار مع صحيفة (الشرق الأوسط)[2] - عندما سئل عن مدى اتهام اليمن رسمياً السلطات الإيرانية أو الليبية أو حوزات علمية بدعم المتمردين؟ بقوله: «هناك - كما قلت - تمويل جاء إلى هذه المجموعة المتمردة عبر دول عربية ومؤسسات دينية في إيران وخارج إيران».. وسبق أن قال في مطلع الحوار معه: «هناك عناصر من المتمردين هي التي عبرت عن دعم يلقونه من مصادر خارجية وزيارات يحيى الحوثي إلى ليبيا ولقاءاته بقيادات شيعية أيضاً يظهر أن هناك ومن خلال استقباله تعاطفاً مع هذه المجموعة. والأجهزة الأمنية اليمنية لديها أيضاً أدلة عن مصادر تمويل مرت عبر عدد من الدول إلى هذه المجموعة»؛ صرح به وزير الأوقاف والإرشاد السابق حمود عباد الذي اتهم ليبيا بدعمها لتمرد الحوثي، مستشهداً بموقف ليبيا من يحيى الحوثي واستضافتها إياه وثناء يحيى الحوثي على الموقف الليبي. ونقلت صحيفة (البيان) الإماراتية عن مسؤول يمني قوله: «هناك طموحات ليبية للزعيم معمر القذافي تهدف إلى تصفية حساباته مع السعودية من خلال استغلال أحداث صعدة» مشيراً إلى «فشل محاولات ليبية سابقة لاستقطاب بعض مشائخ القبائل من أبناء محافظة صعدة بغرض القيام بعمليات في السعودية».. بل لقد أكد وزير الداخلية علاقة ليبيا بما يجري في اليمن. فقد قال: إن هناك أعداداً كثيرة من اليمنيين يذهبون إلى ليبيا لاستلام مبالغ مالية تحت مسميات مختلفة «لجان شعبية وغيرها»! وأضاف «أن ليبيا استقبلت

---

(١) موقع (المؤتمر نت)، في ٢٤/٥/٢٠٠٧م.
(٢) في ١٧/٣/٢٠٠٧م.

الكثير من عناصر التمرد تحت مسمى مؤتمر الأشراف. . منهم يحيى الحوثي»[1]!

والعجيب أن رئيس الوزراء د. علي مجور – في لقاء مع (فرانس برس) – اتهم ليبيا بالدرجة الأولى، وأضاف: «وربما إيران». . بالتورط في هذا النزاع[2]. على خلاف أغلب أصابع الاتهام الموجهة إلى إيران! وهذا الموقف فيما يبدو جاء نتيجة التواصل العلني الذي تقيمه ليبيا مع يحيى الحوثي وقيادات شعبية أخرى معارضة بحيث ظهر أن ليبيا تلعب دوراً ما «ضد اليمن»[3].

وليبيا تريد من وراء هذا الدعم – فيما يبدو – إيجاد موطن قدم لها في اليمن، حيث إنها منذ مطلع التسعينيات من القرن المنصرم حاولت إقناع شخصيات للعمل على بث أفكار معمر القذافي المبثوثة في (الكتاب الأخضر)، والتواصل مع ليبيا لأغراض لم تكن واضحة في حينه. غير أن الالتقاء الليبي الإيراني مؤخراً والذي برز في دعوة ليبيا إلى إعادة الحكم الفاطمي ورعايتها للفرق الصوفية في إفريقيا، وإحياء الانتساب للأشراف ورعايتهم بشكل مثير؛ يوضح أبعاد هذا النظام.

وكان معمر القذافي قد دعا في أكثر من مناسبة إلى إقامة ما أسماه بـ «الدولة الفاطمية الثانية» في شمال إفريقيا، بوصف ذلك حلاً للقضاء على التوتر والجدل القائم بين الشيعة والسنة؛ على حد زعمه! بل لقد سعى القذافي للحصول على شهادة نسب ينتمي بموجبها إلى (آل البيت)!

ويعمل نظام القذافي منذ فترة في التدخل في الشؤون اليمنية. وحالياً هناك اتصال قائم بين هذا النظام وبعض القيادات القبلية والاجتماعية والحزبية. بل هناك دعم مالي يقدم إلى هذه الجهات وليس من المعلوم ما يخفي وراءه.

(١) موقع (المؤتمر نت)، في ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٧م.
(٢) عكاظ، عدد ٢١٤١، في ٢٨/ ٤/ ٢٠٠٧م.
(٣) سوف يأتي مزيد حديث عن هذه القضايا في هذا البحث لاحقاً.

وهناك طرف آخر مستفيد من أحداث صعدة وهو الطرف الأمريكي!

فتحركات السفير الأمريكي السابق «آدموند هول» في صعدة والتقائه بالقبائل واهتمامه المسبق بالمنطقة؛ جميعها لا تخلو من دلائل ومعنى، وهو الذي التقى بزعامات المعارضة في حضرموت ليعلن بأن «حضرموت تحظى بمقومات دولة»! كما أن من الغريب جداً أن الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلال سفارتها في اليمن عملت على شراء الأسلحة من القبائل وأسواق السلاح المنتشرة (وفي صعدة بالذات) تحت ذريعة إنهاء معالم التسلح في البلاد، دون أن توضح مصير تلك الأسلحة[1]، ويذهب بعضهم إلى أنها قُدِّمت عبر وسطاء إلى الحوثي وأتباعه، بدليل وجود أسلحة متطورة وكميات من الذخيرة بل اكتشاف مخازن في صعدة حيث ينتشر أتباع الحوثي! وهو ما نفته سفارة الولايات المتحدة الأمريكية بصنعاء في يونيو ٢٠٠٤م، عقب الأنباء التي تناقلتها بعض وسائل الإعلام المحلية عن كون زيارة السفير الأمريكي إلى محافظة الجوف كانت بغرض شراء الأسلحة أو كونها ذات علاقة بالحملة العسكرية ضد تمرد حسين الحوثي.

ومن مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تفكيك دول المنطقة وتفتيت بناها، بحيث يسهل عليها اختراقها، وإشعال فتن الصراع داخلها لإضعافها والانقضاض عليها مستقبلاً! واعتماد واشنطن على مسألة الاختلافات الإثنية والعرقية والمذهبية لتنفيذ مخطط «الفوضى الخلاقة» الذي أطلقته وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندليزا رايس) في إحدى تصريحاتها؛ أمرٌ أكدته توصيات دراسات مراكز صنع القرار الموالية للإدارة الأمريكية.

وإذا كانت اليمن ظلت مستعصية على الإدارة الأمريكية في منحها قواعد برية أو توقيع اتفاقيات عسكرية معها تحصل بموجبها على امتيازات في المنطقة؛ فإن من المناسب

---

(١) قدرت بعض المصادر كلفتها ما يزيد عن ١٠٠ مليون دولار؛ انظر: موقع (الوحدوي نت)، في ٢٠٠٤/٤/٧.

إشعال المنطقة لتحقيق مزيد من الضغوط على القيادة السياسية. ومؤخراً نجد أن قضية القرصنة البحرية في المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن اتخذت ذريعة لتكثيف الوجود الأجنبي المتزايد في المنطقة.

والعجيب أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تزعم أنها اشترت السلاح من القبائل اليمنية لتجفيف منابع الإرهاب؛ اتهمت الحكومة اليمنية في مواجهاتها مع الحوثيين بأنها تفرط في استخدام «القوة»! وأنها «تنتهك القانون الدولي في هذا المجال»! وهذا جزء من الضغوط التي تمارسها واشنطن، كما أن التقارير الحقوقية تشير إلى حرمان (الشباب المؤمن) من ممارسة «طقوسهم الدينية» وسجنهم[1]!

كما أن من «عادة الأمريكان أن لا يترددوا في الإعلان عن العمليات التي يقفون وراءها في اليمن أو في أي مكان من العالم»[2]، كما هي الحال مع اغتيال أبي علي الحارثي وستة آخرين معه في نوفمبر ٢٠٠٢م؛ وعلى النقيض من ذلك، وفي حين اعتبرت الحكومة اليمنية أن ما يجري في صعدة يأتي في إطار (الحرب على الإرهاب)؛ لم تشر الولايات المتحدة بأي تصريح في هذا الشأن!! بل نفي السفير الأمريكي شخصياً أن يكون للسفارة أي دور في استهداف صعدة! ونفيه هذا ينطوي في داخله على إدانة لما يجري من قبل الدولة، بمعنى أن هذه المواجهات تأتي خارج ما تراه الولايات المتحدة استحقاقات للحرب على الإرهاب، ومن ثم فإن الدولة مدانة فيه[3]!

---

(١) انظر: تقارير الخارجية الأمريكية خلال السنوات التالية للحرب، والتقارير غير الرسمية التي تصدر عن مؤسسات موالية للإدارة الأمريكية في أمريكا للفترة ذاتها. (وراجع: الشموع، عدد ٣٢٥، في ١/ ٣/ ٢٠٠٦م).

(٢) انظر مقال: من جورجيا إلى صعدة السلطة والبحث عن شرعية للقتل، لعبد الفتاح الحكيمي؛ صحيفة (الشورى)، في ٧/ ٧/ ٢٠٠٤م.

(٣) انظر: ثمار التغلغل الرافضي المرة، مرجع سابق.

بل عبَّر سفير الولايات المتحدة في صنعاء عن قلقه من استمرار الحرب، مشيراً إلى أن استمرارها يؤثر على التنمية![1]. وعبَّر السفير الأمريكي بصنعاء «ستيفن سيش» - في اجتماع عقد بمناسبة الإعلان عن تخصيص الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية[2] مبلغ ١,٧ مليون دولار بوصفه معونات غذائية عاجلة لليمن، بتاريخ ١٣/٧/٢٠٠٨م - عن قلق بلاده من الوضع الإنساني في محافظة صعدة، ودعا إلى اتخاذ تدابير فورية للتخفيف من الصعوبات القاسية التي يواجهها السكان المدنيون! وأضاف: إن الحرص على سلامة وحرية وصول المعونات الغذائية الإنسانية إلى السكان المتضررين من الصراع الدائر في صعدة؛ يعد ضرورة لضمان كفاءة إيصالها وتوزيعها.

(١) التقرير الاستراتيجي اليمني ٢٠٠٧م، ص(٢١٢)، بتصرف. نقلاً عن صحيفة (٢٦ سبتمبر).
(٢) تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) في اليمن منذ عام ١٩٥٨م. وحالياً يشمل نشاطها خمس محافظات هي: شبوة ومأرب والجوف وعمران وصعدة.

الفصل الثاني: العوامل المساعدة على بقاء الأزمة:

هناك عدة عوامل مساعدة على بقاء الأزمة تتوزع على الظرف الزماني والمكاني والبيئة والأطراف المتصارعة عموماً. وهي بمجموعها تتفاعل معاً لتعيد صياغة ذاتها بشكل أو بآخر. ولم يعد اليوم من السهل الحديث عن دوافع منفردة أو أسباب أحادية أو محدودة، فقد أصبحت الحياة معقدة ومتشابكة. فالسياسة والاقتصاد والتعليم والنواحي الاجتماعية والحالة الدينية جميعها مترابطة بطريقة تجعل من التأثير على شيء منها تأثيراً على المنظومة كلياً.

فالجهل عامل أساسي أول في تجيير الشباب لصالح أي فكرة عندما يتم تزيينها على أنها تصب في صالح الإسلام أو في صالح الوطن أو في صالح الأمة، في حين أنها على خلاف ذلك. وقد أورد أحد المواقع الإلكترونية[1] تقريراً دولياً جاء فيه أن محافظة صعدة تصنف في آخر القائمة بالنسبة لمعدلات التعليم، حيث تبلغ النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم ٨,٣٠٪ موزعة بواقع ٥٨,٢٪ في المناطق الحضرية، و٦,١٥٪ في الأرياف، وهي نسبة متدنية للغاية، وتأتي صعدة على رأس قائمة الأمية في اليمن.

كما أن الفساد الوظيفي - وإيراد كلمة الوظيفي أشمل وأعم من الإداري - عامل

(١) موقع (سويس إنفو - swissinfo)، في ٢١/٦/٢٠٠٤م.

في استمرار الأزمة؛ بحيث يمكن لأي جهة تريد سوءاً بالدولة أن تمرر السلاح وغيره تهريباً، أو تشتري المعلومة من مظانها الإدارية، وفي هذا مطمح كبير لمن يفكر بالإيذاء. وقد تغلغل الفساد اليوم في مرافق الدولة وأجهزتها كافة، وقد اعترف به القاصي والداني[1].

وتوفر السلاح مع ضعف سلطة القانون وقوة العامل السابق وغياب الرادع الديني والأخلاقي تشكل مع بعضها خلطة مناسبة لأجواء الأزمات.

وغياب النظر إلى مصلحة الوطن العامة أو ضعفه لدى القيادة السياسية، والمخاطرة بالولاءات في سبيل المكاسب الخاصة والمتعلقة بالهيمنة والسلطة، وما يحصل من توظيف للأوراق المذهبية أو تحريش للقوى الحزبية أو تغليب لفئات قبلية أو مناطقية على حساب الآخرين.. تمثل كلها تهديداً للوحدة الاجتماعية وضرباً لأسسها الدينية والاجتماعية، وعاملاً في التشظي والتناحر.

ومن المؤسف هنا أن تشير القيادة السياسية إلى توظيف طرف ضد آخر بأنه «كرت»! ثُمَّ تعدُّ الحكم في اليمن «رقص مع الثعابين»! فقد كان واجب القيادة السياسية الترفع عن مثل هذا بحيث تظل مرجعية للجميع ومظلة يستظل تحتها أبناء الوطن كافة ليجدوا حقوقهم مصانة وأعراضهم موفرة ومصالحهم مرعية.

ومن عوامل استمرار الأزمة: الانسداد في حل الأزمات التي تعصف بالبلاد اقتصادياً وأمنياً، بحيث أصبحت الدولة عاجزة أو مرهونة أمام العقبات التي تواجهها، في حين أنها تُحمِّل المواطن تبعات خططها وبرامجها وأدائها الحكومي، وهي البوابة التي يلج منها متلمسو الثورات الشعبية ليصلوا إلى الحكم. وفي هذا الشأن يمثل الاستسلام الحكومي

(١) صرح نبيل خوري - النائب السابق للسفير الأمريكي في اليمن - لصحيفة «يمن أوبزرفر» عام ٢٠٠٧م بأن تفشي الفساد باليمن يضر بأي هدف سواء كان بناء الديمقراطية أو الأمن، وأن الجيش يعد من أسوأ بؤر الفساد! الجزيرة نت، في ٢٣/٢/٢٠٠٨م.

للتوجيهات الأمريكية في شأن القضايا التي تمس الإسلام والأمة جزءاً من المدخل الذي تبرر به حركة الحوثي تمردها، وهو انتقاد في محله وإن كانت كلمة (حق يراد بها باطل)! فإن وقوف الحكومات العربية إلى جانب شعوبها ودينها يحفظها من غائلة العملاء أو المدَّعين، ويحقق لها الألفة الاجتماعية والسند الشعبي إزاء أي تهديد يمس بها.

ومن العوامل أيضاً: إعطاء القبيلة مهمة الدولة ولو مؤقتاً؛ لأن للقبائل عرفها وتقليدها الذي يقوم على مفاهيم منها (الثأر)! وهو ما يعزز تأجيج الأزمات مجدداً، وهذا ما حصل مع الدولة في حربها ضد تمرد الحوثي، فالدولة عندما جيشت بعض القبائل خلقت أزمة جديدةً متفرعة عن الأزمة الأصل، قد لا تكون بمستوى الظهور نفسه، ولكن آثارها قد تكون مؤذيةً جداً، إذا تجاوز الأمر حالة الاغتيالات الشخصية التي بدأت تظهر بعد وقف الحرب الأخيرة في ١٨/ ٧/ ٢٠٠٨م. وإذا ما تطورت - لا سمح الله - حالة الاغتيالات إلى ثأر قبلي جديد فقد تقع البلاد تحت وطأة قتال قبلي الدولة في غنى عنه.

ومن عوامل استمرار الأزمة: ضعف تقدير الوضع، أو تقديره خطأ، ومن ثَمَّ يكون العلاج خاطئاً حتماً. وقد أشارت بعض التصريحات المتسربة المنسوبة إلى القيادة السياسية إلى شيء من هذا القبيل. فلم تكن الدولة تعرف مقدار الخصم وجاهزيته ومدى قوته ومناورته؛ لذلك وقعت في تخبطات أثبتت ضعف تقديرها. وقد جاء عن محمد عبد الملك المتوكل أنه قال للرئيس: «تعودت أن تحل مشاكلك بوسائل سلمية وبمنتهى الذكاء، وهذه القضية كان بإمكانك حلها سلمياً فما الذي حدث؟!»، فقال له: «لم أكن أعرف أنها هكذا»[1]. وهذا على الرغم من تأكيد د. علي مجور - رئيس الوزراء اليمني - «أن المتمردين يستهدفون النظام السياسي في اليمن»، و «أن حركة التمرد يعود

---

(١) الناس، عدد ٣٦٨، في ٢٢/ ١٠/ ٢٠٠٧م.

تاريخها إلى عام ١٩٨٢م من القرن الماضي، لكنها عادت في عام ١٩٩٦م بعد حرب صيف ١٩٩٤م. حيث عادت هذه الحركة في شكل تنظيم (الشباب المؤمن) الذي بدأ يظهر على السطح والذي اعتبرته الدولة في هذه الفترة نوعاً من الحراك السياسي الموجود في البلاد، ومن ثم سمح لهذا التنظيم بالعمل السياسي مثله مثل التنظيمات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني»[1]. فكيف جهلت الدولة حقيقة هذا التيار؟ أم أنها غضت الطرف لتحقيق مكاسب آنية منه خلال تلك الفترة؟!

ولعلَّ هذا الأمر يعود إلى القرارات الفردية وتغييب دور مؤسسات الشورى (المعلنة!)، وتغييب دور العلماء والمفكرين ومؤسسات البحث العلمي والإستراتيجي في صنع القرار.

ومن أهم العوامل وجود (البطانة الفاسدة) التي تكذب على صاحبها، وتطمس عليه الحقائق، وتدفعه إلى خطوات غير مدروسة، في سبيل مصالحها الآنية أو الفئوية، أو خيانة للأمة. وربما صدق على بعضهم: (قلوبهم معك وسيوفهم مع معاوية!). وسبق أن أشرنا إلى وجود صف من (العملاء) لحركة الحوثي في صفوف الدولة وأجهزتها المختلفة.

كما أن هناك عوامل خارجية كانت - وستبقى - تحاول تأجيج الأزمة. فنحن نعيش في ظل الانفتاح العالمي، ولا بد من أن تجتاح نوافذ الوطن رياح من كل الاتجاهات، وهذه الرياح غالباً ما تحمل معها حبوب اللقاح الفكري المهجن وغير المهجن، المعدَّل وراثياً وغير المُعدَّل، ومن ثم يصبح وجود الفلترة الفكرية أمراً ضرورياً، غير أن هذه الفلترة لن تتم في ظل تغييب الدِّين الذي يميز بين الصديق والعدو، والصديق العاقل من الأحمق!

---

(١) الشرق الأوسط، عدد ١٠٤٠١، في ٢١/ ٥/ ٢٠٠٧م.

وكم يظل الأمر مضحكاً عندما تتحدث السياسة عن الدول بين ألقاب الصديق والشقيق، فإذا وقع الفأس في الرأس تحول المدح إلى ذم والمحبة إلى بغضاء والعلاقة إلى تهمة!

فعلى اليمن مراجعة حقيقة علاقاتها السياسية مع الدول كافة في ضوء منطق الدِّين والعقل. كما أنَّ عليها سد منافذ التدخل الإقليمي أو الأجنبي في شؤون البلاد الداخلية كافة؛ سواء كان ذلك تحت ذريعة اقتصادية أو أمنية أو سياسية أو مذهبية.

ومن عوامل استمرار الأزمة: وجود تجار السلاح والمخدرات والحروب، والذين يجدون في الأزمات فرصة لهم لتحقيق مآربهم وترويج بضائعهم. حيث يوفر لهم غياب الأمن جواً ملائماً لممارسة أعمالهم الإجرامية. وربما شاركوا في افتعال الأزمات لبقاء أجوائها واستغلال ظروفها.

ولا ننس هنا أن ننبه إلى عامل الفقر الذي يدفع بالناس إلى بيع دينهم وتبديل أخلاقهم والتخلي عن مبادئهم في سبيل حطام قليل؛ حيث يتربص بعضهم بالفقراء مستغلاً حاجتهم ومهتبلاً عوزهم ليبادلهم المال بالفكر والولاء والطاعة؛ خاصة إذا أضفنا إلى ذلك غياب القضاء وذهاب النظام وغلبة الفوضى حيث يأكل القوي الضعيف ويعجز المرء عن نيل حقوقه، وخير شاهد على ذلك - عدا أزمة صعدة - أزمة الجنوب التي لا تزال تنمو في رحم المجتمع شيئاً فشيئاً، وفي ظل إهمال القيادة السياسية لحلها حلاً حقيقاً وعادلاً وشاملاً.

ورغم هذه العوامل إلا أن الأحزاب المعارضة بدورها والمجتمع من ناحية أخرى يشاركون في استمرار الأزمة القائمة، فالأحزاب المعارضة تتاجر بقضايا المجتمع ولا تستطيع نسيان خلافاتها مع السلطة في القضايا الجوهرية؛ محاولة إلصاق التهمة دوماً بالحزب الحاكم، ولعل معها الكثير من الصواب في ذلك. لكنها من ناحية أخرى تتناسى

- كونها خالية من الثقافة الدينية والتعايش الاجتماعي نتيجة منطلقاتها الفكرية وخلفيتها الحزبية - الدور الذي يجب أن تتحمله بوصفه جزءاً من المجتمع. بل إن بعض أطراف الأحزاب المعارضة ووفقاً لتاريخها المشؤوم - كالحزب الاشتراكي اليمني - ترى في بقاء الأزمة واستمرار الحرب رداً للثأر الذي تحمله على الحزب الحاكم منذ حرب عام (٩٤). أما حزبا (الحق) و(اتحاد القوى الشعبية) فهما جزءان مساهمان في الأزمة من خلال رعايتهما الإعلامية لحركة التمرد ووقوفهما السياسي إلى جانبها.

أما المجتمع الذي هُمِّش من قبل السلطة - وأصبح نهشاً للأحزاب المعارضة والقوى الأجنبية أو لحالة الفقر - لم يعُد قادراً على المشاركة في معالجة قضاياه المصيرية التي تجره القيادة السياسية إليها. كما أن رموز المجتمع التي سبق أن وقفت مع النظام في مثل هذه القضايا ترى أن النظام لم يكن يعمل لصالح الأمة بقدر ما كان يستهلك جهودها للخروج من الأزمة ليلقي بها بعد الانتهاء من الجولة «كرتاً» منتهياً!

وهذا ما جعل قدرة الدولة على حسم الأزمة تتضاءل وفرص الفوز تقل.

الفصل الثالث: مستقبل الحرب وآثارها على المنطقة.. المؤشرات والاحتمالات:

اندلعت الاشتباكات المسلحة بين القوات الحكومية والمتمردين الحوثيين في يونيو ٢٠٠٤م بمحافظة صعدة التي تتميز بوعورة جبالها، وغلبة الطابع القبلي عليها، وانتماء غالبية سكانها إلى المذهب الزيدي (الجارودي). وكانت صعدة قد شهدت حراكاً دعوياً وثقافياً وحركياً وتنظيمياً لـ(الشباب المؤمن)؛ كما سبق أن أسلفنا. وعمل المؤتمر الشعبي العام من خلال دعمه للشباب المؤمن على تقليص مد حزب التجمع اليمني للإصلاح في المنطقة التي صوَّت غالبية أبنائها للحزب الحاكم!

هذه الظروف مكنت الحوثيين في ظل مخطط مسبق مدعوم - كما يبدو - من جهات إقليمية ودولية من بناء قاعدة عسكرية مسلحة[1]، وهو الأمر الذي دفع الدولة إلى مواجهتها والقضاء عليها نتيجة ملابسات أشعلت فتيل الخلاف بين الحلفاء.

وخلال خمس حروب شرسة لم تستطع الدولة القضاء على حركة الحوثيين

(١) فيما يتعلق بالاستعداد العسكري قال رئيس الوزراء اليمني: إن التنظيم للشباب المؤمن بدأ بشكل مبكر للمواجهات العسكرية بشراء السلاح بشكل كبير وتخزينه استعداداً للمواجهة. وأضاف: إنهم كانوا يخزنون السلاح في الكهوف في جبال صعدة، استعداداً لمواجهات طويلة مع الدولة. وأشار إلى أن الحرب الأولى نشبت في عام ٢٠٠٤م حين بدأ حسين الحوثي بالتحضير لها، حيث بدأ العديد من الأنشطة بإصداره العديد من الفتاوى بعدم شرعية النظام وأن الحكم في اليمن مغتصب وهذا تقويض لنظام الدولة. الشرق الأوسط، عدد ١٠٤٠١، في ٢١/ ٥/ ٢٠٠٧م.

وإن حققت بعض النجاحات الآنية، بالرغم من استخدامها الأسلحة كافة وتعزيز وجود الجيش والحرس الجمهوري والأجهزة الأمنية، ورغم القيام بعمليات عسكرية وملاحقات أمنية واعتقالات وسجن العديد من أتباع الحركة. كما عملت الدولة على توظيف عدة وساطات سياسية وقبلية ودينية وخارجية لحل الأزمة، وقدمت حزمة من الوعود وتنازلت تكراراً وقدمت دعماً مالياً وعفواً غير مشروط إلا بطلب واحد (ترك السلاح وعودة المقاتلين إلى مساكنهم)! ولكن دون جدوى.

وقد تميزت (الحرب الأولى) بالشراسة رغم انحسارها في صعدة؛ ولم تنته الحرب بمقتل زعيم التمرد حسين الحوثي في سبتمبر من عام ٢٠٠٤م في جبال مران بصعدة، بل عادت المواجهات مجدداً في (حرب ثانية) في فبراير ٢٠٠٥م بزعامة الأب بدر الدين الحوثي وانتهت باختفائه، حيث لا يعرف مصيره حتى الآن. وفي أواخر عام ٢٠٠٥م اندلعت (الحرب الثالثة) بقيادة عبد الملك الحوثي شقيق حسين الحوثي. وفيها خوَّل البرلمان الدولة باستخدام كافة السبل الكفيلة بالقضاء على التمرد بما فيها الحل العسكري، لكن الحرب توقفت بعد إبرام اتفاق بين الطرفين في فبراير ٢٠٠٦م. وتجددت المواجهات للمرة (الرابعة) في يناير ٢٠٠٧م، وأخذت المواجهات في هذه المرة طابعاً أكثر شمولاً. ورغم أن رئيس الوزراء اليمني أشار إلى أن الحل العسكري «يسير بشكل جيد»، وأن الانتصار مسألة وقت و «بضعة أسابيع فقط»[1]! إلا أن التدخل القطري جاء لينهي المواجهات الدائرة. وعقب فشل جهود الوساطة القطرية دخل الصراع مرحلة جديدة و(حرباً خامسة) منذ مايو ٢٠٠٨م، فقد تجددت الاشتباكات العنيفة بين الطرفين على أكثر من محور، وامتدت إلى منطقة حرف سفيان التابعة لمحافظة عمران المجاورة، وتجاوزتها إلى منطقة بني حشيش (شمال شرقي العاصمة صنعاء). واستطاع عدد من المسلحين قطع الطرق الواصلة بين المديرية وصنعاء. وصدرت إثر ذلك توجيهات عليا بإنهاء بوادر

---

(١) عكاظ، عدد ٢١٤١، في ٢٨/٤/٢٠٠٧م.

التمرد المسلح وحسمه عسكرياً في محيط صنعاء، فتدخلت لأول مرة القوات الخاصة، كما تدخل الحرس الجمهوري في الحرب الدائرة في صعدة وعمران، واستخدم الجيش الطيران والدبابات والصواريخ في قصف مواقع المتمردين، ووجّه نيران أسلحته باتجاه أي مبنى يتحصن به المتمردون أو يطلقون منه النار على قوات الجيش، كما أن الدولة استعانت ببعض القبائل في حربها ضد الحوثيين في مواجهتها الأخيرة معهم.

لكن في مقابل ذلك أبدى الحوثيون فنوناً قتالية وتكتيكاً عسكرياً أوقعت الدولة في حرج من إعلانها مراراً عن قرب الحسم النهائي عسكرياً.

فقد أسقطوا عدداً من الطائرات ودمروا عدداً من الدبابات والمدرعات والآليات العسكرية، واستطاعوا محاصرة كتائب من الجيش وإيقاع عدد من الجنود في الأسر.

كما أنهم أداروا حرباً إعلامية من خلال مواقع الإنترنت التي بثوا من خلالها عملياتهم المسلحة ضد القوات الحكومية، والتي تتخللها أناشيد وتواشيح خاصة بهم.

كما استطاعوا اغتيال عدد من مشائخ القبائل والقيادات العسكرية والأمنية، وقصف دار الرئاسة في صنعاء، ومقر الكلية الحربية في حي السلال بالأمانة، ووسعوا من دائرة المواجهات، وأظهرت الأحداث وجود تعاون مادي ومالي واستخباراتي من قبل شخصيات في الجيش والقوات المسلحة والأجهزة الأمنية ومؤسسات السلطة وفي الحزب الحاكم، فقد أعلن عن خيانة عدد من الجنود الذين عملوا على إيصال كمية من الأسلحة إلى المتمردين[1]، وكشف عن اتصالات بين شخصيات حكومية وقيادات في التمرد، ويجري الحديث عن تقديم بعض المسؤولين إلى المحاكمة بتهمة التآمر والخيانة[2].

(١) مثال على ذلك: أعلن مصدر أمني - في يونيو ٢٠٠٧م - عن اعتقال أربعة جنود يمنيين بتهمة تهريب أسلحة إلى المتمردين الحوثيين في محافظة صعدة بشمال غرب البلاد. الجزيرة، في ٢٠٠٧/٦/٢٤م.

(٢) ينظر في هذا الأمر: صحيفة (أخبار اليوم) اليومية و(الشموع) الأسبوعية.

وفي حين يصف الحوثيون مقاتليهم بالمجاهدين وقتلاهم بالشهداء ويَعِدُونَ برفع راياتهم على قمم جبال صعدة؛ يتهمون الحكومة بأنها عميلة للأمريكان وأنها تنفذ أوامرهم وتستعين بهم[1]، وهو ما يخلق تعاطفاً شعبياً ويعطي أتباعها مبرراً في قتلهم للجنود ومن يقف إلى صف الدولة.

وإزاء هذا التعنت والصمود الذي أبداه الحوثيون والذي عكس في المقابل مدى الدعم الذي يحظون به؛ تواردت الأنباء وتعاضدت - في يوليو من عام ٢٠٠٨م - عن عزم السلطة تشكيل جيش شعبي بقيادة حسين بن عبد الله الأحمر لمساندة قوات الجيش النظامية وإنهاء التمرد، ويبلغ تعداده ٩ آلاف مقاتل. وذلك عقب فشل زيارة حسين الأحمر إلى ألمانيا في شهر مايو (٢٠٠٨م)، والتي هدفت إلى لقاء يحيى الحوثي بهدف تفعيل دور لجنة الوساطة الرئاسية ووقف الحرب والعودة إلى طاولة المفاوضات. فقد شعرت القيادة السياسية أنها وقفت في حربها ضد الحوثيين مجردة من:

- السند القبلي وإلى وقت قريب جداً.

- السند الإسلامي، فالعلماء الذين عدّوا ما يجري في صعدة فتنة لم يفتوا بوجوب القتال ضد المتمردين، كما أنهم لم يوجهوا أتباعهم للقتال في صفوف الدولة كما حدث في حرب ١٩٩٤م.

- السند الإقليمي والدولي، فعلى الرغم من محاولة اليمن استقطاب السعودية

---

(١) فقد اتهم عبد الملك الحوثي - في مايو ٢٠٠٨م - السلطات اليمنية بالاستعانة بقوات أمريكية (كومندوز) في حربها ضدهم، وهو ثاني اتهام من نوعه بهذا الشأن. فقد سبق ليحيى الحوثي أن اتهم اليمن عام ٢٠٠٥م بالسماح لطائرات أمريكية بقصف مواقع الحوثيين (والمدنيين) في صعدة. كما وصف عبد الله الحاكم المعروف بـ«أبو علي» أحد أشهر قواد الحوثيين في مديرية ضحيان؛ السلطة بأنها خارجة على الملة؛ لكونها أتاحت الفرصة للمبشرين لإخراج أبناء الإسلام إلى النصرانية.

في حربها مع الحوثيين إلا أن المملكة - فيما يبدو - فضلت الحياد والتأييد الخطابي المجرد لموقف الحكومة اليمنية.

- السند السياسي، فالأحزاب المعارضة كافة رفضت سياسة الدولة ومواقفها من الأزمة التي اعتمدت على الحسم العسكري وغيبت عن الأطراف السياسية المعلومات الواقعية كما أنها عزلتهم عن المشاركة في صنع القرار، وطالبوها بوقف الحرب.

وعلى العكس من ذلك شعرت بمدى تغلغل تيار الحوثي في مفاصلها وأجهزتها على صعيد القيادات العليا والوسطى والأفراد، بل بلغ الأمر ببعض القيادات العسكرية والجنود والمسؤولين أن يخونوا الدولة بتقديم الدعم المادي والمعنوي (الخفي) والمعلومات للحوثيين في إطار مواجهتهم للدولة وهو الأمر الذي أفشل جهود الدولة لمحاصرة هذا التيار وارتد على عملياتها العسكرية بالفشل!

كما أظهر صراعها معهم مدى القاعدة الشعبية لحركة التمرد والتي شملت عدداً من المناطق والمحافظات، كما أظهر قدراتهم العسكرية واللوجستية التي تدل على خبرة وتدريب ودعم.

لقد استطاع الحوثيون في حربهم الأخيرة:

- إدارة حرب إعلامية على الدولة من خلال الإنترنت والقنوات الخارجية.

- اغتيال عدد من مشائخ القبائل وضباط الجيش وقيادات حكومية في صعدة وصنعاء وعمران كانت تساند الدولة في حربها مع الحوثي.

- حشد أبناء القبائل في عمران وبني حشيش وصعدة وتجييشهم وتوسيع دائرة المواجهات.

- إيقاع خسائر كبيرة في الأرواح والعتاد في الجيش الحكومي وقوى الحرس

الجمهوري والقوات الخاصة والأجهزة الأمنية.

- محاصرة مجموعات من الجيش وأَسْر عدد من الجنود وقصف مقرات حكومية وعسكرية.

- إيقاع الدولة في مواجهة مع المواطنين عبر استخدام منازل المواطنين في مواجهة القوات المسلحة التي اعتمدت أسلوب الرد المباشر بقصف أي مصدر لإطلاق النار.

- تكبيد الدولة خسائر مالية عالية يقدرها بعضهم بملياري دولار، وآخرون بـ٦٠٠ مليون دولار في أقل الأحوال!

- إنهاك قواى الدولة الأمنية والعسكرية في حين تواجه مخاطر أخرى.

وأمام هذا الوضع وفي ١٧/ ٧/ ٢٠٠٨م ودون أي سابق مقدمات أعلن الرئيس علي عبد الله صالح إيقاف الحرب في محافظة صعدة منذ ثلاثة أيام؛ وقال: إن الحوار هو الوسيلة الحضارية للحل وأفضل من إراقة الدماء! وهذا الإعلان فاجأ الجميع بمن فيهم قيادات المؤتمر والحكومة والسلطة.

وكان صالح قد صرح في يونيو ٢٠٠٨م بأن حكومته «تواجه خطرين في وقت واحد.. الحوثيين والقاعدة»[(1)]!

وحسب صحيفة (الأهالي) فقد أجمعت مصادر رفيعة رسمية وسياسية في قيادة الحزب الحاكم على تدخل أمريكي في موضوع إيقاف حرب صعدة؛ حيث إن سفير اليمن بواشنطن عبد الوهاب الحجري نقل رسالة عاجلة إلى رئيس الجمهورية من الإدارة الأمريكية فحواها مهلة أيام معدودة للحكومة اليمنية لإيقاف الحرب وإلا فستوافق على طلب الأمم المتحدة بإرسال بعثة لتقصي الحقائق حول الوضع الإنساني والاطلاع على

(١) الشرق الأوسط، عدد ١٠٧٩٩، في ١٨/ ٦/ ١٤٢٩هـ- ٢٢/ ٦/ ٢٠٠٨م.

أوضاع النازحين خصوصاً بعد أن كانت خطوط إمداد الغذاء والمحروقات قد قطعت عن محافظة صعدة (الشهر الماضي)[1].

وقد رحبت الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان وقف الحرب في محافظة صعدة، وأكد مصدر في السفارة الأمريكية بصنعاء ترحيب الولايات المتحدة بإعلان وقف الحرب، آملاً أن يؤدي هذا الإعلان إلى نهاية دائمة له. ونقلت صحيفة (الوسط) عن مصدر بالسفارة ترحيبه بفتح الطرق إلى صعدة لإيصال المعونات الإنسانية وأمله في أن تصل المساعدات الطارئة إلى الناس الأشد حاجة إليها، وبأقصى سرعة ممكنة، لكنه أكد بأنه لم يكن للولايات المتحدة أي دور في قرار وقف الصراع في صعدة[2].

أما الحوثيون فقد عدّوا هذا الإعلان انتصاراً لجهادهم، مظهرين احتفالهم بهذه المناسبة، ومؤكدين تمسكهم برسالتهم ومبادئهم التي قاتلوا من أجلها، وتوعدوا في المقابل كل من وقف إلى جانب الدولة في قتالها معهم، مبادرين توعدهم ذلك بتدمير مسجدين تمَّ بناءهما على حساب محسنين من بلاد الحرمين في صعدة. ليعود نشاطهم مؤخراً بإظهار قوتهم الشعبية والعسكرية من خلال احتفالات (الغدير).

من العرض السابق يتأكد لنا أن الحوثية حركة ذات مشروع سياسي، تسعى إلى فرض نفسها بوصفها قوة مذهبية سياسية عسكرية على غرار «حزب الله» في لبنان! لهذا فقد عمدت إلى بناء نفسها تنظيمياً وفكرياً وعسكرياً منذ انطلاقتها، وهي تحظى بدعم إقليمي ودولي فيما يبدو، وتعاون من بعض القبائل المتأثرة بأفكارها، والأحزاب المعارضة المستفيدة من بروزها في مقابل الدولة، وبعض الشخصيات في السلطة.

كما أن فشل الدولة خلال أربع سنوات في كسر قوة هذه الحركة وفي إدارة الصراع

---

(١) موقع صحيفة (الأهالي).
(٢) الوسط، في ٢٣/٧/٢٠٠٨م.

معها نتيجة عدة عوامل، بالإضافة إلى الخلاف الدائر بين أجنحة السلطة حول كيفية معالجة التمرد وحسم المعركة؛ كل ذلك سيعطيها حافزاً لمواصلة مخططها السياسي.

وإن القراءة المنطقية لهذه الأمور تشير إلى عجز الدولة في مقابل الحوثيين، وأن الحسم العسكري بات غير ممكن في ظل هذه الظروف، وعليه فإن من المتوقع تحول هذه الحركة إلى قوة (سياسية) و(أيديولوجية) مؤثرة في الساحة، وأن انتصارها - في مقابل فشل السلطة - سيدفع بقوى أخرى إلى النظر إليها بوصفها نموذجاً في التضحية من أجل قضاياهم العادلة وحقوقهم المصيرية!

وفي ظل التقارب الشيعي الزيدي الإثني عشري من خلال هذا التيار فإن اتساع دائرة تأثير الحركة على المشهد السياسي كما هو حاصل في لبنان من قبل «حزب الله» بات مسألة وقت ليس إلا.

لذلك لا غرابة في أن يتوقع يحيى الحوثي - الذي يصف السعودية بأنها «احتلت بلدنا» ويتهم الدولة بأنها تتهرب من اتفاق الدوحة وتواصل متاجرتها بالدماء اليمنية «تنفيذاً لرغبة السعوديين» - «أن الحرب ستكون طويلة»[1]!

إن حركة الحوثي في الحقيقة هي حركة تمرد سياسي ينازع على السلطة؛ السلطة التي صرح عبد الملك الحوثي بأنها لا تملك «شرعية دينية» لكونها «ظالمة»! لهذا أجاب عن السؤال: إلى أين سيمضي اليمن في ظل استمرار الحرب بالقول: «نحن وبعون الله وبفضله وبتوفيقه نمتلك الخيارات المتعددة ونمتلك النَّفَس الطويل للاستمرار في مواجهة الاعتداء علينا والضغط حتى يحكم الله وهو خير الحاكمين، وقد أثبتت التجارب في العراق وفلسطين وفيتنام ولبنان أن الشعوب هي الأقدر على تحمل الصراع الطويل من

(١) البرلماني يحيى الحوثي يوضح بعض ما جاء في مقابلته مع وكالة «قدس برس» للأنباء، (المنبر نت)، في ١٢/٧/٢٠٠٨م.

المتسلطين؛ أجانب أو محليين»[1]. والشيء ذاته أكده يحيى الحوثي بقوله: «إنني أتوقع أن إخواني عازمون، على مواصلة الحرب حتى سقوط الطاغوت»[2].

ويبدي الحوثيون نية واستعداداً في مواصلة الحرب، حيث يقول عبد الملك الحوثي: «ننبّه هنا إلى أننا لسنا جيشاً نظامياً، وقد يتمكّن الجيش اليمني بعد استخدام عتاده الحربي من طائرات ودبّابات والآلاف من الجنود أن يتقدم ميدانياً في بعض المناطق، لكنّ ذلك لا يعني نهاية الحرب، ولا يعني انتصاره، ولا يعني سيطرته على الوضع، ولا يعني قدرته على إيقاف عملياتنا؛ لأنه تبقى لنا فرصة مواصلة حرب العصابات والاستنزاف الطويل، كما أن تقدّمه الميداني في مناطق محدودة وجديدة خارج محافظة صعدة يأتي بعد أن يتكبّد الخسائر الفادحة».. ويضيف: «ويبقى التحرك العسكري بالقرب من العاصمة خياراً وارداً، كما أن ضرب أهداف داخل العاصمة صنعاء بصواريخ الكاتيوشا خيارٌ واردٌ أيضاً».. وحول مخططهم المستقبلي يقول: «أما خططنا في المدى المنظور فنحن حتى الآن لم نبدأ الحرب الفعلية من جانبنا، وكما أكدنا من قبل فإن الحرب لن تنحصر في محافظة صعدة، فهذا ما سنثبته ميدانياً بفضل الله في الفترة المقبلة، بعد أن تكون السلطة قد غرقت وزجّت بثقلها العسكري في صعدة. كما أن من الوارد استخدام صواريخ الكاتيوشا في هذه الحرب وبالطريقة المؤثّرة التي تخدم إيقاف الحرب. أما الوضع الميداني حالياً في محافظة صعدة فالسلطة تكبّدت خسائر فادحة في معداتها العسكرية التي خسرت منها أكثر من ٩٠ آلية، وكذلك الخسائر البشرية الفادحة في الجنود»[3].

وفي حال نجحت الحركة في تحقيق مآربها فإن تحول ميزان القوى هذا سوف يغير من معادلة اليمن ومعادلة التيارات الشيعية في الدول المجاورة. وإذا شكل تحول العراق إلى

(١) عبد الملك الحوثي في حوار مع صحيفة (الأهالي)، (موقع المنبر)، في ٢٤/ ٦/ ٢٠٠٨م.
(٢) البرلماني يحيى الحوثي يوضح بعض ما جاء في مقابلته مع وكالة «قدس برس» للأنباء، (المنبر نت)، في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٨م.
(٣) صحيفة (الأخبار) اللبنانية، في ٤/ ٧/ ٢٠٠٨م.

الصف الإثني عشري خطوة أولى في تغير ملامح المنطقة فإن اليمن ستكون خطوة فاصلة في هذا التغير.

وستصبح دولة كالسعودية مستهدفة من حركة الحوثي باعتبار اتهامهم إياها بالوقوف إلى جانب الحكومة اليمنية في حربها عليهم.

ويقول عبد الملك الحوثي: «نحن نعبّر عن استيائنا من الدعم السعودي للعدوان الذي تقوم به السلطة علينا، ونأمل من الأشقاء في المملكة العربية السعودية أن يصلحوا موقفهم وألا يبذروا أموالهم أو يشاركوا بها في سفك الدم اليمني، وأن يجعلوا أموالهم للإعمار لا للدمار، وللحياة لا للموت، ولمساندة الشعب اليمني الذي هو جارهم، لا لدعم التسلّط عليه»[1].

(١) صحيفة (الأخبار) اللبنانية، في ٤/٧/٢٠٠٨م.

الفصل الرابع: مستقبل الطائفية في اليمن على خلفية الحوثية:

يعتقد إبراهيم الوزير - بكل وضوح - أن اليمن مقبلة على مزيد من الحروب نتيجة الصراع بين الفكر الزيدي والسلفي[1]. ويؤكد المدعو عصام العماد[2] ثقته بالرئيس لإنقاذ اليمن من الوهابية[3]، ويفصح قائلاً: إن إنشاء المجلس - الشيعي الأعلى - جاء استثماراً للمناخ الديمقراطي، وكذلك لمواجهة القوافل السلفية الوهابية التكفيرية التي غزت اليمن من بوابتها الشمالية، وما لبثت أن عبثت بأمن اليمن وعقيدته زيوداً وشوافع، وإن هدف المجلس وعمله الأساسي كبح التوسع الوهابي في اليمن وكشف حقيقته.

وعنونت صحيفة (البلاغ)[4] - الشيعية - لأحد أخبارها بـ «استقدام خطباء سلفيين بعيد المعركة إلى جبال مرّان»؛ وهو عنوان يحاول أن يقدم السلفيين بوصفهم جهة مستفيدة من الحرب ومن ثم طرفاً فيها[5]!

(١) الأهالي، في ٣٠/ ١٠/ ٢٠٠٧م، نقلاً عن مجلة (الوطن العربي).
(٢) يمني زيدي متحول إلى المذهب الجعفري الإثني عشري، ومقيم حالياً في إيران.
(٣) الناس، عدد ٢٩٣، في ٢٤/ ٤/ ٢٠٠٦م.
(٤) البلاغ، عدد ٦١٥، في ٣/ ٥/ ٢٠٠٥م.
(٥) وكتب آخر مقالاً تحت عنوان: السلام في صعدة لا يحتمل السلفيين! ماجد المذحجي، النداء، في ١٦/ ١٠/ ٢٠٠٨م.

واستثار إسماعيل الوزير - وزير العدل السابق - كلمة مرت في سياق ديموغرافي تشير إلى أن الزيدية في اليمن أقلية؛ فغضب على إثرها، وقال: إن الفكر الزيدي يمر بمرحلة صعبة؛ وجود أو لا وجود، فعلينا التمسك بديننا والعض عليه بالنواجذ[1].

ويقول مرتضى المحطوري: «هجمت الوهابية على الزيدية وعلى الشافعية، ولكن كانت على الزيدية أشد ضراوة، واقتحموا معاقلها، مثل: شهارة ومعمرة وذمار وصنعاء وغيرها، بشراسة»، ويضيف: «النظام في اليمن يدعم المذهب السلفي والوهابي والشافعي، ويهمل الزيدية إهمالاً ليس له نظير»، ويؤكد أن هناك من وقع «فريسة السلفية» من «أصحاب القرار» «داخل الدولة»، و «ذهنيتهم سلفية تماماً». . «لذا يتم تدريس المنهج الوهابي في الجامعة»! ويعزو انتشار السلفية في اليمن إلى «أبعاد سياسية»[2]!

ويذهب عبد الملك الحوثي إلى اتهام الدولة للسلفيين لاستهداف الزيدية فيقول: «ولو قارنت الدعم الذي كنا نحصل عليه من الرئيس بالدعم الذي يقدم للسلفية من قبل السلطة فهو ضئيل جداً». . وأضاف: «كانوا يحصلون على دعم كبير وبمقابل سياسي طبعاً، الدولة للأسف تدعمهم لاستهداف الزيدية، الدولة للأسف كانت تجعل من المذهبية ورقة ضغط بيدها، وتستغل المسألة لضرب أبناء الشعب بعضهم ببعض». وفي المقابل يحاول الحوثي تقديم حركته على أنها حركة بعيدة عن المذهبية الطائفية فيضيف: «وكنا نحرص على أن ننأى بأنفسنا من كل هذا، رفضنا أن نكون ورقة في معادلات التوازنات، وكنا نحرص على الاستقلال في نشاطنا، وكان هذا ما أثار سخط السلطة علينا. كنا نرى أن المرحلة التي تمر بها الأمة الإسلامية مرحلة حرجة للغاية وتتطلب من المسلمين التكاتف والتعاون في مواجهة خطر خارجي، بدلاً من تصفية الحسابات

(١) الناس، عدد ٣٠١، في ٢٠٠٦/٦/١٩م.
(٢) الوسط، في ٢٠٠٧/٢/١م.

الداخلية فيما بينهم»[1]!

هذه الأقوال وغيرها، والتحامل الذي تقوم به صحف (البلاغ) و(الأمة) وموقع (المنبر) ومطبوعات ومواقع شيعية أخرى، بالإضافة إلى مطالب حركة الحوثي وعلماء الزيدية؛ تؤكد بما لا يدع مجالاً للشك بأن هناك خطاباً تعبوياً طائفياً باتجاه الآخرين من أبناء اليمن. حيث تحوَّل الأمر من النقاش العلمي والحوار الفكري والجدال النظري إلى سلوكيات وإجراءات، منها:

- قيام أحزاب سياسية وفقاً لاعتبارات مذهبية تقوم على ولاء طائفي.

- التخويف من المذهب الآخر (السُّنِّي) واعتماد لغة الطعن فيه وتشويه حَمَلَته وتزييف تاريخه. وقراءة المواضيع التي تناولتها صحيفة (البلاغ) أو (الأمة) بهذا الشأن خلال مسيرة صدورهما والتأمل فيها وفي أساليب التناول؛ كافية لتأكيد هذا الأمر.

- محاولة التضييق على حق المذهب الآخر (السُّنِّي) في الوجود والتعبير، فغالباً ما تشهد مناطق ومساجد هذا التيار منعاً لأي جهود دعوية أو علمية أو خيرية لمن يصفونهم بـ(السلفية) أو (الوهابية).. وهي صفات تطلق على السُّنَّة عموماً.

- التعاطف مع الطرح الطائفي الموجود في إيران والعراق ولبنان وغيرها المضاد للسُّنَّة.

- تحريض السلطة على هذا التيار باعتباره تهديداً على البلاد والمجتمع!

- الحديث عن أن اليمن مغلقة للزيدية والشافعية! والقصد من ذلك نبذ المذهب الآخر (السلفي).

وفي حين ينكر هذا التيار التعبئة الطائفية، إلا أنه يستحثها بشكل سياسي. ففي بيان

(١) ناس برس، في ١٤/ ٢/ ٢٠٠٧م، نقلاً عن صحيفة (الناس).

صادر عن اللجنة التنفيذية العليا لحزب (الحق): «إن سلسلة الاعتقالات التي تستهدف الناشطين الزيديين والهاشميين. . . تكشف بوضوح أن الحرب الدائرة في صعدة ما هي إلا مبرر لتصفية الوجود الزيدي والهاشمي». . وأدان البيان «العمل الطائفي والمذهبي»! مطالباً القوى السياسية بالتصدي له[1]!

وهنا نأخذ شاهداً من داخل البيت الزيدي، حيث يتحدث محمد عزان - الأمين العام السابق لـ(الشباب المؤمن) - لصحيفة «الشرق الأوسط» عن الفكر الذي كان يعتنقه حسين الحوثي وأتباعه من بعده؛ بالقول: «إن أصله ومرجعيته والخلفية التي جاء منها هي زيدية، لكنه خرج عنها عندما ضمَّن في أدبياته أفكاراً لا تمت إلى الزيدية بصلة، مثلاً: تبني الفكر التعلمي، وهو الفكر الذي يرُدُّ عليه علماء الزيدية في كتبهم، وهو فكر يقول: إن الأمة تكتفي بإمام يعلمها كل ما تحتاج، ولا تحتاج إلى دراسة الكتاب والسنة أو أي شيء آخر، ويكفي أن يكون لديها إمام أو زعيم أو قائد أو قدوة! وحسين الحوثي لم يكن يسمى إماماً ولكن كان يطلق عليه القدوة، وقد كان يركز في ملازمه - أدبياته - على مسألة القدوة ووجوب اتباعها والأخذ برأيها. الشيء الآخر حملته الشديدة على الصحابة إلى درجة أنه حمَّل بعضهم أسباب فشل الأمة وغزو إسرائيل لبلاد العرب، رغم أن إجماع الزيدية يقوم على منع النيل من الصحابة والخلفاء الراشدين»! ويرد على سؤال: إن كان إخوة حسين الحوثي ووالده يعتنقون الأفكار نفسها التي يؤمن بها؟ بالقول «لا. بالنسبة لوالده لم يظهر في كتبه ما ظهر على لسان حسين، لكن تأييد الأب (بدر الدين الحوثي) لحسين لا ندري تحت أي عنوان يأتي، هل لأنه قدوة أو مجتهد بالنسبة لإخوته، مثلاً: يحيى بدر الدين الحوثي هذا لديه أشياء وأفكار أخرى ويريد أن يلعب سياسة؛ كما يقال. . لا يريد أن يلعب ديناً وفكراً، كما كانت الحال بالنسبة لحسين الذي

(١) موقع (الوحدوي نت)، في ٢٠٠٨/٦/٧م.

كان أكثر وضوحاً من شقيقه يحيى في الدين والسياسة»[1].

هذا اللعب السياسي هو ذاته الذي أشار إليه وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي لصحيفة (الشرق الأوسط)؛ حيث عدَّ تصور ما يجري في محافظة صعدة «هو اقتتال بين السُّنة والشيعة» لا «أساس له من الصحة»، واصفاً حركة الحوثي بأنها «مجموعة من المتمردين، هم في الأصل ينتمون إلى المذهب الزيدي، الذي تعايش مع المذهب الشافعي في اليمن لقرون، ولم تحدث بينهم أية مواجهات، ومن ثم هم تقمصوا الشيعية لكي يحصلوا على التعاطف من إيران، ومن بعض الحوزات العلمية الإيرانية معهم، ومن ثم لا صحة لما يقال: إن هناك صدامات بين الشيعة والسنة في اليمن، وهذا يروج له - مع الأسف الشديد - بعض الدارسين اليمنيين في إيران من الطلاب اليمنيين في الحوزات العلمية والذين ربما اعتنقوا المذهب الشيعي، وهذا من حقهم، وهذه هي النقطة الأخرى التي أكدناها للإخوة في إيران؛ لأن الدستور اليمني يمنح كل مواطن حقه في ممارسة مذهبه بحرية، ومن ثم لا يوجد مبرر لاستخدام العنف لممارسة المذهب الذي تنتمي إليه، وإذا كانت لهم أجندة سياسية فيما يتعلق بنظام الحكم فأمامهم في الدستور والقانون ما يمكنهم من إنشاء حزب سياسي يروجون من خلاله لبرنامج سياسي ونظرتهم إلى الحكم في اليمن»[2].

ويقول الرئيس علي عبد الله صالح عن بداية هذا التيار والتحولات فيه: «على كل حال الصراع الموجود في صعدة هو امتداد للصراع الذي بدأ منذ قيام الثورة في ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م وحتى انتصرت الثورة في عام ١٩٧٠م، واختفى ذلك الصراع بعد أن تم إيقاف الدعم الخارجي للعناصر الإمامية وهدأت الأمور واختفى هؤلاء الإماميون، إلى أن جاءت التعددية السياسية بعد إعادة تحقيق الوحدة في عام ١٩٩٠م حيث بدأت هذه

---

(١) الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٢١، في ٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.
(٢) الشرق الأوسط، عدد ١٠٣٣٦، في ١٧/ ٣/ ٢٠٠٧م.

العناصر الإمامية وعبر استغلال مناخات الديمقراطية والتعددية تطل برأسها مرة أخرى، مستغلة تلك المناخات، حيث بدؤوا يتجمعون ويتحركون تحت أسماء ولافتات متعددة، ومن خلال أحزاب سياسية معلنة، سواء كان ذلك من خلال ما يسمى (بحزب الحق) أو ما يسمى (بحزب اتحاد القوى الشعبية) اللذين تبنيا الدعوة إلى عودة الإمامة إلى اليمن، فأطلت تلك العناصر برأسها مرة أخرى في محافظة صعدة، وبدأت ترفع شعار (الموت لأمريكا)، وهذا شعار تم أخذه من الشعارات التي ظل يرددها بعض الإيرانيين المتعصبين، وحيث يدعون أن الأنظمة السياسية في المنطقة مدعومة من أمريكا، وسايرتهم تلك العناصر المتمردة في صعدة في رفع شعار (الموت لأمريكا) نفسه، وفي ظل دعم إيراني غير رسمي من بعض الجهات أو العناصر المتطرفة في إيران، وذلك للانتقام من الولايات المتحدة الأمريكية؛ فتحت جبهة في صعدة عبر تلك العناصر الإمامية، التي ظلت تحلم بإعادة النظام الإمامي البائد والمتخلف.. هذه هي الخلفية للأحداث التي بدأت في صعدة»، وينفي الرئيس كون هذه الحرب على الزيدية بقوله: «هؤلاء يستغلون عواطف الناس ويقولون: إن الدولة تحارب المذهب الزيدي، وهذا افتراء باطل!»[1][2].

---

(١) موقع (المؤتمر نت)، في ٢٢/٦/٢٠٠٨م.

(٢) وذكرت لجنة الشؤون الدستورية والقانونية البرلمانية، التي أحيل إليها - في فبراير ٢٠٠٧م - موضوع رفع الحصانة البرلمانية عن النائب يحيى بدر الدين الحوثي؛ أن النيابة العامة استندت إلى المقابلات الإعلامية للنائب يحيى بدر الدين الحوثي مع عدد من القنوات الفضائية والإذاعات والمواقع الإلكترونية. وأنه وفقاً لما ورد في الوثائق المرفقة بالطلب فإن أعمال يحيى الحوثي تتلخص في نشاطه ضمن قيادة تنظيم (الشباب المؤمن) الذي وُصِفَ بأنه (إرهابي) (صفوي) (إثني عشري)، يهدف إلى إعادة الحكم الإمامي بكل الوسائل الممكنة، ويعتمد ولاية الفقيه، ويحرض على بث روح الطائفية، واستغلال المذهب الزيدي مظلة لترويج تلك الأفكار، والتوجيه بتكوين وإنشاء ميليشيات مسلحة، وشراء الأسلحة المتنوعة وتوزيعها على أتباعهم استعداداً لتنفيذ مخطط هذا التنظيم. كما اتهمت النيابة العامة يحيى الحوثي بإثارة «عصيان مسلح» واستعماله ضد الدولة، وحث أتباعه على الاعتداء على السلطات القائمة، وإذاعة أخبار بغرض تكدير الأمن العام وإثارة النعرات الطائفية والمذهبية. موقع (المؤتمر نت)، في ٢٦/٢/٢٠٠٧م.

وهذا الكلام صحيح، وقد أسلفنا أن النظام الجمهوري لم يكن نظاماً أيديولوجياً فضلاً أن يكون مذهبياً. وقد شاركت فيه القوى الملكية عقب جهود الإصلاح والتقريب بينهم وبين النظام الجديد، فاستوعبت في السلطات العليا والدنيا على حدٍّ سواء. وظل المذهب الزيدي وعلماؤه وأتباعه يتمتعون بالحرية في التعبير والتعليم والانتماء والإنتاج الفكري والنشر. ولم يعهد قبل حركة الحوثي أي حديث عن منع أو تقييد من قبيل الطائفية أو التعنت المذهبي.

إلا أن حركة الحوثي أحيت هذا النَّفَس وبعثت هذه الحمية العصبية الجاهلية في نفوس أتباعها، ولم يقتصر الأمر على الأقوال فقط بل تجاوزوها إلى الأفعال! فقد استهدفت بعض المراكز العلمية والمساجد التابعة لما تصفه حركة التمرد بـ(السلفية) و(الوهابية) في صعدة وغيرها من المساجد قبل الحرب وبعدها. وذهب ضحية ذلك عدد من القتلى. والهدف من ذلك إيجاد ثارات مع هذه التيارات السُّنِّية والدخول في صراع مسلح معها.

والضرورة تحتم أن يتدارس أهل اليمن هذا الشأن حفاظاً على الاستقرار واللحمة الاجتماعية والتنوع في إطارٍ من المرجعية الإسلامية وسيادة الأخوة الإيمانية بين الجميع، على أن يتقدم العلماء والمرجعيات الدعوية والحركية والاجتماعية هذا التوجه وهذه الغاية.

كما أن على القيادة السياسية الابتعاد عن تكرار التجربة المرة في توظيف التيارات والمذاهب المختلفة ضد بعضها لصالح مكاسب فئوية للنخبة الحاكمة؛ خاصة أنه يلاحظ رعاية السلطة لأتباع (الإسماعيلية) و(الصوفية) في توجه جديد لتوظيفهما سياسياً!

والخطورة تكمن في أن اليمن بلد تتداخل فيه القبيلة بالمذهب وبالانتماء السياسي، ومحاولة اللعب بأي ورقة سيكون من لوازمها جر الأوراق الأخرى إلى الساحة. وقد

مثلت حركة الحوثي تجربة مريرة للنظام ودرساً ينبغي عدم تكراره.

ويمثل توفر السلاح، واختلال الأمن في بعض المناطق، وغياب السلطة عنها، وفساد الأجهزة الحكومية وكثير من العاملين فيها، وانتشار الفقر، وزيادة حالة التذمر الشعبي من الأوضاع؛ أجواء مناسبة لاشتعال أي صراع قد تغذيه جهة ما، وفي حالة كهذه قد تتحول اليمن - لا قدر الله - إلى تجربة مشابهة للبنان أو الصومال.

ولن يكون العلاج كما يراه بعض الراغبين لتمرير مخططاتهم الفكرية والسياسية بإغلاق جميع مراكز التعليم الديني، وفرض مزيد رقابة - أو منع - على المساجد لتقوم بدورها الإرشادي؛ حيث دعا بعض الكتّاب المتنفذين وشخصيات ذات توجهات عَلْمانية إلى أفكار من هذا القبيل، وهي مقترحات تفتقد إلى رؤية موضوعية وواقعية تؤمن بأهمية الدِّين في تهذيب المجتمعات وترسخ روح التدين في المجتمع اليمني، فالغلو لا يُقابل بغلو والباطل لا يواجه بباطل.

بل التفكير المنطقي يستدعي معالجة الأفكار بالفكر والآراء الخاطئة بآراء صائبة، بحيث تدرس الأسباب والدوافع وراء التطرف والعنف الموجودين عند أتباع المذاهب أو الفرق وَفْق رؤية علمية وتحليلية، على أن يتم وضع المعالجات الشاملة لها بإشراك جميع شرائح المجتمع وفئاته.

ومع استبعاد الحلول الأمنية والعسكرية واستخدام السلاح - إلا في حالات الضرورة القصوى - فإنَّ البحث يرى أن آثار هذه الحلول قد تضاعف من حجم المشكلة وتزيد من وتيرتها طالما أنَّ هناك سعة في مساحة العمل السلمي. وقد أشار وزير الداخلية د. رشاد العليمي إلى أن قضية صعدة ثقافية وفكرية وليست أمنية وعسكرية[1]. وقد بذلت الحكومة جهداً سابقاً لهذه الغاية مع المعتقلين بتهمة التمرد حين شكل الرئيس لجان

(١) موقع (الصحوة نت)، في ١٨/ ١٢/ ٢٠٠٨م.

وساطة مع قيادة التمرد، ولجنة حوار فكري مع المعتقلين على ذمة التمرد. وسبق للقاضي حمود الهتار - رئيس لجنة الحوار الفكري، المكلفة من الرئيس بحوار المعتقلين على ذمة التمرد - أن أشار إلى تعنت و «إصرار المغرر بهم من أتباع المتمرد الحوثي على معتقداتهم المشوشة وآرائهم المتطرفة»، إلا أنه أشار إلى نجاح اللجنة «في تقويم التوجهات الفكرية لعدد سابق من المغرر بهم من أتباع حسين الحوثي»[1].

إلا أن هذا التوجه قوبل بتعنت حركة الحوثي وهو الأمر الذي أقنع أطرافاً في السلطة والقيادة السياسية بضرورة الحسم العسكري والمواجهة المسلحة مع هذا التيار؛ خاصة أنه يدعم آراءه العقدية والفكرية وثقافة أتباعه بمظاهر التسلح والإعداد القتالي وثقافة العنف.

ويجدر التنبيه هنا إلى خطورة إشراك القبائل تحت داعي الولاء أو غيره في أعمال هي من صميم اختصاص الدولة وأجهزتها؛ حتى لا تعتدي القبائل على بعضها، فضلاً عن إرهاق الدولة نفسها بالتزامات تجاه هذه القبائل، ومن ثم تكون الدولة سبباً في المزيد من التمييز بين أفراد المجتمع على أساس الانتماء القبلي.

وهذا الأمر يتطلب النظر إلى مصلحة البلاد العامة، والترفع عن الأطر الحزبية الضيقة والتي أقصى اتساع لها هو مصلحة الحزب، وقد تضيق المصلحة لتكون مصلحة قيادة الحزب مما يراه الزعيم هو سبيل الرشاد.

---

(١) موقع (المؤتمر نت)، ١٦/ ٧/ ٢٠٠٤م.

الفصل الخامس: الأسس الكفيلة بإنهاء الحرب ومعالجة الأزمة:

إن المتابع للآراء المطروحة على الساحة اليمنية من قبل العلماء والمفكرين اليمنيين - خصوصاً منهم الإسلاميين - يجد شبه إجماع منهم على أن تمرد الحوثي يقوم بالدرجة الأولى على أساس عقدي، وهذا يعني أن صاحب هذا المعتقد يرى أن ما يقوم به واجب ديني، وهذه حقيقة شاخصة - سواء رآها بعضهم أو غض الطرف عنها.

وهذه النتيجة هي ما توصلت إليه قناعات السلطة والقيادة السياسية عقب جولات من المواجهات الدامية، وعمليات الوساطة، وجلسات الحوار مع أتباع هذا التيار. وقد أشار وزير الداخلية د. رشاد العليمي إلى مثل هذا المعنى عندما قال: إن قضية صعدة ثقافية وفكرية وليست أمنية وعسكرية، مؤكداً على أهمية التركيز على الجانب الثقافي في المواجهة مع الحوثيين[1]. وإن كان هناك من يخالف هذا الطرح في الصف الحكومي، ويتبنى آلية المواجهة العسكرية باعتبار أن القضية مجرد تمرد وخروج على السلطة.

من هنا يمكن القول: إن الاهتمام بدراسة هذا التيار وجمع جميع ما يصدر عنه من إنتاج علمي وفكري وثقافي في سبيل رصد الانحرافات الموجودة فيه، وتتبع المخالفات الشرعية التي تدفع بهذا التيار إلى الغلو والتطرف؛ يمثل الركيزة الأولى لفهم أبعاد الملمح

---

(١) سي. إن. إن، في ٢٠٠٨/٦/١٤م.

العقدي والفكري لهذا التيار والذي يمثل مرجعاً يصدرون عنه في أعمالهم المسلحة وإعدادهم القتالي باتجاه الأمة. ونقول: داخل الأمة؛ لأن هذا التيار لم يتبنَّ بشكل صريح عداءً ظاهراً لأمريكا أو إسرائيل بحيث يستحيل هذا العداء إلى عمل وجهد ونشاط ضد هاتين الدولتين، كما هو حاصل مع القاعدة مثلاً[1].

فالشعار الذي تبناه الحوثيون «الموت لإسرائيل.. الموت لأمريكا» اتخذ ذريعة للإعدادات العسكرية التي شملت شراء الأسلحة المختلفة وبناء التحصينات والتدريب على القتال، في منطقة صعدة التي لم تكن في يوم من الأيام هدفاً أمريكياً أو بؤرة للإرهاب ضد أمريكا! وعوضاً من أن تقف أمريكا إلى جانب الحكومة اليمنية في حربها ضد الحوثي - خاصة أنها مستهدفة بالشعار - فإن نائب السفير الأمريكي بصنعاء نبيل الخوري قال في تصريح لصحيفة (الأيام ٤٤٥٠): «من المؤسف أن تضطر الدولة اليمنية إلى مواجهة تمرد جديد في منطقة صعدة في ظروف هي بأمس الحاجة فيه إلى التركيز على الإصلاح الاقتصادي والحوار الوطني، والبدء بالإعداد لانتخابات عام ٢٠٠٦م». وفي حين «ندد!» بالتمرد دعا «إلى الهدوء والحوار والابتعاد عن التحديات واللجوء إلى العنف». وهذه التصريحات تأتي على غير المعتاد من اللهجة الأمريكية في تأكيد الشراكة الأمريكية اليمنية في مكافحة الإرهاب!

فما يدور في الحقيقة هو توظيف سياسي للمذهبية والانتماء السلالي إلى (آل البيت) لإيجاد حالة من النفور بين مكونات المجتمع اليمني، في سبيل توظيف شريحة منهم ضد الآخر، ولتمرير أهداف سياسية بعيدة كل البعد عن حقيقة مواجهة إسرائيل وأمريكا!

فلم تستفد اليمن شيئاً من المواجهات، وعوضاً عن أن يشارك الحوثيون الأمة جهادها في أفغانستان أو العراق أو الصومال ضد المحتلين إذ بهم يتحولون إلى قوة عسكرية ذات

(١) ليس مقصودنا هنا تأييد ما تقوم به القاعدة، لكننا ندرج الأمر هنا في مقام المحاججة.

غطاء ديني (مذهبي) وسياسي تنازع الحكومة اليمنية النفوذ والسلطة، بالتحالف مع جهات داخلية وخارجية.

وقد سبق أن أشرنا إلى تصريحات يحيى الحوثي - في مقابلة مع (العربية) - حول موقفهم من أمريكا، كما أن أمريكا لم تدرج الحوثيون رغم كل هذه المواجهات ضمن قائمة الجماعات الإرهابية! هذا مع محاولة إعلام الدولة والحزب الحاكم في اليمن لإظهار المواجهات مع الحوثي على أنها تأتي على خلفية (الحرب على الإرهاب)[1]!

وكان أول تأييد رسمي معلن للولايات المتحدة للحكومة اليمنية جاء على لسان السفير الأمريكي «توماس كراجسكي»، الذي أكد دعم إدارة حكومته للحكومة اليمنية في مواجهتها ضد جماعة الحوثي، وقال - في مقابلة نشرتها صحيفة (٢٦ سبتمبر) -: «إننا لا ندعم ولا نقبل أي تمرد مسلح ضد حكومة الرئيس علي عبد الله صالح، ونأمل أن ينتهي القتال، وأن يلقوا أسلحتهم ويصلوا إلى حل سلمي». وحول نوع التأييد المقدم إلى الحكومة في صعدة قال السفير: «نؤيد بالكلمات، وقد عملنا عن كثب مع الجهازين الأمني والعسكري في اليمن ما يربو على خمسة أعوام»، مضيفاً «أعتقد سيستمر هذا التعاون لمزيد من الوقت»[2].

---

(١) في رد لعبد الملك الحوثي على سؤال: عن كيفية التوفيق بين وصول يحيى الحوثي إلى أمريكا لطلب مساعدتها فيما هم في الداخل يدعون عليها بالموت؟ نفى أن يكون أخوه يحيى «ضمن الحركة المناهضة لأمريكا»! وأنه «يمثل الحزب الحاكم»! وأضاف: «هذا الكلام لا يعني أنه غير معني بما يحدث علينا، وإن لم يتفق معنا بأسلوب العمل، لأنه من أبناء الأسرة والمنطقة التي تتعرض للظلم، وأيضاً هو مواطن يمني معني بما يحدث داخل بلده، ويتحمل مسؤوليته حسب الطريقة التي يرى هو أنها صحيحة للدفع بالقضية إلى حل! ومع ذلك الأخ يحيى لا يدعو إلى احتلال أجنبي وهذه على أية حال وجهة نظره وتخصه ولسنا نحن من ندعو إلى ذلك وهذا شيء يعنيه ولا يعنينا وهذا دليل على وجود الديمقراطية الحقيقية داخل أسرتنا»! انظر: موقع (الوسط نت)، في ٣٠/ ٨/ ٢٠٠٥م.

(٢) انظر: الحياة، في ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٧م؛ وموقع (الشورى نت)، في ٢٢/ ٣/ ٢٠٠٧م.

وهي لغة باردة في التأييد في ملف ساخن كهذا، خاصة إذا تذكرنا أن نائب السفير الأمريكي بصنعاء «نبيل خوري» أعرب عن قلق بلاده من أن يؤدي استمرار الحرب في صعدة إلى فوضى في مناطق أخرى من اليمن! وهو تحذير مبطن - كما يبدو! وشدد في مقابلة مع صحيفة (الأيام) على ضرورة إيجاد حل يضمن لسكان المناطق اليمنية كلها حقوقهم كي تستطيع الدولة فرض النظام. واعترض ضمنياً على تصريح رئيس الوزراء اليمني، والذي أكد فيه أن الحسم العسكري في صعدة هو الخيار الوحيد لمعالجة القضية. وقال: «ننصح أن تستنفد كل الإجراءات والوساطات والحلول السياسية».. وأضاف: «الحرب دائرة اليوم، ولكن كل حرب لا بد من أن تنتهي بسلم، وكل سلم لا بد من أن يكون له شروط معينة»! محملاً الحكومة اليمنية مسؤولية الحرب حيث أشار إلى تجارة الأسلحة والمعاملة المتساوية للمواطنين بوصفها عاملاً للأزمة[1]!

وقال: «صعدة تمثل كل مشاكل اليمن، وبالوقت نفسه كل إمكانيات اليمن.. وكيفية حل مشكلة صعدة تؤثر على كيفية حل مشاكل سائر أنحاء البلاد»! وشدد على أن ما يحتاجه اليمن في كل أطراف البلاد هو «التنمية الحقيقية» و«الديمقراطية الحقيقية»[2]!

ويضاف إلى ذلك التقارير الصادرة عن الخارجية الأمريكية التي تنتقد الاعتقالات والإجراءات التي تصفها بـ«التعسفية» تجاه أتباع الحوثي!

وإذا قابلنا هذا التعامل وهذه المواقف بمواقف الولايات المتحدة الأمريكية المتشددة من المنتسبين للجماعات الجهادية وضغوطها المستمرة على الحكومة اليمنية برز لنا إلى أي مدى هي الصورة متغايرة تماماً!

يقول الرئيس اليمني - في أحد الحوارات معه -: « بعد انهيار الاتحاد السوفييتي

---

(١) موقع إيلاف، في ١/٧/٢٠٠٧م.
(٢) موقع (مأرب برس)، في ١/٧/٢٠٠٧م.

إذا بالولايات المتحدة الأمريكية تأخذ موقفاً مغايراً ومتشدداً ضد الحركات الإسلامية بل تمارس الضغط على بعض الدول لإقحامها في صراع مع هذه الحركات، وإلا فإن هذه الأنظمة التي لا تقوم بذلك - بحسب رأيها - متواطئة مع هذه الحركات الإسلامية! نحن في اليمن عندنا ديمقراطية وتعددية سياسية ورفضنا الدخول في صراع مع الحركات الإسلامية بل أشركناهم في العمل السياسي وفي التعددية السياسية ودخلوا المعركة الانتخابية الرئاسية والبرلمانية والمحلية وشاركوا في الحياة السياسية بفعالية». . واستنكر إدراج الشيخ عبد المجيد الزنداني وجامعة الإيمان ضمن قائمة الإرهاب والمطلوبين أمنياً لأمريكا[1]!

إذن نحن بحاجة إلى توصيف صحيح لما يدور في صعدة، فهي ليست حرباً ضد إسرائيل وأمريكا، كما أنها ليست شريحة مضطهدة فقيرة محرومة ثارت على السلطة فقد كانت بالأمس القريب حليفاً له؛ في حسابات حزبية ومذهبية! وليست حرب إبادة ضد أتباع مذهب (زيدي) أو سلالة أسرية (هاشمية) كما يحاول تيار الحوثي والموالون له تصويرها! فقد نعم أتباع هذا المذهب بالحقوق والامتيازات كافة ولا زالوا! وليست تصفية حسابات بين أجنحة (العائلة الحاكمة) التي لا ينقصها المزيد من الأزمات لبقائها آمنة على سدة الحكم! وليست حرباً أمريكية ضد الإرهاب في حين تقف منها الولايات المتحدة إلى صف الحوثيين! وليست هي حرباً (سلفية) أو (وهابية) ضد الحوثيين فلم يبلغ الشأن بهذا التيار أن يكون موجهاً لسياسة الدولة خاصة أنه غائب عن الموازنات السياسية!

إذن لم يبق إلا التوصيف الوحيد والأظهر وهو أن ما يجري هو تمرد حركة تحت غطاء مذهبي لغاية سياسية، مدعومة من جهات خارجية لها مكاسبها ومصالحها الخاصة

(١) انظر: الشرق الأوسط، عدد ١٠٧٩٩، في ٢٠٠٨/٦/٢٢م. و(المؤتمر نت)، في ٢٠٠٨/٦/٢٢م.

في نجاح هذا التمرد أو في بقائه في أقل الأحوال. وإن مواجهة الدولة له - مهما برز فيها الجانب الديني والخطاب الشرعي - لا يعدو كونه تخوفاً من وصول هذا التيار إلى حدٍّ تهديد استقرار الدولة وإضعاف هيبتها وتكريس التدخل الخارجي في سياساتها وحساباتها الخاصة.

ومن ثمَّ فإن الأسس الكفيلة بإنهاء الأزمة - والتي سنشرع في الحديث عنها بعد قليل - تنطلق من هذا التوصيف الذي ينتهي إليه البحث. والقفز على هذه الحقيقة هو قفز على سور الحلول وسد المعالجات التي من شأنها قطع الطريق على تصعيد الأزمة وتحولها - كما هو في لبنان - إلى فوضى سياسية واجتماعية تلعب بها أطراف أجنبية على حساب المجتمع اليمني.

وهذه الأسس هي:

- قيام القيادة السياسية في اليمن بمراجعة حساباتها وفق رؤية شرعية تستهدف الرجوع عن الأخطاء السابقة، بعد الاعتراف بها في قرارة نفسها، وتقييم الوضع بمنطق الموضوعية والواقعية بغية تقدير في أي منحنى تسير الأمور. وليس عيباً أن تجلس القيادة السياسية إلى العلماء والمفكرين للخروج برؤية واضحة في هذا الشأن، بحيث يمثلون مرجعاً استشارياً وفريق عمل لتقديم مشروع متكامل للقيادة السياسية للخروج من أزمات البلاد عموماً.

- عودة المسؤولين والقيادات الحزبية إلى الإسلام بوصفهم مرجعية شرعية للنظام السياسي والعمل السياسي وصياغة الدستور والقوانين، والتخلي عن كل الأفكار والمبادئ والقيم المخالفة لثوابت هذا الدِّين وأصوله المجمع عليها بين المذاهب الإسلامية، وفي مقدمتها: اعتبار الإسلام الدِّين الحق الواجب التزامه والدينونة به، واعتبار الشريعة الإسلامية بقواعدها وكلياتها وأصولها ونصوصها المرجع الأعلى للأمة ومناهجها وقوانينها، واعتبار النبي الكريم - عليه الصلاة والسلام - القدوة العليا للأمة، وإخضاع

الآراء والأقوال والمذاهب والأفكار كافة لهديه وسنته، واعتبار علماء الأمة الممثلين الشرعيين لتفسير الدِّين وإقامته في واقع الناس مع عدم القول بعصمتهم ما لم يجمعوا على قول أو مذهب.

- إقامة حوار فكري وعقدي وفقهي بين أتباع المذاهب للخروج برؤية سياسية تناسب العصر الحديث تستند إلى السياسة الشرعية ومقاصد الدِّين الحنيف بما يلائم طبيعة العصر ودون الخروج عن إجماع الأمة، على أن يشجع العلماء والمفكرون لطرح القضايا الفقهية والفكرية على بساط النقاش ودون تدخل للسلطة في توجيه الرأي أو التأثير على القناعات، مع ضرورة أن تكون الدولة مظلة للجميع ترعى تنوع مذاهبهم واختلاف اجتهاداتهم، ومع ضرورة أن يتفق الجميع على تشكيل مؤسسة قضائية عليا في البلاد ينضوي تحتها علماء الشريعة وتأخذ استقلالها في إدارة شؤونها وإصدار أحكامها، بما يسمح بتمثيل المذاهب الفقهية المعتبرة (الأربعة بالإضافة إلى المذهب الزيدي).

- ضرورة إعادة النظر في مناهج التعليم بما يفسح المجال للمدارس الإسلامية الفقهية من تقديم موروثها العلمي والفقهي لطلاب العلم، دون تدخل من الدولة في فرض أي منهج. على أن تشكل هيئة عامة لعلماء اليمن تتفق فيما بينها على رؤية كاملة حول مناهج التعليم الديني المقررة في مؤسسات التعليم الحكومي والخاص. وفي حال اختلاف هذه المدارس والمرجعيات العلمية حول رؤية مشتركة فإن على الدولة حسم الخلاف لصالح رؤية توافقية لأغلب هذه المرجعيات والمدارس الفكرية والمذهبية.

- الابتعاد عن التوظيف المذهبي والطائفي بين أبناء اليمن تجاه بعضهم، وبقاء الخلاف الفكري والفقهي والشرعي على طاولة الحوار والمجادلة. وعلى الدولة رعاية ميثاق شرف اجتماعي بين مرجعيات هذه المذاهب والمدارس الفكرية، وإخراج قانون يتوافق عليه الجميع يجرم الأعمال التي تعدُّ من قبيل بث الشحناء والبغضاء والفرقة في أوساط المسلمين.

- إفساح الدولة المجال للعلماء والمفكرين للخروج على وسائل الإعلام، بل الرقابة عليها بما يجعل منها وسائل لخدمة المجتمع وترسيخ جذور الوحدة والألفة فيما بينهم. مع الفسح كذلك للقنوات الهادفة المنضبطة بالشريعة الإسلامية والسياسة العامة للدولة حتى تشارك في معالجة قضايا المجتمع.

- حل الأزمات والاختلافات بعيداً عن العنف والقتال ومن خلال الصلح والتحكيم والقضاء الشرعي وبشكل مؤسسي اجتماعياً ورسمياً.

- الاهتمام بجانب التنمية الاقتصادية ومعالجة الفساد المالي والإداري ومحاربة مظاهر الخلل وجيوب الإجرام في المجتمع والدولة على حدٍّ سواء، وتبني قانون الحقوق والحريات وفق نظرة إسلامية أصيلة يعزز مشاركة المجتمع وإشاعة الشورى والمساهمة في الحياة العامة.

- على القيادة السياسية أن تلتحم بقضايا الناس وألا تكابر عن واقع اليمن المأساوي الذي تشير إليه الدراسات والبحوث والمشاهدات الملموسة كافة؛ خاصة أنها تمتلك رصيداً تاريخياً يمكنها من بناء جسور جيدة مع شرائح المجتمع كافة ومناطق اليمن عموماً. مع ابتعادها - ما أمكن - عن الولاء الخارجي الذي يوهن من قواها ويعزز من حالات التذمر الشعبي ويوقعها رهينة مصالح الآخرين.

- الحذر من المشاريع الطائفية المتمثلة اليوم في بعض دول المنطقة، وإغلاق المنافذ التي تلج منها في سبيل تحقيق مشاريعها الخاصة.

- رعاية شؤون القبائل بما يعزز ولاءها لمجتمعها وبيئتها المحلية، ونشر التعليم والمعرفة في أوساطها، وتسهيل الخدمات والبنى التحتية لها.

- تحسين العلاقة بأصحاب رؤوس الأموال وتوفير الأجواء الآمنة لاستثماراتهم، والدفاع عن حقوق الأيدي العاملة وتقديم العون والتشجيع لها وللمواهب والطاقات

الفذة من خلال مشاريع قومية هادفة.

- تحسين علاقة اليمن بدول الجوار على أساس الولاء الإسلامي والأخوة الإيمانية وبما يحقق كرامة المواطن اليمني ويدافع عن حقوقه.

- إعداد الجيش إعداداً دينياً وفكرياً وأخلاقياً مع تعزيز قدراته وتأهيله بشكل يجعل منه مؤسسة تقف إلى صف أمن البلاد واستقراره والدفاع عن حماه والوقوف في وجه المتربصين به. مع تطوير وإصلاح أداء الأجهزة الأمنية والحكومية عموماً للهدف ذاته.

- الوقوف إلى جانب قضايا الأمة العادلة وإفساح المجال للمجتمع للتعبير عن مشاعره بأجواء من الحرية والعقلانية والواقعية الهادفة والفعل البنَّاء.

إن هذه الأسس التي نطرحها تمثل في نظرنا مهمة تاريخية تقع مسؤوليتها على القيادة السياسية في اليمن، لعلها تسجل في صحائف التاريخ المعاصر سطوراً مشرقة للأمة. مع تذكيرها بأن مسؤوليتها الكبرى هي أمام الله - تعالى- مهما اتخذت من عذر، وأن تكاليف البناء والإصلاح أعظم من تكاليف الهدم والإخلال. وهي لن تُعدم نصيراً في توجهٍ كهذا خاصة أن أعناق اليمنيين تشرأبُّ اليوم لمنقذ يعمل على خلاصها مما هي فيه. وفي حال تخلي القيادة السياسية عن هذا الدور فإن عليها أن تتوقع أن يأتي من يقدم نفسه منقذاً للشعب يوجههم وفقاً لرؤيته؛ أصاب أو أخطأ صدق أو كذب!



الباب الرابع:

النتائج والتوصيات:

النتائج:

إن القارئ لهذا البحث، وبالعودة إلى جملة المراجع والمصادر التي عاد البحث إليها، وفي حال ألمَّ بالواقع الحي الملموس - الذي يلحظه مؤلفو هذا البحث بأنفسهم؛ سيخرج بمحصلة النتائج التالية:

أولاً: يوجد في اليمن تنوع عرقي وديني ومذهبي، وتتوزع اليمن اليوم على أحزاب وتيارات مختلفة: فكرية وسياسية ومذهبية. وقد أدى الانفتاح السياسي إلى تعزيز هذا الانقسام وتوفير أجواء من الحرية (المطلقة) التي سمحت باختراق الساحة المحلية من قبل قوى خارجية.

ثانياً: أن سقوط دولة (الإمامة) الزيدية لم يكن بالضرورة سقوطاً للمذهب؛ فقد تمتع الزيديون عقب الثورة بالحياة الكريمة والمشاركة في الحياة العامة والسلطة وإدارة البلاد. ولم تقم في اليمن أي محاولة لتطهيرها مذهبياً من (الزيدية)، أو القيام بحملة إبادة على أتباع المذهب، كما لم تشهد تضييقاً على أتباعه أو توجيه الإساءة إليهم. وكان غالب التهجم يتوجه إلى مناصري الحكم (الإمامي) السابق بوصفه قد خلَّف الظلم والاستبداد والتحيز المذهبي والانغلاق، ومن ثمَّ فالحديث عن أحداث من هذا النوع تمثل إثارة لا تستند إلى أي حقيقة تاريخية أو واقعية.

ثالثاً: يعتقد الإمام يحيى بن الحسين (الهادي) - كاعتقاد الجارودية - أن منصب الإمامة لم يتركه الله سدى، وأنه أخبره لرسوله ﷺ، وهو من ثمَّ أخبره لمن معه من المسلمين: أن الإمام بعده هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهذا يدل على أن ولاية أبي بكر وعمر وعثمان لم تكن ولاية شرعية.

رابعاً: ينتمي الحوثيون إلى (الجارودية) إحدى فرق الزيدية، وهي فرقة تتقارب مع المذهب الإثني عشري في جوانب عقدية عدة. ومن هنا مثل الجاروديون أرضية خصبة للتقارب مع الرافضة خلال الفترة التي أعقبت سقوط دولة (الإمامة) وقيام الجمهورية (الإسلامية) الإيرانية على المذهب الإثني عشري ومحاولتها تصدير ثورتها إلى دول العالم الإسلامي.

خامساً: سبق محاولة حسين الحوثي محاولات أخرى لإعادة الإمامة إلى اليمن - بسند إقليمي - عقب قيام الجمهورية، غير أن وقوف اليمنيين إزاء عودة هذا الحكم ونضالهم ضده دفع الإماميين للاستسلام والقبول بالاندماج في النظام (الجمهوري)؛ ولو إلى حين!

سادساً: مثلت حركة الحوثي امتداداً لتنظيم (الشباب المؤمن) الذي سبق أن أنشئ في الثمانينيات على يد مرجعيات زيدية. وقد انضوت عقب الوحدة تحت حزب (الحق) الزيدي، ثُمَّ تحالفت مع (الحزب الاشتراكي اليمني)، ثُمَّ انضوت تحت حزب (المؤتمر الشعبي العام)، وهو ما يعني أن هذا التيار ذو طبيعة براجماتية ملونة.

سابعاً: يرى الحوثيون أنفسهم امتداداً مناهضاً للتيار السُّنِّي الذي يصفونه بـ(الوهابي) أو (السلفي) أو (التكفيري)، على اعتبار أنه غزا معاقلهم (المناطق الزيدية المغلقة)، وعلى هذا الأساس جرى تحالفهم مع القوى الأخرى.

ثامناً: مناهضة أتباع المذهب (الجارودي) للتيار السُّنِّي جعلتهم يتقدمون القيادة السياسية التي سمحت له بالانتشار - كما غيره من الطوائف، وقاموا بتحالفات سياسية ومذهبية تناقض عقائدهم الدينية. فقد وقف هذا التيار وتعاون مع القوى اليسارية خلال فترة الحروب الوسطى، وساند الحزب الاشتراكي في أزمة عام ١٩٩٣م وحرب الانفصال عام ١٩٩٤م، وهو يلتقي معه وغيره من القوى التي حاربت الإمامة (الناصريين) تحت مظلة (اللقاء المشترك). كما أنَّ هذا التيار بدأ يغير موقفه من المذهب (الإسماعيلي) الباطني الذي كان محارباً منهم زمن الإمامة، والمذهب (الإثني عشري) الذي يكفرهم ويكفرونه!

تاسعاً: إن هذه المواقف المشار إليها سالفاً مع الحراك الحالي للحوثيين، بالإضافة إلى تهجمهم على التيارات السُّنِّية في دروسهم ومحاضراتهم، واستعدائهم من خلال محاولة جرِّهم إلى صراعهم مع الدولة، بل اعتبار أنَّ الحملة العسكرية التي تقوم بها الدولة مدفوعة بهذا التيار، كل ذلك هو مؤشرات تؤكد تحامل الحوثيين ورغبتهم في إشعال تميز طائفي مبني على المذهب والفرز السلالي!

عاشراً: تهتدي حركة الحوثي في مسيرتها بالنموذج الإيراني الثوري وتجربة (حزب الله)، وقد ثبتت صلتها بإيران ولبنان عبر إقامة قيادات من تيار الحوثي في هذين البلدين وزيارتهم إليها[1] وصلاتهم بالسفارة الإيرانية ووجود عناصر من الإيرانيين من بين عناصرهم.

حادي عشر: يتخذ الشيعة عموماً من شعار (الموت لأمريكا.. الموت لإسرائيل... إلخ) غطاء لحثِّ أتباعهم على الاستعداد القتالي والولاء التنظيمي، وللقيام باستعدادات

---

(١) انظر: الحرب في صعدة من أول صيحة إلى آخر طلقة، عبد الله الصنعاني، مرجع سابق، ص١٠.

مسلحة واستعراض للقوى، في حين يبقى العداء موجهاً ضد لتيارات أخرى داخل الأمة يتم تصفية الحساب معها على أساس أنها (مرتدة) أو (عميلة)!

ثاني عشر: لقد مثَّل جهل القيادة السياسية بالأبعاد العقدية والفكرية لهذه التيارات، وحرصها على توظيف بعض القوى الاجتماعية والدينية في صراعها مع القوى السياسية المختلفة؛ ثغرة لتحقيق مثل هذه القوى لمخططاتها على حين غفلة من القيادة السياسية.

ثالث عشر: لم يكن ما يجري في اليمن بعيداً عمَّا يجري في الساحة الإقليمية والدولية، فقد تأثرت اليمن من واقع العزلة التي فرضتها دول مجلس التعاون الخليجي عليها، وفي مقدمتهم المملكة العربية السعودية بحيث جعل منها فريسة لمطامع إقليمية ودولية. كما أنَّ سقوط نظام (صدام حسين) في العراق وبروز القوى الشيعية في المنطقة واحتلال (حزب الله) الصدارة في الإعلام العربي بوصفه قوة مقاومة، في حين يتآمر العرب على القوى السُّنِّية في فلسطين وأفغانستان والعراق؛ أفسح المجال للقوى الشيعية للتأثير على المشهد وتعزيز تغلغلهم في المنطقة واغتنامهم الفرصة لتحقيق مكاسب سياسية على المشهد الإقليمي.

رابع عشر: إن جميع المؤشرات تؤكد على أن الحوثيين عملوا على تحولهم في اليمن إلى قوة مذهبية سياسية مسلحة على غرار (حزب الله)، سواء كان ذلك من خلال التحالف مع قوى سياسية عام ١٩٩٤م، أو من خلال الوقوف إلى جانب (المؤتمر الشعبي العام) في أجندته ضد مدِّ التجمع اليمني للإصلاح (حركة الإخوان المسلمين)، مع قيامهم بأعمال التسلح والتدريب وعسكرة المناطق التي تعزز نفوذهم فيها وإظهار ملامح القوة ودخولهم في العمل السياسي من نافذة الحزب الحاكم.

خامس عشر: إن الخلاف الدائر بين الحوثيين وحزب الحق وبعض المرجعيات

الزيدية رغم محاولة تهويله من قبل الأطراف المختلفة؛ لا يمثل اختلافاً استراتيجياً، بل هو خلاف تكتيكي وربما أنه تعدد في وجهات النظر أو تبادل للأدوار. في حين يظل الحوثيون هم الملتزمين بالخط الأصيل للفكر السياسي الزيدي والمذهب الجارودي.

سادس عشر: لقد عملت بعض الأطراف المؤثرة في صنع القرار والقريبة من القيادة السياسية على احتضان الحوثيين تحت مبرر توظيفهم سياسياً، غير أن القيادة السياسية فوجئت بمخطط مغاير يخرج عن السيطرة. وعوضاً عن الاعتراف بالخطأ ومعالجته بأساليب حكيمة دخلت القيادة السياسية في صراع مسلح ومباشر مع الحوثيين دون تهيئة الرأي العام لقبول مبدأ المواجهات، بل وقع إعلام الحزب الحاكم في تناقضات وأكاذيب أضعفت من قناعة الشعب والنخب بجدوى هذه الحرب وصوابية القيادة السياسية في قرارها.

سابع عشر: أظهرت المواجهات المسلحة التي استمرت قرابة أربعة أعوام - لفترات متقطعة - صلابة جبهة الحوثيين التي لم تكن فيما يبدو في موقف الدفاع بل في موقف الاستعداد والجاهزية لحرب طويلة الأمد كان يخطط لها. بل أظهرت طبيعة التأثير الذي حققته الحركة في مناطق نشاطها بحيث مثلت بيئة حاضنة، وطبيعة الدعم الذي تتلقاه الحركة محلياً وخارجياً في مواجهات استنزاف لكلا الطرفين: الدولة والحوثيين أنفسهم!

ثامن عشر: كما أظهرت عجز الدولة في إدارة أزمة بهذا الحجم، وتأثير انفضاض حلفائها السياسيين والاجتماعيين والدينيين - وحلفاء الخارج أيضاً - عنها؛ وبقاءها مجردة إلا من منطق القوة. بل إن اكتشاف القيادة السياسية لوجود تآمر داخلي وخيانات من بعض العناصر المنضوية في الحزب الحاكم أو السلطة أثّر على خطة التزامها بالحل العسكري.

تاسع عشر: يحاول كل طرف في الصراع إلقاء تهمة المواجهات المسلحة على الآخر لإعطاء موقفه الشرعية أمام أتباعه أو الرأي العام. فالحوثيون يتهمون الحكومة بأنها تشن حرباً عليهم بدافع القضاء على المذهب الزيدي والهاشميين! وتارة بدافع العمالة لليهود والنصارى.. إسرائيل وأمريكا! وتارة بدافع خدمة السعودية و(الوهابية)! معتبرين قتالهم لها دفاعاً عن النفس. ومن جهتها تتهم السلطة الحوثيين بالخروج على الدستور والقانون، وتارة بمحاولتهم إعادة الإمامة، وتارة بالولاء لدول خارجية (إيران وليبيا) وخدمة أهدافهم الإقليمية، وأخرى بالإرهاب والتخريب.

عشرون: يهتم الإيرانيون بتصدير ثورتهم وتوسيع دائرة نفوذهم، ويمثل كتاب (عصر الظهور) للكوراني رؤية فكرية للأحداث التي تتقدم خروج (المهدي) وتواكبه، مربوطة بأوصاف وأسماء وتفاصيل تتعلق بالمنطقة وبالأشخاص والملامح القائمة اليوم كما يذهب الكوراني في شرحه إياها! وقد كان توزيع هذا الكتاب من قبل الحوثيين بمنزلة الإيمان بروايات الشيعة (الإثني عشرية) وحراكهم السياسي.

حادي وعشرون: شهدت الفترة بعد عام ١٩٩٠م بروز مظاهر تغلغل شيعي إثني عشري ملموس شمل توفر المراجع والمصادر والنشرات والصوتيات والمرئيات الإثني عشرية؛ حاملة التبشير والتقعيد والدعوة إلى المذهب، وشمل إقامة مناشط صحية وخيرية وثقافية برعاية السفارة الإيرانية، وقد تساهلت الحكومة اليمنية مع هذا التغلغل تحت مبرر التعدد وإطلاق الحريات والتنوع وهو ما أدى إلى تمكين هذا التغلغل من إيجاد أرضية خاصة به يزرع فيها أفكاره ويحول ولاءها إليه لتحقق أهدافه ومطامعه، وهو ما أثمر عنه تمرد الحوثي في صعدة.

ثاني وعشرون: في حين ترددت الحكومة اليمنية في اتهام إيران رسمياً بدعم الحوثيين بادئ الأمر؛ لأسباب عدة؛ لكنها أفصحت مؤخراً عن اتهام مباشر على لسان

عدد من كبار المسؤولين في السلطة.

ثالث وعشرون: تقف إيران إلى جانب الحوثي لمآرب عدة:

١ - الانتقام من اليمن في موقفه من الحرب بين إيران والعراق.

٢ - استغلال فرصة تمكن التيار الشيعي والظروف الدولية ضد التيارات السُّنِّية حول العالم؛ ومن يقف وراءها.

٣ - تمكين الزيدية في مقابل ما يوصف بـ (الوهابية) أو (السلفية)، ومن ثمَّ تدعيم تحالفها مع الزيديين لصالح نشر المذهب الإثني عشري في اليمن، وإخضاع حركة التمرد لسياسة إيران في المنطقة للعب بأوراقها.

رابع وعشرون: يعدُّ موقف المرجعيات الزيدية من حركة الحوثي موقفاً موارباً؛ فهو يُقر بمطالب الحركة، ويتهم بوجود حرب ضد المذهب الزيدي والهاشميين، ويرى بمظلومية ما يجري في صعدة، ويعمل على تبرئة الحوثيين من أي ولاء أو تبعية خارجية.

خامس وعشرون: واقع الأزمات السياسية والاقتصادية في اليمن يهدد استقرارها ويشجع على الإثارة على النظام الحاكم الذي يبدو عاجزاً عن حل هذه الأزمات أو معالجة آثارها.

سادس وعشرون: إنَّ حركة الحوثي تبدي استعدادها لحرب طويلة الأمد، وقدرتها على توسيع دائرة الحرب لتشمل مناطق عدة، وهو أمر يشير إلى خطورة الموقف وحجم المشكلة التي قد يعاني اليمن منها مستقبلاً. كما أن الحركة تبدي إصرارها على مطالبها ورؤاها لحل الأزمة، وهي تسعى - فيما يبدو - لتدويل الأزمة من خلال إيجاد صوت ناطق باسمها خارج البلاد، واتصالها بقوى دولية لتحريك الملف اليمني بهذا الشأن،

وطبيعة الاتهامات التي توجهها للحكومة من كونها تشن (حملة إبادة) وتقوم بـ(تطهير عرقي)، وأنها تستخدم (أسلحة محرمة) وتمارس (جرائم حرب)!

سابع وعشرون: تأخر موقف العلماء من الأزمة نتيجة لعدم وضوح أبعاد القضية وتعتيم الإعلام الرسمي حولها. ثمَّ جاءت المواقف متباينة من طرف التأييد للسلطة إلى الدفاع عن الحوثيين إلى الحياد المبهم. وهناك تخوف من كثير من العلماء لإطلاق مواقف مستقلة قد تفهم خطأ في إطار الصراع وقد يوظفها بعض الأطراف لصالحهم.

ثامن وعشرون: توجد أدلة غير معلنة لدى السلطة لتورط دول عربية وهيئات ومؤسسات وشخصيات شيعية في الخليج وغيره، وهي تحاول بتكتمها على هذه الأطراف تحييدها رغم التواصل بشأنهم مع دولهم المعنية بالأمر، إلا أنه لا توجد نتائج ملموسة حتى الآن بهذا الشأن.

تاسع وعشرون: لقد أصبح الصراع القائم ذا بُعْد إقليمي، ففي حين دخلت إيران وحلفاؤها على الخط أصبح موقع السعودية في إعلام الحوثيين حاضراً وبكل قوة! وهو ما يعني أننا أمام أزمة إقليمية في المرحلة القادمة.

ثلاثون: لم تكن الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عمَّا يجري فقد كان لها حضور في منطقة صعدة قبل الحرب، وموقف رافض للحرب ومنكر لصلتها بمسألة (الإرهاب)، ونقد لممارسات السلطة الأمنية والقضائية ضد الحوثيين بوصفها منافية للحقوق والحريات. وأخيراً فإن قرار الوقف الذي أعلنه علي عبد الله صالح لم يكن سوى قرار أمريكي بامتياز كما يرى كثير من المحللين، وهو ما ظهر جلياً في تعبير السفارة الأمريكية عن فرحتها بانتهاء الحرب!

حادي وثلاثون: لقد خسرت اليمن الكثير من الأموال الطائلة ومن البنى التحتية

ومن العناصر والأرواح نتيجة لهذه الحرب، كما ضاعفت الحرب من الحالة التي يعاني منها الناس ومثلت تهديداً لشريحة منهم في المناطق التي شملها الصراع، وأوجدت حالة من الانقسام الداخلي والفرز الطائفي والتي قد لا تبشر بخير.

التوصيات:

لا يمكن هنا تقديم توصيات مباشرة فالأزمة الحالية أعمق مما هي عليه في السطح، فالحرب القائمة لا تمثل إلا (قمة جبل الثلج)! ومحاولة إنهاء الحرب كما هي مطلب ديني لحقن دماء المسلمين وإخماد الفتنة بينهم فإنها أيضاً مطلب اجتماعي، فهناك أزمة على صعيد المعرفة الدينية وعلاقة السياسة الحالية بالدين وتعاملها معه، وهناك أزمة قيادة سياسية وشرعية واجتماعية وثقافية، وهناك أزمة أخلاق وعادات وسلوك، وهناك أزمة حوار ونقد ومناصحة، وهناك أزمة معيشة واقتصاد وعمل وتنمية، وجميعها تتفاعل في اليمن لتفرز واقعاً مرًّاً ومؤلماً وقاسياً.

وتقديم توصيات لهذه الأزمات جميعاً مما لا يتسع له المقام هنا، ولا يسعف به جهد أفراد قلائل، لكنها محاولة في التأكيد على منطلقات أساسية لحل هذه الأزمة التي تناولناها واستعرضنا أسبابها وأبعادها ونتائجها وخلفيتها الفكرية والسياسية. لكننا لا نجزم أنَّ هذه المنطلقات كفيلة بإنهاء كل معالم الأزمة، لكنها ستمثل خطوة نحو الاتجاه الصحيح للخروج من نفقها المظلم، وهي - أي: المنطلقات التي سنشير إليها - بحاجة إلى حزمة معالجات آنية تداوي الجروح وتتلمس الهموم الآنية وهي في طريقها إلى تشكيل المستقبل وفق رؤية سليمة ومنطق موضوعي وجهد صادق وإخلاص للأمة وثقة بالمولى تعالى.

وتوصياتنا التي نضعها هي:

- إن شعور الناس بالظلم يلجئهم إلى التمرد والانتفاض بحثاً عن العدل، وهذا ما دفع إلى قيام ثورة (٢٦ سبتمبر). وعلى القائمين على السلطة اليوم توفير العدل الذي جاءت به الشريعة لجميع المواطنين، ومن ذلك إعادة الحقوق إلى أهلها، والفصل في القضايا وفقاً لأحكام الشريعة أو النظم المتعارف عليها فيما يتعلق بالمجالات الإدارية.

- إن من واجب السلطة إخماد بوادر الفتن بإغلاق أبوابها ومعالجة أسبابها. ومن أهم ما يعصم من الفتن إشاعة روح الألفة والود بين أبناء المجتمع على أساس الولاء للدِّين الإسلامي ونبذ العصبيات العرقية والسلالية والمذهبية والطائفية والطبقية والمناطقية والحزبية، مع الإيمان بالتنوع في حدود الشرع والاجتهاد الفقهي والفكري لعلماء الأمة دون الخروج على ثوابت الأمة أو مصالحها.

- على المجتمع اليمني أن يحافظ على نعمة اتحاده وأمنه واستقراره، وأن لا يستجيب لدعوات الانفصال أو التفكك على أسس مناطقية أو طائفية، أو استجابة لأطماع أجنبية وخارجية، وأن يقف ضد الانحرافات السياسية والاقتصادية والدينية والأخلاقية بجدٍّ وحزم من خلال وسائل النصيحة والإنكار والتغيير التي شرعها الإسلام.

- مثلت الديمقراطية عاملاً مهماً للتفكك ولدخول الأفكار الوافدة وتسلل المآمرات تحت أغطية إنسانية أو تنموية أو تجارية أو أدبية أو ثقافية. وعلى القيادة السياسية مراجعة الأخذ بهذا المبدأ الوافد على الأمة والغريب عن دينها وثقافتها، ولا يعني هذا إحياء الاستبداد وبعث الدكتاتورية بل إعادة الحكم إلى مبدأ الشورى الإسلامي وصياغة النظام السياسي صياغة دستورية تلتزم بالإسلام وتواكب روح العصر وظروف الأمة.

- على الدولة إعطاء البعد الديني حقه في التربية والتعليم والثقافة والإعلام، على

أساس تحري الثوابت والأصول والقيم والمبادئ المتفق عليها، بحيث يكون للدِّين دوره في إصلاح قلوب الناس وعقولهم وأخلاقهم وطبائعهم وعاداتهم، ليجعل منهم نسيجاً مترابطاً ومنسجماً.

– على الدولة أن تُفعِّل دور العلماء على أساس أنهم المرجعية العليا للأمة، وإن لم يتقلدوا منصباً سياسياً، فالعلماء هم المعنيون بواجب البيان والبلاغ والنصح، ولا ينبغي أن تستخدم الدولة العلماء عند احتياجها إليهم أو من أجل مصالحها الخاصة ثم تتجاهلهم أو تضيق عليهم عندما تخالف آراؤهم مصالح المسؤولين الخاصة.

– إن أهم ما يميز الإنسان العقل.. وهو أعظم ثروة، وباستغلال هذه الثروة تفوق الغرب علينا. فيجب على القيادة السياسية أن تهتم بالعقل الإنساني.. تقديراً وتنمية وتوظيفاً لإعمار الأرض وإقامة الحق والعدل. وأن تعامل شعوبها من منطلق أنهم ثروة كبرى، وأن يظهر ذلك في ميزانيات التعليم والبحث العلمي ورعاية الطاقات والمواهب.

– تعاني نسبة عالية من المجتمع من الأمية والجهل والفقر والبطالة وهي أمراض تدفع الناس إلى الانحراف وفساد الأخلاق والطبائع والانجرار وراء عروض المادة مهما خالفت القناعات وهددت المجتمع؛ فعلى الدولة أن تضع خططاً ومشاريع حقيقية لمواجهة هذه المظاهر ومعالجة آثارها.

– لقد عملت القيادة السياسية على إقصاء الصالحين استجابة لضغوط خارجية أو تخوفات داخلية، وجلبت بدلاً عنهم بطانة النفاق والمصالح، وهذا الأمر جرَّ إلى تمكن الفاسدين من مواقع القرار وموارد الدولة وانعكس على فشل الأداء الحكومي على الصعد كافة حتى أصبح الأمر ظاهراً وملموساً. والواجب أن تعيد القيادة السياسية النظر

في شأن بطانتها على أساس من الأمانة والصلاح والكفأة.

- على اليمن أن تسعى حثيثة لتأهيل نفسها للانضمام إلى دول الخليج من خلال توفير الشروط اللازمة لذلك؛ لأن هذا هو عمقها الإستراتيجي. كما أن على دول الخليج أن تسعى لأن تكسب اليمن إلى جانبها لتغلق المنفذ على أي قوى لتشكل من خلاله تهديداً عليها. وليس المقصود الجانب السياسي فحسب بل الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بتسهيل تنقل العمالة ورؤوس الأموال وتبادل المعرفة والخبرات والانفتاح الاجتماعي.

- على العلماء والدعاة أن ينشروا حقائق الإسلام وثوابت الدين في أوساط العامة بعيداً عن التعصب لمذهب أو شيخ أو فكر أو حركة. فالواجب تطبيع المجتمع على مفاهيم التوحيد والاتباع والأخلاق السامية، والاهتمام بالشرائح والفئات والمناطق كافة حتى لا يقع الناس فريسة الجهل والتضليل.

- على القيادة السياسية أن تشارك الأمة في صنع القرارات المصيرية المتعلقة بذاتها ومستقبلها ومصالحها وأمنها؛ من خلال إيجاد مجالس شورى عامة ومحلية على مستوى المحافظات، مع توسيع دائرة الحكم المحلي، وضمان حرية اختيار المجتمع لمن يراه أنسب وأنفع لمصالحه.

- يجب على مشائخ القبائل أن يكونوا أهلاً للمسؤولية بأن يكونوا فاعلين في واجب النهوض بمجتمعهم، وأن يعززوا من أواصر الألفة بين نسيج المجتمع المسلم على أساس الأخوة الإيمانية التي لا يتمايز الناس فيها إلا بميزان التقوى.

- إن تنزيل الناس منازلهم أدباً واحتراماً أمر مطلوب، إلا أن الواجب ألا يعارض ذلك أساس التكريم الإلهي لبني آدم جميعاً على أساس منشئهم وخلقتهم، وللمؤمنين

على أساس تقواهم وأعمالهم. وما يجري في اليمن من مظاهر الفرز الطبقي: سادة، قبائل، أصول، فروع، مزاينة، أخدام، .. لحرمان الناس حقوقهم التي أوجبها الله لهم؛ مخالف للإسلام، وعلى المجتمع رفض ما ينافي الدِّين من مظاهر هذا الفرز الطبقي والسلالي أو من لوازمه التي أدخلت عليه.

- على القيادة السياسية أن تلتحم بالشعب وأن تنبذ ركونها إلى القوى الخارجية تحت مبرر الضغوط والتهديدات غير المنتهية. وهي بذلك تحقق أمرين: رضى المولى عز وجل، وكسب الجماهير إلى صفها. وقد صدق القائل لعمر بن الخطاب - رضي الله عنه -: عدلت فأمنت فنمت!

- يجب على القيادة السياسية تحويل الجيش إلى مؤسسة أمة لا جهاز سلطة، بحيث يكون إخلاصه لربه وولاؤه لدينه وخدمته لأمته والتزامه لقائده. مع إعداده الإعداد المناسب وضمان حقوق أفراده وتجهيزه لأي حال قد تتعرض فيها الأمة لما يهدد كيانها ووحدتها وأمنها ومصالحها. ولن يتم ذلك دون نشر الثقافة الدينية والتربية الأخلاقية والوعي السياسي عبر وسائل مؤثرة وعصرية ومناسبة.

- إيقاف الحرب ضرورة تقتضيها المصلحة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية، ولا يعني هذا إهمال هذه الأزمة والسعي في حلها بطرق أخرى متعددة. فإذا أغلقت جميع المنافذ وحجَّر الطرف الآخر كل الوسائل والطرق النافذة للحوار معه وإعادته إلى جادة الصواب يبقى للأمة أن تأخذ قرارها بشكل جمعي لتعلن خروج هذا الطرف أو ذاك عن ثوابتها وجماعتها ومن ثم استحقاق مواجهته صوناً للجماعة وقطعاً لدابر الفتنة.

- يجب أن يقف المجتمع على نتائج الحرب السيئة على الأفراد؛ بحيث يتم استيعاب

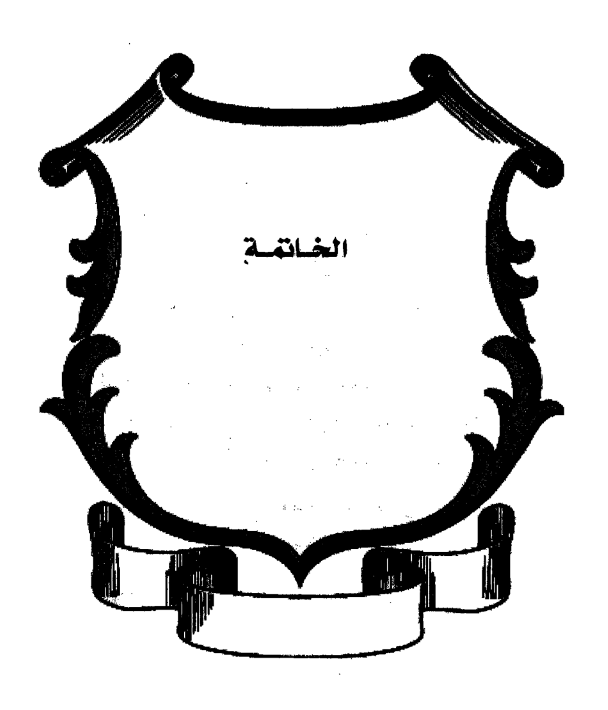
حالات المتضررين بتقديم العون لهم، حتى يظل انتماؤهم وولاؤهم للمجتمع.

- على المجتمع أن يخاطب الحوثيين بلغة الدِّين والعقل والمنطق للرجوع عن أفكارهم ومواقفهم وولاءاتهم الخاطئة، وأن يناصحوهم بالكلمة الطيبة والحجة والبرهان والخلق الرفيع السامي؛ فالجميع يهمه بقاء الأمن وعودة الاستقرار وإنهاء الخلافات وتوحيد الصف أمام الأعداء الخارجيين حقاً لا شعاراً.

- على السلطة أن تفسح للإعلام الصادق والمحايد المجال لنقل الصورة الفعلية لما يجري وتحليل المواقف والأحداث تحليلاً علمياً موضوعياً، وألا تضيق ذرعاً بخلاف وجهات النظر طالما أن المقصود هو الكشف عن الحقيقة والنصح للأمة.

- على القيادة السياسية أن تدعو إلى عقد مؤتمر بحثي لدراسة أوضاع اليمن وما يتهدد منها أمنها واستقرارها ووحدتها وهويتها الدينية والحضارية ومصالحها العليا الاجتماعية والاقتصادية، ويشارك فيه نخبة من العلماء والمفكرين والخبراء وذوي الاختصاص، على أن يسند إلى هذا المؤتمر تدارس الحلول والمعالجات والخروج بصيغة مشروع (قومي) تنفذه الحكومة في خطة دائمة ويشارك فيه المجتمع بجزء أكبر.

هذا جزء مما أسعف به التفكير، والأهم في الموضوع وجود إرادة كاملة ونية صادقة وهمة عالية وعزم فاعل واتفاق وتوافق. أما المهم فهو البدء بخطوات عملية مهما كان حجمها دون الركون إلى عامل الزمن المجرد للتغيير. . ف﴿إِنَّ اللَّهَ لا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾ [الرعد: ١١].



الخاتمة

الخاتمة

يمثل هذا البحث جهاداً متواضعاً في سبيل بيان حقيقة حركة الحوثي وخلفيتها التاريخية والفكرية وأبعادها المذهبية والحركية والسياسية. وقد حاولنا فيه الإجابة عن الأسئلة المطروحة في الأزمة: ما الدوافع من ورائها؟ ومن الأطراف الحقيقية اللاعبة فيها؟ وكيف جرت الأمور حتى بلغت حدَّ المواجهات المسلحة؟ ومن يتحمل مسؤولية ما يجري؟ ولماذا؟ وما النتائج المترتبة على هذا الحدث الذي استمر قرابة أربعة أعوام ما بين مدٍّ وجزر؟ وما السبيل إلى الخروج من هذه الأزمة؟

وقد سعينا جاهدين في جمع المعلومات ورصد البيانات وقراءة ما كتب وصدر عن الأزمة كافة من أخبار وتقارير وبيانات وتصريحات وأبحاث وكتب ونشرات ووثائق. وقد وجدنا أنفسنا نجدف في بحر لا ساحل له، فقد شغلت القضية الرأي العام المحلي والدولي وشارك الجميع فيها بالرأي والتحليل والنقل. وتحولت من مجرد مواجهات مسلحة إلى سجال فكري ومذهبي وطائفي وسياسي وحزبي. وتعددت وجهات النظر والقراءات والتفسيرات بحيث أصبح علينا العودة من بين هذا الركام إلى الجذور وتمحيص المعروض. وهنا نؤكد ما يلي:

- أن جهل الكثيرين بأبعاد القضية واعتمادهم على ظواهر الأمور دفع بهم إلى

تسطيح المسألة وتناولها في إطار من الإثارة أو المكايدات.

- كما أن تغييب الكثير لجانب الفكر والتأثير الديني حصر زاوية النظر في الجانب العسكري والمسلَّح فقط.

- تعتيم الدولة وحركة الحوثي لأبعاد المسألة وطبيعة الخلاف الذي على أساسه انطلقت الشرارة الأولى؛ فتح أبواب التأويلات المتباينة، في حين أن هناك معلومات تتسرب من بعض المقربين إلى دائرة صنع القرار لكنها لا تبوح بكل ما عندها ولا ترضى بالتصريح عن اسمها. كما أن هناك أطرافاً أخرى في جانب الحوثيين في جعبتها حقائق تتحفظ عليها إلا في إطار المقربين.

- توجد عدد من التقارير أو الأبحاث التي صدرت لكنها تأثرت بالمعلومات الأولية التي كان الإعلام الرسمي يغذي بها الساحة عبر منابره أو منابر مستقلة أو تسريبات. فلم تخل من القصور أو الخطأ لكنها مثلت جهداً إيجابياً في توثيق المشهد وتقديم رؤى أولية عنه.

- لا تزال السلطة تتكتم على الوثائق التي حصلت عليها نتيجة ارتباطها بقضايا أمنية تمس العلاقات الخارجية أو من شأنها إحراج السلطة. وهناك وثائق متداولة لا يمكن التأكد من نسبتها لفقدها المقاييس العلمية التي يحكم عليها في ضوئها بأنها وثيقة.

ورغم قصر المدة إلا أن العمل كان بشكل متواصل وعبر فريق من الباحثين، حيث جرى مسح أهم الصحف المحلية الرسمية والحزبية والمستقلة، والمواقع، والكتب، والتقارير. وكان من المهم أن نبتعد عن الاتهامات والتخرصات وجميع ما كتب بلا سند مادي أو موضوعي. وكان أن قابلتنا الكثير من القضايا التفصيلية والهامشية

لطبيعة المدة التي شملها البحث، والأحداث الكثيرة التي جرت خلالها، والتفاعل الواسع الذي عكس نفسه على الأزمة.

كانت المهمة صعبة، خاصة أننا نتعامل مع أطراف لا تود أن يشار إليها بالتسبب في الأزمة، أو الحكم عليها بالخطأ، أو تحميلها المسؤولية، بالإضافة إلى أن هناك نزيفاً من الدماء ومعاناة قائمة تدفع صاحبها إلى رفض أي كلمة تسيء إلى موقفه الصائب؛ حسبما يرى.

غير أننا هنا لسنا بصدد إصدار حكم قضائي أو توجيه الاتهام بقدر ما نود أن نصف الحقائق كما هي، ونعرض الأفكار كما يعرضها أصحابها، ونحلل الأمور ونفسرها بالقدر الذي تتيحه لنا المعلومات المتوفرة، دون قصد تصفية حساب مع جهة أو أخرى؛ فليس لنا فيما يجري مصلحة تذكر أو منفعة ترتجى من وراء هذا البحث.

فالبحث موقف فكري ووجهة نظر ورأي في الحدث لا أقل ولا أكثر، وجاء تلبية للغموض القائم والتساؤلات الشائكة ومحاولة لوضع حلول ومعالجات يتبناها أطراف المشكلة ومجتمع بيئة المواجهات المتأثر بنارها.

ربما نكون قد قصرنا عن الواجب لكننا لم نقصد إلا الخير، وكلنا أمل أن يسهم هذا البحث في إيقاف حمام الدم الجاري وفي عودة الأطراف إلى مراجعة ذاتها ومسارها. وإذا كان منطق القوة قد صمت فإن على منطق العقل أن يتكلم كي لا يعود اشتعال البارود.

والله المستعان ولا حول ولا قوة إلا بالله والحمد لله رب العالمين.

صنعاء – اليمن

في ٢٨ ديسمبر ٢٠٠٨م

الفهرس

المقدمة	٥
المدخل	١٣
أولاً: اليمن.. التاريخ والجغرافيا الطائفية	١٣
ثانياً: المنطقة العربية بين دوامة الصراعات الداخلية والتآمر الخارجي	٣٢
الباب الأول: الحوثية.. النشأة والمسار	٣٩
الفصل الأول: تمهيد	٣٩
الفصل الثاني: الحوثية.. المولد والنشأة	١٠١
الفصل الثالث: الحوثية.. المنهج والفكر والمسار	١٢٧
الفصل الرابع: مصادر قوة الحركة	١٤٨
الباب الثاني: المواجهة والمجريات والنتائج والمواقف والآثار	١٧٩
التمهيد	١٧٩
الفصل الأول: الحرب وجهود المصالح والنتائج	١٨٨

الفصل الثاني: مواقف الأطراف الداخلية.. قراءة وتقويم ٢٤٠

الفصل الثالث: مواقف الأطراف الخارجية ٢٧٣

الفصل الرابع: الآثار التي خلفتها الحرب على اليمن ٢٨٢

الباب الثالث: من المستفيد وما هو المستقبل ٢٩١

الفصل الأول: الأطراف المستفيدة من بقاء الأزمة ٢٩١

الفصل الثاني: العوامل المساعدة على بقاء الأزمة ٣١٢

الفصل الثالث: مستقبل الحرب وآثارها على المنطقة.. المؤشرات والاحتمالات ٣١٨

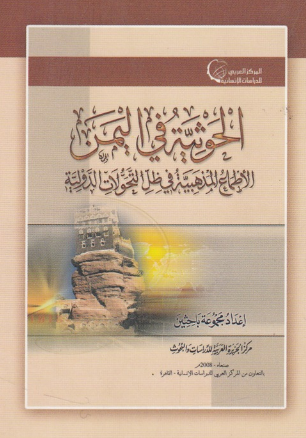
الفصل الرابع: مستقبل الطائفية في اليمن على خلفية الحوثية ٣٢٨

الفصل الخامس: الأسس الكفيلة بإنهاء الحرب ومعالجة الأزمة ٣٣٧

الباب الرابع: النتائج والتوصيات ٣٤٩

الخاتمة ٣٦٧

الفهرس ٣٧١





المركز العربي للدراسات الإنسانية : القاهرة - ١٢ شارع رفاعة - متفرع من ش الخليفة المأمون

نقال : ٠١٠٥١٢٥٩٥٦ (٢+) فاكس : ٢٤٥٢٢٨٠١ (٢٠٢+) هاتف : ٢٤٥٣٥٤٢٢ (٢٠٢+)

www.arab-center.org e-mail : info@arab-center.org